52
قضايا إسرائيلية
مجلة فصلية تصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)

إسرائيل والسياق الإقليمي بعد الثورات العربية

العدد 52 السنة الثالثة عشرة
2013

(محور خاص بمشاركة: مهند مصطفى، عنات لبيدوت- فيريللا، عبد كناعنة، عامي غولدبرغ، يوئيل غوجانسكي ورون تيرا، أون براك)

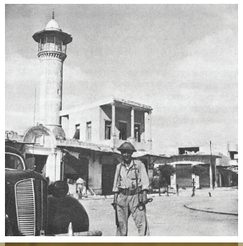

الصهيونية وبيولوجيا اليهود
(رافائيـــل فالـــك)

اللد ١٩٤٨: المدينة، المجزرة والشرق الأوسط اليوم (آري شافيـــت)

عامي أيالـون:
في ١٩٦٧ «حررنا» أراضي واحتللنا شعباً!
[مقابلـــة خاصـــة]

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
تصدر هذه المجلة بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبرغ
(مضمون هذه المجلة هو مسؤولية "مدار"، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء مؤسسة روزا لوكسمبرغ).

قضايا إسرائيلية
مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

قضايا إسرائيلية

فصلية تصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

السنة الثالثة عشرة

العدد الثاني والخمسون / 2013

No. 52

ISBN No. : **978-9950-330-90-0**

مدير التحرير: رائف زريق

محرران مشاركان: هنيدة غانم

وانطوان شلحت

هيئة التحرير:

أحمد دسعدي

باسم مكحول

نعيم أبو الحمص

جميل هلال

منار حسن

المراسلات:

«مدار» فلسطين – رام الله – الماصيون –عمارة ابن خلدون

ص.ب ١٩٥٩ – هاتف : ٠٢ – ٢٩٦٦٢٠١ فاكس : ٠٢ ٢٩٦٦٢٠٥–

صفحة «مدار » الإلكترونية www.madarcenter.org

بريد «مدار » الإلكتروني: e-mail: madar@madarcenter.org

http://tiny.cc//nkdop facebook http://tiny.cc//ywgg4 YouTube

الاشتراكات السنوية: 20 دولاراً للأفراد – 30 دولاراً للمؤسسات (تشمل نفقات البريد)

الاخراج والطباعة: مؤسسة الأيام – رام الله– فلسطين

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المركز.

تصدر هذه المجلة بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبرغ

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG

يرجى الملاحظة أن ما يرد في المجلة لا يعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة روزا لوكسمبرغ.

الغلاف : حسني رضوان

كلمة التحرير

تصادف هذا العام، ٢٠١٤، الذكرى المئة لاندلاع الحرب العالمية الأولى. هذه الحرب التي انتهت بوعد بلفور، واتفاقية سايكس بيكو وضمور الإمبراطورية العثمانية إلى حدود الدولة التركية الحالية كما نعرفها اليوم. وإذا كانت الحرب العالمية الأولى قد انتهت بوعد بلفور، فإنّ الحرب العالمية الثانية قد انتهت بنظام عالمي جديد من مفرزاته الأولى كان قرار التقسيم الذي ما زال تأثيره ماثلاً في حياتنا. هكذا تشكّل الشرق الأوسط على صورته الحالية كنتاج لحربين عالميتين لم يكن لنا فيهما لا ناقة ولا بعير.

أرمي في إشارتي إلى هذه الحقيقة إلى القول بمدى تشابك القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي بجملة من السياقات الدولية التي أثّرت وما زالت تؤثر فيه.

اخترنا في هذا العدد أن نركّز على العوامل الإقليمية والقوى الرئيسة في المنطقة، تحوّلاتها الداخلية، ومدى تأثير هذه التحولات الداخلية على سياستها الخارجية تجاه إسرائيل بشكل خاص، والاصطفافات الإقليمية الجديدة الممكنة بشكل عام.

لم يكن الشرق الأوسط منذ فترة على هذه الدرجة من السيولة والغليان، ومن المبكر جدًا التنبؤ بما ستؤول إليه المنطقة من تحولات وترتيبات جديدة. تاريخيًا، اعتمدت إسرائيل على سياسة بن غوريون القائمة على محاصرة الحصار، أي إقامة طوق غير عربي حول دول الطوق العربي، ومن هنا كان اهتمام إسرائيل الخاص بتركيا وإيران باعتبارهما دولتين قويتين ومركزيتين في المنطقة، يشكل التحالف معهما توازنًا مع المشروع القومي العربي الممتد من مصر إلى سورية مرورًا بالعراق.

لكنّ مياهًا كثيرة جرت منذ السبعينيات: إيران لم تعد تلك الدولة التي كانت، ومصر خرجت من دائرة الصراع، والعراق وسورية تدمّران بفعل حرب أهلية دامية، وتركيا تراوح بين رغبتها في استعادة دورها العثماني في المنطقة العربية والتركيز على دورها الإسلامي من ناحية، ورغبتها في الانخراط في المنظومات العالمية بقيادة الولايات المتحدة، من ناحية أخرى. أما إيران فيبدو أنها تنحو باتجاه انفراج في علاقاتها مع الولايات المتحدة، بينما السعودية تنظر حولها لترى أنها فقدت وزنها في المنطقة، وتبحث عن موطئ قدم جديد على شاكلة استعادة تحالفها مع مصر بقيادة العسكر وتحت حكم السيسي.

عليه، اخترنا في هذا العدد أن نلقي بعض الضوء على هذه التحولات الإقليمية مركّزين على ما يحدث في إيران، تركيا، مصر، لبنان، وسورية، وكيفية تأثير التحولات الداخلية في هذه البلدان على الخارطة الإقليمية بشكل عام، وعلى علاقة هذه الدول بإسرائيل وعلاقة إسرائيل بها.

بدون هذا السياق الإقليمي ستبقى محاولتنا لفهم التحرّكات الأميركية في الشرق الأوسط ودورها في العملية التفاوضية بين إسرائيل والفلسطينيين منقوصة.

رائف زريق

قضايا إسرائيلية

المحتويات

محور خاص- إسرائيل والسياق الإقليمي بعد الثورات العربية

مهند مصطفى: المشهد المصري — 7

تقدّم هذه المقالة قراءة لما يجري في مصر، مؤكدة أنه لفهم ذلك لا بد من تقسيم المشهد السياسي المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى مراحل ثلاث: الأولى التي امتدت من شباط ٢٠١١ إلى حزيران ٢٠١٢ والتي أدار فيها المجلس العسكري الحكم في مصر. الثانية من حزيران ٢٠١٢ إلى حزيران ٢٠١٣ وفيها أدارت جماعة الإخوان المسلمين شؤون البلاد من خلال الرئيس محمد مرسي ومجلس الشورى (بعد حل مجلس النواب/ الشعب)، ومجلس الوزراء برئاسة هشام قنديل. أما المرحلة الثالثة فهي التي نشهدها الآن والتي أعقبت احتجاجات حزيران ٢٠١٣.

عنات لبيدوت ـ فيريللا: المصالح والقيم في السياسة التركية الخارجية حيال إسرائيل — 19

تعتقد كاتبة هذه المقالة أن انهيار العلاقات بين تركيا وسورية أدى إلى زعزعة التوجه المتعدد الأطراف الذي بذل الأتراك جهودا كبيرة في إرسائه وضحّوا، في سبيله، بالعلاقات مع إسرائيل. كما أن حاجة تركيا إلى معادلة وموازنة تعلقها بالطاقة من كردستان، روسيا وإيران تقودها نحو الخيار الإسرائيلي. لكن من المشكوك فيه ما إذا كان التحالف مع إسرائيل الآن يمثل خيارا سياسيا مقبولا لدى واضعي السياسة في تركيا. ويبدو أن أقصى ما يمكن بلوغه الآن هو الصيغة المعروفة من الماضي: تناقض وجداني بنيوي يلف التعاون الفعلي في مجالات محددة تحت ستار كثيف من العلاقات الباردة، أو العاصفة، في المستوى التصريحيّ.

عبد كناعنة: إسرائيل بين المقاومة والجهاد: عن المواجهة بين فكرين (حزب الله والأحزاب التكفيرية كمثال) — 29

يحاول الكاتب إعطاء إطار مختلف للصراع الدائر في الشرق الأوسط بشكل عام وفي سورية ولبنان بشكل خاص وكيفية انعكاس هذا الصراع على إسرائيل والتقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية الأخيرة، مشيراً إلى أن هذا النوع من الإطار قد يمكن من استيعاب الفروق الجدية بين «المنظمات الإرهابية» (حسب التوصيف الإسرائيلي) المختلفة التي «تحارب» أو «تنوي أن تحارب» إسرائيل في المستقبل البعيد.

38 **أوري غولدبرغ: منظور إسرائيل إزاء إيران كشاهد على الاتجاهات الحالية لدى المجتمع الإسرائيلي**

يقدّم الكاتب بعض الأفكار حول الأحداث في إيران خلال العام الماضي، تركز في معظمها على انتخاب حسن روحاني في حزيران رئيسًا للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وينتقل بعد ذلك إلى إسرائيل لتناول المنظور الإسرائيلي للأحداث في إيران كشاهد على الاتجاهات الحالية في المجتمع الإسرائيلي.

44 **يوئيل غوجانسكي ورون تيرا: هجوم إسرائيلي على إيران- اعتبارات الشرعية الدولية**

يرى الكاتبان أنه ينبغي لدوائر صناعة القرار في إسرائيل أن تزِن عنصر الشرعية الدولية في سياق تفكيرها في شنّ هجوم عسكري محتمل على إيران. فالشرعية هي عامل رئيس في شبكة من الاعتبارات التي ترافق اتخاذ أي قرار كان، وذلك على الرغم من أنها لا تشكّل سوى اعتبار واحد من بين اعتبارات عديدة، ومع العلم بأنها ليست هي أهم تلك الاعتبارات بالضرورة. وبرأيهما باتت الصفة الشرعية التي يكتسيها الهجوم العسكري الإسرائيلي على إيران تتضاءل في هذه الآونة. ولذا يجب على إسرائيل أن تدرك أن تأمين غطاء لشرعية هجومها على إيران والمحافظة عليه يمثل جزءًا أصيلًا لا يتجزأ من المجهود الحربي الذي تنوي تنفيذه في هذا المضمار.

54 **وجهة نظر أكاديمي إسرائيلي حول الثورات العربية (مقابلة مع المؤرّخ والمحاضر والباحث الإسرائيلي د. أُون بَرَاك) أجرى المقابلة: ألطَّيّب غنايم**

تتناول المقابلة مسائل كثيرة من قبيل تقييم الأحداث الراهنة في مصر، وكيف يمكن قراءة الثورة السورية وما هو تأثيرها على إسرائيل، وما هو موقف إسرائيل من تصاعد قوة الإسلام السياسي الراديكالي، وهل تمّ حشرُ الصّراع الإسرائيليّ– الفلسطينيّ– العربيّ في الهامش، في ظلّ الثّورات العربيّة، وهل القراءة الأمنيّة لا تزال القراءة السّائدة المهيمنة على إسرائيل.

مقالات وتقارير

61 **رفائيل فالك: الصهيونية وبيولوجيا اليهود**

تتناول هذه المحاضرة للبروفسور رفائيل فالك حول «الصهيونية وبيولوجيا اليهود»، جانبا مثيرا من صناعة الرواية الصهيونية للتاريخ اليهودي، بالاستناد إلى نظريات علمية، مثل نظرية اليوجينيا، أي تحسين النسل، وعلم الوراثة. ويستعرض فالك في محاضرته تعاطي آباء الحركة الصهيونية مع النظريات العلمية المذكورة، من أجل إضفاء شرعية على المشروع الصهيوني، وخاصة جانبه الاستيطاني في فلسطين، منذ القرن التاسع عشر، والتمهيد لإقامة كيان خاص باليهود، بالاستناد إلى النظريات العرقية، التي انشغل فيها قادة الصهيونية كثيرا في أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

69 **آري شافيت: اللد ١٩٤٨: المدينة، المجزرة والشرق الأوسط اليوم**

يقول الكاتب: تعمّ الاضطرابات الداخلية منطقة الشرق الأوسط اليوم، وبات الربيع العربي مجرد ذكرى، وتشكل سورية الآن كابوسًا سرياليًا. ومع ذلك، تشهد المنطقة في هذه الآونة محاولة جديدة تتعهدها إدارة أوباما من أجل تحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. فهل يكون النجاح من نصيب هذا المسعى الجديد في ضوء فشل المساعي التي سبقته؟ وبرأيه من الممكن العثور على إجابة لهذا السؤال في تاريخ اللد، وهي مدينة فلسطينية صغيرة تقع إلى الشرق من مدينة تل أبيب وإلى الغرب من مدينتيّ رام الله والقدس وتشكل لبّ النزاع العربي– الإسرائيلي. وينبغي لكل طرف يسعى إلى تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط أن يعترف بالمأساة التي حلت بمدينة اللد وأن يستوعب المضامين والدلالات التي تنطوي عليها.

81 **وديع عواودة: نحو عام على حكومة نتنياهو الثالثة: كشف حساب أولي**

يؤكد هذا التقرير أنه في المجمل تشكّل حكومة بنيامين نتنياهو الحالية تتمة لحكومته السابقة في سياساتها، رؤيتها وسلم أولوياتها حيال القضايا الداخلية والخارجية وحيال الصراع مع الفلسطينيين. وفي مراجعة أوليّة لقراراتها ولأفعالها أو انعدام أفعالها يتضح أن حكومة إسرائيل في العام ٢٠١٣ لم تختلف بجوهرها وبمظهرها العام عن سابقتها.

مقابلة خاصة

88 **مع اللواء احتياط والرئيس السابق لجهاز «الشاباك» عامي أيالون: في ١٩٦٧ "حرّرنا" أراضي واحتللنا شعباً! (أجرى المقابلة: أنطوان شلحت وبلال ضاهر)**

شغل اللواء احتياط عامي أيالون في السابق منصبي قائد سلاح البحرية الإسرائيلية ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك)، وانتخب بعد ذلك للكنيست عن حزب العمل وتسلم منصب وزير بلا حقيبة، وهو يؤكد في هذه المقابلة أنه يجب العمل من أجل إيجاد واقع إقليمي يتم فيه تطبيق حل دولتين لشعبين من خلال الاتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين، لكن في حال انعدام اتفاق كهذا يجب تشجيع «اتخاذ خطوات مستقلة» من طرف كل جانب على حدة شريطة أن يكون من شأنها أن تدفع قدماً نحو نشوء واقع دولتين لشعبين. ومن هذه الخطوات

المستقلة أشار على نحو خاص إلى ضرورة توجه الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة من أجل الاعتراف بفلسطين كدولة وعدم الركون إلى إقامة هذه الدولة من خلال المفاوضات التي جرى تجريبها منذ أكثر من عشرين عاماً ولم تنجح، مشيراً إلى أنه لا توجد دولة في العالم نشأت نتيجة مفاوضات.

قراءات

100 **الوقائع الكاملة لـ "اختراع أرض إسرائيل"**

عرض لكتاب المؤرخ والأستاذ الجامعي الإسرائيلي شلومو ساند «اختراع أرض إسرائيل» الذي صدر حديثاً في ترجمة عربية عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار.

107 **علي حيدر: حول الحروب الإسرائيلية الجديدة**

قراءة في كتاب «الحروب الجديدة لإسرائيل، تفسير اجتماعي– تاريخي»، من تأليف البروفسور أوري بن إليعازر، الباحث والمحاضر في قسم العلوم الاجتماعية وعلم الإنسان في جامعة حيفا.

111 **مرام مصـــاروة: كتاب إســـرائيلي جديد عـــن الكارثة والنكبـــة- لماذا الخوف من كشـــف الحقيقة عما حدث في العام ١٩٤٨؟**

قراءة لكتاب «الكارثة، الولادة من جديد والنكبة» من تأليف الباحث يائير أورون، الذي يتناول فيه العلاقة بين الكارثة (الهولوكوست) والنكبة وبناء الأمة ودولة إسرائيل.

115 **ألطّيب غنايم: قراءة في رّواية "ألمينا" العبريّة ومقابلة مع مؤلّفها الأديب والمُحَرِّر يوسي غرنوفسكي**

قراءة لرواية عبرية جديدة بعنوان «ألمينا» عن النسيج الاجتماعيّ الذي كان قائما في يافا في فترة ما قبل العام ١٩٤٨، تتضمن مقابلة مع مؤلفها.

من الأرشيف الصهيوني

120 **أرئيـــل فيلدشـــطاين: بفارق صوت (جلســـة «مديرية الشعب» عشية إقامة إسرائيل)**

هذا المقال نشرته مجلة «ثقافة ديمقراطية» الصادرة عن كلية الحقوق في جامعة بار إيلان العام ٢٠٠٩، ويلقي الضوء على الجدل الذي سبق إعلان قيام إسرائيل في ١٥ أيار ١٩٤٨ بموجب قرار التقسيم الأممي في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧. ويظهر المقال، بخلاف أبحاث تاريخية أخرى، انقسام قادة الحركة الصهيونية وترددهم حيال الإعلان عن الدولة اليهودية الذي تحفظت منه الولايات المتحدة ودعت للقبول بهدنة ثلاثة شهور ما أثار جدلا داخل القيادة الصهيونية آنذاك انتهى بترجيح كفة الإعلان عن الدولة بعد موازنة الحسابات والاحتمالات والمخاطر على شتى أنواعها.

125 **المكتبة: عرض موجز لأحدث الإصدارات الإسرائيلية**

قواعد النشر في مجلة قضايا اسرائيلية

- ترحب المجلة بالدراسات والمقالات ومراجعات الكتب التي تكون مواضيعها ذات صلة بالقضايا الاسرائيلية وبالمشهد الإسرائيلي على تنوعاته.
- يشترط في المواد المرسلة الالتزام بمنهج البحث العلمي، ويشترط في المواد أن لا تكون قدمت للنشر في اللغة العربية في أية مجلة أخرى، سواء أتم نشرها أم لم يتم.
- تعرض البحوث على محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، للتقرير بشأن النشر.
- تقدم البحوث باللغة العربية وترسل مرفقة بتعريف موجز للكاتب إلى بريد مدار الإلكتروني: madar@madarcenter.org
- يجب ألا يتجاوز عدد الكلمات في الدراسات المرسلة إلى المجلة ٦٠٠٠ كلمة، بما فيها الملخصات والجداول والمراجع، وأن لا تتجاوز المقالة ٣٥٠٠، ومراجعة الكتاب ٢٠٠٠ كلمة.
- على المواد المرسلة مراعاة قواعد التوثيق والاقتباس بحسب المنهج الأكاديمي المتعارف عليه، ووفق التالي:
- الكتب: اسم الكاتب (سنة النشر). اسم الكتاب. مكان الصدور: اسم دار النشر.
- مقالة في كتاب تحرير: اسم المؤلف (سنة النشر). «اسم المقال». عند: اسم المحرر (محرّر)، اسم الكتاب. مكان النشر: اسم دار النشر، الصفحات من – إلى.
- مقال منشور في مجلة: اسم المؤلف (السنة). «اسم المقال»، اسم المجلة، المجلد (العدد)، الصفحات من – إلى.
- كتب مترجمة: اسم المؤلف (سنة صدور الترجمة). اسم الكتاب. اسم المترجم، مكان النشر: اسم دار النشر.

مهند مصطفى(*)

المشهد المصري

مدخـل

لا بد، من أجل فهم ما يجري في مصر، من تقسيم المشهد السياسي المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى مراحل ثلاث: الأولى تلك الفترة التي امتدت من شباط ٢٠١١ إلى حزيران ٢٠١٢، والتي أدار فيها المجلس العسكري الحكم في مصر. الفترة الثانية من حزيران ٢٠١٢ إلى حزيران ٢٠١٣ وفيها أدارت جماعة الإخوان المسلمين شؤون البلاد من خلال الرئيس محمد مرسي ومجلس الشورى (بعد حل مجلس النواب/الشعب)، ومجلس الوزراء برئاسة هشام قنديل. أما المرحلة الثالثة فهي التي نشهدها الآن والتي أعقبت احتجاجات حزيران.

ليس هذا التقسيم تاريخيا فقط بل يساعدنا على فهم ما جرى ويجري في مصر، حيث يبني الكثيرون مواقفهم من كل هذه الفترات بشكل سطحي، الأمر الذي يميز المواقف الأيديولوجية الحزبية الآن والتي تؤثر على مواقف الناس بالعموم، فهناك موقف واحد جاهز يتم إسقاطه على الفترة كلّها منذ الثورة، وأصبح هناك خلط نتيجة الموقف الأيديولوجي بين فهم كل مرحلة على حدة وبين الموقف الأيديولوجي التعميمي، حيث أن الموقف الأيديولوجي يفرض على الشخص إذا كان مختلفا مع انقلاب العسكر أن يعتبر فترة مرسي ناجحة ويصل به إلى درجة القداسة وبعضهم الخلافة، بينما إذا اتفق مع انقلاب العسكر قام بشيطنة الإخوان المسلمين، وما نحتاجه الآن هو تحليل موضوعي يبتعد عن المواقف الأيديولوجية التعميمية الجاهزة وإسقاطها بشكل تعسفي على كل هذه المراحل.

(*) أستاذ في جامعة حيفا.

حملت جماعة الإخوان عبأين منذ اصطدامها بجمال عبد الناصر العام ١٩٥٣-١٩٥٤ وحتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١: العبء الأول هو عبء الشرعية المتمثل في البحث عن شرعية سياسية في المشهد السياسي المصري، والعبء الثاني هو عبء الجماعة المطاردة. فالجماعة عاشت ستة عقود من المطاردة والقمع السياسي، وإن على نحو متفاوت. ما حدث بتصوري أن الجماعة تجاوزت عبء الشرعية بعد ثورة يناير لكنها لم تستطع تجاوز عبء نفسية الجماعة المطاردة.

ثلاث مراحل منذ ثورة ٢٥ يناير

انطلقت المرحلة الأولى من المشهد المصري «بالرجل الشمال» كما يقول المصريون، فالتصويت على التعديلات الدستورية في آذار ٢٠١١ كان الخطأ الأول، حيث حدد خارطة طريق خاطئة للتحول الديمقراطي والمرحلة القادمة في مصر. باختصار حددت خارطة الطريق أن على القوى السياسية التنافس على السلطة قبل الدستور، بمعنى أن على الشعب المصري بقواه السياسية أن يتصارع على السلطة السياسة قبل أن يتم التوافق على شكل نظام الحكم ومبادئه الأساسية. ويلاحظ أن الحالة التونسية كانت معاكسة تماما، فقد تم الاتفاق أولا على تحديد شكل النظام السياسي ومبادئه، قبل الصراع على السلطة، وذهب التونسيون لهذا السبب لانتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور، بينما ذهب المصريون إلى صراع سياسي على سلطة تشريعية وتنفيذية قبل وضع مبادئ نظام الحكم وأسسه وحدوده وقيوده. أراد المصريون انتخاب رئيس قبل تحديد مبادئ الحكم، وفي ظل نظام سلطوي لم يسقط من مركباته سوى رئيسه، هذا سيخلق الشكوك بين الجميع، سيعتقد الرئيس أن المعارضة تحاول إفشاله، وستعتقد المعارضة أن الرئيس يسعى إلى الانفراد والاستبداد بالحكم.

وتحول الاستفتاء على التعديلات الدستورية في آذار إلى صراع بين تيار إسلامي بكل مركباته، وبين تيار علماني ليبرالي بكل مركباته، وهو لم يكن كذلك في حقيقة الأمر، فالتعديلات الدستورية لم تكن على مكانة مبادئ الشريعة الإسلامية في الدستور، فمكانة مبادئ الشريعة الإسلامية محفوظة في الدستور المصري منذ العام ١٩٧١ ، بل كان استفتاء على خارطة الطريق السياسية بعد الثورة، وهذا الاستفتاء كان بداية الشرخ بين رفاق الثورة، وهو بحد ذاته خطأ كبير ارتكبه المجلس العسكري. ليست هناك دولة تخرج من ثورة وتقوم باستفتاء بهذه السرعة، وكأن البلاد تعيش حالة من الاستقرار السياسي الطويل، ولا شك أن التيار الإسلامي يتحمل جزءا من هذا الخطأ بقبوله خارطة الطريق بشكلها المقلوب، وهو ما لم تقم به حركة النهضة التونسية مثلا، وثانيا بتحويل الصراع منذ البداية وبعد الثورة مباشرة كصراع على مكانة الشريعة الإسلامية، بدلا من أن يكون الصراع على شكل النظام السياسي وتفكيك مركبات الاستبداد فيه، فالثورات العربية كانت ضد الاستبداد السياسي بالأساس، وليس لتطبيق الشريعة الإسلامية، التي كانت محل إجماع كشكل من أشكال استنباط الأحكام القانونية، وكان الانشغال بالصراع على السلطة بين كل التيارات السياسية المصرية والمعارك الجانبية المرافقة للصراع على السلطة، أبقى الدولة العميقة في مكانها، لأن تفكيك الاستبداد لم يعد ذا أولوية مقابل الصراع على السلطة، لا بل دفع برفقاء الثورة إلى محاولة استعطاف الدولة العميقة والتحالف معها، وهذا ما فعله الإخوان عندما كانوا في السلطة، وهذا ما فعلته التيارات الأخرى التي حاولت إسقاط حكم الإخوان ورئاسة مرسي، وكانت الدولة العميقة هي المنتصرة في النهاية.

للانتقال إلى تحليل المرحلة الثانية، لا بد من الإشارة أولا إلى الدافع الذي دفع الإخوان للتراجع عن قرارهم والمشاركة في انتخابات الرئاسة. اعتقد أننا بحاجة إلى منظومة علم النفس السياسي لتفسير ذلك، وقد سمعت الكثير من التحليلات حول تراجعهم، واعتقد أنها لا تقدم لنا تفسيرا جديا عن تراجعهم. وفي الوقت نفسه أؤكد أن هذا القرار لم يكن محل إجماع داخل الإخوان، ففي التصويت الذي كان في مجلس شورى الجماعة على هذا الموضوع، صوت ٥٦ عضوا مع الترشح مقابل ٥٢ عضوا عارضوا مشاركة الجماعة في انتخابات الرئاسة، وهو يدل على عدم ارتياح الكثير من أعضاء شورى الجماعة لهذا القرار لما يرافقه من تحديات وتبعات كبيرة على الجماعة. وبناء على ذلك أعتقد أن منظومة علم النفس السياسي تسعفنا أكثر في فهم هذا القرار، وهو يرجع إلى تراث الجماعة نفسها.

حملت جماعة الإخوان عبأين منذ اصطدامها بجمال عبد

مرسي يصوّت في الانتخابات الرئاسية اللاحقة لثورة يناير.

الناصر العام ١٩٥٣-١٩٥٤ وحتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١: العبء الأول هو عبء الشرعية المتمثل في البحث عن شرعية سياسية في المشهد السياسي المصري، والعبء الثاني هو عبء الجماعة المطاردة، فالجماعة عاشت ستة عقود من المطاردة والقمع السياسي، وإن على نحو متفاوت. ما حدث بتصوري أن الجماعة تجاوزت عبء الشرعية بعد ثورة يناير لكنها لم تستطع تجاوز عبء نفسية الجماعة المطاردة، ولهذا فعندما اشتد الصراع السياسي المصري، مرة أخرى، بسبب المنطق المعكوس لخارطة الطريق، شعرت الجماعة أن عزوفها عن منصب الرئاسة بما يحمل من قوة السلطة قد يهدد شرعيتها ويعيدها إلى المرحلة السابقة، إذا فاز فيها مرشح من النظام السابق يعادي الجماعة، أو حتى مرشح من الثورة يهدد أفكار الجماعة، هذه النفسية كانت مخالفة للحظة الثورية المصرية، وبروز لاعب سياسي جديد على المشهد المصري وهو الشعب المصري، لهذا السبب تراجعت الجماعة عن قرارها، وهو لم يكن خداعا ولا كذبا على الناس، بل نتاج ديناميكية داخلية طبيعية مرت بها الجماعة بعد الثورة. وما حدث للإخوان من شيطنة بعد تنحية مرسي وتدخل الجيش سوف يعزز من العبأين داخل الإخوان بشكل أكبر مما لعبته عقود طويلة في تخزينهما.

تأثر السلوك السياسي للإخوان المسلمين في مصر بتحولات سوسيولوجية ثلاثة أصابت الجماعة خلال العقدين الماضيين، ووصلت ذروتها عشية الثورة. ويشير حسام تمام في كتابه «الإخوان المسلمين: سنوات قبل الثورة»، إلى التحول الأول، «ترييف الإخوان»، حيث يستعرض في الفصل الرابع، وهو باعتقادي الفصل الأكثر أهمية في الكتاب، موضوع «ترييف الإخوان: كيف تراجعت الجماعة عن تراثها في المدينية والحضرية.»، حيث يدعي الكاتب، من خلال تحليل سوسيولوجي، أن الجماعة مرت خلال العقود الأخيرة بحالة من الترييف في بنية تنظيمها ونخبها وقيمها وفكرها السياسي، وهو باعتقاد الباحث التحول الأهم الذي حدث للجماعة بعد الفترة الناصرية. يقول الكاتب إن «عصر أفندية حسن البنا قد ولى حين فقدت الجماعة الأفندية، وهي التسمية التي عبرت عن أبناء الطبقة الوسطى المصرية في النصف الأول من القرن العشرين الذين تولوا إدارة الجماعة تاريخيا..... وتواروا لمصلحة الريفيين الذين تقدموا لاحتلال

حكم مرسي في ظل فراغ دستوري وخارطة مقلوبة كما تطرقنا لها سابقا. تميز هذا العام بأزمة ثقة حقيقية بين الرئيس والإخوان من جهة وبين القوى الأخرى، وهذا نابع من ترسبات المرحلة الأولى، فمن جهة لم ينفذ محمد مرسي جزءا من تعهداته في اتفاق فيرمونت، مثل تعيين قبطي وامرأة نائبين له، ولم يعين رئيس وزراء من الشخصيات الوطنية المعروفة، ومن الجهة الأخرى عارضت القوى السياسية الأخرى كل قرار أصدره الرئيس دون تمحيص لهذه القرارات.

الصفوف الأولى حتى داخل القاهرة» (ص ٩١).. وهو المركز المديني الأهم الذي كان للجماعة. وظهرت حالة الترييف داخل الجماعة لأسباب داخلية تتعلق بتطور الجماعة التاريخي في الفترة ما بعد ناصر، أسباب تتعلق بابتعاد الريف عن رقابة صارمة من قبل سلطة الدولة.

ويشير خليل العناني في كتابه «الإخوان المسلمين: شيخوخة تصارع الزمن» إلى التحول الثاني وهو سيطرة التيار التنظيمي- القطبي على الجماعة وتراجع التيار الإصلاحي النقابي داخل الجماعة، وكانت ذروة هذه العملية انتخاب محمد بديع مرشدا للإخوان وإقصاء رموز التيار الإصلاحي، مثل عبد المنعم أبو الفتوح ومحمد حبيب.

أما التحول الثالث فكان تسلف الإخوان، حيث تميزت حركة الإخوان عشية الثورة بصعود تيار سلفي في الجماعة. ويعتقد تمام أن صعود السلفية في الجماعة لن يؤثر عليها تنظيميا لأن قاعدتها الاجتماعية صارت تميل إلى المحافظة والاقتراب من الأطروحة السلفية. ويعتقد تمام أن الحضور السلفي «سيترجم.... في مواقف الجماعة من القضايا التي يعاني موقف الجماعة فيها من هشاشة وسيولة، مثل الموقف من المرأة والأقباط وبعض القضايا الأخلاقية كتلك التي تتصل بالفنون والآداب والرقابة والنقاب والحريات الشخصية، وهي قضايا نتوقع أن يتأثر موقف الجماعة منها بعد استقرار التحالف بين التيار التنظيمي المحافظ والتيار السلفي الصاعد» (ص ٣٢). يرجع تمام تسلف الإخوان إلى تأثر القيادات الاخوانية الذين عاشوا في المملكة العربية السعودية هربا من قمع النظام المصري في الفترة الناصرية، حيث «تسربت السلفية إلى الإخوان في سياق سياسي واجتماعي دقيق داخل المملكة، فوجود النساء والأسر الإخوانية في بيئة مغلقة نقل إليها تدريجيا المزاج السلفي وتمظهراته الظاهرة للعيان مثل النقاب والتشدد في الملبس بشكل عام، وقلت مساحات الانفتاح على الفنون والآداب وأنماط الحياة التي كانت معروفة ومقبولة لدى الإخوان» (ص ١١٠).

تحول محمد مرسي في الجولة الثانية من الانتخابات إلى مرشح الثورة ضد مرشح النظام السابق. وفاز مرسي بالانتخابات بعد اصطفاف الكثير من القوى السياسية وشباب الثورة إلى جانبه ضد أحمد شفيق، وتجسد هذا الاصطفاف في «اتفاق فيرمونت» الذي وقعه محمد مرسي مع الكثير من القوى السياسية المصرية والشخصيات العلمانية، وحكم مرسي في ظل فراغ دستوري وخارطة مقلوبة كما تطرقنا لها سابقا. تميز هذا العام بأزمة ثقة حقيقية بين الرئيس والإخوان من جهة وبين القوى الأخرى، وهذا نابع من ترسبات المرحلة الأولى، فمن جهة لم ينفذ محمد مرسي جزءا من تعهداته في اتفاق فيرمونت، مثل تعيين قبطي وامرأة نائبين له، ولم يعين رئيس وزراء من الشخصيات الوطنية المعروفة، ومن الجهة الأخرى عارضت القوى السياسية الأخرى كل قرار أصدره الرئيس دون تمحيص لهذه القرارات، ومن هنا شعر الرئيس أن هذه القوى تحاول فقط إفشاله وتحارب مشروع الإخوان المسلمين، وشعرت المعارضة أن الرئيس والجماعة يحاولان استغلال هيمنتهما على الحكم للاستفراد به والانحراف عن بناء الدولة الديمقراطية، لا بل والتحالف مع مكونات الدولة العميقة لبناء نظام سلطوي جديد ومعدل، وقد زود كل طرف دعامات لشعور الطرف الثاني، فالرئيس مرسي تناقض مع اللحظة التاريخية الثورية المصرية بإعلانه الدستوري الذي وضعه فوق القانون وتمرير الدستور بطريقة لا تليق بدولة تمر بتحول ديمقراطي، والمعارضة عارضت الرئيس في بعض قراراته التي طالبت بها الثورة مثل إقالة النائب العام وإصلاح القضاء. إن الصراع على السلطة بين رفقاء الثورة، لم يحول صراعهم إلى خصومة وعداوة فحسب، بل كان أيضا على حساب أهداف الثورة.

وأفشلت الدولة العميقة الطرفين، واستطاعت البقاء بطريقة مثيرة، لأن رفاق الثورة بدلا من أن يبنوا النظام السياسي ومبادئه، بدأوا يتصارعون على السلطة، سلطة الدولة العميقة، وهذا كان

فهم كل طرف الديمقراطية بشكل خاطئ، فطرف اعتقد أن الشرعية الانتخابية هي مطلقة، وليس من حق الطرف الثاني الاحتجاج مدنيا ضد شرعيته الانتخابية، وربما يؤدي إلى إسقاطه مدنيا، والطرف الآخر اعتقد أن إسقاط الرئيس الذي يعارضه يمكن أن يتم بكل طريقة حتى لو كانت بطريقة غير ديمقراطية، هو نفسه عارضها في المرحلة الأولى، عندما كان ينادي بسقوط حكم العسكر. فهم التيار الإسلامي الديمقراطية بأنها حكم الأغلبية فقط، وكأن الديمقراطية هي فقط منظومة لتنظيم الوصول للحكم، ونسي أن الديمقراطية هي مبادئ تقيد حكم الأغلبية.

أمرا هزليا، لم يستطع محمد مرسي التغلب على الدولة العميقة، فهو اعتقد أن الجماعة وحدها تستطيع فعل ذلك دون إشراك الآخرين، ولم يدرك أن الدولة المصرية هي أقوى وأكبر من جماعة الإخوان المسلمين، فما بالك وهو يواجه أيضا معارضة قوية لحكمه من خارج الدولة العميقة. كان على الإخوان بناء شراكات مع الجميع ضد الدولة العميقة، ويلاحظ، مثلا، أن المعارضة بدأت تدافع عن القضاء ضد الرئيس مرسي والجماعة لأنها وجدت في القضاء ذراعا فعالة في معارضة الرئيس، وهذا يدل على خطأ المعارضة من جهة لأنها اصطفت إلى جانب مصالحها الحزبية وليس المصالح الديمقراطية، وعلى خطأ الإخوان الذي دفعوا بالمعارضة دفعا للتحالف مع بعض مركبات الدولة العميقة لأنهم لم يشركوها في الحكم بشكل حقيقي، ولم يسمحوا لها بالتأثير على الحكم، فوجدت في مركبات الدولة العميقة سندا لها.

أعتقد أن ما حدث في الثلاثين من حزيران وحتى الآن، كان نتاجا طبيعيا للمنطق المعكوس بعد الثورة المصرية والصراع على السلطة قبل بناء النظام الديمقراطي والاتفاق على مبادئه. وهنا لا بد من إبداء بعض الملاحظات في خضم النقاش الأيديولوجي الحزبي المهيمن على المشهد بين المؤيدين والمعارضين. أعتقد من جهة أن من حق المعارضين مطالبة الرئيس بالاستقالة أو تقديم الانتخابات، ليس هناك شرعية انتخابية مطلقة تنتهي بانتهاء المدة الرئاسية فقط، ولكن ليس من حق معارضي النظام دفع الجيش للتدخل لإسقاط الرئيس بعد انتخابه بطريقة اتفق عليها بين الجميع. وأقول بمنتهى الصراحة، إن تدخل الجيش أدى إلى الذهاب بالمشهد السياسي أبعد حتى مما طالبه المتظاهرون ضد الرئيس مرسي، فقد انحصرت مطالب المتظاهرين بتقديم الانتخابات الرئاسية، وتعديل الدستور، واستجاب مرسي للطلب الثاني في خطابه الأخير وأخطأ بعدم استجابته للطلب الأول، أقول ذلك حتى لو أن نصف الشعب معه والنصف الآخر ضده، ففي حالة أن الشعب المصري في الشوارع بين مؤيد ومعارض، وإصرار الجميع على الصمود في الشوارع، ووجود خطر الاقتتال الأهلي، كان على الرئيس الإعلان عن تقديم الانتخابات الرئاسية، فغالبية الدول الديمقراطية تعرضت لأزمات سياسية تطلبت انتخابات مبكرة قبل موعدها، فما بالك بدولة كمصر لا تزال في مرحلة التحول الديمقراطي، فكل طرف تعامل مع مصر وكأنها دولة ديمقراطيتها مستقرة وقديمة، وهي ليست كذلك. ومن الطرف الأخر كان على المعارضين للرئيس مرسي إذا أرادوا إسقاطه أو تقديم الانتخابات، وهذا حق لهم ليس له علاقة بسؤال الشرعية، أن يفعلوا ذلك من خلال الاحتجاج المدني والسياسي فقط، وليس بدفع الجيش للتدخل أو الفرح لتدخله بعد ذلك بإسقاطه الرئيس. لم يستجب مرسي لطلب المحتجين بتقديم الانتخابات، ولم يعترض المحتجون على ذهاب الجيش بعيدا عن طلبهم الأساس.

فهم كل طرف الديمقراطية بشكل خاطئ، فطرف اعتقد أن الشرعية الانتخابية هي مطلقة، وليس من حق الطرف الثاني الاحتجاج مدنيا ضد شرعيته الانتخابية، وربما يؤدي إلى إسقاطه مدنيا، والطرف الآخر اعتقد أن إسقاط الرئيس الذي يعارضه يمكن أن يتم بكل طريقة حتى لو كانت بطريقة غير ديمقراطية، هو نفسه عارضها في المرحلة الأولى، عندما كان ينادي بسقوط حكم العسكر. فهم التيار الإسلامي الديمقراطية بأنها حكم الأغلبية فقط، وكأن الديمقراطية هي فقط منظومة لتنظيم الوصول للحكم، ونسي أن الديمقراطية هي مبادئ تقيد حكم الأغلبية. أما الطرف الآخر ففهم الديمقراطية بأنها تنحصر في الحرص على فكرة فصل الدين عن الدولة، وهذا أيضا مفهوم خاطئ، فأصبح صراعه مع التيار الإسلامي ينطلق من هذا الفهم الخاطئ، ونسي أن الديمقراطية هي أيضا منظومة لتنظيم الوصول للحكم، ما

ثورة يناير: تداعيات إقليمية متواصلة.

جعل التيار الإسلامي يعتقد أن الصراع هو على هوية المجتمع. ويلاحظ أن الأهم من كل ذلك أن دولة مثل مصر خارجة من مرحلة استبداد سياسي طويل، وبدايات جنينية للتحول الديمقراطي لا تحتمل هذه المفاهيم الخاطئة للديمقراطية، بل تحتاج إلى انحياز كامل من الجميع للديمقراطية بمفهومها الصحيح.

إسرائيل ومصر من الشك إلى التكيف

شهدت العلاقات الإسرائيلية المصرية مدا وجزرا منذ ثورة يناير، وقد تميزت بمحاولة الطرفين التأقلم مع التغيرات التي حدثت في مشهد العلاقات الخارجية للبلدين، فإسرائيل بدأت تتأقلم، أو تحاول التأقلم، مع واقع مصر بعد الثورة، كما أن مصر في فترة الإخوان المسلمين بدأت تتأقلم مع وجود إسرائيل على جبهتها في سيناء.

تنطلق الرؤية الإسرائيلية في علاقتها مع مصر من أهمية الحفاظ على اتفاق السلام بين البلدين كحد أدنى، والحفاظ على التنسيق الأمني فيما يخص منطقة سيناء التي تحولت إلى منطقة مهمة في الأجندة الأمنية الإسرائيلية، وبالطبع أهمية الدور المصري في قطاع غزة والذي لعب دورا في وقف إطلاق النار في الحرب الأخيرة على قطاع غزة.[١]

بالنسبة للعلاقة مع مصر بعد انتخاب محمد مرسي رئيسا لمصر، فقد كانت لدى إسرائيل ثلاثة تخوفات أساسية، كما يشير إلى ذلك الباحث الاستراتيجي إفرايم بلوم: الخوف من أن تتحول مصر إلى دولة معادية، وتقوم بإلغاء اتفاق السلام أو تفريغه من مضمونه، والتخوف من أن تتحول شبه جزيرة سيناء إلى قاعدة هجمات على إسرائيل من طرف منظمات جهادية وفلسطينية، والتخوف الثالث من أن تدعم مصر حكم حماس في قطاع غزة وتمنع التوصل إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين.[٢]

اهتمت إسرائيل بالأحداث في العالم العربي عموما، ولكن ما يحدث في مصر كان يشغلها بشكل خاص، وانحصر التخوف الإسرائيلي تحديدا حول مصر، فمصر هي «الكنز الاستراتيجي» حسب التعبير الإسرائيلي، وفقدان مصر سيعيد رسم الخارطة الإقليمية من جديد على المستوى الاستراتيجي والسياسي. بالنسبة لإسرائيل فان السلام مع مصر كان باردا، إلا أن برودة السلام مع مصر أهون من حرّ الحرب والعداء معها. تخشى

ونظرت إسرائيل إلى صعود التيار الإسلامي في مصر، وفوز محمد مرسي بترقب وحذر شديدين.[٤] وعلى الرغم من أنها لا تخشى تكرار السيناريو الإيراني إلا أنها تخشى تكرار السيناريو التركي في مصر من حيث تخفيض مستوى العلاقات إلى الحد الأدنى. ورغم الأهمية التي كانت لإيران وتركيا في المنظومة الإستراتيجية التاريخية التي أسسها دافيد بن غوريون، إلا أن مصر أكثر أهمية استراتيجيا لإسرائيل، حيث أن مصر تعتبر دولة حدودية، وخاضت حروبا سابقة مع إسرائيل، وتربطها مع إسرائيل قضايا مشتركة مثل القضية الفلسطينية ومسألة قطاع غزة، وقناة السويس، وشبه جزيرة سيناء

إسرائيل من أن تضاف مصر إلى قائمة الدول التي خسرتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة، لهذا تحاول إسرائيل الحفاظ على حالة السلام معها حتى مع صعود التيار الإسلامي وانتخاب محمد مرسي رئيسا لمصر.

خسرت إسرائيل دولتين إقليميتين مركزيتين بسبب صعود الإسلام السياسي فيهما، إيران وتركيا. ظلت إيران حليفا استراتيجيا مهما لإسرائيل حتى الثورة الإسلامية في نهاية السبعينيات، وحوّل الصعود السياسي الإسلامي إيران من دولة حليفة استراتيجيا لإسرائيل إلى دولة تعتبر اليوم التهديد الاستراتيجي المركزي لها. كما شكلت تركيا حتى صعود حزب العدالة والتنمية الإسلامي العام ٢٠٠١، حليفا استراتيجيا تبلور على مدار عقود وتوج بالاتفاق الاستراتيجي العام ١٩٩٥، إلا أن صعود الإسلام السياسي أدى إلى تآكل هذا التحالف وخفض العلاقات بين البلدين إلى أدنى مستوى وإلغاء أي تعاون عسكري وأمني وسياسي بين البلدين، ولا يخفي الإسرائيليون بأن ذلك لا ينبع فقط من خلافات سياسية طرأت على علاقات البلدين في السنوات الأخيرة وخصوصا بعد أحداث سفينة «مرمرة»، بل بسبب أيديولوجية حزب العدالة والتنمية وتوجهه الإسلامي.[٣]

ونظرت إسرائيل إلى صعود التيار الإسلامي في مصر، وفوز محمد مرسي بترقب وحذر شديدين.[٤] وعلى الرغم من أنها لا تخشى تكرار السيناريو الإيراني إلا أنها تخشى تكرار السيناريو التركي في مصر من حيث تخفيض مستوى العلاقات إلى الحد الأدنى. ورغم الأهمية التي كانت لإيران وتركيا في المنظومة الإستراتيجية التاريخية التي أسسها دافيد بن غوريون، إلا أن مصر أكثر أهمية استراتيجيا لإسرائيل، حيث أن مصر تعتبر دولة حدودية، وخاضت حروبا سابقة مع إسرائيل، وتربطها مع إسرائيل قضايا مشتركة مثل القضية الفلسطينية ومسألة قطاع غزة، وقناة السويس، وشبه جزيرة سيناء، وهي الدولة المحورية في العالم العربي وقائدة الدبلوماسية العربية، ما يجعل مصر في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي أكثر أهمية، والتخوف من فقدانها أكثر حدة من تركيا وحتى من إيران الشاه.

تحاول إسرائيل الحفاظ على اتفاق السلام بقدر ما تستطيع وخصوصا الملحق العسكري فيه، وقد اتبعت إسرائيل بعد سقوط مبارك سياسة ضبط النفس في التعامل مع مصر، والمقصود بضبط النفس عدم الانجرار وراء التصعيد أو التصعيد المتبادل. فعندما قطعت الشركة المصرية إمداد الغاز لإسرائيل وألغت اتفاق الغاز تعاملت إسرائيل مع الأمر وكأنه خلاف اقتصادي وتجاري بين الشركة الحكومية المصرية وبين شركة EMG التي تشتري الغاز من مصر وتصدره لإسرائيل. وقد أصدرت إسرائيل بيانا رسميا أكدت خلاله أن إلغاء اتفاقية الغاز هو خلاف تجاري وليست له أي أبعاد سياسية، وخرج رئيس الحكومة نتنياهو شخصيا وأكد هذا التوجه.

يستبعد عويد عيران الباحث في مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب أن تقوم مصر بإلغاء بنود في اتفاق السلام بشكل أحادي الجانب أو حتى تقديم طلب لإلغاء العلاقات الدبلوماسية، ففي حالة وجهت مصر طلبا لإلغاء العلاقات الدبلوماسية فإن إسرائيل سترفض بشكل قاطع، أما إذا قامت مصر بقطع العلاقات الدبلوماسية بشكل أحادي الجانب فإن ذلك سيعتبر خرقا لاتفاق السلام الذي نصّ على عدم اتخاذ أي طرف خطوات أحادية الجانب، وفي هذه الحالة قد يتخذ الكونغرس الأميركي خطوات ضد مصر، وذلك بناء على الأساس القانوني والذي بموجبه التزمت الولايات المتحدة الأميركية أمام إسرائيل، أنه في حالة خرق اتفاق السلام، أو التهديد بخرقه فإنها ستعمل على اتخاذ خطوات توقف هذا الخرق أو تمنعه. وبناء على ذلك

الجيش المصري: حشد باتجاه سيناء.

يعتقد عيران أن مصر ستمتنع عن اتخاذ خطوات تخرق فيها اتفاق السلام مع إسرائيل.[٥]

وواجهت العلاقات مع مصر في فترة مرسي تحديين بالنسبة لإسرائيل، الأول انطلاق عمليات عسكرية من سيناء ضد أهداف إسرائيلية، وخصوصا العملية التي نفذتها مجموعة جهادية في آب ٢٠١٢ وذلك في طريقها لتنفيذ عملية داخل إسرائيل ، وسقط خلالها ١٦ جنديا وضابطا مصريا، حيث فشلت العملية بسبب معلومات استخباراتية إسرائيلية مسبقة. والثاني الحرب على غزة في تشرين الثاني ٢٠١٢. وعبرت إسرائيل في كلتا الحالتين عن رضاها من الموقف المصري، ففي حادثة سيناء وافقت إسرائيل، ضمنًا، وأحيانا بوضوح، على إدخال قوات مصرية إلى سيناء لمحاربة المجموعات المسلحة، كما أن الدور المصري كان فاعلا ونشطا في فترة الحرب على غزة، والتوصل إلى هدنة لوقف إطلاق النار، إذ وفي أعقاب الحرب على غزة صرح أكثر من مسؤول إسرائيلي برضاه من الدور المصري والتنسيق بين البلدين.

يعتقد الباحث الاستراتيجي شلومو بروم أن إسرائيل تعي جيدا أنها يجب أن تتصرف بضبط نفس في سيناء وقطاع غزة، حتى لا تهدد عملياتها في المنطقتين العلاقات مع مصر، وتعلم إسرائيل أنها يجب أن تعمل جاهدة لتقليل حالات التدخل في المنطقتين، وهذا ما فعلته عندما زودت مصر بمعلومات استخباراتية عن العملية في آب ٢٠١٢. [٦] وبالفعل فإن إسرائيل اتخذت خطوة مهمة في هذا السياق تمثلت ببناء الجدار الحدودي مع مصر، وذلك لمنع تسلل المهاجرين من إفريقيا إليها ولصد هجمات مسلحة من داخل سيناء.

وأصدر معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، كتابا يلخص تمرينا سياسيا– أمنيا افتراضيا لاندلاع أزمة أمنية في سيناء وانعكاساتها على العلاقات المصرية الإسرائيلية، وجاء هذا التمرين في أعقاب سلسلة الأحداث الأمنية في سيناء، كان آخرها مقتل الجنود المصريين ومحاولة تنفيذ عملية عسكرية في إسرائيل من قبل جماعات جهادية مسلحة. وقد بيّن التمرين الافتراضي الذي جسده أكاديميون وسياسيون ورجال أمن وعسكر في المعهد، أن الهدف المصري سيكون خلال الأزمة هو استغلالها لتعزيز التواجد في سيناء وذلك كمقدمة لتغيير اتفاقية السلام، وخصوصا الملحق العسكري. وفي هذا السياق، سوف يكون أمام مصر خياران، الأول، تغيير الاتفاق، وليس إلغاؤه، وخصوصا الجانب العسكري فيه، ووضع إسرائيل في معضلة في هذا الإطار بين تغيير في الملحق الأمني والعسكري وبين إجراء تفاوض جديد على تسويات أمنية جديدة. سيكون الخيار الثاني بالنسبة لمصر القيام بعملية أحادية الجانب من خلال إدخال قوات عسكرية وأمنية مصرية إلى المنطقة المحظورة وذلك لفرض نقطة تفاوض مع إسرائيل.[٧]

أما بالنسبة لرؤية إسرائيل لعلاقتها مع مصر، فقد توصل

التمرين الافتراضي إلى أن الإستراتيجية الإسرائيلية تشمل عدة مركبات (طبعا لاحظنا ذلك على أرض الواقع أيضا خلال أزمة سيناء الأخيرة)، منع التصعيد حتى لا يؤدي إلى انهيار اتفاق السلام، ومنع تحويل سيناء إلى منطقة لا تستطيع إسرائيل التعايش معها، وقد كان أمام إسرائيل خياران، الأول، عملية إسرائيلية متواضعة لا تهدد السيادة المصرية، وهو خيار لم تقم به إسرائيل في الواقع خلال أزمة سيناء، أما الخيار الثاني فهو تزويد مصر بمعطيات ومعلومات، والعمل مع الولايات المتحدة للضغط على مصر وإحراجها.

وقد افترض التمرين، أن إسرائيل لن تتهاون في ضرب الخلايا المسلحة في سيناء، إذا كانت لديها معلومات بأن هذه الخلايا تخطط لتنفيذ عمليات عسكرية في إسرائيل، ولن تفكر في أبعاد ذلك على العلاقات بين البلدين. وجاء هذا الافتراض في أعقاب أزمة سيناء الأخيرة، ودخول القوات المصرية إلى سيناء بدون تنسيق مع إسرائيل (هذا ما افترضه التقرير)، فقد اتخذت إسرائيل في الواقع عدة خطوات:

ضرب الخلايا المسلحة في غزة، وذلك لإرسال رسالة واضحة لمصر أن إسرائيل لن تتهاون في حالة إطلاق النار على إسرائيل حتى لو أدى ذلك إلى دفع ثمن دبلوماسي مع مصر (وهذا ما حدث فعليا في الحرب الأخيرة على غزة)، ومما سيعزز هذا التوجه هو أن الثمن الذي ستدفعه إسرائيل بالنسبة لعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية سيكون ضئيلا جدا، وفي الوقت نفسه ترضي الرأي العام الإسرائيلي الذي يريد أن يرى رد فعل قوي ومثابر في ظل الربيع العربي.

في حالة إدخال قوات مصرية إلى سيناء بدون تنسيق مع إسرائيل، فان إسرائيل سوف تتبع الخطوات التالية في علاقتها مع مصر: ستعمل على تخفيف حدة التوتر، إعلان عن استعداد إسرائيلي للتفاوض من جديد على الملحق العسكري في اتفاق السلام، وفي الوقت نفسه تنبيه مصر أن أي تغيير يجب أن يتم بشكل ثنائي ومتفق دون خطوات أحادية الجانب على الأرض. ويعتقد المشاركون في التمرين الافتراضي أن إسرائيل ستكون مستعدة لفتح الملحق العسكري من جديد لأن السياق السياسي والعسكري الذي فرض الملحق العسكري في أواخر السبعينيات غير صالح في السياق الحالي.[٨]

قدم التمرين الافتراضي، الذي اعتمد الكثير منه على وقائع على الأرض، عدة توصيات للحكومة الإسرائيلية، ومنها:[٩]

أولا: العمل على وضع خطة ثلاثية تشترك فيها إسرائيل ومصر والولايات المتحدة لعلاج الوضع في سيناء، وذلك في إطار الطلب الأميركي من إسرائيل أن تقوم الأخيرة بتبني مواقف إستراتيجية إقليمية معتدلة.

ثانيا: يجب أن تعمل إسرائيل مع الولايات المتحدة على تمكين مصر من بسط سيطرتها وسيادتها على سيناء.

ثالثا: إبداء استعداد إسرائيلي للموافقة على الطلب المصري لفتح الملحق العسكري (إعادة التفاوض حول بنوده) حيث أن هذه الخطوة ستجدد اتفاق السلام وتعزز التزام النظام المصري الجديد بالاتفاق.

رابعا: على الدول الثلاث العمل على منع دخول إيران إلى سيناء ومنها إلى قطاع غزة.

أما فيما يتعلق بالحفاظ على اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر بعد الثورة فان إسرائيل تحاول بشتى الطرق الحفاظ عليها في حدها الأدنى. كما تعمل إسرائيل على الاستفادة من انشغال العالم العربي كي تعزز مواقعها الإقليمية على المدى القصير، لتفادي انعكاسات الربيع العربي على المدى البعيد. فالرؤية الإسرائيلية ترى بوضوح أن انعكاسات الربيع العربي عليها على المدى البعيد ستكون كبيرة باتجاه السلب، فتعمل على تفادى انعكاسات المستقبل من خلال استغلال الحاضر، وتحقيق مصالحها الإستراتيجية المتمثلة في الدفع بضرب إيران عسكريا، وفرض الأمر الواقع في الضفة الغربية باتجاه ضم نصف مناطق الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية، وتأجيل أي بت في مسألة الصراع العربي الإسرائيلي وخصوصا القضية الفلسطينية والجولان، وتعميق تحالفاتها مع القوى الصاعدة مثل الهند، الصين والبرازيل وغيرها.

الرؤية الإسرائيلية لصعود الإسلام السياسي في العالم العربي

إن نظرة إسرائيل للإسلام السياسي بعد الثورات في المنطقة لا تختلف عن نظرتها المختلفة أيضا للثورات العربية عموما، وما صعود الإسلام السياسي بالنسبة لإسرائيل إلا مؤشرا لواقع العالم العربي ومستقبله في أعقاب هذه الثورات. لهذا السبب لا بد من البدء بمدخل مقتضب عن الرؤية الإسرائيلية للثورات العربية ومستقبلها.

كتب آري شفيط مقالة في صحيفة هآرتس في كانون الأول ٢٠١١، وهو كاتب شعبوي إلا أن له حظوة وتحظى مقالاته باهتمام كبير في الشارع الإسرائيلي، ويعتبر نفسه معبرا عن

لا بد من القول إن إسرائيل تهتم أكثر ما تهتم بصعود التيار الإسلامي في مصر، وفي هذه المرحلة لا تهتم بشكل فوري ومباشر بالصعود الإسلامي في دول أخرى كتونس أو المغرب. وهي الدول التي أجريت فيها انتخابات وحصل التيار الإسلامي على أكثرية في مقاعد البرلمان وشكل فيها الحكومات. الاهتمام الإسرائيلي هو باتجاه مصر وتحاول إسرائيل الحفاظ على اتفاق السلام الذي تعتبره «كنزا استراتيجيا»، حتى في ظل الحكم الإسلامي لمصر.

البرغماتية الصهيونية العلمانية، تعكس مقالته في اعتقادي كثيرا عن الفهم الإسرائيلي للثورات العربية وصعود الإسلام السياسي، فهو يقول «بعد عشرة أشهر على بدء الثورات العربية الكبيرة، أصبحت الصورة واضحة، لقد انتصر الله، اختفى شباب الغوغل، اختفى المثقفون الليبراليون، اختفى أولئك الذين وعدونا بالمساواة، الأخوة والحرية». ويضيف شفيط، «لم نحصل على الثورة الأميركية العام ١٧٧٦، ولا الثورة الفرنسية العام ١٧٨٩، ولا حتى الثورة في شرق أوروبا العام ١٩٨٩، إن الثورة العربية العام ٢٠١١ هي ثورة دينية، القوة التي تغير الديكتاتوريات العلمانية للضباط العرب الفاسدين هي الإسلام، لا يوجد في الأفق مارتن لوثر كينغ، ولا المهاتما غاندي. إن النتيجة التي حصلنا عليها بسبب طعنة السكين التي غرسها أوباما في ظهر حسني مبارك كانت واحدة ووحيدة، إخراج العفريت الديني من الزجاجة الشرق أوسطية، وتم ذلك تحت رعاية الغرب المنهار، رجع الله، الله يسيطر، الله يستر».

يعبر شفيط في مقاله بالضبط عن التصور الإسرائيلي، وهذا التصور يتكون من الادعاءات التالية: إن الثورات العربية بدأت ثورات علمانية وأتت بنتائج إسلامية، أي صعود الإسلام السياسي؛ إن الغرب لا يفهم الشرق الأوسط جيدا وهو واهم بقدرته على إدارة شؤون المنطقة العربية؛ إن هذه الثورات ستكون بنتيجتها الإسلامية خطرا على إسرائيل ومكانتها في المنطقة. لن نقوم في هذه المقالة بنقاش هذه الادعاءات، مدى صدقيتها أو واقعيتها أو عمقها، ولكن ما نحاول عرضه هو الرؤية الإسرائيلية لصعود القوى الإسلامية في المنطقة العربية، ولكن أود قول إن هذه الرؤية ما زالت تتصف بالسطحية والثنائية المطلقة وبعيدة عن رؤية الواقع بمركباته المختلفة سواء تلك المتداخلة أو المنقطعة أو المتناقضة، وهو ما لا نلمسه، في المجمل دون التعميم، حتى في التعاطي الأكاديمي المتخصص مع الأحداث في العالم العربي.

في مقاله في صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية «الشعب يريد الإسلام»، يشير البروفسور شلومو أفنيري وهو أكاديمي شغل مناصب سياسية رفيعة في السلك الدبلوماسي الإسرائيلي، إلى أن المشروع العلماني في العالم العربي فشل، ويعتقد أفنيري أن الأنظمة العربية حاولت فرض منظومة علمانية حداثية على المجتمع العربي التقليدي والقبلي، الذي تعامل من هذه المنظومة كشيء غريب عنه. طبعا لا يخلو تحليل أفنيري من السطحية التي ميزت الكثيرين من المحللين الإسرائيليين، وفي تحليله هذا يعود على الخطأ نفسه في فهم ديناميكيات التحولات العربية، فهو يدعي وكأن الأنظمة العربية في مصر واليمن مثلا كانت تحمل مشروعا علمانيا حداثيا وانتهى هذا المشروع مع انهيار النظام وصعد مكانه الإسلام السياسي. إنه تحليل مريح لتفسير الأمور، فالأنظمة السلطوية العربية لم تكن أنظمة علمانية بل كانت أنظمة هجينة بين مركبات علمانية وبين مركبات دينية أو طائفية، وقبلية أو عائلية. إلا أن هذا المقال هو نموذج للتعاطي الثنائي مع النظام السياسي والاجتماعي العربي.

يمثل هذان النموذجان من المقالات الرؤية الإسرائيلية لصعود الإسلام السياسي، وقد عبر عن ذلك بشكل رسمي بنيامين نتنياهو في الكنيست، بأن الثورات العربية لم تنتج ديمقراطية بل أنتجت أسلمة في الدول العربية. وتتجه الأنظار الإسرائيلية تحديدا إلى حركة الإخوان المسلمين في مصر، فلا تتعامل إسرائيل مع صعود حركة الإخوان في مصر بمثل التعامل الأميركي مع هذا الموضوع، فقد عقدت الأخيرة سلسلة لقاءات مكثفة من قيادات من الإخوان المسلمين بدأت حتى قبل الثورة المصرية، وترى أميركا انه يمكن التعامل مصر بقيادة التيار الإسلامي، لا بل تعتقد أن وجود التيار الإسلامي في السلطة سيجعله أكثر براغماتية وأكثر سلطوية (بمفهوم أخذ موقع

السلطة في قراراته وليس بمفهوم الاستبداد)، وأن سلطوية التيار الإسلامي ستجعله منفتحا وتسيسه بشكل كبير، أما في إسرائيل فما زالت القيادة الإسرائيلية تتعامل بأن مصر هي العسكر والمجلس العسكري، وتذكر دائما أن هناك ضمانات من المجلس العسكري بالحفاظ على اتفاق السلام بين البلدين. بمعنى لا تزال تتعامل إسرائيل مع مصر من منطق النظام السلطوي القديم، بأن هناك قوة غير ديمقراطية وغير منتخبة تحكم مصر وان صعود التيار الإسلامي لا يهدد تأثير هذه القوة وضمانها لاتفاق السلام.

لم نجد حتى الآن تعاطيا إسرائيليا جديا على المستوى السياسي مع صعود التيار الإسلامي للحكم في الانتخابات التشريعية، التعاطي الإسرائيلي ينحصر في أن إسرائيل تأمل أن لا يتضرر اتفاق السلام بين البلدين نتيجة الأحداث والتحولات السياسية في الدولة. ولكن يغلب على التعاطي الصحافي والأكاديمي في المجمل الأمنيات أكثر من التقديرات، فيتم الحديث عن حرب أهلية في مصر في كل حركة احتجاج عنيفة في مصر، وعن تدهور الأوضاع وحرب طائفية وغيرها من السيناريوهات التي يغلب التمني فيها على التحليل، والمقصود بالتمني ليس كون أن المصلحة الإسرائيلية تريد عدم الاستقرار والفوضى لمصر فهذا يهدد مصالحها الإستراتيجية والأمنية، ولكن التمني بأن يطول حكم العسكر أو المرحلة الانتقالية وتتعثر عملية التحول الديمقراطي وصعود الإسلام السياسي للحكم.

تتعامل إسرائيل مع الإسلام السياسي من منظار واحد، فهو بالنسبة لها «الجهاد ضد اليهود»، ولهذا في الكثير من التصريحات أو الكتابات لا ترى الفارق بين التيارات الإسلامية المختلفة في التعاطي الإسرائيلي معها.

هذا لا يعني أن هناك غيابا لأصوات مختلفة في إسرائيل، فهناك من يطالب بالتعامل مع الحركات الإسلامية وحتى مع حماس بعد المصالحة الفلسطينية. إلا أن هاجس الخوف والشك هو السائد في الأروقة الإسرائيلية.

لا بد من القول إن إسرائيل تهتم أكثر ما تهتم بصعود التيار الإسلامي في مصر، وفي هذه المرحلة لا تهتم بشكل فوري ومباشر بالصعود الإسلامي في دول أخرى كتونس أو المغرب. وهي الدول التي أجريت فيها انتخابات وحصل التيار الإسلامي على أكثرية في مقاعد البرلمان وشكل فيها الحكومات. الاهتمام الإسرائيلي هو باتجاه مصر وتحاول إسرائيل الحفاظ على اتفاق السلام الذي تعتبره «كنزا استراتيجيا»، حتى في ظل الحكم الإسلامي لمصر.

التعامل الأمني مع صعود الإسلام السياسي

ظهر التعامل الأمني الضيق مع صعود التيار الإسلامي بشكل كبير في الحالة الليبية، ونقصد التعامل الأمني الضيق هو ذلك الذي يرصد الانعكاسات الأمنية قصيرة الأمد من جهة، وذات الصلة المباشرة بالأمن اليومي الإسرائيلي من جهة أخرى. قلنا إن هذا الاهتمام بالجانب الأمني الضيق ظهر بشكل واضح في الحالة الليبية، إلا أنه انتقل أيضا إلى الحالة المصرية وخصوصا في سيناء. انصب الاهتمام الإسرائيلي في الحالة الليبية على مسألة الترسانة العسكرية الليبية التي قد تنقل إلى المنظمات الفلسطينية في قطاع غزة، وكان التخوف الإسرائيلي نابعا من الفوضى التي ستسود ليبيا خلال الثورة، وبعدها الأمر الذي يمكن من نقل أسلحة متطورة وخصوصا صواريخ مضادة للطائرات والدبابات إلى قطاع غزة. وقد أشارت تقارير استخباراتية أمنية إلى جهود تبذل فعلا في هذا الاتجاه، وفي هذه النقطة لا بد من ذكر أن إسرائيل أحبطت الكثير من محاولات نقل السلاح إلى قطاع غزة عن طريق السودان قبل الثورات العربية، وقد كان تتم علمية إحباط هذه المحاولات تتم من خلال قصف القوافل الناقلة للسلاح بالطيران.

الجانب الأمني الضيق الآخر في الحالة الليبية، ولكنه على صلة إستراتيجية، هو التقديرات الإسرائيلية أن «القاعدة» كونت لها قواعد وتواجدا في ليبيا وهذا قد يعزز القاعدة أو الحركات الجهادية في قطاع غزة ويعزز التواصل بين مراكز حركة القاعدة المختلفة في شمال إفريقيا مرورا بسيناء وانتهاء بقطاع غزة. تخشى إسرائيل أن يؤدي هذا المحور من حركة القاعدة و«الجهاد العالمي» كما تسميه الأدبيات الإسرائيلية إلى زعزعة الاستقرار الأمني في المنطقة وفي سيناء ما قد ينعكس سلبا على العلاقات المصرية الإسرائيلية، لأن غياب الاستقرار الأمني في سيناء لن يكبح جماح إسرائيل في التدخل لضمان الهدوء على حدودها الجنوبية وفي ذلك مخاطرة على علاقتها مع مصر.

وتعتقد إسرائيل في نطاق الرؤية الأمنية الضيقة أن «الربيع العربي» سوف يخلق قواعد جديدة لحركة «القاعدة» في ليبيا، سيناء، قطاع غزة وأيضا في سورية. الخطورة الإستراتيجية في ذلك بالنسبة لإسرائيل بما يتجاوز المحور الأمني الضيق هو انه لأول مرة تقترب «القاعدة» من الحدود الإسرائيلية، ما يشكل تحديا جديدا للمنظومة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية في المرحلة القادمة.

هناك من يعتقد أن الثورات العربية سوف تضعف حركة القاعدة، على عكس ما يفكر الأمنيون الإسرائيليون، فتسفي برئيل

وهو متخصص في الشؤون الشرق أوسطية يتميز بأنه يحمل مواقف معتدلة وغير شعبوية في تعاطيه مع الشؤون العربية، يكتب في تقرير له بعد عام من اغتيال بن لادن، «حدث اغتيال بن لادن في ذروة الثورات في الدول العربية، تم إسقاط الأنظمة في جزء منها، وفي البعض الآخر صعد الإسلاميون إلى الحكم، كل ذلك قد يوصلنا إلى النتيجة أن الربيع العربي بالذات ساهم أكثر من اغتيال بن لادن في تغييب العامل الأيديولوجي كأحد أهم العوامل في نشاط «القاعدة»».

ويقصد برئيل أن إسقاط الأنظمة السلطوية العربية وصعود التيار الإسلامي في أعقاب ذلك أسقط المبرر الأيديولوجي لنشاط القاعدة في المنطقة، وبالتالي إلى تخفيف حدة التهديد الذي تمثله هذه الحركة على استقرار المنطقة، أكثر مما قد يساهم اغتيال بن لادن.

ويضيف برئيل «لقد حظيت حركة القاعدة بتأييد جماهيري في الدول العربية ساعدتها في نشاطاتها، وجزء من ذلك نابع من أن الجمهور اعتبر أن صراع القاعدة ضد الأنظمة حجة كافية – ليس بالضرورة لأسباب دينية– تبرر الأعمال الإرهابية، ولكن عندما اتضح مدى النجاح السياسي للحركات الدينية مثل النهضة في تونس والإخوان المسلمين والسلفيين في مصر، وعندما بدأ الاحتجاج المدني العنيف ضد نظام علي عبد الله صالح، رأت الحركة في ذلك إنجازا، لا بل ادعت أنها شريكة فيه».

لكن إذا كان تصور برئيل صحيحا بالنسبة للدول العربية، فانه لا يفسر مكانة إسرائيل في هذه التحولات التي تمر على «القاعدة» من وجهة نظره، فهو لم يتطرق إلى مكانة إسرائيل في هذه التحولات، وربما تساهم هذه التحولات بالضرورة إلى لفت انتباه «القاعدة» إلى إسرائيل أكثر بعد أن فقدت أرضيتها الأيديولوجية التي تعطيها الشرعية للعمل في الدول العربية، وخصوصا إذا تطورت الأحداث في سورية وسقط النظام هناك. وهذا يعزز الاتجاه الأمني الإسرائيلي القائل إن أنظار القاعدة ستكون موجهة لإسرائيل أكثر مما مضى، وخصوصا أنها اقتربت من حدودها بعد سقوط بعض الأنظمة العربية.

الهوامش

١ . مهند مصطفى، "العدوان على غزة ٢٠١٢: بين النتائج العسكرية والدلالات السياسية"، مجلة قضايا إسرائيلية، كانون الثاني ٢٠١٣، ص:٦١-٧١.

٢ . إفرايم بلوم، "مصر بعد فوز محمد مرسي في الانتخابات"، مجلة عدكان استراتيجي، المجلد ١٥، العدد ٢، ٢٠١٢، ص: ٢١. (بالعبرية).

٣ . أنظر إلى مراحل هذا التدهور وانعكاساته على السياسة الخارجية التركية في المنطقة وعلى إسرائيل في: عوديد عيران (٢٠١٠). «تركيا وإسرائيل». في شلومو بروم وعنات كورتس (محرران). التقييم الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٠. تل أبيب: جامعة تل أبيب. ص: ٩٣-١٠٠. (بالعبرية).

٤ . أنظر: مارك هلر، "الثورات في العالم العربي وانعكاساتها على إسرائيل"، عدكان استراتيجي، المجلد ١٥، العدد ٢، ٢٠١٢، ص:٧٣-٧٩. (بالعبرية).

٥ . عوديد عيران، "مستقبل اتفاقيات إسرائيل مع جيرانها"، مجلة عدكان استراتيجي، المجلد ١٥، العدد١، ٢٠١٢، ص:٤٠-٤١. (بالعبرية).

٦ . شلومو بروم، مصر بعد فوز مرسي...، مصدر سبق ذكره، ص:٢٢-٢٣.

٧ . غابي سيبوني (محرر)، العلاقات الإسرائيلية المصرية: على خلفية أحداث أمنية في شبه جزيرة سيناء، (تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي، ٢٠١٢)، ص:١٨. (بالعبرية).

٨ . المصدر السابق، ص:١٧-١٨.

٩ . المصدر السابق، ص: ٨

عنات لبيدوت ـ فيريللا (*)

المصالح والقيم في السياسة التركية الخارجية حيال إسرائيل

"ليس للدول أصدقاء، بل مصالح فقط"– هكذا قال وينستون تشرتشل. غير أن التغطية الصحافية للأحداث العاصفة في العلاقات بين تركيا وإسرائيل، كما التفسيرات العديدة التي قدمها خبراء مختلفون، مستشرقون وباحثون في العلاقات الدولية، وضعت العلاقات بين حكومة إسرائيل، برئاسة بنيامين نتنياهو، وبين حكومة تركيا، برئاسة طيب رجب أردوغان، في المستوى العاطفي بشكل أساس. المعلقون، رجال الأكاديميا، الصحافيون ورجال السلطة على تنوعهم، يضمّنون، منذ مدة طويلة، تقاريرهم بشأن أزمة العلاقات بين الدولتين تصريحات وشروحات تتعلق بمقدار العقلانية مقابل العاطفية في الموقف التركي. فالموقف التركي يتصل بسياسة الهويات التي تميز، في رأي المحللين، الحيز الجماهيري ـ السياسي في تركيا. وتتغذى سياسة الهويات في تركيا من سيرورات التديّن الواسعة والعميقة التي بدأت في ثمانينيات القرن الماضي، وكذلك من عودة الحلم الإمبريالي النيو– عثماني. وقد قادت هذه، كما يُدّعى بدرجة معينة من الصدق، النخب الحديثة في تركيا إلى تشويش علاقاتها مع إسرائيل خلال العقد المنصرم.

النقاشات حول استراتيجية الأمن والخارجية التركية، التي أسهمت في بلورة الموقف حيال إسرائيل، مشبعة، هي الأخرى، بدرجة عالية من النقد تجاه المواقف الثقافية المؤسسة لتلك الاستراتيجية ولرؤى النخبة التركية الحديثة. تقوم نظرية "العمق الاستراتيجي"، التي وضعها أحمد داوود أوغلو، على صيغة شبه علمية ترمي إلى وضع معادلة واضحة تشمل المقومات المختلفة

(*) أستاذة جامعية وباحثة في "معهد فان لير"– القدس

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن واضعي السياسة في إسرائيل، ولدى تفحصهم السياسة التركية، لا يختلفون فيما بينهم حول فرضية الأساس القائلة بأن العلاقات الجيدة مع تركيا ضرورية جدا وبأن مشكلة إسرائيل المركزية تكمن في شخصية رئيس الحكومة التركي ومعتقداته الإيديولوجية والدينية حيال إسرائيل. لكن الخلاف يتمحور حول التكتيك الواجب اعتماده حيال القيادة التركية العاطفية.

للقوة الناعمة (soft power) التي يبتغي واضعو السياسة التركية إنتاجها. ويُبرز المحللون حقيقة أن فحص مركّبات هذه المعادلة يكشف مدى الأهمية التي يوليها الأتراك للعمق الاستراتيجي المتصل بتاريخهم الإمبريالي العثماني والعلاقة الواضحة بينهم وبين الشعوب الإسلامية الأخرى. ويستهدف توثيق هذه العلاقة تحقيق مكاسب استراتيجية مستقبلية في موازاة الهيمنة الغربية. وفضلا عن ذلك، فإن هذا الفهم يحتم على الأتراك الدفاع عن حدود الجمهورية من قلب مناطق التأثير المتاحة، وليس بواسطة التمترس على الحدود نفسها. وتمتد مناطق التأثير هذه، في خط خيالي نوعا ما، من البحر الأسود وحتى البحر الأحمر، من منغوليا وحتى البوسنة. ينسجم الاستئناف الذي سُمع غير مرة بصوت مرتفع في تركيا على شرعية اتفاقيات سايكس – بيكو، وعلى المنطق القومي الذي أدى إلى نشوء الدول القومية (على حساب الإمبراطورية) تماما مع الحاجة التركية إلى إنشاء مناطق تأثير في قلب العالم العربي. غير أن غاية احتلال تركيا مكانة الدولة العظمى الإقليمية، المستندة إلى القوة الناعمة، استدعت الاستدارة شرقا وإدارة الظهر لإسرائيل.

في إسرائيل نفسها، يبرز التعامل مع الكرامة القومية التركية، وكذلك مع كرامة رئيس الحكومة التركي الشخصية، كعائق مركزي أمام تحسين العلاقات. ومما ينمذج على هذا، التفسير الذي قدمه يعقوب عميدرور، رئيس مجلس الأمن القومي السابق، الذي شدد على التأثيرات الإيجابية لاعتذار نتنياهو عن أحداث سفينة "مافي مرمرة"، خلال المحادثة الهاتفية الشهيرة التي بادر إليها الرئيس الأميركي، باراك أوباما، في المطار (مطار "بن غوريون الدولي" في إسرائيل، قبيل مغادرته إلى الأردن يوم ٢٢ آذار الماضي – المترجم). فهذا الاعتذار سوف يقود، كما أوضح عميدرور، إلى إزالة العقبات أمام مشاركة إسرائيل في المنتديات الدولية المختلفة، مثل "الناتو"، حيث تلعب تركيا دورا مهما. وقد تم التأكيد، أيضا، على أن الوضع في المنطقة بوجه عام، وفي تركيا بوجه خاص، يستوجب تعاونا وثيقا بين الدولتين. ويؤمن الإسرائيليون بأن المصالح الوطنية والقراءة السليمة للخارطة السياسية في المنطقة سوف تعيد القيادة التركية إلى التفكير العقلاني وإلى تحسين العلاقات مع إسرائيل.

وعلى نحو متناقض، بدا أن الموقف الإسرائيلي، تحديدا، هو الذي تميز بالعاطفية. فقد اعتُبرت ردة الفعل التركية على السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين موقفا خيانياً جعل الحاجة إلى الانتقام من أردوغان وتركيا أكثر وضوحا وإلحاحا. كما تميزت التحليلات والنقاشات العامة بكثير من الشماتة. وقد ظهرت هذه، بشكل خاص، لدى اندلاع الاضطرابات في سورية وتبدّل الصداقة المتينة بين الرئيس السوري، بشار الأسد، وبين طيب أردوغان بالنقد الحاد. دعا أولئك الحريصون في إسرائيل على تحسين العلاقات بين الدولتين إلى استرضاء الولد البلطجي في الشمال. أما المعارضون لذلك، فقد اعتبروا الأمر عملا أنثويا واستسلاميا. وفعلا، فضمن مجمل الآراء التي تشكل ما يسمى الموقف الإسرائيلي، يمكن تحديد توجهين متصارعين يميزان الإسرائيلية الحديثة: التوجه العدواني الشرس، جيمس بوند الإسرائيلي، الذي يرفض الحكمة السياسية ويسعى إلى حل الصراعات بواسطة استعراض التفوق التكنولوجي والقوة العسكرية الإسرائيلية في الجهة الأولى. والتوجه الذاتي الساعي إلى ضمان بقاء الشعب الذي يعتبر نفسه محاصرا ومحاطا بالأعداء في الجهة الثانية. ويمسك التوجه الأخير بالرأي القائل بأن الاستراتيجية لا تبنى بالكرامة أو بالخجل، بل ينبغي التركيز على حماية الممتلكات والمنجزات القومية. وإن تحسين العلاقات مع دولة إقليمية مهمة يشكل، بالتالي، مصلحة قومية، حتى لو

أردوغان: مصافحة مع أولمرت.

كانت المهمة غير ودية تماما والطريق زاخرة بالإهانات.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن واضعي السياسة في إسرائيل، ولدى تفحصهم السياسة التركية، لا يختلفون فيما بينهم حول فرضية الأساس القائلة بأن العلاقات الجيدة مع تركيا ضرورية جدا وبأن مشكلة إسرائيل المركزية تكمن في شخصية رئيس الحكومة التركي ومعتقداته الإيديولوجية والدينية حيال إسرائيل. لكن الخلاف يتمحور حول التكتيك الواجب اعتماده حيال القيادة التركية العاطفية. وحين لم يؤد اعتذار نتنياهو عن مقتل المواطنين الأتراك في قضية السفينة إلى تحسين العلاقات وإلى إعادة السفير التركي إلى تل أبيب، فـُهم التصرف التركي بأنه غير عقلاني.

يعتمد هذا التوجه الإسرائيلي الذي يضع السياسة التركية في خانة العاطفية والرومانسية، أيضا، أقطاب المعارضة الأتاتوركية في تركيا. فهؤلاء يعتبرون أوروبا المجال الثقافي المرغوب ويرفضون محاولة التموضع في إطار الحضارة الشرقية عموما، والإسلامية خصوصا. ونظرا لأن الحيز الداخلي في تركيا لا يزال محميا، بدرجة كبيرة، بواسطة الدستور الأتاتوركي وبواسطة الحظر القضائي لاستخدام الرموز الدينية في الحياة السياسية، فقد أضحت العلاقات مع إسرائيل والعالم العربي محكّاً لمدى مصداقية الموقع الحضاري والإخلاص للغرب. وفضلا عن هذا، فقد تعززت هذه العلاقات إبان فترة التقارب بين إسرائيل وتركيا، حتى وصلت إلى تحالف ما بين النخبة العسكرية الأتاتوركية والنخبة الأمنية الإسرائيلية، بأذرعها المختلفة: الاستخبارات، الصناعات الأمنية وغيرها. ومن هنا، يرى الأتاتوركيون، ومثلهم أعضاء حزب العدالة والتنمية ومؤيدوهم، أن مسألة العلاقة مع إسرائيل ترتبط، ارتباطا وثيقا، بالقضايا الداخلية وبسياسة الهويات في تركيا.

ثلاث حقب

بافتراض أن ثمة منظومة من القيم المشتركة تلعب دورا ما في العلاقات بين الدول، فمن الجدير التذكر بأن العلاقات بين إسرائيل وتركيا شهدت فترات مختلفة من الازدهار والانتكاس، حتى في العصر الأتاتوركي أيضا. ويمكن في جينيولوجيا العلاقات هذه، تعيين ثلاث حقب مختلفة: الحقبة الأولى، منذ إقامة الدولة الصهيونية وحتى حرب الأيام الستة (حرب حزيران ١٩٦٧)، التي تميزت بتطابق القيم والمصالح. الحقبة الثانية، في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، والتي تميزت بتطابق القيم، لكن بتناقض المصالح. وفي التسعينيات، عادت القيم المتطابقة والمصالح المشتركة إلى البروز فأثمرت تقاربا فريدا من

وسعيا إلى تكريس منجزاتهم وإقصاء الجنرالات عن الحلبة السياسية، خطا أردوغان ورفاقه نحو غرفة الانتظار للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وكان من شأن غرفة الانتظار تلك أنها أتاحت إجراء التحول الذي كانوا يتوخونه. فقد وجد الجنرالات، أصدقاء إسرائيل، أنفسهم في السجون، مُبعَدين عن مواقع القوة والتأثير. واتكأت ديمقراطية الأكثرية التي أسسها أردوغان على مفاهيم جديدة، على الأخلاقيات الإسلامية والتعصب الاجتماعي، وعلى فرط الاستهلاك والنهم الاقتصادي، بشكل أساس.

نوعه بين الدولتين.

بعد مضي سنة واحدة على إقامة دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨ ، اعترفت الجمهورية، برئاسة عصمت إينونو آنذاك، بالدولة الفتية. وبالرغم من التحفظات، اختار زعماء تركيا الأتاتوركيون تبني موقف الدول الغربية الليبرالية وإعلان التأييد، المتأخر نوعا ما، لمبادئ مشروع التقسيم ولاستقلال الدولة اليهودية. وساد في تلك الحقبة، تماثل في القيم، كما في المصالح أيضا، بين النخبتين غير العربيتين والموالیتين للولايات المتحدة. وقد جسد انضمام تركيا إلى حلف الناتو في العام ١٩٥٢ الرؤية الأمنية التركية حقا، لكن أكثر ما جسده، أساسا، هو الرؤية الثقافية التي موضعت الأتراك في الكتلة الغربية الليبرالية، التي انتمت إليها إسرائيل أيضا. وقد انسجمت المصالح الأمنية والاقتصادية، جيدا، مع الأجندة الثقافية ذات النزعات الغربية. ورفضت الدولتان، كلتاهما، إنشاء علاقات مع الشرق عامة والعالم العربي خاصة باعتباره متخلفا وضعيفا. وبلغ التعاون بينهما ذروته في أواخر فترة ولاية رئيس الحكومة عدنان مندريس، حينما بحثت الدولتان إمكانيات التعاون العسكري في العراق في العام ١٩٥٨ .

وتواصل خلال السبعينيات والثمانينيات، مشروع العلمنة الأتاتوركي والصهيوني على نحو حثيث جدا. وحافظت النخبتان على شراكتهما في المنظومة القيميّة ذاتها وعلى اعتبار نفسيهما جزءا من الغرب الرأسمالي والليبرالي. لكن أزمة النفط التي خلقت أزمة اقتصادية حادة، إلى جانب الرغبة التركية في الحصول على دعم وتأييد واسعين في مسألة قبرص التي احتلت تركيا ٣٨ بالمئة من مساحتها في العام ١٩٧٤ ، أحدثتا شرخا في العلاقات بين الدولتين، نظرا لتباين مصالحهما. وأخذت تركيا تكتشف الطاقات الاقتصادية والسياسية الكامنة في العلاقة مع الشرق ودوله الإسلامية. وشهدت العلاقات مع إسرائيل تعارضا متواترا في المصالح، وخاصة في ظل تعرض إسرائيل لسيرورات اجتماعية حثيثة واعتلاء اليمين، برئاسة مناحيم بيغن، سدة الحكم. وتراجع مستوى العلاقات الثنائية الرسمية فيما أصبح التعاون موضعيا وفي حده الأدنى. في الجانب الآخر، أدت السيرورات الاجتماعية والثقافية وتعمق نزعات التدين في الجمهورية التركية خلال تلك السنوات إلى نشوء أجواء مريحة ومواتية للتغيير القيميّ، في أعقاب اختراق شخصيات من الأطراف النائية مركز العمل والنشاط الجماهيري. أما خلال الثمانينيات، وبفعل السياسات الرسمية التي اعتمدتها الحكومات المختلفة ومحاولة لجم تمظهرات التطرف الديني، بواسطة "هندسة" السكان وتحصينهم بـ "فيروس مضعّف" من الإسلام المحلي المعتدل، فقد أصبحت الأطراف النائية تشكل تحديا حقيقيا بالنسبة للطغمة الأتاتوركية العلمانية.

كانت ردة فعل الجيش، الذراع التنفيذية للأتاتوركيين، وأجهزة الدولة المختلفة على هذه التطورات قاسية وحادة. فقد تواصل القمع الوحشي لأي أنشطة سياسية، ثقافية واقتصادية قامت بها قطاعات اجتماعية جديدة ذات رؤى محافظة وتقليدية طوال التسعينيات وصولا إلى انقلاب عسكري وعزل منتخب جمهور عن منصبه في رئاسة الحكومة. وفي تلك الفترة، ازدهرت العلاقات مع إسرائيل وتعمق الالتزام التركي تجاه الناتو والولايات المتحدة، القوة العظمى الوحيدة في العالم الأحادي القطب، أكثر فأكثر. المصالح القومية، وقراءة الخارطة السياسية والقيم الثقافية العلمانية ذات النزعات الغربية، بلا هوادة، خلقت جوا مواتيا للتعاون بين الدولتين. لكن حزب العدالة والتنمية اعتلى سدة الحكم في العام ٢٠٠٢، بتمثيله الجماهير العريضة التي لم تستفد من ثمار الأتاتوركية، بل طالبت بالعدالة الاجتماعية والسياسية، بتحقيق تحولات اجتماعية وبإجراء إصلاحات قضائية واقتصادية.

وسعيا إلى تكريس منجزاتهم وإقصاء الجنرالات عن الحلبة

مناورة تركية أميركية إسرائيلية.

السياسية، خطا أردوغان ورفاقه نحو غرفة الانتظار للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وكان من شأن غرفة الانتظار تلك أنها أتاحت إجراء التحول الذي كانوا يتوخونه. فقد وجد الجنرالات، أصدقاء إسرائيل، أنفسهم في السجون، مُبعَدين عن مواقع القوة والتأثير. واتكأت ديمقراطية الأكثرية التي أسسها أردوغان على مفاهيم جديدة، على الأخلاقيات الإسلامية والتعصب الاجتماعي، وعلى فرط الاستهلاك والنهم الاقتصادي، بشكل أساس. وقد تجسدت هذه المكونات، أيضا، في السياسة الأمنية والخارجية، فأصبحت هذه المرة الأولى في تاريخ العلاقات بين الدولتين التي لا تتقاسم فيها النخب الإسرائيلية والتركية المنظومة القيمية ذاتها، بل التي ينعدم فيها تماثل المصالح لدى الجانبين.

من المعروف إن العوالم القيمية والرؤى العامة لا تخضع لتغييرات سريعة متواترة. أما المصالح، في المقابل، فتتبدل وتتبلور تبعا للاحتياجات المحلية والظروف الدولية. وهي منوطة بجملة واسعة من المتغيرات التي لا تملك القيادات الوطنية سيطرة عليها: تحديات مالية واقتصادية عالمية، اكتشاف موارد طبيعية جديدة، تبدّل الحلفاء والأيديولوجيات في دول جارة أو مشكلات الأمن العابرة للحدود. وينبغي حيال التغيرات المتسارعة الحاصلة في منطقتنا، أن نتساءل: هل تنجح الدولتان في إعادة أواصر التعاون، في المستقبل المنظور، بالرغم من عدم اعتماد النخبتين فيهما المنظومة القيمية ذاتها؟ وبغية البحث في ما إذا كان من شأن الأزمة في سورية والموقف الأميركي حيال إيران، كما اكتشاف مستودعات الطاقة في شرق حوض البحر المتوسط أيضا، أن تكشف عن مصالح مشتركة يمكن أن تقود إلى إرساء منظومة من العلاقات السليمة بين الدولتين رغم غياب التوافق القيمي، ينبغي أن نحدد أولا أهداف السياسة الخارجية التركية واستيضاح ما إذا كانت تركيا ترى المشكلات الإقليمية كما تراها إسرائيل أيضا؟

أهداف السياسة الخارجية في الشرق الأوسط

أتاح النمو الاقتصادي ومناعة حكومة العدالة والتنمية المدعومة بأصوات عديدة التطوير البرلماني، الإداري والقضائي، وأتاح لها، أيضا، اتخاذ خطوات بعيدة الأثر على المستويين الداخلي والخارجي. لكن الفجوة بين الطموحات وبين النجاحات

كان النشاط التركي في الشرق الأوسط العربي مكثفا وشمل الاستثمارات المالية، مشاريع الإعمار ومشاريع أخرى أدت إلى إغناء الطبقة الوسطى الحديثة في الجمهورية. وكانت تلك الهجمة الاقتصادية مصحوبة، أيضا، بنشاط ثقافي متشعب توخى التأثير على صورة تركيا في العالم العربي وخلق سيرورات تغييرية. ولكن، بعد بضع سنوات بدا خلالها وكأن قوة تركيا قد تعاظمت وتأثيرها قد تصاعد، جاءت موجة الربيع العربي لتجتاح قصور الرمال التي شيّدها الأتراك في الحلبة الشرق أوسطية أيضا.

لا تزال كبيرة جدا. والأهمّ، أن السياسة خلال السنوات العشرين الأخيرة تبلورت انطلاقا من الإيمان بالحاجة إلى تحقيق ومراكمة منجزات جديدة في مواجهة الولايات المتحدة في إطار النظام العالمي الجديد. وهذا، في الوقت الذي تعاظمت فيه قوة إيران، بل ونجحت في تنويع مقومات قوتها في مواجهة تركيا على جبهتين جديدتين: سورية والعراق. وبينما دفعت المنافسة الإقليمية في التسعينيات الأتراك إلى توثيق أواصر التعاون مع الأميركيين لقاء معونات وحماية أمنية، فقد حاول حزب العدالة والتنمية التخلص من هذه المعادلة المقيِّدة، بطرق مختلفة، شملت عقد تحالفات إقليمية، استغلال إنجازات النمو الاقتصادي سعيا إلى تشكيل قوة ناعمة وموازنة التبعية للولايات المتحدة بالاتكاء المتزايد على الروس. وتم استبدال المعادلة المعروفة التي سادت إبان الحرب الباردة بصيغة أخرى تموضع تركيا في حلبات متعددة الأطراف يتعين عليها أن تلعب دورا مركزيا فيها.

منح منظور السياسة الخارجية، المسمى "العثمانية الحديثة" ("نيو عثمانية")، الاحتياجات الإستراتيجية التركية الجديدة نفاذا ومشروعية، وكذا الرؤية الإقليمية المتعددة الجديدة. وقد استند هذا المنظور على الماضي الإمبريالي باعتباره نسقا تحليليا وقاعدةً وموردا للتجدد الثقافي والاستراتيجي. ولاحقا، أتاح هذا المنظور أيضا الانسحاب الاستراتيجي من الجبهات الأكثر أهمية للأمن التركي ـ آسيا الوسطى، القوقاز والبلقان. فقد توجب هذا الانسحاب بعدما تبين أن الطموحات التركية كانت مفرطة في المغالاة. وفي عملية مخططة، من خلال سياسة القنوات المناسبة، أفلح الروس في إقصاء الأتراك عن آسيا الوسطى والقوقان بينما نجح الاتحاد الأوروبي في إقصائهم عن البلقان. ومع انغلاق الأبواب إلى تلك الحلبات، أتاحت الرؤية النيو عثمانية انكفاء نحو الحلبة الجديدة التي كانت الجمهورية الأتاتوركية تتحفظ منها طيلة سنوات عديدة خلت ـ الشرق الأوسط.

كان النشاط التركي في الشرق الأوسط العربي مكثفا وشمل الاستثمارات المالية، مشاريع الإعمار ومشاريع أخرى أدت إلى إغناء الطبقة الوسطى الحديثة في الجمهورية. وكانت تلك الهجمة الاقتصادية مصحوبة، أيضا، بنشاط ثقافي متشعب توخى التأثير على صورة تركيا في العالم العربي وخلق سيرورات تغييرية. ولكن، بعد بضع سنوات بدا خلالها وكأن قوة تركيا قد تعاظمت وتأثيرها قد تصاعد، جاءت موجة الربيع العربي لتجتاح قصور الرمال التي شيّدها الأتراك في الحلبة الشرق أوسطية أيضا. فقد اضطرت تركيا إلى إعادة عمالها من ليبيا، سورية ومصر في غضون فترة قصيرة جدا.

كانت التحركات والإجراءات التي قامت بها تركيا حيال إسرائيل ابتداء من العام ٢٠٠٣ تستند على فرضية واضعي السياسة التركية بأن قدرة الولايات المتحدة على لجم خطواتهم

مرمرة: اسم السفينة الذي تحول إلى اسم قضية.

تطورت نظرة القيادة التركية إلى الجمهورية الإيرانية بوصفها لاعبا مهما ومركزيا خلال العقد الأخير إلى محاولة فعلية نشطة لبناء قوة ناعمة. وكان لهذه المحاولة أثران عمليان: الأول - محاولة إنتاج سياسة إقليمية مستقلة وإلغاء التبعية للولايات المتحدة، والتي استندت إلى المعادلة القديمة من فترة الحرب الباردة: التعاون مقابل الدعم الاقتصادي والعسكري. والثاني - الحاجة إلى إيجاد وتوفير أسواق جديدة، بديلة، للبضائع التي تنتجها الطبقة الوسطى الآخذة في الاتساع والتعاظم وذات الشهية المنفتحة على احتلال أسواق جديدة.

وتقييد إجراءاتهم في المنطقة آخذة في الاضمحلال، في موازاة انتكاس وتلاشي قوة الولايات المتحدة كدولة عظمى وحيدة وبالتزامن مع تحويل الاهتمام نحو الشرق الأقصى. ليس فقط أن واشنطن غير معنية بمواجهات مع دولة إسلامية كبيرة، عضو في الناتو، بل إن لتركيا أيضا دورا مهما في الإبقاء على خط تزويد الجنود الأميركيين في أفغانستان. وقد حاول الأتراك استثمار هذه الأهمية في تحركات مستقلة في الحيز الشرق أوسطي. ويجدر التذكير، في هذا السياق، بالحسابات المماثلة التي أجراها الأتراك بشأن قدراتهم في العراق، والتي انتهت إلى إنشاء دولة كردية "دي فكتو".

يمكن التساؤل عن أسباب إقدام رئيس حكومة تركيا، بداية، على تصعيد المواجهة مع إسرائيل. ففي نهاية المطاف، كان على تركيا، بكونها دولة تتطلع إلى لعب دور مؤثر في المنطقة، المحافظة على علاقاتها مع جميع الأطراف الضالعة في النزاعات التي تجتاح المنطقة، وبضمنها إسرائيل. الجواب على هذا السؤال مركّب. فثمة سبب يتصل بالسياسة الداخلية. ذلك أن نشاط تركيا في المنطقة يتيح لأردوغان المجال لموضعة نفسه، في أعين جمهور ناخبيه، في السياق الأخلاقي والسياسي الذي يودّ الانخراط فيه والتماهي معه. لكن العلاقات مع إسرائيل، وخاصة مع المؤسسة الأمنية والسياسية فيها بوجه أساس، لا تتمتع بشعبية جماهيرية، بل تُعتبر غير أخلاقية. وفي المقابل، فإن دعم الفلسطينيين يُعتبر أخلاقيا ومعبرا عن مشاعر الجمهور التركي وميوله. وعليه، فقد تمت التضحية، إلى حد كبير، بالعلاقات مع إسرائيل من أجل تشكيل القوة الناعمة التركية في المنطقة. وثمة، بالطبع، أسباب أخرى لهذه السيرورة. بعضها أيديولوجي وبعضها الآخر عقلاني، تتصل بالعلاقات وموازين القوى مقابل القوى الأخرى الفاعلة في المنطقة، وخاصة إيران والسعودية، كما تتصل أيضا باعتبارات اقتصادية وعسكرية.

وكما أشرت، آنفا، فالمجتمع التركي يمر بتحولات عميقة في مجالات ومستويات مختلفة، من بينها تغيرات تتعلق بصورة تركيا ومسلكياتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، على حد سواء. وبالفعل، فإن إحدى السمات المثيرة والبارزة في السياسة الخارجية التركية تتمثل في الأمن المتزايد والتطلع إلى تصدر مكانة الدولة العظمى إقليميا واللاعب المهمّ دوليا. ويكمن منشأ هذا الأمن وهذه التطلعات العولمية ومصدرها في السيرورات التي بدأت في الثمانينيات، وخاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فكثير من سمات السياسة الخارجية التي يقودها أردوغان وداوود أوغلو ومبادئها هي تطوير لمبادئ قديمة، سآتي هنا على ثلاثة منها:

١. يتصل المبدأ الأول بمحاولة عرض تركيا وتصويرها كدولة محورية، دولة مركزية مستقلة، وليس مجرد دولة جسر في خدمة الناتو. وقد تمت بلورة هذه الرؤية في ذروة سيرورة التأقلم للنظام العالمي الجديد الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفييتي في العام ١٩٩١. فإلى جانب التحديات الناتجة عن ضياع وتبدد ممتلكاتها الإستراتيجية القديمة، كدولة فاصلة بين الكتلتين، نشأت أيضا إمكانيات جديدة نبعت من إدراك أن تركيا تقع في أكثر من منطقة واحدة. وقد أتاحت مواجهة تحدي التعددية المناطقية تطوير العلاقة مع دول إسلامية جديدة في آسيا الوسطى وفي القوقاز. لم يكن الخيال الحيّزي والاستراتيجي الذي تمتع به كل من سليمان ديميريل وتورغوت أوزال في الثمانينيات والتسعينيات أقل جموحا من خيال أردوغان. فقد تم تشييد قصور الرمال التركية ابتداء من أواخر الثمانينيات من الصين وحتى البحر

ولكن، بنظرة إلى الوراء يمكن القول إن سياسة "صفر مشاكل" الإقليمية أصبحت، في ضوء أحداث الربيع العربي، تواجه مشكلات عديدة. بل يمكن الادعاء، أيضا، أن التدخل التركي في العالم العربي قد نتج، منذ البداية، عن تراجع استراتيجي وعن اختيار ذكي إزاء الضربات التي تلقاها الأتراك في حلبات أخرى. وقد جرى هذا التدخل، حقا، بسبب غياب أي خيار آخر. فالقوة التركية التي يتم استعراضها بثقة الآن هي، في واقع الأمر، ثمرة تقبّل الوضع الذي نشأ إثر قيام روسيا بلجم تركيا في آسيا الوسطى والقوقاز.

الأدرياتيكي. غير أن البُعد الديني لم يُبرَز آنذاك كمواد بناء لتلك القصور. وهذا ما جعل دول الغرب تتعامل بإيجابية مع الرغبة التركية في امتلاك القوة والهيبة في مناطق جديدة. لم يتولد لديها أي ذعر من إمكانية أن تبني تركيا نفسها كإمبراطورية عسكرية وسياسية وأن تشكل قائدة ومرشدة للجمهوريات التركية الجديدة في آسيا الوسطى. وينبغي أن نتذكر، بالطبع، أن قصور الرمال شُيِّدَت في الثمانينيات والتسعينيات بالتوازي مع محاولة تركيا وضع نفسها في تضادّ مع إيران الشيعية. وهي محاولة كانت مرغوبة وحظيت بشعبية في الغرب. لكن هذا التكتيك تغير خلال العقد الأخير. فبدلا من التضادّ مع إيران، اختارت القيادة التركية، بالذات، توثيق التعاون مع نظام الملالي.

تطورت نظرة القيادة التركية إلى الجمهورية الإيرانية بوصفها لاعبا مهما ومركزيا خلال العقد الأخير إلى محاولة فعلية نشطة لبناء قوة ناعمة. وكان لهذه المحاولة أثران عمليان: الأول ـ محاولة إنتاج سياسة إقليمية مستقلة وإلغاء التبعية للولايات المتحدة، والتي استندت إلى المعادلة القديمة من فترة الحرب الباردة: التعاون مقابل الدعم الاقتصادي والعسكري. والثاني ـ الحاجة إلى إيجاد وتوفير أسواق جديدة، بديلة، للبضائع التي تنتجها الطبقة الوسطى الآخذة في الاتساع والتعاظم وذات الشهية المنفتحة على احتلال أسواق جديدة. وبغية تحقيق حلم التحول إلى دولة قوية وذات سياسة مستقلة، كان يتعين على الأتراك الانفتاح على العالم العربي والإسلامي. وهكذا تحولت تركيا، سريعا، إلى دولة تجارية (Trade state). وهذا ما تدلل عليه المعطيات الاقتصادية. ومن المهم والمثير، خصوصا، رؤية وفهم أهمية التجارة مع العالم العربي، والتي توازِن الحاجة إلى التبادل التجاري مع الدول الأوروبية. وفي المنظور الاقتصادي، كانت العلاقات مع إسرائيل تافهة وهامشية.

٢. تمثل المبدأ الثاني في السياسة الخارجية في استبدال النظرة الثنائية الأطراف بنظرة متعددة الأطراف. وقد جرى ذلك، في بادئ الأمر، ضمن محاولات جرت في التسعينيات في القوقاز والبلقان سعيا إلى تشكيل أطر إقليمية جديدة، مثل منظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود. ثم جرى، في عهد حزب العدالة والتنمية، تطوير وتصميم محاولات إضافية أخرى لوضع خطط خاصة بدول عربية أو شعوب عربية.

وثمة جانب آخر إضافي للمبدأ المتعدد الأطراف يتصل بالموقف القائل بعدم جواز اعتبار النزاعات مسائل محلية. فللنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، مثلا، إسقاطات على المنطقة برمتها. وأصبح ربط العلاقات مع إسرائيل بالعلاقات مع الدول العربية عامة، ومع الفلسطينيين خاصة، مبدأ أساسيا في السياسة التركية الخارجية. وكان من شأن حقيقة تماهي الرأي العام التركي مع هذا التوجه تقليص القدرة على الفصل بين ترميم العلاقات مع إسرائيل وبين حل النزاع الفلسطيني. وقد شكل تقسيم المنطقة إلى حلبات والرؤية المتعددة الأطراف سمة مميزة للنظرة الإمبريالية التي وقع واضعو السياسة الأتراك في أسرها خلال السنوات الأخيرة.

٣. يسمى المبدأ الثالث، أحيانا، تبني خطاب ليبرالي. ثمة في تركيا من يدّعون بأن هذا هو التجسيد لأوربَة تركيا التي تبنت منهجا كانتيّاً، عوضا عن المنهج الهوبسيّ الذي ميّز الأتاتوركيين ولا يزال يميّز السياسة الإسرائيلية. لكن الأكثر دقة من هذا هو النظر إلى هذا الخط البلاغي بكونه يعتمد نظارات تركية داخلية، مع ترجمة الواقع التركي الداخلي، بما في ذلك الصراع على التغيير، وإسقاطه على الحلبة الخارجية وعلى الطريقة التي يقرر فيها الأتراك شرعية الأنظمة في المنطقة. فكما أن حزب العدالة

والتنمية هو الذي فاز بثقة الشعب التركي لتولي قيادته، ومن هنا مصدر قوته وشرعيته، كذلك أيضا ستدعم تركيا الأنظمة الشرق أوسطية التي تولت السلطة بواسطة صناديق الاقتراع والانتخاب. هذا هو حال "حماس" في غزة و"الإخوان المسلمين" في مصر. وينبغي التنويه أن هذا ليس فهماً ديمقراطيا ليبراليا، بل هو فهم محدود ومجتزأ للديمقراطية كأداة الأكثرية. وكان من حسن حظ القيادة التركية أن رفاق حزب العدالة والتنمية الأيديولوجيين قد فازوا في كل واحد من المواقع التي جرى فيها انتخاب القيادة بانتخابات حرة في العالم العربي. ولكن، لسوء حظ الأتراك، تم عزل وإقصاء جميع تلك القيادات بأيدي مجموعات أكثر علمانية، لكن دكتاتورية بالدرجة ذاتها. وبالعين نفسها، أيضا، ينبغي النظر إلى الخلاف بين إسرائيل وتركيا حول الوضع في غزة. فقد قوبل موقف إسرائيل من "حماس" وتفضيلها الواضح للسلطة الفلسطينية بالرفض من جانب تركيا التي تعتبر "حماس" الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.

لا توجد جذور ممتدة في التاريخ لجميع جوانب ومركّبات السياسة الأمنية والخارجية التركية الراهنة. فمنذ صعود أردوغان إلى السلطة، وخاصة في أعقاب الغزو الأميركي للعراق، يمكن ملاحظة التغيير الحاصل لدى المؤسسة التركية في الرؤية الأمنية وفي تعريف وتحديد التحديات والتهديدات. فبدلا من التهديدات الأمنية التقليدية (الصواريخ، الحدود، الذرة، الإرهاب والأكراد) حلّت، الآن، محاولات إنشاء مسارات للتعاون الاقتصادي في المنطقة وتحويل تركيا إلى مركز لعبور البضائع، الناس، المعرفة والاتصالات. كما لم تعد دول مثل روسيا واليونان تعتبر مصدر تهديد أو خطر. وحتى ما قبل اندلاع أحداث الربيع العربي، لم تكن دول أخرى، مثل سورية، تعتبر مشكلة جدية بالنسبة لتركيا، بل تعززت باستمرار ثقة المؤسسة الأمنية التركية بنفسها وبقدرتها على ممارسة تأثير إيجابي على مساعي الدمقرطة في العالم العربي. وترافقت السياسة الدبلوماسية الفائقة النشاط في المنطقة مع تشكيل وتعزيز قوة عسكرية معينة، سواء على الصعيد التكنولوجي أو على صعيد الجهوزية لتشكيل رافعة للضغوط على الأنظمة الحرونة.

أفضى هذا التراجع، أو التحول، في فهم القيادة للتهديدات إلى تغيير الأساس المنطقي الذي استوجب، في السابق، الميل نحو الغرب. فقد شكل الغرب، سابقا، ملجأ وملاذا من وجه التهديدات المحتملة والأعداء القريبين. أما الآن، فالأتراك غير منشغلين بتحدي البقاء وبقضايا الوجود، وهو ما أدى إلى تراجع التعلق بالغرب. وإلى هذا، ينبغي أن نضيف أيضا استعداد تركيا لخوض مغامرات اقتصادية في الشرق الأوسط ـ سواء بسبب الرغبة في تشكيل قوة ناعمة، أو لأسباب داخلية. وظلت المشكلة الأمنية الأساسية التي تواجه تركيا تتمثل في حزب العمال الكردستاني (PKK)، وهو التنظيم الإرهابي الكردي الذي ينطلق من قواعد مختلفة في العراق، سورية وتركيا. ولكن، هنا أيضا كان من شأن تسوية العلاقات مع سورية وتحويل الأكراد في العراق إلى رزبون اقتصادي إلغاء الحاجة إلى شن صراع مسلح. وكانت لهذا الأمر إسقاطات على العلاقات مع إسرائيل. فإحدى الغايات المأمولة من العلاقات بين تركيا وإسرائيل، في الماضي، تمثلت في الحاجة إلى امتلاك تكنولوجيا متطورة تساعد في الصراع مع الأكراد. أما اليوم، فهذه التكنولوجيا متوفرة لدى الأتراك بينما تنظر أنقرة إلى التحركات المستقلة التي تقوم بها إسرائيل في كردستان بصورة سلبية.

ولكن، بنظرة إلى الوراء يمكن القول إن سياسة "صفر مشاكل" الإقليمية أصبحت، في ضوء أحداث الربيع العربي، تواجه مشكلات عديدة. بل يمكن الادعاء، أيضا، أن التدخل التركي في العالم العربي قد نتج، منذ البداية، عن تراجع استراتيجي وعن اختيار ذكي إزاء الضربات التي تلقاها الأتراك في حلبات أخرى. وقد جرى هذا التدخل، حقا، بسبب غياب أي خيار آخر. فالقوة التركية التي يتم استعراضها بثقة الآن هي، في واقع الأمر، ثمرة تقبّل الوضع الذي نشأ إثر قيام روسيا بلجم تركيا في آسيا الوسطى والقوقاز. وكذلك في البلقان، الحلبة الثانية من حيث الأهمية بالنسبة لتركيا، تم كبح التدخل التركي بواسطة الاتحاد الأوروبي والسياسة الأمنية الجديدة التي اعتمدها الكيان السياسي المتشكل في أوروبا. وعلى نحو متناقض، يمثل منحى "التمشرق" (Middle Easternization) في السياسة الخارجية التركية تراجعا جيو سياسيا. وهو تراجع كان يقوم، في الماضي، على قاعدة حسابات متعقلة ـ عمليا، منطقة الشرق الأوسط فقط هي الوحيدة التي بقيت في سنوات الألفين منطقة مفتوحة على التأثير التركي. غير أن الربيع العربي يهدد بتفتيت التوجه المتعدد الأطراف الأخير ـ التوجه نحو الشرق الأوسط. فحلقة إثر أخرى تتحطم مكوّنات هذا التوجه، من مصر تحت حكم الجيش وحتى سورية التي لا يزال مصيرها السياسي ملفوفا بالغموض والنهاية التي ستؤول إليها الحرب الأهلية فيها.

أصبح واضحا أن الأتراك مضطرون الآن لمواجهة مشكلات جديدة. فالمشكلات الأمنية على حدود تركيا تعيد إلى الصدارة الجدل الأمني التقليدي فيها. ويحدد تدفق اللاجئين وتهريب الأسلحة إليها النبرة الجديدة في هذا الجدل. وفضلا عن هذا، انكشفت حدود الاستقلال والسيادة التركيين في المنطقة، ما يضطر تركيا إلى القبول بآراء السياسيين في الدول العظمى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وروسيا. وفي المقابل، لم يتم استثمار الشعبية التي يتمتع بها القادة الأتراك بين شعوب الشرق الأوسط سياسيا، فيما لا يشعر حكام دول المنطقة بالرضى حيال التدخلات التركية المتزايدة في دولهم. وإزاء السياسة المتغيرة التي تعتمدها الولايات المتحدة ودول أخرى تجاه إيران، تجنح تركيا إلى التفكير في ما إذا كان بمقدورها إحباط ومنع إقامة تحالفات إقليمية مستقبلية ترى في تركيا مصدر خطر وتهديد. ويبدو، أيضا، أن تركيا أخفقت في إقناع قادة الدول الغربية بأن تطلعها إلى تعزيز استقلالها السياسي وتقليص تبعيتها لحلف الناتو هو حق مشروع، لا مكمن خطر وتهديد.

أدى انهيار العلاقات بين تركيا وسورية إلى زعزعة التوجه المتعدد الأطراف الذي بذل الأتراك جهودا كبيرة في إرسائه وضحّوا، في سبيله، بالعلاقات مع إسرائيل. كما أن حاجة تركيا إلى معادلة وموازنة تعلقها بالطاقة من كردستان، روسيا وإيران تقودها نحو الخيار الإسرائيلي. لكن من المشكوك فيه ما إذا كان التحالف مع إسرائيل الآن يمثل خيارا سياسيا مقبولا لدى واضعي السياسة في تركيا. ويبدو أن أقصى ما يمكن بلوغه الآن هو الصيغة المعروفة من الماضي: تناقض وجداني بنيوي يلف التعاون الفعلي في مجالات محددة تحت ستار كثيف من العلاقات الباردة، أو العاصفة، في المستوى التصريحيّ.

وحري بنا أن نذكر أن المرونة والبراغماتية تشكلان سمتين بارزتين ومركّبين مهمّين في سياسة تركيا الخارجية خلال العقد الأخير. وهما عنصران حيويان جدا في دولة تسعى إلى امتلاك القوة والتموضع كلاعبة مؤثرة دوليا. وهكذا، يستطيع الساسة الأتراك المناورة بين الحالات الجديدة والمستجدة في طريقهم، وخاصة بين الأمواج الثورية العالية التي تشهدها شعوب المنطقة منذ الغزو الأميركي إلى العراق في العام ٢٠٠٣. الأفكار، المُثُل والمعتقدات التي صاغت وشكلت منظور الساسة الأتراك تصبح أكثر أهمية وحيوية حينما تشكل قوة دفع نحو تحقيق مصالح نفعيّة، بينما هي تُقصى إلى دكة الاحتياط على رفّ في مخزن الأفكار الأيديولوجية خلال فترات أخرى. كذلك، فإن العلاقات التي تقوم بين الدول على قاعدة التماثل القيميّ وانعدام المصالح المشتركة قد تؤدي إلى نتائج فعلية مماثلة لتلك المترتبة على العلاقات المؤسسة على المصالح المشتركة وغياب التوافق القيميّ. ومن هنا، يمكن الافتراض بأنه على الرغم من الفجوة القيمية الكبيرة القائمة ما بين النخبة التركية وبين النخبة الإسرائيلية، لا بد من أن تعود تركيا وإسرائيل إلى التعاون في النقاط التي تلوح منها فائدة مشتركة.

[مترجم عن العبرية. ترجمة سليم سلامة]

عبد كناعنة (*)

إسرائيل بين المقاومة والجهاد: عن المواجهة بين فكرين (حزب الله والأحزاب التكفيرية كمثال)

تحول الربيع العربي ومنذ مدة إلى خريف سقط خلاله عشرات آلاف الضحايا في طول الوطن العربي وعرضه. وتعتبر الحرب الأهلية الدائرة اليوم في سورية إحدى النقاط الأكثر سخونة في هذا الحراك العربي المتوهج. ولعل أبرز ما يلفت النظر في المعركة الدائرة في سورية هو التصادم المباشر بين مجموعتين كانتا (ولا تزالان) تعتبران لدى الغرب وإسرائيل بشكل خاص «قوى إرهابية» لهما الأجندة نفسها، والتي تريد محو إسرائيل عن الوجود.

عندما أتحدث عن هاتين المجموعتين فأنا أقصد بالأساس حزب الله وقوى المقاومة من جهة والحركات التكفيرية والجهادية السنية من الجهة الأخرى والتي لها صلة من قريب أو من بعيد مع تنظيم القاعدة العالمي.

(*) طالب دكتوراه في جامعة تل أبيب.

سأحاول في هذا المقال إعطاء إطار مختلف للصراع الدائر في الشرق الأوسط بشكل عام وفي سورية ولبنان بشكل خاص وكيفية انعكاس هذا الصراع على إسرائيل والتقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية الأخيرة. عل هذا النوع من الإطار يمكننا من استيعاب الفروقات الجدية بين «المنظمات الإرهابية» (حسب التوصيف الإسرائيلي) المختلفة التي «تحارب» أو «تنوي أن تحارب» إسرائيل في المستقبل البعيد.

القيادة الإسرائيلية بين المقاومة والجهاد

كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية مؤخرا مقاطع من التقرير السنوي الاستخباراتي للوضع الجيو- سياسي لإسرائيل خلال العام الأخير. وقد اتسم التقرير الجديد لهذا العام بنظرة متفائلة بالنسبة للوضع الأمني لإسرائيل. حيث

حزب الله: أكثر من انعطافة حادة.

اعتبر التقرير أن الجيوش العربية التي كانت من الممكن أن تشكل تهديدا على كيان إسرائيل مشغولة جميعها في مشاكل وفي حروب داخلية وبالأساس مع القوى والجماعات الجهادية والتكفيرية المختلفة. حيث أن هذا هو الوضع في مصر وفي العراق وفي سورية وهي الدول الثلاث التي كانت تاريخيا الأقوى والأكثر تصادما مع إسرائيل.

يشير التقرير الإسرائيلي من الجهة الأخرى إلى أن قوى المقاومة وبالأساس حزب الله قد تم «إلهاؤها» بالوضع الأمني المعقد في سورية ولبنان. وعلى الرغم من كون حزب الله لم يتأثر جديا وبشكل عميق من المعارك الدائرة في سورية (بحسب تقديرات التقرير) إلا أن التقرير يعتبر أن مجرد إلهاء حزب الله في هذه المعارك يحسن من وضع إسرائيل الاستراتيجي.

ويختتم التقرير الإسرائيلي تقديراته بأن الخطر الاستراتيجي الأساس على إسرائيل يكمن اليوم بالخطر النووي الإيراني خصوصا بسبب التقدم الملحوظ الذي حققه الرئيس الإيراني الجديد «روحاني»، من خلال وصوله إلى تفاهمات جدية مع الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي في محادثات جنيف المتعلقة بالنووي الإيراني.

ويؤكد تقرير آخر لموقع استخباراتي إسرائيلي هو موقع «تيك ديبكا» أن محور إيران–سورية– حزب الله يحقق إنجازات حقيقية على الأرض في الملف السوري وفي الملف النووي الإيراني وهو الأمر الذي يعطي لهذا المحور نقاط تقدم حقيقية تثير المخاوف لدى الاستخبارات الإسرائيلية، وتشاركها الخوف ، بحسب المصادر الإسرائيلية، الاستخبارات السعودية التي هي الأخرى تقف إلى جانبه وتمول مجموعات تكفيرية مختلفة خصوصا في سورية ولبنان حيث تحاول السعودية كسر ظهر النظام السوري من جهة وتعزيز مواقع حلفاء السعودية في الداخل اللبناني من

لعل نشوء حزب الله في الساحة اللبنانية بالذات، وهي الساحة الأكثر تعددية سياسيا، طائفيا واجتماعيا بين الدول العربية، وكذلك هي الساحة التي حافظت لسنوات طويلة على جذوة الصراع العربي الإسرائيلي متقدة في السبعينيات والثمانينيات وما تلتها، قد أثر على نشوء هذا النوع من «الحركات الإسلامية» المنفتحة والقابلة للتغيير والمستعدة للتفاهم والتحاور مع قوى أخرى ضمن إطار الوطن الواحد والهدف الواحد، وهو الأمر غير الموجود لدى الأحزاب والحركات التكفيرية والتي نشأت في بيئة أكثر انغلاقا مثل السلفية الجهادية.

قوى ١٤ آذار من خلال ضرب النظام السوري وحزب الله اللبناني المتحالف معه.

اعتبرت المؤسسات الإسرائيلية في تقديرات استخباراتية وحتى أكاديمية سابقة أن الحركات الإسلامية الجهادية المختلفة هي حركات معادية لإسرائيل ويجب محاربتها بالمقدار ذاته. ولعل البحث الذي قام بإعداده الباحث الإسرائيلي ميخائيل ميلشطاين من معهد أبحاث الأمن القومي (INSS) الإسرائيلي من العام ٢٠٠٩ حول قوى المقاومة تحت عنوان: المقاومة: ارتفاع شأن تحدي المقاومة وتأثيره على نظرة الأمن القومي الإسرائيلي، والذي وضع جميع الحركات التكفيرية والجهادية تحت عنوان المقاومة، هو أبرز هذه التقديرات التي لم تميز بشكل جدي بين حركات المقاومة من جهة وبين حركات الجهاد والتكفير من الجهة الأخرى واضعة الجميع في سلة واحدة من المنظور الإسرائيلي.

لم تكن هذه التقديرات والتي وضعت حزب الله والقاعدة في السلة ذاتها تحتاج إلى الكثير من الوقت ليتضح أنها غير صحيحة وغير ممكنة. فلا يمكن وضع هذين التنظيمين أو الحركتين في ذات السلة لأسباب عدة سأتطرق لها لاحقا، ولكن حتى من الناحية الإسرائيلية نرى تحركا وتغيرا في توجه المؤسسات الأمنية الإسرائيلية للحركات الجهادية ولحركات المقاومة وتقييمها لها، ولعل اندلاع التحركات لما أصطلح على تسميته بالربيع العربي في بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين أضفى المزيد وأظهر بشكل أوضح التباين الكبير ما بين الحركات الجهادية من جهة وبين حركات المقاومة من الجهة الأخرى.

يمكننا إمعان النظر في التقرير الاستراتيجي الإسرائيلي الذي نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» من استشفاف، بشيء من الحرص، أن القيادة الإسرائيلية وخصوصا القيادة الأمنية الإسرائيلية تجد في قوى «الجهاد» وخصوصا تلك المدعومة من المخابرات السعودية حليفا مرحليا للوقوف في وجه قوى «المقاومة»، خصوصا وأن إسرائيل والسعودية هما القوتان الأكثر وضوحا في وقوفهما ضد التفاهمات الدولية التي بدأت بالتبلور مع إيران حول ملفها النووي وحول الملف السوري.

لا يعني هذا الأمر أن هذا التحالف أو التقاء المصالح، أن صح التعبير، الآني بين إسرائيل من جهة وبين الحركات الجهادية التكفيرية من الجهة الأخرى يعتبر تحالفا استراتيجيا على المدى الطويل، ولكن ولطبيعة هذه الحركات التي تركز قوتها ونشاطها على الأعداء الداخليين في بلدانها الإسلامية أولا، وفقط بعد ذلك على القوى الخارجية، تعتبر هذه الحركات الأفضل ما بين نارين أو ما بين سيئين بالنسبة لإسرائيل.

في هذا السياق، من المهم متابعة ومعرفة طبيعة العلاقة القائمة بين حزب الله من جهة والحركات الجهادية والتكفيرية من جهة أخرى، للوقوف على سبب تلاقي المصالح الآني بين إسرائيل والحركات الجهادية، ولمعرفة إن كان هذا التلاقي للمصالح يمكن أن يستمر على المدى البعيد أيضاً.

حزب الله والحركات التكفيرية

قد يصاب المتابع للمشهد الشرق أوسطي بالارتباك لكون الإسلاميين من مختلف الأطياف يتصادمون من غير رحمة في سورية، مع العلم أن كلا الطرفين يرفع شعارا إسلاميا سياسيا يدعو من خلاله إلى الاحتكام إلى شرع الله ورسوله في دولة واحدة إسلامية يكون للشريعة فيها اليد الأطول والحكم النهائي.

وقد يعتبر البعض أن الحرب الدائرة اليوم في سورية ولبنان وإلى حدّ ما في العراق ما هي إلا حرب طائفية يصطف بها السني ضد الشيعي بمعناه الواسع ليضم العلوي وحتى الأقليات المسيحية في هذه البلدان. ولكن المتتبع لمسار تطور هذه الحركات الإسلامية ذات المنابع المختلفة يمكنه الإشارة بشكل واضح إلى أن هناك فروقا شاسعة ما بين منظري حركة مثل حزب الله من

الحركات الجهادية السنّية: مشهد من العراق.

جهة وما بين منظري الحركات الإسلامية الأصولية التكفيرية من جهة أخرى.

إن الفروق ما بين حزب الله وبين الحركات الإسلامية التكفيرية التي تواجهه في لبنان وفي سورية تمتد إلى تاريخ هذه الحركات والفروق الشاسعة ما بين الأرضية التي نشأت عليها حركة حزب الله من جهة والحركات التكفيرية من الجهة الأخرى.

الحركات الجهادية السلفية

لعل نشوء حزب الله في الساحة اللبنانية بالذات، وهي الساحة الأكثر تعددية سياسيا، طائفيا واجتماعيا بين الدول العربية، وكذلك هي الساحة التي حافظت لسنوات طويلة على جذوة الصراع العربي الإسرائيلي متقدة في السبعينيات والثمانينيات وما تلتها، قد أثر على نشوء هذا النوع من «الحركات الإسلامية» المنفتحة والقابلة للتغيير والمستعدة للتفاهم والتحاور مع قوى أخرى ضمن إطار الوطن الواحد والهدف الواحد، وهو الأمر غير الموجود لدى الأحزاب والحركات التكفيرية والتي نشأت في بيئة أكثر انغلاقا مثل السلفية الجهادية التي حصلت ولا زالت تحصل على رعاية النظام السعودي، والتي تم تصديرها إلى أجزاء مختلفة من العالم العربي والإسلامي مثل مصر، العراق، سورية، لبنان وفلسطين، مع العلم أن هذه البلدان وبسبب الطبيعة الاجتماعية فيها لا تعتبر موطنا أصليا أو حاضنة طبيعية لهذه الحركات المتشددة.

تم بناء الحركات الجهادية بطبعتها الجديدة على الأراضي الأفغانية أثناء نشاط هذه الحركات ضد التدخل السوفييتي في أفغانستان خلال ثمانينيات القرن العشرين، ومن ثم ومع انتهاء المهمة التي كانت ملقاة على عاتق هؤلاء الشباب، عادوا بالآلاف إلى مواطنهم الأصلية للبدء «بالجهاد» داخل وضمن حدود دولهم الوطنية ليتحول جهادهم ضد التدخل الخارجي (التدخل السوفييتي وبغض النظر عن دعمهم من قبل أجهزة خارجية مثل الولايات المتحدة، السعودية وباكستان) إلى «جهاد» ضد الدولة «الكافرة» التي يعيشون بها هم أنفسهم، وهكذا تم خلق تنظيمات تستقي أفكارها من الفقه السلفي المتشدد والذي يعتبر جميع الدول الوطنية طالما أنها تحتكم إلى قوانين وضعية من صنع الإنسان ولا تحتكم إلى الشريعة الإسلامية كما فسروها هم، هي دول جاهلية وكافرة تماما كما اعتبرها سيد قطب، أحد المنظرين

بالمقابل، تتنازل الحركات التي ترفع راية «الجهاد» الداخلي أولا عن قطاعات واسعة من الشعوب التي تعمل داخلها، وتتنازل حتى عن مجتمعاتها التي تعتبرها مجتمعات «جاهلية» يجب القيام عليها وتدميرها كليا حتى الجذور لبناء مجتمع إسلامي طوباوي يستقدم قوانينه ونظامه من الشريعة الإسلامية بحسب مفهومهم هم لهذه الشريعة.

الأساسيين لهذه الحركات، والذي اعتمد في تنظيره على كتابات ابن تيمية من القرن الرابع عشر.

وكما هو معروف، يفتقر هذا التوجه إلى أي بذور لمحاولة التأقلم أو التوافق مع القوى الأخرى الفاعلة ضمن النظام الوطني في هذه البلدان، حيث يؤكد سيد قطب في كتابه «معالم على الطريق»: «إن أولى الخطوات في طريقنا هي أن نستعلي على المجتمع الجاهلي وقيمه وتصوراته، وألا نعدّل نحن في قيمنا وتصوراتنا قليلا أو كثيرا لنلتقي معه في منتصف الطريق... وحين نسايره خطوة واحدة فإننا نفقد المنهج ونفقد الطريق».

بالنسبة لهذه الحركات فإن كل المجتمعات الإسلامية القائمة اليوم هي «مجتمعات جاهلية» يجب الخروج عليها والجهاد ضدها، وبالتالي تلقي هذه المجموعات جل اهتمامها وقوتها ونشاطها ضد مجتمعاتها هي ولتدخل رافعة راية الجهاد ضد الأنظمة وخصوصا إذا كانت هذه الأنظمة علمانية أو ذات توجه علماني كما هو الأمر في سورية أو حتى إسلامية مخالفة للسلفية الجهادية كما هو حال حزب الله في لبنان.

المقاومة مقابل الجهاد

من المعروف أنه بخلاف الجهاد فأن المقاومة هي مصطلح غير قرآني. بمعنى أن مصطلح المقاومة بمفهومه الحالي لم يرد ولو مرة واحدة في النص القرآني. لكن وعلى الرغم من ذلك فان هذا المصطلح «طبع» حركات إسلامية مختلفة وتحول إلى جزء لا يتجزأ من اسمها الرسمي، مثل حزب الله في لبنان مستعيضا بهذا المصطلح العلماني عن مصطلح الجهاد وإن لم تتنازل هذه الحركات عن الجهاد تماما بل وجدت للمقاومة تخريجا فقهيا خاصا بحيث أصبح يستعاض به عن الجهاد، علما أن هناك فرقا في التفسير الفقهي ما بين علماء السنة وعلماء الشيعة لمتى يصح إعلان الجهاد وعلى من يصح فعل ذلك.

ففي حين يسمح الفقه السني حتى اليوم بإعلان الجهاد الابتدائي أو الهجومي على الكافرين يحرم الفقه الشيعي هذا الجهاد طالما أنه لم يكن على رأس جيوش المسلمين النبي محمد (ص) أو واحد من الأئمة ال-١٢ المعصومين. ويذهب المحافظون من رجال الدين الشيعة إلى جر هذا الحكم على جهاد الدفع أيضاً. لكن المحدثين من رجال الدين الشيعة وبالأساس المدرسة الأصولية في الفقه الشيعي، أفتت بوجوب جهاد الدفع حتى ولو لم يكن على رأس المسلمين أحد الأئمة، وذلك لحماية المسلمين وأموالهم وأعراضهم.

ما أدعيه في هذه العجالة أن استعمال المصطلحات ليست استعمالات عرضية ومن دون معنى، ولكن ما أحاول تأكيده هنا أن استعمال المصطلحات يدل على موقف هذه الحركات ومدى انفتاحها أو انغلاقها على الآخر وعلى الشريك في الوطن وحتى في الدين.

يعتبر حزب الله إلى حدّ كبير ممثل قيم المقاومة بمفهوم التواصل مع القوى المختلفة إن كانت علمانية أو إسلامية على أساس تقديم المقاومة للاحتلال الغربي والإسرائيلي بشكل خاص على كل ما سواها من قضايا. أي أن حزب الله بتأكيده وتقديمه مفهوم المقاومة أو (الجهاد الدفاعي كما تم تخريجه من ناحية فقهية) فهو يقدم المشترك والموحد على المختلف والمفرق داخل الوطن الواحد وحتى داخل العالم العربي ككل.

في حين يأخذ أصحاب الحركات التكفيرية «الجهاد» كفعل قطع مع المجتمعات التي تعيش بكنفها وكفعل رفع لراية «الثورة» على كل من لا يتوافق تماما وكليا مع رؤاها، وتأخذ هذه الحركات «الجهاد» إلى أقصى حدوده بمواجهتها للقوى الأخرى «الكافرة» داخل حدود الوطن الإسلامي، وهو الأمر الذي يتجلى بأقسى وبأقصى تجلياته في الحرب الدائرة في سورية والآخذة بالانزلاق رويدا رويدا إلى داخل الحدود اللبنانية.

بالتالي، وبناء على ما تقدم يمكن اعتبار القوى الإسلامية والعلمانية التي ترفع راية المقاومة، وتحول المقاومة بمفهومها الشامل والواسع إلى هدف استراتيجي وإلى محور لخلق تحالفات وتعاملات مع القوى المختلفة داخل وخارج أوطان هذه القوى، بمثابة

بالمقابل، تتنازل الحركات التي ترفع راية «الجهاد» الداخلي أولا عن قطاعات واسعة من الشعوب التي تعمل داخلها، وتتنازل حتى عن مجتمعاتها التي تعتبرها مجتمعات «جاهلية» يجب القيام عليها وتدميرها كليا حتى الجذور لبناء مجتمع إسلامي طوباوي يستقدم قوانينه ونظامه من الشريعة الإسلامية بحسب مفهومهم هم لهذه الشريعة.

قوى منفتحة على الآخر، تملك تصورا وطنيا وقوميا وإسلاميا يستوعب التعددية القائمة في المجتمعات شرق الأوسطية وبالتالي تعي هذه القوى القدرة التحشيدية لمقدرات شعوب المنطقة المختلفة ومكونات هذه الشعوب المختلفة: دينيا، طائفيا، اجتماعيا وقوميا.

بالمقابل، تتنازل الحركات التي ترفع راية «الجهاد» الداخلي أولا عن قطاعات واسعة من الشعوب التي تعمل داخلها، وتتنازل حتى عن مجتمعاتها التي تعتبرها مجتمعات «جاهلية» يجب القيام عليها وتدميرها كليا حتى الجذور لبناء مجتمع إسلامي طوباوي يستقدم قوانينه ونظامه من الشريعة الإسلامية بحسب مفهومهم هم لهذه الشريعة.

ولكن، هل يمكن اعتبار أن الحركات المقاومة كانت دائما حركات مقاومة؟ أو بالأصح هل يمكن القطع نهائيا ما بين التوجه الجهادي والديني لحركة معينة وما بين النظرة المقاومة من الجهة الأخرى؟ في اعتقادي أن الأمر ليس حادا بالشكل الذي نتصوره، وإنما يمكن أن نرى أن هناك حركات مثل حزب الله على سبيل المثال، والتي بدأت حياتها بتوجه «جهادي» صرف، تحولت وتطورت مع مرور الزمن وتغير حيثيات الواقع السياسي في لبنان والمنطقة، إلى حركة مقاومة أساسية في المشهد الإقليمي وحتى الدولي.

مسيرة نشوء حزب الله وتطوره من الجهاد إلى المقاومة

اكتسب حزب الله، نظراً للظروف التي أحاطت به خلال السنوات الأولى لتكوينه، وهي سنوات الحرب الأهلية المستعرة من جهة والاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان من الجهة الأخرى، وكذلك فترة انتصارات الثورة الإسلامية في إيران وتنامي تأثير الثورة الإيرانية على فئات آخذة بالاتساع في التجمعات الشيعية في الدول العربية لاسيما في لبنان، في بادئ الأمر، توجهًا راديكالياً وجهاديا لا يقبل المساومة.

يمكن ملاحظة هذا التوجه غير المساوم من قبل الحزب المولود حديثاً من خلال الاسم الرسمي للحزب والذي أطلق عليه: "حزب الله: الثورة الإسلامية في لبنان». كما هو واضح من الاسم وكذلك فيما بعد من الرسائل الكتابية والعملية التي وجهها الحزب إلى المواطنين في لبنان وإلى العالم أجمع، أن الحزب بصدد برنامج عمل ثوري ليقلب نظام الحكم الكتائبي الذي ولد الحزب في فضائه، والذي كان يعتبر بحسب وجهة نظر قيادة حزب الله في ذلك الوقت بمثابة نظام فاقد لأي شرعية، ويجب قلبه والاطاحة به بشكل كامل.

ولعل الجو الثوري الذي ولد داخله حزب الله كان هو صاحب أقوى الأثر في الرؤية السياسية والوطنية التي شكلت وعيه في ذلك الوقت، فأراد قلب النظام من رأسه، وخلق نظام جديد لا مكان داخله للسلطة الكتائبية وللقيادات التي يأخذ عليها الحزب دورها بالتعاون مع الاجتياح الإسرائيلي للبنان، والتعاون مع الدول الاستعمارية الغربية كما يصفها حزب الله في رسالته المفتوحة والعلنية الأولى، وهي الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا بالأساس.[1]

يعتبر حزب الله في رسالته المفتوحة أن هدفه الأساس إسقاط النظام من جهة ومن الجهة الأخرى فهو يدعو إلى قيام الشعب بكل أطيافه وبمنتهى الحرية لاختيار النظام الذي يرتئيه مع عدم إخفاء حزب الله لرؤيته أن النظام الأنسب والأفضل من غيره هو النظام الإسلامي على نسق الجمهورية الإسلامية في إيران.

حزب الله، وعلى الرغم من رؤيته للبنانيين غير المسلمين جزءاً من الشعب اللبناني، إلا أنه اعتبرهم أقل مكانة، حيث دائماً ما دعاهم لكي يدخلوا في الإسلام لكي يحصلوا على هناء العيش على الأرض وفي الآخرة، وقد أعلن على سبيل المثال السيد ابراهيم أمين السيد أحد قيادات حزب الله ومؤسسيه في العام ١٩٨٨ في الذكرى التاسعة لانتصار الثورة الإسلامية في إيران: «أن الشعب المسلم في لبنان لا يقبل أن يصبح جزءاً من المشروع السياسي لآخرين (الدولة اللبنانية ذات الهيمنة المارونية) يعملون لصالح رئيس النظام الماروني؛ بل على الآخرين أن يجدوا مكاناً لنفسهم في مشروع الإسلام".

دفع وصول الحرب الأهلية اللبنانية إلى نهايتها في العام ١٩٩٠

وأثر انتقال حزب الله من المعارضة الثورية والجذرية للنظام السياسي في الدولة اللبنانية إلى المشاركة في النظام السياسي (وأن كانت محدودة بدايةً) على الرؤية الوطنية للحزب، وعلى توجهه الاستراتيجي والسياسي للدولة اللبنانية ولموقفه الخاص من الدولة اللبنانية ولشركائه في الوطن اللبناني، وقد غير حزب الله الاسم الرسمي ليتحول إلى حزب الله: المقاومة الإسلامية في لبنان. حيث تحولت قضية المقاومة إلى القضية الأساس التي لأجلها يعيش هذا التنظيم، مع الانتباه لاحقا إلى أن هذه المقاومة حملت في طياتها أبعادا أكبر وأوسع من البعد العسكري الصرف، وهو الأمر الذي أكدت عليه قيادة الحزب مرارا وتكرارا.

ومع توقيع اتفاق الطائف ووفاة الخميني في إيران حزب الله رويداً رويداً وقيادته إلى تغيير رؤيته السياسية ورؤيته الوطنية اللبنانية. وبغض النظر عن اعتبار هذه التغييرات تحركات براغماتية من قبل الحركة للحصول على شرعية في الدولة اللبنانية الجديدة كما يدعي الباحث الإسرائيلي ايتان عزاني.[٢] أو أن هذا التغير هو تغيير طبيعي ونابع من الخلفية الإسلامية– اللبنانية المشتركة لحزب الله منذ البداية كما يدعي الباحث اللبناني يوسف الآغا، فما من شك أن حزب الله ومنظريه قد قطعوا شوطاً كبيراً باتجاه تغيير مفهومهم ورؤاهم للوطنية اللبنانية، بحيث تتحول نظرة الحزب إلى نفسه من حزب إسلامي (للطائفة الشيعية) إلى حزب لبناني وطني ذي رؤية إسلامية في المرحلة اللاحقة.

حزب الله ما بعد نهاية الحرب واتفاقية الطائف

وقف حزب الله ما بعد الطائف، وخصوصاً في العام ١٩٩٢، على مفترق طرق، فإما أن يستمر بالعصيان على الدولة اللبنانية ومحاولة قلبها والثورة عليها وإما الانخراط باللعبة السياسية اللبنانية ومحاولة الوصول إلى التغيير المنشود للنظام في لبنان من القاعدة وليس من الرأس كما كان الحال خلال الحرب الأهلية والمرحلة الثورية لحزب الله في البدايات.

اختار حزب الله الخط الثاني وذلك بتقاطع عدة عوامل، منها الذاتية الداخلية ومنها الخارجية المرتبطة بالتغيير السياسي في القيادة الإيرانية بعد وفاة الإمام الخميني. وقد اضطرت قيادة حزب الله، وبعد أن انقسمت ما بين مؤيد ومعارض للدخول إلى الحياة السياسية والبرلمانية اللبنانية ما بعد الطائف، لأن تستفتي في أمرها «الولي الفقيه» الخامنئي والذي رجح من جهته كفة أولئك الذين آثروا المشاركة في الانتخابات البرلمانية وعلى رأسهم الأمين العام للحزب حسن نصر الله، في مقابل المجموعة الأكثر تشدداً والتي كانت بقيادة الأمين العام الأول للحزب الشيخ صبحي الطفيلي.

وأثر انتقال حزب الله من المعارضة الثورية والجذرية للنظام السياسي في الدولة اللبنانية إلى المشاركة في النظام السياسي (وأن كانت محدودة بدايةً) على الرؤية الوطنية للحزب، وعلى توجهه الاستراتيجي والسياسي للدولة اللبنانية ولموقفه الخاص من الدولة اللبنانية ولشركائه في الوطن اللبناني، وقد غير حزب الله الاسم الرسمي ليتحول إلى حزب الله: المقاومة الإسلامية في لبنان. حيث تحولت قضية المقاومة إلى القضية الأساس التي لأجلها يعيش هذا التنظيم، مع الانتباه لاحقا إلى أن هذه المقاومة حملت في طياتها أبعادا أكبر وأوسع من البعد العسكري الصرف، وهو الأمر الذي أكدت عليه قيادة الحزب مرارا وتكرارا.

يرى الباحث يوسف الآغا أن هناك تطوراً قد حصل عند حزب الله في الفترة الأخيرة، أي فترة ما بعد اتفاق الطائف. ويمكن ملاحظة تغييرات في تعامله مع ركائز أساسية في فكره فعلى سبيل المثال:

- **الدولة الإسلامية:** كان حزب الله في المراحل الأولى لوجوده يعتبر أن القرآن يشكل دستور الأمة الإسلامية فيما يعتبر الإسلام نظام الدين والدولة. لذا حث حزب الله المسلمين على الكفاح مستخدمين كافة الوسائل الشرعية لتطبيق النظام الإسلامي حيثما وجدوا...كما اعتبر أن النظام السياسي الذي يسيطر عليه الموارنة السياسيون نظام جاهلي.

بينما بدأ حزب الله في الحلة الجديدة توجيه حرابه إلى الطائفية السياسية والتي يشارك فيها السنة والشيعة

على حدٍ سواء، داعياً إلى إصلاح النظام السياسي وفق خطوط الغاء الطائفية السياسية كما ينص عليه دستور لبنان الجديد، واعتبر الحزب أن هناك علاقة تبادلية ما بين المقاومة والوطن، بحيث أن المقاومة الموجهة سلاحها نحو التدخل الخارجي من جهة وضد التشرذم الداخلي من الجهة الأخرى هي الضمانة الأساسية لوطن لبناني قوي وقادر على أن يحمي جميع أبنائه على مختلف مشاربهم الفكرية ومذاهبهم الدينية.

- **العلاقة مع المسيحيين:** اعترض حزب الله في المرحلة الأولى بقوة على الخضوع لحكم المسيحيين، وأراد الحزب منع المسيحيين من المشاركة في الحكم بناءً على كونهم أهل ذمة تحق لهم الحريات الاجتماعية والدينية وليس السياسية، في حين تحول المسيحيون في المرحلة الجديدة بعد الطائف والتي لا زالت تتفاعل حتى اليوم إلى شركاء. وقد أدرج حزب الله في لوائحه الانتخابية مسيحيين ومن بينهم موارنة. ولعل مذكرة التفاهم التي وقعها حزب الله في العام ٢٠٠٦ مع التيار الوطني الحر بقيادة الجنرال والزعيم الماروني ميشيل عون هي أحد المؤشرات المركزية على تحول سياسة الحزب وخطابه نحو المسيحيين من خطاب حاد دينياً وعقائدياً إلى خطاب جامع ومنفتح قابل لأن يتقاسم السلطة معهم، أو بمعنى آخر تحول الخطاب من خطاب "جهادي" يقصي أبناء الوطن الواحد إلى خطاب "مقاوم" همه الأساس الانفتاح على أبناء الوطن ومشاركتهم في وجه العدو الخارجي.
- **اللبننة أو الانفتاح:** اعتبر الآغا أن حزب الله آمن في المراحل الأولى بتحرير لبنان من قيود المارونية السياسية والنظام السياسي الطائفي والمذهبي الذي يستند إلى قوانين وتشريعات وضعية مثل دساتير الدولة. في حين أصبح حزب الله في المراحل المتأخرة من تاريخه راضياً عن القوانين الوضعية، وساهم حتى في تشريعها من خلال نوابه في البرلمان.

يمكن بالإضافة إلى النقاط الواردة آنفا إضافة البعد الرمزي واستعمال الرموز المختلفة التي قام بها حزب الله، والتي أخذت في المرحلة الجديدة بالتحول إلى وطنية لبنانية أكثر وأكثر. فبدأ الحزب برفع الأعلام الوطنية اللبنانية في مناسباته الرسمية، وكذلك عزف النشيد الوطني اللبناني إلى جانب نشيد الحزب في النشاطات والاجتماعات الحزبية التي يقيمها. وتعتبر جميع هذه الرموز واستعمالها مؤشرات واضحة يقوم حزب الله بواسطتها بالتأكيد على وطنيته اللبنانية في حين أن هذا الأمر لا يمكن تخيله لدى الحركات "الجهادية".

ظهرت علامات التحول والانفتاح الإضافي الذي مارسه الحزب في مفاهيمه الوطنية جلياً في الوثيقة السياسية التي أصدرها في العام ٢٠٠٩، حيث يعتبر الحزب وتحت عنوان «الوطن» : «إنّ لبنان هو وطننا ووطن الآباء والأجداد، كما هو وطن الأبناء والأحفاد وكل الأجيال الآتية، وهو الوطن الذي قدّمنا من أجل سيادته وعزته وكرامته وتحرير أرضه أغلى التضحيات وأعزّ الشهداء. هذا الوطن نريده لكل اللبنانيين على حدّ سواء، يحتضنهم ويتسع لهم ويشمخ بهم وبعطاءاتهم.

"ونريده واحداً موحَّداً، أرضاً وشعباً ودولةً ومؤسسات، ونرفض أي شكل من أشكال التقسيم أو «الفدرلة» الصريحة أو المقنَّعة. ونريده سيداً حراً مستقلاً عزيزاً كريماً منيعاً قوياً قادراً، حاضراً في معادلات المنطقة، ومساهماً أساسياً في صنع الحاضر والمستقبل كما كان حاضراً دائماً في صنع التاريخ.

"ومن أهم الشروط لقيام وطن من هذا النوع واستمراره أن تكون له دولةٌ عادلةٌ وقادرةٌ وقويةٌ، ونظامٌ سياسيٌ يمثّل بحق إرادة الشعب وتطلعاته إلى العدالة والحرية والأمن والاستقرار والرفاه والكرامة، وهذا ما ينشده كل اللبنانيين ويعملون من أجل تحقيقه ونحن منهم".[٣]

تعتبر الوثيقة السياسية المذكورة تجليا واضحا لانتقال حزب الله من الفكر الجهادي الصرف، والذي يميز الحركات الجهادية التكفيرية، إلى إعلاء المقاومة والتشديد عليها قبل أي شيء آخر. كما تفتقد الوثيقة السياسية إلى الكثير من رؤاها الدينية الإسلامية التي كانت تميز أدبيات حزب الله في سنوات الحرب الأهلية، ويتطرق الحزب بوثيقته إلى «الشعب» ككل من دون تخصيص المسلمين دون غيرهم ومن دون شروط مسبقة.

كما يمكن التدليل على هذا التغيير من خلال مقارنة عدد المرات التي استعمل فيها الحزب مصطلحات المقاومة والجهاد في الوثيقة السياسية من العام ٢٠٠٩، في مقابل استعمال هذه المصطلحات في رسالته المفتوحة من العام ١٩٨٥. ففي حين ذكر الحزب المقاومة ١٧ مرة في الرسالة المفتوحة، ارتفع هذا الرقم في الوثيقة السياسية ليصل إلى ٥٢ مرة، وهبط استعماله للجهاد من ١٠ مرات في الرسالة المفتوحة إلى ٧ مرات فقط في الوثيقة السياسية.

استخلاص

لا شك أن المستفيد الأكبر مما يحدث في الدول المحيطة بإسرائيل على المدى القصير والمتوسط هي إسرائيل ذاتها، فالحرب الأهلية في سورية وإرهاصاتها في لبنان وفي مختلف دول الجوار تفتت الدول الوطنية حول إسرائيل، لتلهي القوى المختلفة داخل هذه البلدان بالصراعات الداخلية عن الصراع مع إسرائيل والهيمنة الإسرائيلية والغربية في المنطقة.

طفا في العقود الأخيرة على سطح المنطقة وهيمن على الخطاب السياسي فيها الخطاب الإسلامي للحركات الراديكالية، وكان من بين هذه الحركات من شدد على الجهاد وعلى تكفير كافة القوى التي لا تنضوي تحت لوائها الفكري والعقائدي، في حين كانت هناك قوى شددت على مفهوم المقاومة كمفهوم جامع لمختلف الفرق والحركات والمشارب الفاعلة في دول المنطقة ضد الاحتلال وضد التدخل الاستعماري الغربي.

قام المحللون الإسرائيليون لفترة طويلة بوضع جميع هذه الحركات في القالب الواحد ذاته. لكن في السنوات الأخيرة ومع تطورات «الربيع العربي» من جهة وملف النووي الإيراني من الجهة الأخرى والنجاحات التي يحققها تحالف إيران– سورية –حزب الله في المعارك في سورية، هناك محاولة إسرائيلية للمفاضلة بين القوى المختلفة الفاعلة على الساحة بهدف خلق تعاون وإن كان محدودا في النقاط التي تلتقي عندها مصالحها مع جزء من هذه القوى..

يبدو مما سبق أن إسرائيل ولاعتباراتها الخاصة تفضل على المدى القصير والمتوسط التعاون غير المعلن مع قوى «الجهاد» لما لدى هذه القوى من إمكانية لتفتيت الأبنية الوطنية القائمة حتى اليوم إلى دويلات وكنتونات تحت شعار إقامة الدولة الإسلامية الكبرى. هذا بالإضافة إلى مساعدة هذه القوى الجهادية لإسرائيل بتقليص الضغط العسكري والتوازن العسكري الذي تم بناؤه بينها وبين حزب الله بعد حرب تموز ٢٠٠٦.

لكن حتى الحركات الجهادية قد تتحول إذا ما توفرت الظروف السياسية المناسبة إلى حركات مقاومة تماما كما حدث مع حزب الله في لبنان وحركة حماس الفلسطينية (مع الاختلاف بين هذه الحركات)، إذ لا يمكن اعتبار أن هذه الحركات هي حركات جامدة وغير متأثرة بالتطورات السياسية والاجتماعية القائمة في مجتمعاتها وفي المنطقة، وقد تتحول قوى تعتبر اليوم قوى تعتمد على التصور الجهادي إلى حركات تعتمد الفكر المقاوم، وهو الأمر الذي يشكل تحديا أكبر للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية.

الهوامش

١ الرسالة المفتوحة.

2 Eitan Azani. Hezbollah: The Story of the Party of God: From Revolution to institutionalization (New York: Palgrave Macmillan, 2009), 246

٣ عن موقع حزب الله: مقاومة http://www.moqawama.org/essaydetailsf.php?eid=16245&fid=47

أوري غولدبرغ (*)

منظور إسرائيل إزاء إيران كشاهد على الاتجاهات الحالية لدى المجتمع الإسرائيلي

طهران، مثل عواصم الشرق الأوسط الأخرى، هي جنّة بائعي الصحف. في إيران تصدر عشرات (إن لم يكن مئات) الصحف اليومية بانتظام. والكثير منها ينتشر في أكشاك بيع الصحف للاستهلاك العام. كيهان هي واحدة من أشهر وأبرز الصحف في إيران، والتي اعتبرت لبعض الوقت متماثلة مع القوى المحافظة المحيطة بالمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، علي خامينئي. وفي اليوم التالي على توقيع الاتفاق المؤقت بين إيران والدول الخمس +1 (P5+1) بشأن البرنامج النووي الإيراني شككت عناوين وافتتاحيات كيهان بفعالية المقاربة التي اعتمدها الفريق الإيراني في جنيف. المواطنون المارّة انحنوا ليتصفّحوا، كما فعلوا في كلّ يوم، وانطلقت بعد ذلك هتافات عفوية حول أحد أكشاك الصحف: "كيهان، إسرائيل، نقدّم لكم تعازينا على حدّ سواء".

تقدّم هذه الطرفة لمحة عن الوضع الراهن في إيران. ومن المثير للاهتمام أيضًا أنها تقوم بعمل جيّد يعكس المشاعر الإسرائيلية حول إيران. يقدم هذا المقال القصير بعض الأفكار حول الأحداث في إيران خلال العام الماضي، تركز في معظمها على انتخاب حسن روحاني في حزيران رئيسًا للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وسننتقل بعد ذلك إلى إسرائيل لنتناول المنظور الإسرائيلي للأحداث في إيران كشاهد على الاتجاهات الحالية في المجتمع الإسرائيلي.

إيران – من الإفراط إلى الاعتدال

يعدّ الاتفاق المؤقت بين إيران والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي (+ألمانيا) ببساطة أكبر حدث إقليمي

(*) محاضر في جامعة تل أبيب.

خلال فترة طويلة. ومع ذلك، فالاتفاق مدين بوجوده إلى النتائج المفاجئة للانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٤ حزيران. لقد سيطرت على الفترة بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١٣ صورة ورسائل الرئيس محمود أحمدي نجاد المثيرة للجدل. خلال أول خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة شعر أحمدي نجاد أنه محاط بنور إلهي، وأنه استحضر على كتفه الوجود الوافي للإمام الشيعي الثاني عشر. وحافظ نجاد على علاقة وثيقة مع الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز وطرح نفسه حليفًا لشافيز في النضال ضد الإمبريالية العالمية (وبشكل خاص الإمبريالية الأميركية). وكان أحمدي نجاد نصيرًا للسياسة الاقتصادية الراديكالية مزوّدًا ودائع نقدية مباشرة للحسابات المصرفية للأكثر فقرًا في إيران، ومقدمًا الدعم الحكومي للاقتصاد، ممّا أدّى إلى تضخم مصحوب بركود اقتصادي.

هذه مجرد أمثلة قليلة ترمي إلى إظهار السمة الرئيسية لإدارة أحمدي نجاد. كانت تلك فترة اتّسمت بمستوىً عالٍ من السياسة المطلقة، ولم تكن هناك فكرة أو سياسة جديرة بالمتابعة إذا لم تجر متابعتها بإخلاص إلى أبعد حدّ، وكذلك بأعلى صوت أو مقدار. كان أحمدي نجاد سياسيًا داهية ينحت الموضع اللائق به بصفته ممثلاً للطبقات الدنيا في إيران. ولكونه معروفًا بأنه مرتدٍ للملابس الرثة فقد سُئل ذات مرّة ما إذا كانت هذه الملابس الهزيلة مناسبة لزعيم مثل هذه الأمّة العظيمة. وقد رُوي أنه أجاب أن هذه الملابس ملائمة تمامًا لعبدٍ لبلده وشعبه. ومع ذلك رأى السياسة مشروعًا للتطرف، واعتقد أن الأجندة الوحيدة التي تستحق التعزيز هي الأجندة الجذرية.

يعتبر العديد من المراقبين هذا الوضع ممثلاً حقيقيًا للروح التي تقوم عليها الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وأنا أقترح أن هذا ليس هو واقع الحال. فالثورة التي جرت عام ١٩٧٩ كانت بطبيعتها غير أصولية، ومخلوقها الرئيسي المتمثل بالجمهورية الإسلامية كان تجربة لم يسبق لها مثيل، كما كان بعيدًا عن خلافة القرن السابع التي تسعى إليها بفارغ الصبر المنظمات الجهادية السنّية. وعندما طالب آية الله الخميني بالسلطة السياسية لفقهاء الشيعة فقد فعل ذلك زاعمًا أنهم كانوا الوحيدين القادرين على ممارسة السلطة. "الحقيقي" بالنسبة إلى الخميني كان يعني التوسط في السلطة. وقد أسس الفقهاء رأسمالهم الاجتماعي والسياسي على قدرتهم على التفسير. يمكنهم تفسير شريعة الله وجعلها ذات مغزى في سياقات مختلفة لشعب يعيش في عالم معاصر. ويمكنهم أيضًا أن يوفروا لحياة الجمهور (الرعية) المعنى وتفسير أعمال البشر بلغة إلهية خاصّة بالفضيلة أو الشر.

حسن روحاني: وجه جديد لإيران.

ادّعى الخميني أن القيادة يجب أن تكون قادرة على إنجاز هذا العمل المعقد بنجاح رغم المصاعب على أساس يوميّ.

كان هذا اللاهوت التأويلي لبّ السياسة الثورية الشيعية قبل وقت طويل من أحداث عام ١٩٧٩، واستمر ذلك بتوجيه تصور الخميني الذاتي لقيادته. وعلى المستوى الأبسط والأوضح كان الخميني قائدًا قادرًا على تغيير رأيه، ورأى أن بيئته قابلة للتعديل وقاعدة لصراع دائم ومنافسة وتعاون مع جيرانه.

معارضة أحمدي نجاد البلاغية والفعالة على حدّ سواء لهذا التفسير ، هي التي صاغت ولايته كرئيس للبلاد. وقد سعى إلى علاقات محدّدة المعالم حين أمكن ذلك، واحتاج للسيطرة على خصومه وتمجيد حلفائه، واضطر أن فعل ذلك بصوت عالٍ. وإذا ما ذكّرك ذلك بالرئيس الأميركي السابق فأنا متفق معك. وغالبًا ما كانت تعتبر إدارة أحمدي نجاد "سيركًا" من نوع رديء، مسلٍّ لبعض الوقت ولكنه مثير للأعصاب بعد اللقاء الثاني أو الثالث. الكثيرون في إيران اعتبروها صورة زائفة للثورة، وممارسة التطرف الذي من المؤكد أنه سيتوج باغتراب واسع وعدم قدرة على إنجاز تغيير حقيقي أو تحسين في جودة الحياة.

كانت الانتخابات الرئاسية العام ٢٠١٣، وعلى نحو فعّال، استفتاءً على جاذبية راديكالية أحمدي نجاد. لقد جرى استبعاد العديد من المرشحين البارزين قبل الانتخابات من قبل مجلس الشورى، أحدهم هو مشائي، الوريث الواضح لأحمدي نجاد. الشخص الآخر الذي جرى استبعاده بشكل لا يمكن تصوره هو هاشمي رفسنجاني إحدى الشخصيات الأوسع نفوذًا في إيران والذي شغل منصب الرئيس في السابق، وكان الرئيس الدائم لـ "مجلس تشخيص مصلحة النظام". السبب الرسمي لاستبعاده من الانتخابات هو سِنّه الذي من شأنه أن يعيقه عن أداء واجبات الرئيس بشكل فعّال. كانت البلاد وبشكل غير رسمي حافلة بالشائعات، وعُرف عن رفسنجاني أنه كان ينتقد القمع العنيف

وظهر بعد حملة ساخنة شهدت جدالات وانتقادات بين المرشحين أنفسهم وصلت مستويات غير مسبوقة، الفائز بمثابة مفاجأة. المعلقون الذين لاحظوا ترشيح حسن روحاني لم يتوقعوا عمليًا أن يخرج منتصرًا. ومن بين أولئك الذين فكروا في أمر فوز روحاني لم يتوقع أحد فوزًا في الجولة الأولى يلغي الحاجة إلى جولة ثانية اعتُقد عمومًا أنه لا مفرّ منها.

الذي مورس بعد انتخابات العام ٢٠٠٩. وقد جرت محاكمة ابنته، فايزة، وأدينت بتهمة نشر الدعاية ضد الجمهورية الإسلامية. وتحدث الكثيرون عن رفسنجاني باعتباره المرشح الوحيد الذي يستطيع إنقاذ إيران من تطرف القيادة الراديكالية. وبعَيد تجريده من الأهلية للترشح، عشية الحملة الانتخابية، بدا من المؤكد أن الراديكاليين على وشك تعزيز قبضتهم على السلطة.

وقد ضاعفت قائمة المرشحين التي أُقرّت لخوض الانتخابات هذه التوقعات القاتمة. كان هناك سبعة مرشحين وجميعهم، باستثناء واحد، ذوو سجلّات محافظة لا تشوبها شائبة. وكان سعيد جليلي ممثلاً للعناصر الأكثر تشددًا وتعصبًا. ودخل الحملة الانتخابية بصفته كبير المفاوضين الإيرانيين مع المجموعة الدولية في المجال النووي؛ وآراؤه لم تترك أي مجال للمساومة في المسألة النووية أو أي مسألة أخرى في هذا الشأن. ادّعى العديد من النقاد في إيران وفي الخارج أن جليلي هو المرشح المفضل لدى القائد الأعلى، خامينئي. وقد أصبحت حملة جليلي أعلى صوتًا وأكثر اندفاعًا بعد هذه التوقعات التي جرت رغم أن القائد الأعلى لم يعلن عن رعايته ودعمه لأي مرشح.

المرشح الوحيد ذو الانتماءات المعروفة للحركة الخضراء هو محمد رضا عارف، وقد شغل منصب نائب رئيس الجمهورية في إدارة الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي. وجاءت المعارضة الأكثر ديناميكية لجليلي من محمد باقر قاليباف رئيس بلدية طهران المحافظ والذي ينتمي إلى مجلس الحرس الثوري الإيراني. وبينما اعتُبر جليلي منظّرًا محافظًا (خاصة أنه لم تكن لديه أية خبرة سياسية ملموسة)، اعتُبر قاليباف تكنوقراطيًا ناجحًا. كما اعتُبر رئيسًا فعالاً جدًا للبلدية غيّر في مشهد مدينة طهران وفي إدارتها. وقدم قاليباف نفسه بصورة التكنوقراط وذلك من خلال نشر رسائل مختلطة ومتنوعة، وذلك تبعًا للجمهور المستمع. فقد تباهى أمام جمهور الحرس الثوري وافتخر بمشاركته في قمع الحكومة للمظاهرات المختلفة، بما في ذلك تلك التي جرت عقب انتخابات العام ٢٠٠٩، في حين مجّد أمام جمهور المحافظات المحلّي سِجلاّت إداراته والتزامه باستعادة "الهدوء والاستقرار" للبلاد.

وظهر بعد حملة ساخنة شهدت جدالات وانتقادات بين المرشحين أنفسهم وصلت مستويات غير مسبوقة، الفائز بمثابة مفاجأة. المعلقون الذين لاحظوا ترشيح حسن روحاني لم يتوقعوا عمليًا أن يخرج منتصراً. ومن بين أولئك الذين فكروا في أمر فوز روحاني لم يتوقع أحد فوزًا في الجولة الأولى يلغي الحاجة إلى جولة ثانية اعتُقد عمومًا أنه لا مفرّ منها.

بدا روحاني شخصية معروفة. كان فقيهًا وعالمًا دينيًا– قانونيًا برتبة أدنى وحصل على الدكتوراه من جامعة غلاسكو كالدونيان. وقد عمل سنوات عديدة سكرتيراً أول في مجلس الأمن القومي الأعلى في إيران وبعد أن ترك المنصب ظلّ الممثل الشخصي للمرشد الأعلى في المجلس. وكان روحاني قد شغل أيضًا منصب المفاوض النووي الإيراني بين العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥. وقد نشر في العام ٢٠١١ مذكرات شاملة يصف فيها ما يقارب سنتين من عمله كمفاوض، ويكشف فيها الكثير عن عملية صنع القرارات ذات الصلة وتشبثه كمحافظ معتدل بشكل مدروس.

ورغم أوراق اعتماده هذه، الثابتة والمألوفة، فقد أثبتت حملته الانتخابية وبشكل ملحوظ أنها هدامة. فقد حرص كثيراً جدًا على ألاّ ينفّر مؤيدين محتملين، والأهم من كل ذلك المرشد الأعلى. وفي أحيان كثيرة كان صمته ذا فعالية مثل كلماته؛ وكانت اجتماعاته ومسيراته الحاشدة ملاذًا آمنًا نسبيًا للطلاب والناشطين الشباب الذين دعوا علنًا للإفراج عن قادة الحركة الخضراء والسجناء السياسيين. لم ينضمّ روحاني إلى هذه الصرخات ولكنه لم يقمعها بأي شكل من الأشكال.

تحدث روحاني ضد تعزيز الإجراءات المتعلقة بالجو الأمني في جميع أرجاء البلاد وقال إنه كرئيس سوف يوسّع الاتصال بشبكة الإنترنت وسوف يتدخل بدرجة أقلّ في الشؤون الخاصة بالاحتشام العام وسيعزّز الاتصالات بين إيران والعالم. وعندما

كان من السهل نسبيًا على إسرائيل خلال ثماني سنوات من إدارة أحمدي نجاد توظيف مثل هذا الخطاب. لقد أشار أحمدي نجاد مرارًا وتكرارًا إلى إسرائيل كوكيل للإمبريالية الأميركية، باعتبارها خطأً تاريخيًا ونظامًا محتلاً. وانشغلت الجمهورية الإسلامية في عهده في إنكار المحرقة (الهولوكوست) بشكل علني. وغالبًا ما دعا إلى استفتاء لتقرير مستقبل فلسطين يقتصر على سلالة أولئك الذين عاشوا في البلاد عام ١٩٤٨ (وبذلك يستثني الغالبية العظمى من السكان اليهود في إسرائيل). وعند الردّ على خطبة مسهبة وعنيفة أخرى لأحمدي نجاد كان من السهل الادّعاء ليس فقط بالوقوف في الجانب الصحيح في النقاش وإنما أيضًا بالعقلانية.

هاجم المرشحون الآخرون تصريحات جليلي المحافظة ظلّ روحاني إيجابيًا في الغالب ومشدّدًا على ضرورة حلّ الأزمة النووية من خلال الحوار المكثف مع الغرب. وقد شدد على هذا الالتزام خلال أول مؤتمر صحافي عقده كرئيس منتخَب.

كان فوزه مذهلاً في الاتساع والعمق. وقد وصفه كيفان هاريس بالكلمات التالية:

"فاز روحاني بـ٥٠,٧٪ من أكثر من ٣٦ مليون صوت (نسبة المشاركة في الانتخابات ٧٢,٧٪). المرشح في المرتبة الثانية، رئيس بلدية طهران، محمد باقر قاليباف، حصل على ١٦,٦٪ فقط. أنماط التصويت توضّح مقياس النصر: في ١٩ محافظة من محافظات إيران البالغ عددها ٣١ حصل روحاني على نسبة من الأصوات أعلى من النسبة التي حصل عليها في طهران. فاز في كل المدن الإقليمية الكبرى، بما في ذلك مدن هي مسقط رأس منافسيه، وتلقى دعمًا هائلاً من الأقليات العرقية. حصل روحاني على ٨١٪ من الأصوات في مقاطعة بانيه الكردية الصغيرة على الحدود العراقية، وعلى ٨٦٪ في مقاطعة بالتش في سريباز المتاخمة لباكستان.

كان روحاني قد تحدث عن التعددية العرقية في اجتماعاته الانتخابية، ولاحظ الناس ذلك. وفي الوقت نفسه، ورغم أنه كان رجل الدين الوحيد في المنافسة فقد كانت نتائجه ردئية نسبيًا في مدينة قم الشيعية التي تشكل مركزًا لإعداد رجال الدين الشيعيين، حيث حصل هناك على ٣٨٪ من الأصوات. فإذا ما شهد فوزه على "العودة إلى السلطة الدينية" حسب تغريدات بعض المحللين الأميركيين، فإن المركز "اللاهوتي" لم يَبدُ مبتهجًا من هذا الموضوع".

يقع التحليل الشامل لانتخابات العام ٢٠١٣ خارج نطاق هذا المقال؛ فيما تكمن صلة الانتخابات الوثيقة بموضوع بحثنا في إظهارها الفعّال للروح الشيعية غير المتطرفة. الرئيس روحاني لا يصنَّف بسهولة بأنه "إصلاحي" أو "متشدد" وهو ملتزم بالعمل الدائم والتواصل مع البيئة الإيرانية ورفض العزل والانغلاق. وهو ملتزم بالعمل والاشتباك والاحتكاك مع جمهور مواطني الجمهورية الإسلامية، وعاقد العزم على الحد من سيطرة الدولة على الاتصال الاجتماعي. والأهمّ من كلّ ذلك أنه وصف انتصارَه بعبارة واضحة ومحددة عندما أطلق عليه "انتصار الاعتدال". وكان هذا في الحقيقة المفهوم الرئيسي المرتبط بحملته الانتخابية.

وبهذا المفهوم، من السهل أن نرى كيف أن انتصار روحاني وحضوره كرئيس عزّزا وأبرزا حاجة الوطن إلى التغيير حتى بين صفوف القيادة الإيرانية المحافظة. كما أن الشعور العاطفي الكامن خلف المظاهرة العفوية التي وُصفت في بداية المقال هو أوضح أيضًا. مكان إيران في الوسط، لديها المحافظون في الداخل وإسرائيل في الخارج. كلاهما يعتقدان أنهما قادران على احتضان الفضيلة ورفض الشر. لقد أظهر توقيع الاتفاق المؤقت مع الدول الخمس وألمانيا إلى أين تنتمي إيران حقاً. وأظهر أن أولئك المتمسكين بمواقف متطرفة مطلقة غير ملموسين.

إسرائيل - عُزلة دائمة

من الأسلم الافتراض، على نحوٍ مسلّ، ألاّ ترفض القيادة الإسرائيلية تصويرها من قبل المواطنين الإيرانيين العاديين الذين يقدّمون التعازي لها. كان الساسة الإسرائيليون، وبشكل خاص رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ولا يزالون يحاولون "تحذير العالم" من برنامج إيران النووي منذ حوالي عقد من الزمن، وربما منذ فترة أطول. وقد صوّر قادة إسرائيل أنفسهم بأنهم يتخذون

إيران: القوة الميدانية تتحول لثقل سياسي.

موقف الفضيلة الراقي الموجّه ضد ما وصفوه التزام إيران بإبادة إسرائيل. لقد جرى وصف إسرائيل بأنها معقل "العالم الحرّ"، الذي يخوض حربًا نبيلة ضد التطرف الإسلامي (والديني) وتكتيكاته الإرهابية المألوفة.

كان من السهل نسبيًا على إسرائيل خلال ثماني سنوات من إدارة أحمدي نجاد توظيف مثل هذا الخطاب. لقد أشار أحمدي نجاد مرارًا وتكرارًا إلى إسرائيل كوكيل للإمبريالية الأميركية، باعتبارها خطأً تاريخيًا ونظامًا محتلاً. وانشغلت الجمهورية الإسلامية في عهده في إنكار المحرقة (الهولوكوست) بشكل علني. وغالبًا ما دعا إلى استفتاء لتقرير مستقبل فلسطين يقتصر على سلالة أولئك الذين عاشوا في البلاد عام ١٩٤٨ (وبذلك يستثني الغالبية العظمى من السكان اليهود في إسرائيل). وعند الردّ على خطبة مسهبة وعنيفة أخرى لأحمدي نجاد كان من السهل الادّعاء ليس فقط بالوقوف في الجانب الصحيح في النقاش وإنما أيضًا بالعقلانية. لقد وصف قادة إسرائيل الجمهورية الإسلامية بأنها غير عقلانية بشكل عميق وأنها مقيّدة بإيمان متعصّب يشكل خطة رئيسية تلهم أعمال إيران اليومية في دعم الإرهاب.

بدأ هذا الانقسام الواضح إلى قسمين يتغير بعد انتخاب روحاني. وبعد الانتخابات مباشرة كانت هناك أصوات ادّعت أن المرشد الأعلى خامينئي هو صانع القرار النهائي في إيران وأن انتصار شخص "معتدل" مثل روحاني هو خدعة تهدف إلى منح إيران المزيد من الوقت في محاولتها تصنيع قنبلة نووية. هذه الأصوات أخمدت بسرعة حين رحّب العالم بروحاني وخطابه المعتدل بأذرع مفتوحة. ومع ذلك، لم يحتضن القادة الإسرائيليون روحاني وتمترسوا في ما اعتبروه المستوى العالي الأخلاقي والواقعي محذرين العالم من الخضوع لـ "هجوم سحريّ" من قبل روحاني. الإيرانيون الآن مذنبون بـ"النفاق" وليس فقط باللاعقلانية.

وعندما بدت إمكانية اتفاق نووي مع الغرب (أو بالأحرى مع الدول الخمس+١) أكثر وضوحًا واصل الإسرائيليون تلفيق فكرة الازدواجية الإيرانية أو النفاق الإيراني. وقال نتنياهو إن الاتفاق هو "اتفاق سيء، اتفاق سيء جدًا". كان سيئًا للغاية لأن إيران لم تُجبَر على التراجع عن منشآتها النووية أو التخلي على نحو فعّال عن الأصول المادية المتعلقة بالبرنامج النووي. كيف نجح الإيرانيون في الحصول على مثل هذه التنازلات؟ كانت الصحافة الإسرائيلية طافحة بعناوين مثل "البازار الفارسي في جنيف". وكان المعنى الضمني واضحًا؛ الهاجس الوجودي حول سلامة إسرائيل وسلامة العالم الأوسع كانا هما الدافع وراء قلق إسرائيل ورئيس حكومتها؛ الإيرانيون على كل حال مراوغون، ويقولون لكل

الأطراف في المفاوضات ما يريدون سَماعه. وفي نهاية المطاف يواصلون خطّتهم الإيرانية. وتحوّل الصراع بين إيران وإسرائيل من "جيّد" ضد "سيّئ" إلى "صادق" ضد "مخادع".

وظلّ غضب إسرائيل موجودًا، بصورة عامّة، حتى بعد توقيع الاتفاق، ولكنه لم يعد الآن موجهًا إلى إيران. لم يتوقع أحد في إسرائيل العقلانية ما هو أفضل من الإيرانيين اللاعقلانيين (على الرغم من أنه لم تُبذل أي محاولة للتوفيق بين الجانبين المتباينين في التصور الإسرائيلي – المكر المحسوب والالتزام الأيديولوجي غير العقلاني). أصبح الغضب الإسرائيلي الآن موجهًا نحو الولايات المتحدة. وعلى ما يبدو فإن الولايات المتحدة فقدت قدرتها على القيام بدور الوسيط أو الحكَم الأمين في النزاعات الإقليمية. ولم يعد بإمكان إسرائيل الاعتماد على الولايات المتحدة لكي تعمل بالنيابة عنها، حيث يبدو أن إدارة إوباما مستعدة للسماح بأن يصبح الأسود أبيض والعكس بالعكس. المحافظة على مقعدها، على حصانها العالي، الخيالي إلى حد ما، أصبحت الحالة النهائية المرغوبة بالنسبة للاستراتيجية الإسرائيلية. فطالما بقيت إسرائيل نقية وعقلانية وملتزمة (هكذا جرى التسويغ الرئيسي لهذه السياسة) فإن أعداءَنا الشنيعين واللاعقلانيين في إيران، الذين تحرّكهم المصالح، لن يمتلكوا الفرصة الحقيقية لإلحاق الهزيمة بإسرائيل.

لقد ظلّت إسرائيل راغبة في الدفاع عن نقائها من خلال الوسائل العسكرية إذا ما لزم الأمر، وكان قلقها الوحيد مقصوراً على ألاّ تعبر إيران عتبة السلاح النووي. وحالما تمتلك إيران السلاح فإنها ستصبح قريبة من إسرائيل على نحو خطير؛ معزولة في المنطقة لكنها تملك عصًا كبيرة. إسرائيل لا تتحمل منافسة من أي نوع، وقد سعت باستمرار لوسم إيران بأنها دولة مارقة ومعتدية، كما سعت لصبّ غضب العالم على الجمهورية الإسلامية. هذا المنطق الذي ينفي عن إيران أيّ مظهر من مظاهر الحياة السوية هو المنطق نفسه الذي قاد نظام العقوبات الدولية عليها. وقد لعبت إسرائيل دوراً رئيسيًا في تأسيس هذا النظام وتطبيقه.

وبالطبع، عندما بدا الاتفاق النووي أمراً واقعًا، دعا القادة الإسرائيليون إلى تعزيز العقوبات حتى توافق إيران على صفقة تؤيّدها إسرائيل – إغلاق اثنين من المرافق على الأقلّ ووقف تخصيب اليورانيوم بالكامل، وهكذا دواليك. وادعت إسرائيل الرسمية أن العقوبات نجحت، وأنه لا حاجة للاستسلام. هناك حاجة فقط إلى المضيّ قدُمًا في الضغط حتى تحقيق النتيجة المرجوّة – إيران مجرّدة تقريبًا من كل القدرات النووية. إنّ أيّ اتفاق آخر سيكون «سيئًا تاريخيًا».

لقد فشل الموقف الإسرائيلي في الوقت الراهن فشلاً ذريعًا. وعلى الرغم من أن الساسة الإسرائيليين لا يزالون يهدّدون بضربة إسرائيلية مستقلة للمنشآت النووية الإيرانية، إلاّ أن هذه الإمكانية تبدو بعيدة وبعيدة الاحتمال، فالعالم يدعم بوضوح مسار الدبلوماسية مع إيران، ويبدو أنه يمكن أن يتعايش مع البرنامج النووي الإيراني المدني تحت الرقابة الدولية الصارمة.

إن فشل إسرائيل في مواصلة سياستها هو أوسع في نطاقه وأبعاده من القضية الإيرانية وحدها. أصبحت إسرائيل واحدة من الدول الرائدة في التفاوت الاقتصادي، وهي من حيث الفجوة بين الأغنياء والفقراء الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة من بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنموي (OECD). إسرائيل تفصل نفسها، عن طيب خاطر، عن العالم، وتبني الجدران والأسوار المحكمة والباهظة على طول حدودها. ويحدث ذلك رغم أن الحدّ الرئيسي، الحدّ مع الدولة الفلسطينية المستقبلية لم يُبَتّ فيه ولم يُرسَم. مؤسسات الدولة تخضع للخصخصة المتفشية، وشبكة الدعم الاجتماعي الشهيرة ذات مرة تبلى وتنسلّ خيوطها في الحواشي. هذان مثالان فقط على الاتجاهات العميقة في المجتمع الإسرائيلي – الانعزال المقصود والنزوع نحو الفروق الاجتماعية والسياسات والتصورات المتطرفة. إسرائيل لا تفاوض ولا تنخرط في الحوار. مواقفها واضحة المعالم وثنائية التفرع. وفي حين تطالب الجمهورية الإسلامية باسترداد حقها الفطريّ بالاعتدال، تبدو إسرائيل مشدودة إلى مطلب الاستثنائية. يبدو أن سياسة التقلّب الراهنة والتطور والملاءَمة تدعم المعتدل الديناميكي أكثر بكثير من الشاذ المتطرف.

[مترجم عن الانكليزية. ترجمة محمد كيال]

يوئيل غوجانسكي ورون تيرا (*)

هجوم إسرائيلي على إيران: اعتبارات الشرعية الدولية

ينبغي لدوائر صناعة القرار في إسرائيل أن تزِن عنصر الشرعية الدولية في سياق تفكيرها في شنّ هجوم عسكري محتمل على إيران. فالشرعية هي عامل رئيسي في شبكة من الاعتبارات التي ترافق اتخاذ أي قرار كان، وذلك على الرغم من أنها لا تشكّل سوى اعتبار واحد من بين اعتبارات عديدة، ومع العمل أنها ليست هي أهم تلك الاعتبارات بالضرورة. لقد باتت الصفة الشرعية التي يكتسيها الهجوم العسكري الإسرائيلي على إيران تتضاءل في هذه الآونة. ولذلك، يجب على إسرائيل أن تدرك بأن تأمين غطاء لشرعية هجومها على إيران والمحافظة عليه يمثل جزءًا أصيلًا لا يتجزأ من المجهود الحربي الذي تنوي تنفيذه في هذا المضمار.

وتستطيع إسرائيل أن تتخذ خطوات مهمة لتعزيز شرعية هجومها على إيران في أوساط عدد مختار من الأطراف الرئيسية التي تتعاون معها على الأقل، كالمؤسسة العسكرية واللجان ذات الصلة في مجلس الشيوخ ومجلس النواب في الولايات المتحدة الأميركية. وينسحب هذا الأمر على المؤسسات المماثلة في دول مؤثرة أخرى، كفرنسا وألمانيا وبريطانيا، والتي تحتل أهمية في نفسها وفي النفوذ والتأثير الذي تمارسه على الولايات المتحدة. وفي هذا السياق، تتناول هذه المقالة بالتحليل ما تستطيع الحملة التي تسعى إلى تعزيز شرعية الهجوم الإسرائيلي على إيران تحقيقه، وما يجب أن تحققه كذلك. وعلى وجه التحديد، تسعى المقالة إلى التوصل إلى فهم لهذا الهجوم، على خلاف استحسانه أو إقراره. كما تستعرض هذه المقالة إطاراً للحملات

(*) يوئيل غوجانسكي زميل باحث في معهد دراسات الأمن القومي. ورون تيرا هو رجل أعمال وضابط احتياط في إدارة تخطيط الحملات في القوات الجوية الإسرائيلية.

النووي الإيراني: عقدة العقد الإسرائيلية

التي يجب على إسرائيل أن تطلقها قبل توجيه ضربتها إلى إيران وخلالها وفي المرحلة التي تليها، من أجل ترسيخ الانطباع بأن هذه الضربة تمثل هجومًا مشروعًا في أوساط الأطراف الرئيسية التي تستهدفها. وبما أن الضرورة تحتّم على دوائر صناعة القرار في إسرائيل أن توازن بين مجموعة حساسة من الاعتبارات، فلها في الوقت نفسه أن تنظر – وفي ظل ظروف معينة – في شن هجوم على إيران حتى لو لم يحصل هذا الهجوم إلا على مستوى متدنٍّ من الشرعية المطلوبة التي تسوّغه.

ما هي الشرعية؟

تعني الشرعية، في سياق العمل العسكري، التوصل إلى إجماع سياسي يقضي بأن الطرف الذي يحتكم إلى القوة العسكرية يملك المسوغات التي تبرر له اللجوء إلى استخدام هذه القوة. ومع ذلك، تحتل هذه المسألة قدرًا أكبر من التعقيد لأن الشرعية لا تمثل مفهومًا مزدوجًا أو ثنائيًّا، بمعنى أنها لا تكون حاضرة بكليتها أو غائبة بكليتها. فعلى النقيض من ذلك، تُعتبر الشرعية مسألة نسبية، وهي تعتمد على السياق والظروف التي تُثار فيها، كما يمكن أن يترسخ شأنها ويتضاءل مع مرور الوقت. ولا تمثل الشرعية أصلًا أو عينًا محسوسًا يمكن قياسه، بحيث يمكن تخزينه أو توظيفه أو نشره بناءً على رغبة الطرف المعني أو تمامًا مثلما تحدده الخطط المعدّة. ولا يمكن مقارنة الشرعية، مثلًا، مع احتياطي الوقود الوطني الذي يمكن استخدامه في حالات الطوارئ ويمكن تخزينه لأمد طويل واستخدامه عند اندلاع الأزمات. فقد تمتعت إسرائيل بغطاء الشرعية بعدما انسحبت بصورة أحادية الجانب من لبنان وقطاع غزة، غير أن هذه الصفة الشرعية اتسمت بطابع مؤقت وكانت تعتمد على السياق الذي جاءت فيه إلى حد كبير. وعلى هذا المنوال نفسه، يرتبط المقياس العام للشرعية التي تتمتع بها إسرائيل، في هذه الآونة، بمشاركتها في عملية سياسية يحالفها النجاح مع الفلسطينيين، وهي مرهونة بسياق هذه المشاركة وتعتمد عليها. وفضلًا عن ذلك، تتأثر الشرعية بالأحداث المحلية والتطورات الإعلامية التي لا تكتسب أهمية إستراتيجية بالضرورة. فعلى سبيل المثال، قد يؤثر القصور الذي يشوب عملية من العمليات ويوقِع عددًا من الإصابات في أوساط المدنيين نتيجة لحكم خاطئ أو بسبب سلوك ضابط صغير على مستوى الشرعية الدولية إلى حد كبير.

ومن الناحية النظرية، فقد تأخذ الشرعية شكل الموافقة العامة في أوساط رؤساء الدول أو أعضاء آخرين من القيادات السياسية العليا. وفي الوقت نفسه، يمكن تأمين مستوى معين من التنسيق حتى لو لم تتوفر هذه الموافقة العامة، شريطة وجود درجة معينة من قبول هذا التحرك. وقد يكون التنسيق

المطلوب ثانويًا، كأن يتضمن تجنُّب خوض مواجهة عرَضية بين قوتين عسكريتين صديقتين تعملان في مسرح العمليات نفسه، أو ينطوي على التنسيق في مجال المعلومات الاستخباراتية والترتيبات اللوجستية والتوريدات وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن مواصلة التنسيق بعد وقوع الهجوم العسكري، حتى لو لم يكن قائمًا قبل شنّه. وأخيرًا، فقد تغيب الموافقة العامة والتنسيق معًا، ولكن يجب أن يسود فهم ضمني للدوافع والأسباب التي أفضت إلى شن هذا الهجوم.

وقد تتفاوت درجة فهم العمل العسكري في أوساط الأطراف المستهدفة على اختلافها. ويتمثل الهدف الدبلوماسي النهائي في أن تتمتع الدولة بدعم مفتوح وعلني من جانب المستوى السياسي، ولا سيما إذا كان ذلك العمل يفضي إلى تأمين الدعم العام ودعم وسائل الإعلام، مع أن هذا الأمر لا يكتسب طابعًا موحدًا في هذا السياق أيضًا. فما يمكن أن يَرِد وصفه في مجلة «وول ستريت» (Wall Street Journal) على أنه شرعي قد لا يتم توصيفه على هذا النحو بالضرورة في صحيفة «نيويورك تايمز» (New York Times). ومن المحتمل كذلك أن تحظى الدولة بالدعم من المسؤولين العموميين المنتخَبين الذين لا يحتلون المناصب القيادية العليا في السلطة التنفيذية. فعلى سبيل المثال، يمثل القرار الذي اتخذه مجلس الشيوخ الأميركي في يوم ٢٨ شباط ٢٠١٣، والذي صادقت عليه لجنة العلاقات الخارجية في المجلس بتاريخ ١٧ نيسان ٢٠١٣ وصوّت لصالحه ٧٩ عضوًا من أعضائه، مثالاً رمزيًا ومهمًا في الوقت ذاته على هذا النوع من الشرعنة. وبموجب هذا القرار، يعترف مجلس الشيوخ بحق إسرائيل في الاعتماد على مبدأ الدفاع عن النفس في حال هاجمت المنشآت النووية الإيرانية، وعندما تهاجمها. وفضلًا عن ذلك، يدعو مجلس الشيوخ الإدارة الأميركية في هذا القرار إلى تقديم العون الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي لإسرائيل إذا ما اضُطرت إلى استخدام حقها في اللجوء إلى القوة لغايات الدفاع عن نفسها.[١]

ويتمثل بُعد آخر، يتسم بنطاق أضيق في عموميته ولكنه ينطوي على ذات القدر من الأهمية من ناحية إستراتيجية، في تأمين الشرعية في أوساط أركان المؤسسات الأمنية في الدول المهمة. وقد ينطوي هذا البعد على وجهات نظر متباينة كذلك. فقد تتبنى الدوائر المهنية في وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) رأيًا مغايراً يختلف عن رأي كبار المسؤولين في وزارة الخارجية بشأن شرعية الهجوم الذي تشنه إسرائيل على إيران. وقد تأخذ الشرعية في أوساط الدوائر المهنية شكل التفهم أو القبول، وليس شكل التسويغ أو التنسيق بالضرورة. كما يمكن أن تتغير هذه الشرعية في أشكالها بين الفترة التي تسبق شن الهجوم والقبول الذي يحظى به بعد تنفيذه، وهذا ينبع من المساعي المشتركة التي ترمي إلى استخلاص أقصى قدر من الفائدة من الهجوم حتى لو كان يشكّل موضع معارضة قبل شنه.

الصفة الشرعية في الحملة الموجهة ضد إيران النووية

سوف يؤثر عنصر الشرعية على نتيجة النزاع فيما لو هاجمت إسرائيل إيران. وفي الواقع، فهناك حاجة ماسّة لتشكيل حملة دولية شاملة في «اليوم الذي يلي الهجوم» الإسرائيلي المحتمل على البنية التحتية النووية التي تملكها إيران من أجل المحافظة على الإنجازات المترتبة عليه على المدى البعيد وترجمتها من إنجازات تكتيكية–مادية إلى إنجازات إستراتيجية–سياسية. ويكمن الهدف من تشكيل هذه الحملة في منع إيران من إعادة تأهيل قدراتها، وإجبارها على تغيير سياستها وإخضاعها لنظام يستهدف التحقق من التزامها بعدم امتلاك القدرات النووية على المدى البعيد. وعلاوةً على ذلك، فسوف تخضع قدرة الأطراف على البقاء للاختبار – من النواحي العسكرية والدبلوماسية والسياسية–الداخلية والاقتصادية – ويرتبط صمود هذه الأطراف وبقاؤها بمفهوم الشرعية. فالطرف الذي يُنظَر إلى تحركاته ونواياه على أنها شرعية يملك القدرة على إثبات مستويات أعلى من القدرة على البقاء، ولا سيما في ميادين الدبلوماسية والسياسة الداخلية، ومن الناحيتين العسكرية والاقتصادية كذلك.

وقد يكون التحدي الذي يفرضه تأمين الشرعية أسهل بكثير فيما لو أيدت الولايات المتحدة الهجوم على إيران، سواء أكان هذا التأييد صريحًا أم ضمنيًا، أو إذا تصرفت إيران على نحو سافر يثير الاستفزاز. ويتعزز هذا التحدي ويصبح ملحًا إذا لم تصادق الولايات المتحدة على الهجوم، أو إذا سعت إلى التوصل إلى اتفاقية ما بين إيران والغرب (حتى لو كانت هذه الاتفاقية «سيئة» من وجهة نظر إسرائيل)، بالنظر إلى أن إيران تعمل على تحسين صورتها من خلال الحملة الدعائية التي تطلقها لهذه الغاية[٢] (وذلك في الوقت ذاته الذي ما تزال فيه أجهزة الطرد المركزي تعمل على قدم وساق، وبينما ما تزال البنية التحتية النووية الإيرانية قائمة أو حتى تشهد التوسع، وما تزال إيران تحرز التقدم في عمليات التسلح). ويكمن التحدي في ظل هذا الوضع المعقد، في تأمين الشرعية والمحافظة عليها، حتى لو كانت مجتزأة وتقتصر على عدد محدود من الأطراف المستهدفة. وقد تعمل

وفي الواقع، تشجع المعارضة التي أبداها المجتمع الدولي للاشتباك العسكري على ظهور تفسير مسالم ووديع للوقائع القائمة على الأرض. وبعبارة أخرى، فقد حادت أسرة المجتمع الدولي عن المسار الذي اعتمدته في تفسير الواقع بطريقة لا تضمن استخدام القوة العسكرية. وقد ظهر هذا الأمر بجلاء وعلى نحو خاص في القرار الذي اتخذه البرلمان البريطاني بشأن معارضة مشاركة بريطانيا في هجوم على سورية خلال أزمة الأسلحة الكيماوية، والقرار الذي اتخذه الرئيس أوباما بإحالة مسألة الهجوم على سورية إلى الكونغرس والمعارضة التي أبداها عدد ليس بالقليل من أعضاء الكونغرس من جميع ألوان الطيف السياسي الأميركي للهجوم المقترح.

إسرائيل بما يتوافق مع أجنداتها المتميزة ومع مفهومها للتهديدات والاعتبارات الخاصة بها – والتي تستبق الجداول الزمنية التي يضعها المجتمع الدولي وتختلف في مقاييسها عن المقاييس التي يحددها، والأهم من ذلك أنها تختلف عن الجداول الزمنية والمقاييس التي تقررها الولايات المتحدة. ومن وجهة نظر إسرائيل، مثلاً، يُعتبر التهديد الإيراني على قدر كبير من الخطورة ويسوّغ القضاء عليه دفع ثمن أعلى من الثمن الذي تدفعه من وجهة النظر السائدة في الولايات المتحدة والقوى الغربية في هذه الآونة.

ويجب أن ترتبط الصفة الشرعية التي يكتسبها العمل العسكري بصورة أكبر بالواقع الإستراتيجي الحقيقي الذي يقف وراء الهجوم على إيران، كما يجب أن ترتبط وبدرجة أقل بالظروف المحددة التي ترافقه. وتتمثل الأسباب التي تسوغ شن الحرب على إيران، من وجهة نظر إسرائيل، في مجرد وجود سياسة إيرانية ملموسة تكافح في سبيل امتلاك الخيار العسكري النووي. ومع ذلك، تكتسب الظروف المحددة التي يتم فيها شن الهجوم أهمية لا يمكن إغفالها في سياق الشرعية. وفي الواقع، فهناك قائمة طويلة من الظروف المتصلة بالنظرة إلى الصفة الشرعية التي يكتسيها الهجوم الإسرائيلي على إيران، بما فيها موقف الولايات المتحدة، والموقف الإيراني المتقلب (والذي يتراوح من الاستفزازات التي كان أحمدي نجاد يطلقها إلى الكلام المعسول الذي يتحدث به روحاني)، ووضع المحادثات بشأن البرنامج النووي الإيراني وإمكانية إحراز تقدم بشأنه على الصعيد الدبلوماسي، ووضع العقوبات، والتقدم الفعلي الذي تحرزه إيران في برنامجها النووي وما ينطوي عليه هذا الأمر من دلالات – بمعنى انعدام نجاعة العقوبات والمساعي الدبلوماسية، والشرعية العامة التي تكتسبها الأطراف ذات الصلة (من قبيل الشرعية العامة التي تحظى بها إسرائيل في ضوء القضية الفلسطينية، والشرعية التي تتمتع بها إيران باعتبارها دولة تدعم الإرهاب وتورُّطها في سورية)، وحتى «مزاج» المجتمع الدولي، الذي عبّر عن رغبة قوية في تجنُّب الدخول في صراع عسكري خلال أزمة الأسلحة الكيماوية السورية – إلى درجة أنه حادَ عن مساره في تفسير القطرات القليلة التي يحتويها الكأس باعتبارها نصفه الملآن.

وفي الواقع، تشجع المعارضة التي أبداها المجتمع الدولي للاشتباك العسكري على ظهور تفسير مسالم ووديع للوقائع القائمة على الأرض. وبعبارة أخرى، فقد حادت أسرة المجتمع الدولي عن المسار الذي اعتمدته في تفسير الواقع بطريقة لا تضمن استخدام القوة العسكرية. وقد ظهر هذا الأمر بجلاء وعلى نحو خاص في القرار الذي اتخذه البرلمان البريطاني بشأن معارضة مشاركة بريطانيا في هجوم على سورية خلال أزمة الأسلحة الكيماوية، والقرار الذي اتخذه الرئيس أوباما بإحالة مسألة الهجوم على سورية إلى الكونغرس والمعارضة التي أبداها عدد ليس بالقليل من أعضاء الكونغرس من جميع ألوان الطيف السياسي الأميركي للهجوم المقترح. وعلى هذا المنوال، ومن بين أعضاء المجتمع الدولي، لم تعبّر سوى فرنسا وتركيا عن استعدادهما – وإن جاء على استحياء – لاستخدام القوة العسكرية ضد استخدام الأسلحة الكيماوية في سورية. وبالنظر إلى المانعة العامة التي أبدتها الدول المذكورة للخيار العسكري، فقد توخى المجتمع الدولي بالضرورة اعتماد تفسير إيجابي لوضع المحادثات النووية مع إيران ونجاعة العقوبات المفروضة عليها وفعاليتها. وتعزز هذا التوجه اللهجة التي يتحدث بها

الرئيس روحاني، والتي تختلف اختلافًا ظاهرًا عن لهجة سلفه والتي يظهر أنها تتوخى قدرًا أكبر من الاعتدال.

وعلى أقل تقدير، يساعد هذا التفسير للوقائع القائمة على تبرير العمل على توفير المزيد من الوقت لاستنفاد الإجراءات الدبلوماسية. وفضلًا عن ذلك، تعزز الرغبة القوية التي يبديها المجتمع الدولي لتفادي الخوض في نزاع عسكري، الدوافع المطلوبة للتوصل إلى اتفاقية ما، حتى لو كانت اتفاقية «سيئة» من وجهة نظر إسرائيل، وهو ما يعني إبرام اتفاقية لا تلبي الحد الأدنى من الشروط التي حددها رئيس الوزراء نتنياهو: والتي تتمثل في وقف تخصيب اليورانيوم في إيران، وإزالة اليورانيوم الذي تم تخصيبه ونقله من الأراضي الإيرانية، وإغلاق مواقع المنشآت القائمة تحت الأرض، وتعليق مسار البلوتونيوم.[٣] وبعبارة أخرى، تُعتبر أي اتفاقية تتيح لإيران أن تبقي على سياستها الحالية في السعي إلى امتلاك الأسلحة النووية وأن تحتفظ بجميع القدرات المتصلة بها أو بمعظمها، ولا تضمن سوى أن تغير إيران سلوكها (والذي قد تغيره مرة أخرى وبناءً على رغبتها)، اتفاقية «سيئة» من وجهة نظر إسرائيل. ومع ذلك، فمن المحتمل أن تسبب الاتفاقية «السيئة» أو الجزئية مشكلة صعبة بالنسبة لإسرائيل على صعيد الشرعية. ففي وضع تنظر فيه قيادة الولايات المتحدة الأميركية إلى أي اتفاقية على أنها تخدم مصالحها وبالتالي تمارس نفوذها من أجل دعم التوصل إليها، أو حتى مساندة المفاوضات التي تصفها بأنها فعالة في سبيل إبرامها، فإن تقديم هجوم إسرائيلي على أنه شرعي يُعَدّ مهمة صعبة، وربما مستحيلة. ومن جانب آخر، فما يفيد إسرائيل في مسألة الشرعية أنه على الرغم من التقدم الدبلوماسي الذي يحرزه الغرب مع إيران، فإن البرنامج النووي الإيراني يواصل تحقيق التقدم وبثبات نحو إنجاز هدفه – وهو تصنيع الأسلحة النووية – وإن كان ذلك ينطوي على بعض المناورات والتعديلات التكتيكية، مثلما تشدد هذه المقالة على ذلك في الفقرات التالية منها.

الحملة التي تستهدف تعزيز الشرعية

في الوقت الذي يمكن أن تضم فيه الأطراف التي تستهدفها حملة تأمين الشرعية للهجوم على إيران عددًا واسعًا من أعضاء أسرة المجتمع الدولي، يجب أن تضع هذه الجهود الدول الغربية المحورية التي تقودها الولايات المتحدة وفرنسا وإنجلترا وألمانيا نصب عينيها من أجل ضمان تحقيق الحد الأدنى من الإنجازات المنشودة من هذه الحملة. وفي الواقع، تثبت أزمة الأسلحة الكيماوية التي استُخدمت في سورية بأن القوى الأوروبية لا تحتل أهمية في نفسها، وإنما تكتسب هذه الأهمية لأنها تؤثر، بحكم موقعها، على المشهد السياسي والعام داخل الولايات المتحدة (كما هو الحال في موقف البرلمان البريطاني بشأن الهجوم على سورية) – وهو واقع يلقي الضوء على أهمية المساعي التي تستهدف أوروبا بغية الحصول على دعمها وتأييدها لتأمين الصفة الشرعية المطلوبة.[٤] وتشترك دول أخرى مع إسرائيل في تقييمها لطبيعة التهديد الإيراني وعدم جدوى الإجراءات الدبلوماسية والعقوبات وعدم نجاعتها – وذلك من قبيل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. فمن شأن الدعم الذي تقدمه هذه الدول (خلف الأبواب المغلقة، بالطبع) أن يسهم في تعزيز الشرعية التي تسعى إسرائيل إلى تأمينها لشن هجومها على إيران. فإذا استعرضت البلدان التي تتعرض لأكبر قدر من التهديد الإيراني موقفًا منسقًا وموحدًا أمام إدارة أوباما، فمن المؤكد أن هذا الأمر سيسهم في شرعنة الهجوم الإسرائيلي على إيران.

ويجب أن تركز المساعي التي تبذلها إسرائيل لإضفاء الصفة الشرعية على هجومها على إيران على رؤساء الدول، واللجان المعنية في مجلس النواب ومجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأميركية والأطراف الموازية في القوى الغربية، والمؤسسات الدفاعية وأجهزة المخابرات، ومراكز الأبحاث الأمنية، والمنشورات المهنية التي تصدرها عن مؤسسات الدفاع، والصحف التي يتبنى محرروها موقفًا يبدون فيه الاهتمام بالفرضيات التي تسوقها إسرائيل في هذا الجانب.

وفي وضع تتصرف فيه إسرائيل على نحو يخالف المعارضة التي يبديها كبار المسؤولين في الولايات المتحدة، فينبغي لها أن تبسط أمامهم على الأقل وفي وقت مبكر فرضية إستراتيجية مدروسة ومنطقية، بحيث تشرح فيها الإجراءات التي تنوي اتخاذها في المستقبل. ويتمثل الحد الأدنى من الإنجازات التي يتعين على إسرائيل أن تحققها في هذا الإطار في تأمين إقرار الولايات المتحدة لهذه الفرضية الإستراتيجية وموافقتها عليها باعتبارها إستراتيجية منطقية، حتى لو كانت لا تتفق مع العملية التي أعدت إسرائيل المخططات لتنفيذها. ويجب في المفهوم الإستراتيجي، لكي يُنظر إليه على أنه منطقي، (١) أن يقوم في أساسه على وقائع متفق عليها، (٢) وأن يعمل على تحقيق الأهداف والغايات التي توافق عليها الولايات المتحدة، (٣) وأن يستعرض فرضية تفسر الأسباب التي تقف وراء وجود فرصة معقولة لنجاح العملية المقررة في تحقيق هذه الأهداف المتفق عليها.

ويجب أن تشدد الأطروحة الإستراتيجية التي تراها إسرائيل،

يتعين على إسرائيل أن تعزز معارضتها من خلال المعلومات الاستخباراتية التي تشير إلى طبيعة التقدم الذي تحرزه إيران على صعيد تطوير برنامجها النووي ووجهته على الرغم من التطورات الدبلوماسية التي يشهدها هذا الجانب. وفي الواقع، تمثل المعلومات الاستخباراتية أداة محورية في مقارنة الفرضية الدبلوماسية مع الوقائع القائمة على الأرض، ويجب عقد التوازن بين القيمة التي ينطوي عليها الكشف عن هذه المعلومات لغايات دبلوماسية وشرعية في ضوء الحاجة إلى المحافظة على السرية لأسباب عملياتية. وسوف يتجه هذا التوازن، بعد شن الهجوم المنشود، نحو الكشف عن المعلومات لغايات تعزيز شرعيته. وبناءً على ذلك، يجب العمل على تجهيز المعلومات الاستخباراتية التي يُنوى الإفصاح عنها وإطلاقها في وقت مسبق.

في سياق تقديمها وعرضها، على الطابع الذي يميز الحسابات الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال، لا يُعتبر التاريخ النهائي المناسب الذي يكون فيه الهجوم الإسرائيلي فعالًا هو بالضرورة التاريخ الأخير الذي يكون فيه الهجوم الأميركي ناجعًا. فحتى كبار المسؤولين الأميركيين يدركون بأنه ليس من المفهوم أن بلدًا مثل إسرائيل يتعين عليه أن يتجاهل الفرصة الأخيرة التي يستطيع اقتناصها لشن هجوم مستقل من أجل مواجهة الواقع الذي يجد فيه أمنه القومي يقع بين يديّ الولايات المتحدة وحدها. فقد يثير هذا الأمر المشاكل بسبب الاستعانة بمصدر خارجي للتعامل مع التهديدات التي تهدد وجود ذلك البلد، ولا سيما بالنسبة لبلد له تاريخ كتاريخ إسرائيل. كما تنبع الصفة الفريدة التي تكتسبها حسابات إسرائيل من المستويات المتفاوتة للتهديد الذي تفرضه إيران على إسرائيل وعلى الولايات المتحدة، وهو ما يفضي إلى درجات متباينة من الجهوزية من جانب هاتين الدولتين لتكبد عناء المخاطرة بغية التعامل مع هذا التهديد.

ومما لا شك فيه أن إسرائيل تملك الحق في اتخاذ موقف مستقل بشأن المصالح الحيوية التي يقتضيها أمنها القومي، ولا سيما تلك التي تنظر إليها على أنها ترتبط ببقائها ووجودها، ولكن لا ينبغي لإسرائيل أن تفاجئ الولايات المتحدة أو تضللها بشأن ما تضمره من نوايا. بل يجب على إسرائيل أن تتوخى الشفافية مع الولايات المتحدة كلما تعلق الأمر بنواياها العامة (وليس بالضرورة تلك التي تتعلق بالجدول الزمني المحدد لشن الهجوم الذي تسعى إليه أو الخطط العملياتية التي أعدتها في هذا الشأن) وبمفهومها الإستراتيجي. فكلما زاد توجه الولايات المتحدة نحو التوصل إلى اتفاقية «سيئة»، كان لزامًا على إسرائيل أن تبسط فرضياتها التي تناهض مثل هذه الاتفاقية وأن تلتزم الوضوح في بيان موقفها تجاهها كذلك، بحيث لا يكون هناك أي تلميح أو إشارة إلى موافقتها عليها، بحيث يمكن أن تُستشَف من موقف يجري التعبير عنه بصورة ركيكة. وفضلًا عن ذلك، يتعين على إسرائيل أن تعزز معارضتها من خلال المعلومات الاستخباراتية التي تشير إلى طبيعة التقدم الذي تحرزه إيران على صعيد تطوير برنامجها النووي ووجهته على الرغم من التطورات الدبلوماسية التي يشهدها هذا الجانب. وفي الواقع، تمثل المعلومات الاستخباراتية أداة محورية في مقارنة الفرضية الدبلوماسية مع الوقائع القائمة على الأرض، ويجب عقد التوازن بين القيمة التي ينطوي عليها الكشف عن هذه المعلومات لغايات دبلوماسية وشرعية في ضوء الحاجة إلى المحافظة على السرية لأسباب عملياتية. وسوف يتجه هذا التوازن، بعد شن الهجوم المنشود، نحو الكشف عن المعلومات لغايات تعزيز شرعيته. وبناءً على ذلك، يجب العمل على تجهيز المعلومات الاستخباراتية التي يُنوى الإفصاح عنها وإطلاقها في وقت مسبق.

وقد دأبت المؤسسة الدفاعية الأميركية على المشاركة المنتظمة في ألعاب الحرب والمناقشات التي تستهدف إعداد خطط الطوارئ. وبما أنه لا يمكن استبعاد احتمالية شن عمل عسكري تقوده الولايات المتحدة في المستقبل أو تنفيذ عملية عسكرية إسرائيلية بموافقة أميركية بصورة كلية، فما تزال هناك فرصة معقولة بأن

نتنياهو: خط أحمر تجاوزه الواقع

توافق الولايات المتحدة على أن تستكشف، وعلى أساس من الشراكة مع إسرائيل، سيناريوهات الخروج وأن تدرس الآليات الممكنة لشن حملة عسكرية مفترضة ضد البرنامج النووي الإيراني. ومن شأن مثل هذا الخطاب أن يتيح الخروج بتصميم ملائم للخطة العملياتية المنشودة، بالإضافة إلى التنسيق اللازم للمرحلة «التي تلي» تنفيذ هذه الخطة – حتى لو كانت الولايات المتحدة لا توافق على هجوم فعلي وفوري على إيران. وينبغي للمؤسسة الدفاعية الإسرائيلية أن تسعى إلى تنفيذ ألعاب الحرب ضد إيران مع الولايات المتحدة باعتبارها تمرينًا روتينيًا، وباعتبارها أداة للتعلم المشترك ولتطوير التفاهمات المشتركة بين الجانبين.

ويمكن تقسيم الحملة التي تسعى إلى تأمين الصفة الشرعية للهجوم على إيران إلى ثلاث مراحل، تُستهل قبل شن هذا الهجوم وتستمر خلاله وتمتد على مدى المرحلة التي تتبعه. ويجب أن تركز المرحلة التي تسبق تنفيذ الهجوم المذكور على تعزيز الإجراءات التي تفضي إلى إضفاء طابع شرعي عليه من خلال توضيح الأسباب التي تقف وراءه وتسوغه. ففي المقام الأول، لم تتخلّ إيران عن إستراتيجيتها التي ترمي إلى امتلاك الأسلحة النووية، وذلك على الرغم من الجهود الدبلوماسية الجارية معها والعقوبات المفروضة عليها والابتسامة التي تعلو وجه الرئيس روحاني. وفي هذا الإطار، تمثل مجموعة الخطوط الحمراء التي تجاوزتها إيران والإنذارات التي خالفتها فرضيات مهمة في توضيح هذه الصورة. ويأتي في المقام الثاني تقديم العمل العسكري باعتباره فرضية إستراتيجية سليمة تستند في أساسها إلى حقائق وأهداف وغايات متفق عليها ولا خلاف بشأنها، بالإضافة إلى عرض الفرضية التي تشرح الأسباب التي تفسر وجود فرصة معقولة تقول بأن العملية العسكرية التي وُضعت الخطط لشنها سوف تؤتي النتائج المرجوة وتسمح باعتماد سيناريوهات الخروج المذكورة. كما ينبغي أن تشير هذه الأسباب إلى الضعف الذي يشوب اتفاقية جزئية أو مرحلية مع إيران، كما يجب في هذه الأسباب أن تشدد على أن مثل هذه الاتفاقية لن تكفل تخلي إيران عن نواياها، ناهيك عن إلحاق ضرر معتبر بقدراتها. فلن تؤثر هذه الاتفاقية إلا على سلوك إيران، وربما تغير إيران سلوكها مرة أخرى حسب رغبتها أو متى يحلو لها. وفي المقام الثالث، يجب العمل على توضيح الصفات الفريدة التي تسم الحسابات الإسرائيلية وما يميزها عن الحسابات الأميركية. ويجب في هذا الإطار التركيز على الصعوبة التي تواجهها إسرائيل وهي تجد نفسها محاصرة بواقع يفرض عليها التخلي عن قدرتها على التعامل وبصورة مستقلة مع التحدي الذي تشكله القنبلة الإيرانية، في ذات الوقت الذي تعتمد فيه وبشكل حصري على الاعتبارات الأميركية وطبيعة تعاملها مع هذه القضية.

ويجب أن تشتمل المرحلة التي ترافق الهجوم على إيران (أو بمعنى أدق، المرحلة التي تليه مباشرة) على الكشف عن المعلومات الاستخباراتية الحساسة التي كانت تُعتبر حيوية قبل شن الهجوم وانخفضت درجة حساسيتها في أعقابه. وينبغي لهذه المعلومات الاستخباراتية أن تستعرض معلومات وإضاءات جديدة حول الهجوم، والدوافع التي وقفت وراءه، وحالة التقدم التي وصل إليها البرنامج النووي الإيراني. وبناءً على ذلك، فمن شأن المعلومات المذكورة أن تقدم وجهات نظر جديدة حول شرعية هذا الهجوم.

وينبغي أن تركز المرحلة التي تلي الهجوم العسكري الإسرائيلي على مسألتين: أولاهما أن الرسالة التي تتمحور حول ما إذا كان هذا الهجوم تم برضا الأطراف المعنية أم لا يوفر فرصًا حاسمة وجوهرية لا يمكن تفويتها. وثانيًا، يجب التركيز في هذه المرحلة على تقليص الضرر الذي قد يلحق بإسرائيل – والذي يمكن التعبير عنه في صور مختلفة، بما فيها المطالب التي تُوجَّه إليها للانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وفرض العقوبات عليها، واحتمال انتشار رواية تفيد بأن إسرائيل تتسبب مرة أخرى في جر الولايات المتحدة إلى حرب لا تريد خوضها (وذلك على غرار الرواية المغلوطة التي سرت قبيل الحرب على العراق وانتشرت في أوساط دوائر محددة في الولايات المتحدة). وفي المرحلة التي تسبق الهجوم على إيران والمرحلة التي تليه، يجب في هذه الحملة أن تحضّر السيناريو العسكري الذي يتواءم مع المساعي السياسية المتصلة بالبرنامج النووي الإيراني، كما ينبغي أن تشتمل على الإجراءات التي تمهد السبيل أمام الانفتاح على الفلسطينيين وتركيا، مثلًا.

لا ترتبط الصفة الشرعية التي يكتسيها أي هجوم بالأساس الواقعي- الإستراتيجي الذي تقوم عليه وبالظروف التي تحيط بها، بل يجب أن ترتبط بالشرعية العامة التي تسم الأطراف التي تشارك في هذا الهجوم. وفي هذا السياق، لا تتمتع إيران إلا بقدر متدنٍّ من الشرعية بصفة عامة، وما يزال يُنظر إليها في الولايات المتحدة منذ العام ١٩٧٩ على أنها دولة معادية تحتضن الإرهاب. وقد تسببت أعمال إيران على مدى السنوات القليلة الماضية - بدءًا من العراق ومرورًا بلبنان والبحرين واليمن والقرن الأفريقي، وانتهاءً بتورطها في الحرب الأهلية السورية - في إلحاق الضرر بالشرعية العامة التي تحظى بها. فمن جانب، قد يمثل انتخاب الرئيسي حسن روحاني والحملة التي أطلقها لتحسين صورة إيران دلالات تثبت التغير الذي طرأ على الموقف الإيراني.

الشرعية «الشاملة»

لا ترتبط الصفة الشرعية التي يكتسيها أي هجوم بالأساس الواقعي–الإستراتيجي الذي تقوم عليه وبالظروف التي تحيط بها، بل يجب أن ترتبط بالشرعية العامة التي تسم الأطراف التي تشارك في هذا الهجوم. وفي هذا السياق، لا تتمتع إيران إلا بقدر متدنٍّ من الشرعية بصفة عامة، وما يزال يُنظر إليها في الولايات المتحدة منذ العام ١٩٧٩ على أنها دولة معادية تحتضن الإرهاب. وقد تسببت أعمال إيران على مدى السنوات القليلة الماضية – بدءًا من العراق ومرورًا بلبنان والبحرين واليمن والقرن الأفريقي، وانتهاءً بتورطها في الحرب الأهلية السورية – في إلحاق الضرر بالشرعية العامة التي تحظى بها. فمن جانب، قد يمثل انتخاب الرئيسي حسن روحاني والحملة التي أطلقها لتحسين صورة إيران دلالات تثبت التغير الذي طرأ على الموقف الإيراني. ولذلك، يجب على إسرائيل أن تواصل التركيز على مشاركة إيران المستمرة في إذكاء نار الحروب الأهلية وأعمال العنف والإرهاب الدولي، حتى وإن ظلت الابتسامة تكسو محيّا الرئيس روحاني.

وتتعلق مسألة أخرى بالشرعية العامة التي تتمتع بها إسرائيل. فقد رفضت الحكومة الإسرائيلية مفهوم العلاقة القائمة بين البرنامج النووي الإيراني وإيجاد حل للنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، تنتشر فرضية يتبناها الكثيرون في الولايات المتحدة والمجتمع الدولي (على الرغم من أنها ما تزال تفتقد إلى الأدلة التي تدعّمها) ويقولون فيها بأن التقدم نحو التوصل إلى تسوية دبلوماسية بين إسرائيل والفلسطينيين سيكون من شأنه تيسير تنفيذ السياسات الأميركية في العالم العربي بصفة عامة، وضد إيران بصفة خاصة.[٥] ومن المحتمل أن إقامة علاقة بطريقة أو بأخرى بين العملية السياسية الجارية بين إسرائيل والفلسطينيين والجهود التي تُبذل لمنع إيران من اكتساب القدرات النووية العسكرية أن تعرّض إسرائيل للخطر في حالات محددة. وفضلًا عن ذلك، يجب التمييز بين الدبلوماسية العامة والسلوك الفعلي القائم خلف الكواليس. فحسبما كُشف عنه النقاب في الوثائق التي سربّها موقع «ويكيليكس» (Wikileaks)، مثلًا، ينتاب القيادة العربية قلق من القضية الإيرانية أكبر من القلق الذي يساورهم من القضية الفلسطينية.[٦]

ومع ذلك، فعلى الرغم من انفصال القنبلة الإيرانية وابتعادها عن القضية الفلسطينية، فمن شأن إحراز التقدم الملموس نحو التوصل إلى تسوية سياسية بين إسرائيل والفلسطينيين أن يعزز الشرعية الدولية التي تحظى بها إسرائيل، وذلك في ظل الواقع السياسي الذي تعمل فيه. فبالإضافة إلى الفوائد التي تفرزها المفاوضات نفسها، فمن شأن العملية السياسية الأصيلة أن تسهم في تغيير صورة إسرائيل بصفتها خصمًا للسلام، «والتخفيف من حدة الانتقادات الموجهة إليها»، وكبح جماح ردود الفعل السلبية المحتملة على أي عمل تنفذه إسرائيل من تلقاء نفسها ضد إيران، ولا سيما على الساحة العربية والسنية، وعلى ساحة المجتمع الدولي كذلك. وفي هذا السياق، تمثل المبادرة السياسية تجاه الفلسطينيين وسيلة تمكّن إسرائيل من تجميع رأسمال سياسي تستطيع استثماره في مجالات أخرى، ولا سيما إذا كانت المفاوضات مع الفلسطينيين يُنظر إليها على أنها تتجه وِبنِيّة صادقة نحو التوصل إلى اتفاقية سلام بين الطرفين.

الخلاصة

لا تتمتع إسرائيل، في ظل الظروف الحالية، إلا بقدر ضئيل من الشرعية التي تحتاجها لكي تشن هجومًا عسكريًا على إيران. وعلاوةً على ذلك، لا يمكن تأمين إجماع دولي شامل حول هذا الموضوع بسبب طائفة واسعة من العوامل والظروف، التي يقع بعضها خارج نطاق هذه المقالة. وترتبط هذه العوامل والظروف في جانب منها بالهيكلية المتعددة الأقطاب التي باتت تتشكل على الساحة الدولية، وحالة الاقتصاد العالمي (وخاصة، وبما لا يقتصر على، ما يتعلق بسوق الطاقة والتقدم الذي تحرزه الولايات المتحدة نحو الاستقلال في هذا القطاع)، والمزاج العالمي على النحو الذي شهدناها مؤخرًا في أزمة الأسلحة الكيماوية السورية، والموقف الدولي العام الذي تتمتع به إسرائيل وطبيعة العمل العسكري الذي تراه على الوجه الذي نستعرضه هذه الورقة.

وبالطبع، يكمن الهدف من وراء الحملة الإسرائيلية اللازمة في تحقيق أقصى قدر ممكن من الشرعية لشن هجوم عسكري على إيران. وفي المقابل، ينطوي الحد الأدنى من الأهداف التي تسعى هذه الحملة إلى إنجازها في التوصل إلى تفاهم بشأن هذا الهجوم، حتى لو كان يستثني الموافقة الفعلية، وتأمين ما يقترن بهذا التفاهم من توفير قدر معين من التنسيق الاستخباراتي والفني واللوجستي. ويجب على إسرائيل أن تعمل على حشد الشرعية والمحافظة عليها – ولا سيما في أوساط الأطراف الرئيسية التي تستهدفها. ومع ذلك، لا تشكّل الشرعية الدولية التي تُسبغ على العمل العسكري الذي تنوي إسرائيل تنفيذه سوى اعتبار وحيد ذي صلة، مع أنه ليس هو الاعتبار الوحيد. فالاعتبار المتعلق بالشرعية يتطلب الصبر وإيلاء قدر أكبر من التركيز على بعض «الساعات» التي تتسم بالبطء (من قبيل الدبلوماسية والعقوبات)، بينما تعمل الاعتبارات الإستراتيجية والاستخباراتية والعملياتية على ضبط سرعة التحرك المنشود على نحو يتواءم مع سرعة «الساعات» التي تتقدم بشكل أسرع. وبالفعل، فقد قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وعلى هدي من هذه الروح، بأنه لن ينتظر تنفيذ الهجوم على إيران بعد «فوات الأون».[٧]

ومع ذلك، فهناك طائفة من المتغيرات التي تستطيع أن تسهم في التوصل إلى تفاهم، وحتى درجة معينة من الدعم والمساندة، لاستخدام القوة ضد المنشآت النووية الإيرانية. ومن هذه المتغيرات الواقعية التي لا يختلف عليها اثنان أن إيران ما تزال متمسكة بذات الأهداف التي ترسمها سياستها في بلوغ مرحلة التسلح النووي، وأنها ما تزال مصرة على الاحتفاظ بالبنية التحتية التي أقامتها لتخصيب اليورانيوم وأنها تواصل العمل على تطوير تكنولوجيا الأسلحة النووية وتطوير الصواريخ التي تستطيع حمل الرؤوس الحربية النووية، وذلك على الرغم من التدابير الدبلوماسية والعقوبات المفروضة عليها والسحر الذي يمارسه الرئيس روحاني وطلاوة لسانه. وفي وضع يحالف النجاح فيه إسرائيل بالمحافظة على هذه الوقائع وإحيائها في الخطاب الدولي، أو داخل المؤسسات الدفاعية في الولايات المتحدة وأوروبا على الأقل، وحتى وفي وضع تحرز فيه العقوبات والمساعي الدبلوماسية تقدمًا بحيث تحول بين إيران وبين إحراز التقدم نحو امتلاك الأسلحة النووية من ناحية الأهداف والقدرات النهائية، فقد تحظى إسرائيل بمساحة مهمة للمناورة في هذا المضمار.

ويشكّل إطلاق عملية سياسية تكمّل هذا المسعى خطوة من شأنها أن تضع التحديات أمام إسرائيل إذا افتقرت إلى اعتراف دولي يرى بأن الهجوم العسكري على إيران هو الملاذ الأخر، وأن إسرائيل تأخذ في عين الاعتبار مصالح الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. ومع ذلك، تشكل الدبلوماسية حقلًا براغماتيًا يمكن تطويعه إلى حد كبير. كما يكتسب ما تميل إليه الدبلوماسية من إعادة النظر في مسارها في ظل ظروف جديدة قدرًا أكبر من القوة من ميلها نحو تسوية الإنجازات السابقة (حتى تلك التي حققتها في الماضي القريب). وبعبارة أخرى، فحتى لو هاجمت إسرائيل إيران دون موافقة الولايات المتحدة، فمن المحتمل أن تركز الولايات المتحدة، في صباح اليوم الذي يلي هذا الهجوم، على إعادة النظر في مصالحها وعلى الحقيقة التي تقول بأن مصلحتها الثابتة والمترنة تفرض عليها أن تعمل على استغلال الفوائد التي تتمخض عن هذا الهجوم.

[مترجم عن الانكليزية. ترجمة ياسين السيّد]

الهوامش

1 Menendez Press Office, "Senate Foreign Relations Committee Unanimously Passes Resolution Supporting Full Implementation of Iran Sanctions and Reaffirms Support for Israel's Right to Self-Defense," United States Senate Committee on Foreign Relations, April 17, 2013. See also "Strongly Supporting the Full Implementation of United States and International Sanctions on Iran and Urging the President to Continue to Strengthen Enforcement of Sanctions Legislation," Senate Res. 65, 113th Cong., 1st sess., February 28, 2013.

2 Michael Martinez, "Iran President Brings 'Charm Offensive' to U.N., but will Obama Buy It?" CNN, September 24, 2013, http://edition.cnn.com/201323/09//world/us-iran-relations/.

3 Mark Mandler, "Netanyahu Is Said to View Iran Deal as a Possible Trap," New York Times, September 22, 2013, http://www.nytimes.com/201323/09//world/middleeast/netanyahu-is-said-to-view-iran-deal-as-a-possible-trap.html?_r=0.

4 "PM Netanyahu Holds Series of Interviews with the European Media, "October 10, 2013,

http://www.pmo.gov.il/English/MediaCenter/Events/Pages/eventinterl01013.aspx.

5 James N. Mattis , Aspen Forum, July 20, 2013, http://aspensecurityforum.org/live.

6 "Fears of Nuclear Iran," New York Times, November 28, 2010,

http://www.nytimes.com/interactive/201028/11//world/20101128-iran-leaders.html.

7 "Netanyahu: Israel 'Won't Wait until it's too Late' to Act against Iran," CBS News, July 14, 2013,

http://www.cbsnews.com/video/watch/?id=50150870n.

أجرى المقابلة: ألطَّيِّب غنايم

وجهة نظر أكاديمي إسرائيلي حول الثورات العربية

(مقابلة مع المؤرّخ والمحاضر والباحث الإسرائيلي د. أُون بَرَاك)

سؤال: في مؤلّفاتك وأبحاثك المختلفة، أحد أهمّ المحاور التي تخوض غمارها هو تطوّر ونهضة مصر الحديثة – ثقافيًا، اجتماعيًا واقتصاديًا – في ظلّ السّياق الاستعماريّ–الكولونياليّ وفي ظلّ موجات العولَمَة. وبحكم تخصّصك في الدّولة المصريّة في العصر الحديث، كيف تقيّم الأحداث المصريّة الرّاهنة؟ الثّورة؟ الثّورة المضادّة؟ التقاطّب الآخذ في الازدياد بين شرائح المجتمع المصريّ المختلفة؟

جواب: استخدام مصطلحات مثل «الثّورة»، «الثّورة المضادّة»، وهي مصطلحات يكثر من استخدامها المصريّون، مستعارة من عالم الثّورة الفرنسيّة، حيث تجلب معها سلسلةً من الافتراضات الإشكاليّة (مثل الافتراض المستتر الذي ينصّ على أنّ الثّورة المصريّة كانت ثورةً برجوازيّة، بينما شَارَكَ في صناعتها، إلى جانب «شباب التّحرير» الذي أتوا من الطّبقة الوسطى ليحظوا بغالبية التّغطية الإعلاميّة، عُمَّال مصانع ومزارعون من طبقات متدنّية أكثر، جزء كبير منهم من المناطق الرّيفيّة). لكن يمكننا استخلاص درس مهمّ، برأيي، من الثّورة الفرنسيّة، وهو أنّ الأمر سيتطلَّبُ الكثير من الوقت اللازم لكي تَتَّضِحَ إسقاطات إزاحة مبارك من حكمه العام ٢٠١١. تستغرقُ الثّورة سنوات طويلة إن لم يكن عقودًا، ولذلك، فإنّني أعتقد أنَّ لا مَكَانَ للنشوة التي مَيَّزَت أشهر الثّورة الأُولى (نشوة كنت شريكًا فيها في حينِه)، كما أنه لا مكانَ لليأس والقنوط الذي يميِّزُ موقف الكثير من المشتركين والمراقبين للثورة في هذه الأيّام.

مقابل ذلك، بغية وضع إصبعنا على جذور الانقسام الآخذ في الازدياد والحدّة، بين الإسلامويّين والعلمانيّين، ولكي نفهم كيف يعمّقُ الجيش ويجير هذا الانقسام لصالحه، فلا يتوجّب علينا الرّجوع إلى القرن الثّامن عشر، إنّما لأيّام الرّئيس السّابق، حسني

سورية: «نجح النظام في تحويل الثورة إلى صراع عسكري».

مبارك. استطاع الرّئيس السّابق، مبارك، أن يجعل من اغتيال السّادات، ومن النّهضة الإسلاميّة في السّبعينيات والثّمانينيات، رافِعَةً، حيثُ قام بعرض نظامه وشخصِه على أنّها عَواملَ تدعو إلى الثّبات والاستقرار، وأنّها السّدّ الوحيد القادر على الوقوف بوجه المدّ الإسلامويّ المندفِع، وبذلك فقد حَظِيَ بدعم الولايات المتّحدة الأميركيّة وإسرائيل أيضًا. دولة الشّرطة التي أقامَهَا مبارك، قَمَعَت وبشكل فَعّال الاحتجاج السّياسيّ الإسلامويّ من داخِل البيت، وبذلك فهي قَامَت عَمَليًّا بتصدير إرهاب جهاديّ إلى أماكن أُخرى في العالم (أكثر من مصريّ واحد كانوا من مخطّطي ومنفّذي تفجيرات الحادي عشر من أيلول٢٠٠١). لكن الأميركيّين كان من السّهل عليهم إغماض أعينهم حيالَ هذه العلاقات غير المباشرة، لكن الواضحة. وأيضًا تجاه الدّاخل، فقد نَجَحَ مبارك بتجنيد دعم جماهيريّ وحتّى أنّه حَصَلَ على قبولٍ صامتٍ لغياب الدّيمقراطيّة في مصر، وذلك عبر طرح نظامه كبديلٍ وحيد لاعتلاء الإخوان المسلمين سدّة الحكم. أمّا اليوم، فإنّ حكمَ العسكر يستخدم طرائق مماثلة لتلك التي طوّرَهَا مبارك في الإسلاموفوبيا.

قام الإخوان المسلمون بارتكاب كل الأخطاء الممكنة، كما أنّ جزءًا لا يُسْتَهَانُ بِهِ من ناشطيهم لا يتردّد في استخدام العنف، لكن أنْ تتمّ إدارة النّضال ضدّ التّنظيم الإسلاميّ على أنّه نضال أمنيّ، وعلى أنّه "حرب ضدّ الإرهاب"، فهذا ما يمكن اعتبارهُ وصْفَةً أكيدةً لإشعالِ العنف ولصَبِّهِ في قنوات من التّخويف وتجنيد الشّرعيّة الجماهيريّة والدّوليّة من جهة واحدة، ومن الجهة الثّانية يتمّ قمع المعترضين السّياسيّين بوسائطَ عسكريّة – وسائلَ لا يوجد أفضل من يجيد استخدامها أكثرَ من جيشٍ مهنيّ.

سؤال: كيف يمكن قراءة الثّورة السّوريّة؟ إسقاطاتها على الشّارع والفضاء السوريّ، العربيّ والدّوليّ؟ هل الكولونياليّة الغربيّة ترتدي عَباءَةً جديدة؟ أين تقف إسرائيل إزاء كلّ هذا الحراك الهائل؟

جواب: يبدو لي أنّ المنطق الذي تَحَدَّثْتُ عنه بشأن الجيش المصريّ ينكشفُ في الحالة السوريّة أيضًا، فطالما كانت الثّورة السّوريّة احتجاجًا شعبيًّا غير عنيف ضدّ الحكم الاستبداديّ، لاقى النّظام السّوريّ صعوبَةً كبيرة بمواجهته، وبدَا كحكم أيّامه معدودة. لكن الأسد نَجَحَ بتأطير الاحتجاج كصراع عسكريّ ذي منطقٍ طائفيّ/ حزبويّ. حتّى أنّ المختصّين الذي حلّلوا الصّراع بواسطة مصطلحات الطّائفيّة، قد قاموا بتحقيق هذه الأمنية، إذ زودوه بالسّلاح والأموال. توقّف الصّراع عن كونه مفهومًا وبمفاهيم كثيرة أُخرى توقّف عن التّواجد على أنّه احتجاج متعلّق بالاقتصاد السّوريّ والعالميّ، بحقوق المواطن، وبأمواج الاحتجاج الأخرى في

تتواجد دول القوميّة في الشّرق الأوسط في أزمةٍ وجوديّة منذ تأسيسها – لربّما أنه من الأصحّ أن نقول إنّ الوضع الوجوديّ للدول القوميّة في منطقتنا يتواجد في أزمة متواصلة مستمرّة. وهذا بالتّأكيد صحيح بالنّسبة لإسرائيل، التي هي «مجتمع صراع» كثير من قطاعاته، من الاقتصاد وحتّى التّصميم المعماريّ، منوطة بالصّراع المستمرّ مع الفلسطينيّين. سادَت حالات طوارئ وقواعد للحالات الطّارئة في مصر طيلَةَ العقود الثّلاثة الأخيرة، وحتّى قبل ذلك. لكن كما ادّعيتُ بالنّسبة لسورية، الأزمة هي وضع يمكن جعله رافعةً لقنوات ناجعة من صراع البقاء للنظام، وحتّى للربح الاقتصاديّ.

مناطق أُخرى من العالم، وَبَدَا أكثر فأكثر على أنّه صراع محليّ بدائيّ عنيف ذو طابع دينيّ وطائفيّ. في هذا الصّراع الطّائفيّ ينجح النّظام أكثر بكثير، ويبدو أنّه نَجَح في مَوْضَعَةِ نفسه على أنّه البديل الوحيد للقوى الجهاديّة العالميّة.

سؤال: الإسلام الرّاديكاليّ المستورد من دول إسلاميّة عربيّة ومن أُخرى إسلاميّة غير عربيّة، والذي يصطدم بكل ما أوتي من قوّة بالأنظمة القوميّة والعلمانيّة، إلى أين؟ وكيف تقرأ تطوّر الحركات الإسلامويّة الرّاديكاليّة في سورية على وجه الخصوص، وفي باقي العالم العربيّ عمومًا؟

جواب: لستُ متفوّقًا في استقراء المستقبل وتنبّؤ أحداثه، لكن بإمكاني أن أحاول تزويدك بإجابة مؤرّخ: حركات إسلامويّة كثيرة هي نَتَاجُ العالَم من نهاية حقبة الحرب الباردة: القاعدة التي تأسّست كجزء من الصّراع الأميركيّ مع السوفييت؛ حماس التي حَظِيَت بدعم إسرائيل ضدّ القوميّة الفلسطينيّة العلمانيّة؛ الموحّدون (أو باسمهم الأكثر شيوعًا، الوهّابيّون) في السّعوديّة... والمزيد... ندرك جيّدًا دعم ومساهمة أموال النّفط ودول الخليج المحافظة في دعم هذه الحركات، لكننا نولي أهميّة أقلّ للوجه الثّاني من العملة، للحالة التي كانت هذه الحركات ضروريّة أو حيويّة لتثبيت واستقرار النّظام الدّوليّ، وحتّى لما نسمّيه رأس المال المُعَوْلَم. فعلى سبيل المثال، كما يثبت المؤرّخون، بغية العمل في شبه الجزيرة العربيّة، وبغية مواجهة التّنظيمات والاتّحادات العمّاليّة في أوساط عمّال حقول النّفط، فقد اعتمدت صناعة النّفط الدّوليّة على قوّة أولئك الموحّدين الذين كانوا مركّبًا ضروريًا في تزويد النّفط، مواصلة تدفّقه واحتكار ذات الاتّحادات الدّوليّة لمصادر الطّاقة هذه. قامت الملكيّات الخليجيّة التي شعرت في الخمسينيات والسّتينيات بالتّهديد من الأنظمة الثّوريّة في مصر وسورية، بالردّ عَبْرَ نشر هذا الإسلام الوهّابيّ في الشّارع العربيّ وتمويله بأموال النّفط. ومن الجهة الثّانية، بواسطة كسر تنظيمات العمّال، فقد كانت القوى الوهّابيّة من ساعَدَ وساهم في تدفّق النّفط بانتظام من السّعوديّة، وكذلك في جلب الاستقرار للنظام الرأسماليّ العالميّ الذي استهلَكَ هذا النّفط. بَدَأَ الباحثون يدركون أنّه إلى جانب تحليل قوّة ومنطق الرأسماليّة المعولمة يتوجّب علينا أن نبحث أيضًا مواطن ضعفه وتحالفاته التي أقامها مع القوى المحليّة التي لا تتشاركَ معها في ذات الأجندة العامّة. تقوم المنظومة العالميّة التي نعيشها في أيّامنا هذه، بالتّعرّض لقلاقل متتالية ومتكرّرة، عَبْرَ أزمات من هذا القبيل، وعَبْرَ الحلول المشروطة التي تُمْنَحُ لها.

ينتمي الوضع في سورية إلى هذه الدّينامية. يتمّ استيعاب هذه المنظّمات الجهاديّة إلى معركة ضدّ القوميّة العلمانيّة القاتلة الأَسَدِيّة، لكن في المحصّلة تقوم هذه التّنظيمات بخدمة نظام الأسد، حيث تمكّنُهُ من مواصلة البقاء، وذلك عَبْرَ منع التّدخّل الدّوليّ. هي تخلق (وأحيانًا تزيدُ من حدّة) الأزمة، وبذات الآن تلعب كعامل يدعو إلى استقرار المنظومة القطريّة.

سؤال: في ظلّ هذه التّحليلات التي منحتها، وفي ظلّ هذه الدينامية الرّهيبة التي تحكم منطقة الشّرق الأوسط برمّتها، هل انتهي عصر دول القوميّات، التي استُورِدَت أساسًا من أوروبا الحديثة؟ هل تتواجد هذه الدّول في أزمة وجوديّة حقيقيّة في ظلّ أزمات العالم العربيّ؟

جواب: تتواجد دول القوميّة في الشّرق الأوسط في أزمةٍ وجوديّة منذ تأسيسها – لربّما أنه من الأصحّ أن نقول إنّ الوضع الوجوديّ للدول القوميّة في منطقتنا يتواجد في أزمة متواصلة مستمرّة. وهذا بالتّأكيد صحيح بالنّسبة لإسرائيل، التي هي «مجتمع صراع» كثير من قطاعاته، من الاقتصاد وحتّى التّصميم المعماريّ، منوطة بالصّراع المستمرّ مع الفلسطينيّين. سادَت حالات طوارئ

لافتات "القاعدة" في سورية.

وقواعد للحالات الطّارئة في مصر طيلَةَ العقود الثّلاثة الأخيرة، وحتّى قبل ذلك. لكن كما ادّعيتُ بالنّسبة لسورية، الأزمة هي وضع يمكن جعله رافعةً لقنوات ناجعة من صراع البقاء للنظام، وحتّى للربح الاقتصاديّ.

طالما كان الرّبيع العربيّ احتجاجًا واسعًا وجارفًا، وطالما كان منوطًا بالاحتجاجات في أماكنَ أُخرى في العالم، فقد نَجَح هذا الاحتجاج في خلق تحدٍّ رئيسٍ ليس للدول القوميّة المختلفة– حيث نشأت – بل أيضًا للنظام العالميّ الذي تدورُ في فلكه هذه الدّول. من المهمّ أن نفهم ما يدّعيه مفكّرون كثيرون، بأنّه في الفترة الرّاهنة نجدُ أنّ الكثير من القوّة، المعرفة والأموال تتدفّق في قنوات فوق– قوميّة، بينما السّياسة ما زالت قوميّة، محاصرة بحدود دولة القوميّات. في عالم كهذا، الانتخابات الدّيمقراطيّة والحرّة – مَطْمَحُ غالبيّة البشر، وجزء كبير من المحتجّين والمعترضين في العالم العربيّ – لم تعد أداةً تمكّنُ الناس من تصميم أو حتّى التّأثير الملحوظ على مصيرهم. المقياس الواسع، فوق– القوميّ الخاصّ بالثّورات العربيّة هو الذي مَنَحَها قوّتها.

سؤال: هل تمّ حشرُ الصّراع الإسرائيليّ– الفلسطينيّ– العربيّ في الهامش، في ظلّ الثّورات العربيّة؟ إلى أين برأيك ستتطوّر هذه الدينامية؟ هل يمكنُ استشرافُ مستقبل الصّراع؟ هل نتواجدُ في مرحلة إدارة الصّراع أم في قلب توجّه نحو حلّ الصّراع؟

جواب: خطابُ «إدارة الصّراع» الذي نسمع به في السّنوات الأخيرة أكثر فأكثر، هو خطابُ نيو ليبرالي بامتياز، حيث يدلّ على استبدال أُفق الصّراع بتوجّه تدريجيّ ومستمرّ إلى ما لا نهاية. بكلمات أُخرى، أكثرُ «عمليّة» وأقلّ «سلام». تأرجح خالدٌ بين الأزمة وبين الخلاص. يسود بين أوساط الباحثين في الصّراع ما يشبه منافسةً حول من هو الأكثر تشاؤُمًا، منافسة لست معنيًا بالانسحاب إلى داخلها، حتّى لو كنتُ شريكًا في تشكيك الكثيرين من زملائي بشأن تحقيق حلّ الدّولتين.

سؤال: في مقالةٍ نشرتها في مدوّنتك في صحيفة «هآرتس»[1]، تقول: «لا يمكننا أن ننظر إلى التّحرّشات الجنسيّة في مصر على أنّها مؤشّر للمحافظة أو التّديّن، بل كمؤشّر للفراغ الذي يرافقُ اختفاءها». كيف تقرأ سقوط/ غياب هذه القيم وترجمتها اليوميّة في الحيّز العامّ الآخذ بالتّغيّر في مصر؟

جواب: ليست التّحرّشات الجنسيّة قدرًا سماويًا يتواجد منذ الأزل، بل هي ظاهرة لها تاريخها، تاريخ حديث نسبيًا. النّساء في مجتمعات محافظة كنَّ منكشفات على أنواع مختلفة من

١ المدوّنة تحت اسم «ورشة التّاريخ الاجتماعيّ». رابطها: http://blogs.haaretz.co.il/sadna/

المؤرّخون لا يملكون أدوات علماء الاجتماع ممّن يختصّون بالمنطقة – مختصّون يملكون معرفتهم عَبْرَ التّفاعل المكثّف والمتواصل مع أبناء المكان. مؤرّخون كثر، للأسباب التي ذكرتها، يمتنعون عن الإدلاء بآرائهم بشأن الأمور الرّاهنة، وفي أكثر من مرّة، يكون ذلك أمرا صحيحا. لكن هذا الفراغ يملؤه «مختصّون في الشؤون العربيّة» ممّن لا يملكون تأهيلاً أكاديميًا منظّمًا، ممّن يستلّون أخبارهم من مصادر أمنيّة أو من مصادر صحافيّة سطحيّة.

العنف والقمع، من بينها العنف الجنسيّ من قبل أقاربهنّ الذّكور. الصّورة التي نعرفها اليوم في أماكنَ كثيرة من العالم، من عنف منزليّ غالبيّته اعتداءات من قبل أبناء العائلة الذّكور أو من قبل ذكور مألوفين، هذا الأمر مَيَّزَ فترةَ ما قبل الحداثة. لكن حتّى نهاية القرن التّاسع عشر لم تقم النّساء المدينيّات بالمشاركة في سوق العمل ولم يخرجن بحريّة من البيت. بنات الطّبقات العليا والطّبقات الوسطى الآخذة في التّكوّن، لم يكن ذات مرّة جزءًا من الحيّز العامّ، وبذلك فهنّ لم ينكشفن تقريبًا على الذّكور الغرباء وعلى تحرّشاتهم. ظهور التّحرّشات الجنسيّة – والتي تكونُ أساسًا من قبل ذكور غرباء – منوطة باندماج النّساء في الحيّز العامّ، وطابع هذه الظّاهرة متعلّق بتغيّر الحيّز المبنيّ(المعماريّ)، تطوّر منظومات المواصلات العامّة، والتّحوّلات في سوق العَمَل. بدأ رؤساء مصر منذ بداية سبعينيات القرن الماضي– بدايةً السّادات ومن بعده مبارك – بتحييد دولة الرّفاه النّاصريّة. بدلاً من تطوير المواصلات العامّة، فقد قاموا بمجهود كبير بغية تفكيكها، فعلى سبيل المثال بواسطة تبديل "الترامات" المدينيّة بسيارات تاكسي، باصات صغيرة، وطرق سريعة، وفق الرؤيا الأميركيّة لمجتمع السّيارة الخاصّة. في مصر، غالبيّة التّحرّشات الجنسيّة التي يتمّ التّبليغ عنها اليوم، تجري في وسائل النّقل المُخَصْخَصَة هذه، التي تحوّلت إلى أكثر اكتظاظًا أكثرَ فأكثر، بشكل يسهّل على المتحرّشين القيام بأعمالهم والتّمَلُّص من العقاب.

يضطرّ كلّ من المتحرّشين وضحاياهن للتّحرّك في حواضرَ تمتاز بأزمات مروريّة خانقة، وبوسائل نقل مكتظّة إلى حدّ مُنْهِكٍ، لكي ينتقلوا بين وظيفتين وأحيانًا ثلاث وظائف عمل – وهي الطّريقة الوحيدة في يومنا هذا التي يستطيع عبرها مصريّون ومصريّات أن يؤسّسوا ويعيلوا عائلاتهم/ن. طيلة سنوات كثيرة، انتهجت دولتهم التّعويض عن الدّفاع البسيط الذي منحتهم إيّاه، كمواطنين ومواطنات، عبر ضريبة كلاميّة ترتكز على الفخر القوميّ (ادّعت سوزان مبارك في لقاء قبل سنوات عديدة أنّه "لا توجد تحرّشات جنسيّة لدينا")، بلاغَةٌ استُخْدِمَت كمعيق لإمكانيّة نقاش المشكلة ومجابهتها. وبذلك فقد قامت الدّولة بنقل الإحباطات الجنسيّة والتّشغيليّة، المسؤولة هي نفسها عنها، إلى قنوات وآفاق تتنكّر للوقائع.

كما أنّ الشّرطةَ والنّيابة العامّة، من جهتها، لم تقم بتطبيق القانون على المتحرّشين. وإذا أردتُ أن أربطَ هذه القضيّة مع ادّعائي السّابق، حول الأزمات والقوى المنتفعة منها، فإنّ أزمة البنى التّحتيّة والتّقاطب الاقتصاديّ الآخذ في الازدياد في مصر، كان لها إسقاطات ليست بسيطة في انتفاع الطّبقات النّخبويّة المسيطرة والسّائدة في مصر. كانت التّحرّشات الجنسيّة التي شجّعتها هذه الأزمات، تفريغًا للإحباطات التي لربّما اتّجهت نحو جهات سياسيّة.

سؤال: كيف، برأيك، يقوم المؤرّخون الإسرائيليّون، داخل الأكاديميا وخارج حرمها، بقراءة الثّورات العربيّة/ التّغييرات في الحكم والصّراعات الحادّة الداخليّة في الدّول العربيّة؟ أين يقعون على سلّم «اعرف عدوّك» حينما يقدمون على بحث هذه المواضيع؟ هل يمكننا القول إنّ القراءة الأمنيّة ما تزال القراءة السّائدة المهيمنة؟

جواب: فوجئ مختصّون كثر في إسرائيل، كأغلبيّة المختصّين في العالم، من الأحداث الجارفة التي شهدها العام ٢٠١١ في تونس ومصر، من مدى قوّتها، من سرعتها ومن نتائجها. لكن، جماعة مختصّي الشّرق الأوسط في إسرائيل، تمتاز بخصوصيّات تؤثّر على قدرتهما على تحليل هذه العمليّات. نسبةً لأماكنَ أُخرى في العالم، قسم كبيرٌ جدًا من جماعة مختصّي الشّرق في إسرائيل مكوّنة من مؤرّخين، وهذا يعود إلى صُعوبَة عمل من ينتمي لأَنْسَاقٍ أُخْرَى – مِثْلَ عُلَمَاء الاجتماع– مع أشخاص من الحيّز العامّ الإقليميّ. وتحديدًا، بشأن سؤالِكَ بالنّسبة للموقف الأمنيّ، يمكننا أن نَجِدَ مؤرّخين إسرائيليّين على طول الخطّ الممتدّ ما بين أتباع «اعرف عدوّك»، وبين من سيقول عنهم هؤلاء إنّهم أكثر سوءًا

من العدوّ ذاتِه، مؤرّخون يزوّدون «العدوّ» بادّعاءات ودلائلَ لا يمكن لهذا «العدوّ» أن يتوصّل إليها وحده، أو كمن يتّجهون إلى أرشيف الدّولة أو أرشيف الجيش الإسرائيليّ لينشروا الغسيل القذر.

لكن الوضع الذي وصفته سابقًا، حيث غالبيّة مختصّي الشّرق الأوسط هم مؤرّخون، فهو إشكاليّ، حتّى وإن كان جزء كبير من هذه الجماعة من لا يتعامل مع المنطقة عَبْرَ نيّة البندقيّة، بل نراه أحيانًا يتعامل مع موضوعات بحثه بنوع من التّعاطف والتّفاعل. المؤرّخون لا يملكون أدوات علماء الاجتماع ممّن يختصّون بالمنطقة – مختصّون يملكون معرفتهم عَبْرَ التّفاعل المكثّف والمتواصل مع أبناء المكان. مؤرّخون كثر، للأسباب التي ذكرتها، يمتنعون عن الإدلاء بآرائهم بشأن الأمور الرّاهنة، وفي أكثر من مرّة، يكون ذلك أمرا صحيحا. لكن هذا الفراغ يملؤه «مختصّون في الشؤون العربيّة» ممّن لا يملكون تأهيلاً أكاديميًا منظّمًا، ممّن يستلّون أخبارهم من مصادر أمنيّة أو من مصادر صحافيّة سطحيّة.

سؤال: عودةً إلى القضيّة الكلاسيكيّة، الاستشراق، أين تقع القراءات التّاريخيّة– الاجتماعيّة– الثّقافيّة الخاصّة بالمؤرّخين الإسرائيليّين حينما يقدمون على بحث البيئة العربيّة– الإسلاميّة؟ ألا يُكْمِلون بهذا القراءات الاستشراقيّة الأمنيّة التي تربّوا وتتلمذوا عليها، لدى جيل المؤرّخين المستشرقين الذين سبقوهم؟

جواب: كما في مجالات أُخرى في الأكاديميا الإسرائيليّة، جزء كبير من طاقم المحاضرين الجدد في أقسام تاريخ الشّرق الأوسط، يصلون في السّنوات الأخيرة مع أطروحة دكتوراه أو بوست– دكتوراه من خارج البلاد، وبالأساس من جامعات متقدّمة من الولايات المتّحدة الأميركيّة. التأهيل الذي يتلقّونه في هذه الجامعات، العلاقات التي يقيمونها مع زملاء عرب، أتراك وفرس، إضافةً إلى الموارد الماليّة والمظلّة المؤسّساتيّة للجامعات الأميركيّة الرّاقية، التي تمكّنهم على سبيل المثال من المكوث لفترات متواصلة في دول عربيّة، تخلق في أحيان كثيرة مؤرّخين من نوع جديد، قد تربّوا بالأساس على روح الجماعة (ethos)الأميركيّ (على الأقلّ في العلوم الإنسانيّة) الذي ينصّ على فصل الأكاديميا عن هيئات اتّخاذ القرارات وعن نظام الحكم. إضافة إلى ذلك، فإنّ "جيل الآباء" الإسرائيليّ الذي ذكرتَ احتوى على أصوات مختلفة بعضها عن بعض، ومقاربات مختلفة لتأهيل المؤرّخين. وهكذا لا يمكننا أن نفترض أوتوماتيكيًا أنّ الجميعَ يتعاملون مع الشّرق الأوسط عبر نيّة البندقيّة، ويمكننا حتّى أن نقول إنّ الموقف الأمنيّ ليس بالموقف المهيمن، على الأقلّ في الجامعات الرّياديّة. لكن التّغيير الأكاديميّ أبعد ما يكون عن تغيير العالم: إلى جانب العمليّات التي وصفتُها، فإنّ المؤسّسة الأمنيّة تؤهّل أبناءها بذاتها، وتعتمد على معلومات تصل من مصادر أُخرى. على سبيل المثال، نرى في السّنوات الأخيرة ازدهارًا في مجال تعليم الأمن والإرهاب في الكليّات المختلفة في إسرائيل، وهي مؤسّسات في حقيقتها هيئات مؤتمنة على خلق معلومات تطبيقيّة وتأهيل مختصّين عمليّين يرون وظيفتهم كخادمين للمنظومة وليس كمنتقدين لها. وهكذا، فإنّ وجهة نظر "اعرف عدوّك" تفقد من قوّتها في الجامعات، إلاّ أنّها بعيدة كلّ البعد من أن تخفت أو تختفي.

سؤال: في مقالتك المعنونة «الأرشيف المصريّ كمِرْجَفَة[2] للحاضر الثّائر»، تدّعي أنّ «الأراشيف والصّراعات حولها تدلّ بالفعل في السّنوات الأخيرة على الجانب النّازف للتاريخ المصريّ في مصر وفي مناطق أُخرى». كباحث ومؤرّخ مَكَثَ شهوراً طويلة في دار الكتب المصريّة، كيف انكَشَفتَ على سلطة الأرشيف، وكيف كنتَ ستقوم بمقارنة موضوع الأرشيف ومؤتمنيه في إسرائيل وأراشيفها الرّئيسة، والتي بطبيعة الحال تُغْلَقُ في وجه الباحث العربيّ؟ هل الأرشيف مصفاة لباحثي التّاريخ وكتّابه؟

جواب: كما ادّعى جورج أورويل في ١٩٨٤ ، وكما يعلم مؤرّخون مصريّون، فإنّ مؤسّسات الدّولة والإخوان المسلمين والجيش الذي أطاحَ بهم، جميعًا يدركون «أنّ من يسيطر على الماضي سيسيطر على المستقبل، ومن يسيطر على الحاضر يسيطر على الماضي». قبل فترة وجيزة من الإطاحة بالرّئيس مرسي من قصر الرّئاسة، قام وزير الثّقافة الجديد الذي وضعه الإخوان المسلمون أنفسهم، بسلسلة تعيينات وتوظيفات جارفة جاءت لإقصاء الأراشيف ودور الكتب الرّئيسة عن أيدي المثقّفين العلمانيّين الذين ترأّسُوها، لينقلها إلى إدارة هيئات مقرّبة من الحركة الإخوانيّة. لم تشتمل هذه الخطوة فقط على تعيينات جديدة لمدراء الأراشيف، بل أيضًا حملة فصل «ليليّة» لموظّفين من الدّرجة الثّانية، الثّالثة وحتّى الرّابعة، واستبدالهم بأشخاص «حريصين على سلامتنا». تنبّأت ردّة فعل القوى العلمانيّة على هذه الخطوات، في ميكرو الأرشيف بالتّطوّرات القادمة على السّاحة القوميّة: في ردّة فعل مشروطة، توجّه مؤرّخون وموظّفو أرشيف إلى الجيش طالبين منه إدارة الأراشيف وحمايتها من «الأَخْوَنَة». تمّ بعد عدّة أسابيع من هذه الخطوات، اغتنام سرّي مماثل، لكن على مستوى قوميّ. نحن معتادون على النظر إلى الأراشيف القوميّة كمفترقات طرق مركزيّة لتحييد السّياسة: وثائق رسميّة تبحث الأحداث ذات الأبعاد والاحتمالات المتفجّرة، تُودَعُ داخلها طيلة عشرات السّنين، إلى أن تتحوّل إلى تاريخ، خالٍ من قدرتها على إثارة الحمى السّياسيّة. لكن صراعات كالتي ذكرتها وقضايا متعلّقة بحريّة المعلومات

2 seismograph

وإتاحتها، تحوّل الأرشيف من مكان ناعس يرتادُهُ بالأساس مؤرّخون وموظّفو الحكومة/النّظام، إلى مؤسّسة تمنح التّاريخ بُعْدًا سياسيًّا جديدًا.

الأمر صحيح كذلك بالنّسبة للأراشيف في إسرائيل، لكن بصورة أُخرى. منظومات تحكّم مختلفة، والتي تقوم بانتقاء المؤرّخين والتّمييز بينهم، سواء من ناحية رسميّة أو غير رسميّة، تؤثّر على أنواع التّاريخ الذي يمكن أن يُكْتَبَ من داخل الأرشيف، ولذلك فإنّها تؤثّر على الرّواية القوميّة. لكن لأشكال التّمييز هذه ثَمَّة تأثير إضافيّ، عكسيّ: إنّها تمكّن قضايا تاريخيّة من تلقّي شحنة سياسيّة معاصرة على الرّغم من أنّها ليست بالضّرورة كذلك. حينما يتحدّث مؤرّخون وناشطون سياسيّون عن «النكبة التي هنا» أو عن «النكبة المستمرّة»، فإنّ بإمكانهم أن يقوموا بذلك لأنّ ثَمَّة أراشيف إسرائيليّة تحرم بعض زوّارها من التّصفّح بحريّة غالبيّة ما يتعلّق بعام ١٩٤٨.

برأيي، أكثر الطّرق فعّاليةً للمؤسّسة الإسرائيليّة في التّعامل مع النّكبة، لا يكون عن طريق إنكارها، بل على العكس تمامًا: بواسطة الاعتراف الكامل بوجودها: «نعم، هذا ما حَصَلَ، كان فظيعًا، لكن هذه أُمورٌ تَمَّت منذ زمن طويل، أيّام الحرب، نفّذها أبناء أجيال سابقة، نحن اليوم نعترف بها، ونمنح طريقًا مفتوحًا أمام الجميع لدخول الأراشيف». لكن، طالما يمكن مدّ خطّ مستقيم بين أحداث تاريخيّة مدفونة عميقًا في الأرشيف، وبين التّمييز العميق والمتواصل لحدّ الحاضر، من غير الممكن أن نذوّت تلك الأحداث على أنّها «تاريخ» منته، والانتقال إلى الأجندة المعاصرة، كمن نقول «إلي فات مات»، والمضيّ قدمًا. وبذلك، وبشكل متناقض، فإنّ إقصاء المؤرّخين عن الأرشيف هو ما يشعل تسييس هذه الوثائق المتواجدة فيه.

سؤال: كيف كانت تجربتك في الدّراسة، للقب الثّاني، في جامعة لايدن، وكتابتك الأطروحة لدى المفكّر والباحث المصريّ الرّاحل، نصر حامد أبو زيد؟ ما القيمة المضافة التي أنتجتها هذه التّجربة مع أبي زيد؟

جواب: معرفتي بأبي زيد هي مثال واضح للمقولة الإنجليزيّة "ignorance is bliss"–حين وصولي إلى جامعة لايدن في هولندا العام ٢٠١١، بعد دراستي الحقوق إضافةً إلى اللغة والأدب العربيّين في الجامعة العبريّة في القدس، لم أعرف بتاتًا من هو هذا المحاضر ولم أفهم سرّ حماسة وانفعال زملائي المصريّين والإندونيسيّين في كلّ حادث يشترك فيه (انضمّ أبو زيد إلى جامعة لايدن قبل سنوات معدودة فقط بعد أن خَرَجَ إلى المنفى من مصر العام ١٩٩٥). وهكذا، على خلفيّة عمائي المطلق لعظمته، فقد كان التوّاصل الأوّليّ بيننا على أساس ثقافيّ طاهر: فقد كان أحد المحاضرين الذي أجابوا دائمًا بشكل مثير للاهتمام، أصليّ، وأيضًا بطريقة لطيفة وحميميّة للأوراق البحثيّة التي عرضتها، وللأسئلة التي سألتُ، ولذلك كنتُ معنيًّا جدًا بأن أشمله بين مرشدي أطروحتي. فقط لاحقًا، حينما دُعِيتُ إلى بيته، وسمعتُ منه ومن زوجته قصّة إبعادهما عن مصر، وبعد أن قرأت عدّة كتب له، اكتشفتُ حينها عمّن يدور الحديث، وانكشفت للقضيّة المركّبة لإقصائه من مصر. لو كنتُ على علم بكلّ هذا منذ البداية، لما كنت سأجرؤ على إجراء اتّصال معه.

علاقتي مع أبي زيد أثمرت عن أهميّة كبيرة إضافيّة: في لايدن، قمت بتعلّم الدّراسات الإسلاميّة وبحثت في قضايا لاهوتيّة، ومن بينها طرق تغيير الأسماء في القرن السّابع الميلاديّ، مع تطبيق مقاربات تأويليّة (hermeneutics) شَكَّلَت المقام المشترك لي معه. اهتمامي بهذه القضايا، إضافة إلى التّأهيل الكلاسيكيّ الممتاز الذي تلقّيته في الجامعة العبريّة في القدس، وفي جامعة لايدن، أَدَّيَا بي في نهاية المطاف لاستكمال دراستي لنيل الدكتوراه في الولايات المتّحدة. لكن معرفتي بقضيّة أبي زيد أثارت فضولي تجاه مصر، وفي نهاية الأمر أوصلتني إلى مسار بحث تاريخ هذه الدّولة في القرنين التّاسع عشر والعشرين، والابتعاد عن الأسماء في الإسلام الكلاسيكيّ، والتي أثارت اهتمام أبي زيد إلى حدٍّ كبير.

رفائيل فالك (*)

الصهيونية وبيولوجيا اليهود

تعريف

تتناول هذه المحاضرة للبروفسور رفائيل فالك حول "الصهيونية وبيولوجيا اليهود"، جانبا مثيرا من صناعة الرواية الصهيونية للتاريخ اليهودي، بالاستناد إلى نظريات علمية، مثل نظرية اليوجينية، أي تحسين النسل، وعلم الوراثة. ويقول البروفسور فالك، إنه بسبب "خطورة" بحثه في هذا السياق، فإن دار النشر "ماغنس"، التابعة للجامعة العبرية في القدس، رفضت نشر كتاب من تأليفه حول الموضوع.

ويستعرض فالك في محاضرته، التي ننشر هنا ترجمة لمقاطع واسعة منها، لأهميتها، تعاطي آباء الحركة الصهيونية مع النظريات العلمية المذكورة، من أجل إضفاء شرعية على المشروع الصهيوني، وخاصة جانبه الاستيطاني في فلسطين، منذ القرن التاسع عشر، والتمهيد لإقامة كيان خاص باليهود، بالاستناد إلى النظريات العرقية، التي انشغل بها قادة الصهيونية كثيرا في أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

ويتعرض المحاضر إلى مسعى قيادة الحركة الصهيونية لتحسين النسل والإنسان اليهودي من الناحية البيولوجية، من خلال فرض أنظمة وقيود على هجرة اليهود إلى فلسطين، والدعوة إلى العمل البدني، وخاصة في الزراعة. وفي هذا السياق كرر قادة الحركة الصهيونية، وفي مقدمتهم زعيم الحركة دافيد بن غوريون، الذي أصبح لاحقا أول رئيس حكومة إسرائيلي، مزاعم بأن الفلاحين الفلسطينيين هم من نسل اليهود من فترة "خراب الهيكل" و"مملكة الحشمونائيم".

(*) هذه المحاضرة ألقيت في الجامعة العبرية– القدس في العام ٢٠٠٧. والبروفسور رفائيل فالك محاضر في هذه الجامعة ومتخصص في علم الوراثة وفلسفة علم الوراثة والبيولوجيا عموما.

وفيما لا تزال إسرائيل تسعى إلى إثبات ادعاءات بشأن وجود خصوصيات "جينية" تميز اليهود عن غيرهم، فإن البروفسور فالك يفند هذا الادعاء، ويؤكد أنه لا توجد أي إمكانية لإثبات أنه تجري في عروق اليهود دماء مختلفة عن دماء الشعوب الأخرى، بل إنه لا يمكن إثبات وجود أصل واحد، أو شجرة أنساب لجميع اليهود، ليخلص إلى أن "البحث البيولوجي – الوراثي لا يمكنه أن يحسم في مسألة الوحدة العرقية لأصل اليهود".

مدخل

أشكر منظمي برنامج «مدوّاع»، الذين تجرأوا على دعوتي للتحدث حول «الصهيونية وبيولوجيا اليهود». لعلكم لا تعرفون بماذا تورطتم. لكني أدركت بالطريق الصعبة، أن هناك من هم ليسوا مرتاحين لهذا الموضوع ولطريقة استعراضه. وعلى سبيل المثال، لأسفي، فإني لم أحظ بأن ترى دار النشر التابعة لجامعتي– دار النشر «ماغنس»– أن من الصواب أن تنشر الكتاب الذي ألفته. وأنتم ترون أنه صدر عن إطار آخر، وهي دار النشر «ريسلينغ».

وعلي أن أقول مسبقا أنني لست مؤرخا في مهنتي، ولا أدعي أنني أستعرض بحثا تاريخيا أو اجتماعيا منظما وتحليليا. وعلى الرغم من ذلك، فإني آمل أن أطرح أمامكم صورة متواصلة ومتماسكة لتطور الفكر البيولوجي وتاريخ الحركة القومية الصهيونية.

لعل أفضل طريقة لأن أختصر كلامي، هي من خلال قصة نُشرت في «وول ستريت جورنال»، قبل عامين. وقد كان هذا المقال، في الواقع، نقدا لكتابي. ويروي المراسل، إيفان غولدشطاين، قصة شخص اسمه جون هيدريخ، الذي جاء لزيارة [معسكر الإبادة النازي] أوشفيتس. وقد تأثر الرجل حتى أعماقه. وفي ما يشبه عملية تجل للوحي، فإنه وصل إلى وعي بأنه على الرغم من أنه طوال حياته عاش كأميركي مسيحي، إلا أنه يجري في عروقه دم يهودي. وقرر فحص هذا الأمر. ومثلما هو متبع في أيامنا، فقد أجرى فحص DNA. وكانت النتيجة أن جيناته الوراثية منتشرة جدا بين اليهود الأشكناز في بولندا. واستنادا إلى هذه المعطيات، توجه إلى السفارة الإسرائيلية طالبا الحصول على الجنسية الإسرائيلية بموجب قانون العودة. لكنه رفض الخضوع لعملية تهوّد كما طلبت السلطات منه، لأنه، بحسب ادعائه، ثبت من الناحية البيولوجية أنه يهودي. فلماذا عليه أن يخضع لعملية تهوّد؟

بالطبع لا توجد إجابة بيولوجية عن السؤال: من هو اليهودي؟ ولذلك، فإنه حتى عندما يبدو أن باستطاعتنا تمييز مجتمع يهودي كهذا أو ذاك من الناحية الجينية، يكون هذا التمييز بمصطلحات تقسيم إحصائي، ولا توجد أي إمكانية لتشخيص فرد على أنه يهودي.

أريد أن أقسم محاضرتي إلى ثلاثة أجزاء. الجزء الأول حول السياقات البيولوجية في بدايات الحركة الصهيونية السياسية؛ والجزء الثاني حول جهود المشروع الاستيطاني الصهيوني لتغيير بيولوجيا اليهود؛ وفي النهاية، الجزء الثالث، عن محاولات لإنشاء تاريخ لليهود بواسطة البحث البيولوجي.

السياقات البيولوجية في بدايات الحركة الصهيونية السياسية

كان القرن التاسع عشر قرن الاعتراف بحقوق الإنسان لكل إنسان كما هو، ونهضة الحركات القومية والاجتماعية. ومن الجهة الأخرى، كان هذا قرن الثورة العلمية والصناعية، التي أدت إلى تغيرات راديكالية في الاقتصاد والتنظيم الاجتماعي، على الأقل في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية. لكن هذا القرن كان مثيرا بالنسبة لأي بيولوجي أيضا. وقد تم اختراع المصطلح «بيولوجيا» في العام ١٨٠٠. وتم خلال هذا القرن وضع أسس النظريات الثلاث الأساسية المبنية عليها علوم الأحياء في أيامنا. وأقصد نظرية الخلية ونظرية الوراثة ونظرية النشوء والارتقاء. ورفع إسهام العلوم بشكل عام في الثورة الصناعية والاقتصادية، والتغيرات الاجتماعية التي رافقت ذلك، بشكل كبير من مكانة العلوم كأداة وكأن من شأنها كشف الحقيقة، بأل التعريف، وليس فقط فيما يتعلق بالعالم المادي، وإنما حول جوهر النظام الاجتماعي القائم أيضا. وهكذا على سبيل المثال، ليس فقط الثري فريدريخ ألفرد كروب، وإنما الاشتراكي كارل ماركس أيضا، أعجب بداروين [تشارلز داروين – واضع نظرية النشوء والارتقاء]. ويبدو أن داروين كان أقل إعجابا بهما، لكن هذا أمر آخر. كذلك أعجب به المفكر السياسي والاجتماعي، هربرت سبنسر، الذي طوّر المفهوم بأن النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يخضع لمبادئ الانتقاء الطبيعي [أو البقاء للأصلح]، وكأن هذا أحد مبادئ علم الأحياء.

وحصلت اليونان خلال هذا القرن مثلا على استقلالها. وولدت ايطاليا من حربها من أجل التحرر. وكما تعلمون فإنه في العام ١٨٧١ اتحدت ألمانيا لتصبح دولة قومية واحدة. وكان هذا القرن الذي أسس فيه الفلاسفة الحجج حول الحقوق القومية، التي

فإذن، نحن نرى أن بالإمكان القول إن نشوء الحركة الصهيونية السياسية، كان بقدر كبير، بعد أن وافقوا على ادعاءات العداء للسامية، وفعلا، نحن اليهود عرق مختلف عن عرقكم، ويجري في عروقنا دم مختلف، ولونه مختلف عما في عروقكم. ولذلك، وبموجب مبادئكم أنتم، المعادون للسامية، ولكوننا كيانا بيولوجيا منفصلا، أو بمفعول الدم المختلف، فإنه يحق لنا أن تكون لنا أرض خاصة بنا. ومبدأ الدم والأرض هو المنطق الكامن، بقدر كبير، في أساس مطلبنا القومي ببلاد خاصة بنا.

كانت تستند إلى مبدأ الدم والأرض، والذي بموجبه فإن أساسي القومية هما الشراكة في الأصل البيولوجي وبلاد الموطن. وسنعود إلى ذلك بعد قليل. لكن التحولات السياسية والاجتماعية، على الأقل تلك التي حدثت في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية، أدت إلى تحرير اليهود أيضا. لكن بالنسبة للكثيرين كان هذا التحرير محدودا، مثلما تشهد على ذلك رسالة مطلبية بعث بها يهودي من بلدة باسم ستولينغن، وهي بلدة أجدادي، اضطر إلى طلب رحمة حقيقية لإعفائه من ضريبة مفروضة على اليهود، لأنه بسبب سنه المتقدم وحالته الصحية المتدهورة فإنه محدود بالمتاجرة بالخرق في مكان سكناه، ولم يعد قادرا على التجول في البلدات المجاورة، وخصوصا لم يعد قادرا على دفع الضريبة المرتفعة التي تم فرضها على اليهود وألزم بها. وهناك عدد لا نهائي من الشهادات التي تدل على أن منح حقوق لليهود لم يخفض من الكراهية لليهود في البلدان المتنورة.

لكن لأن التمييز ضد اليهود على أساس ديانتهم وعاداتهم ومهنهم، تناقض مع أفكار التقدم المدني في تلك الفترة، فقد اخترعوا تسويغا جديدا لكراهية اليهود والتمييز ضدهم، وهو بيولوجيتهم. فاليهود هم أبناء عرق مختلف، العرق السامي، ولذلك فإنهم شيء آخر. ومثلما عبر عن ذلك الكاتب الشعبوي فيلهلم مار، في نهاية سنوات الثمانين، في كتابه «في الطريق لانتصار الألمانية على اليهودية»، وأدخل من خلاله مصطلحا جديدا إلى الخطاب العام، وهو مصطلح «العداء للسامية»، بمعنى الجوهر البيولوجي المختلف لليهود. فالعداء للسامية ليس مصطلحا قديما، وهو موجود منذ العام ١٨٨٠ تقريبا، ضد كون اليهود من عرق آخر، السامي.

وها نحن نرى أنه ليس هو فقط، وإنما منذ العام ١٨٦٢، مُني الزميل القريب من كارل ماركس، الاشتراكي موشيه هس، بالفشل في الاندماج الاجتماعي لليهود في المجتمع الأوروبي الغربي، وحتى أنه أمام اليقظة القومية توصل إلى عِبرة «روما والقدس». لقد ألّف كتابا بعنوان «روما والقدس»، أي أنه ليس التميز الاجتماعي والثقافي لليهود أدى إلى التمييز ضدهم في المجتمع الأوروبي، وإنما جوهرهم البيولوجي والعرقي. ومثلما رمزت روما إلى التحرر من إذلال الايطاليين، فإنه هكذا يجب أن تعبر القدس عن الحكم الذاتي لليهود. وكتب في «روما والقدس»: العرق اليهودي هو أحد الأعراق الأولى للإنسان التي حافظ أبناؤها على تكتلهم، رغم التغيرات المستمرة في محيطهم المناخي. وحتى أن النمط اليهودي حافظ على طهارته على مر الأجيال. والعرق اليهودي، الذي جرى قمعه وكاد أن يباد كليا على أيدي شعوب كثيرة في العالم القديم، كان سيختفي منذ زمن طويل في بحر الشعوب الهندية – الألمانية، لولا أنه لم يُنعم عليه بموهبة الحفاظ على نمطه المتميز وتكاثره في كافة الظروف...».

فإذن، نحن نرى أن بالإمكان القول إن نشوء الحركة الصهيونية السياسية، كان بقدر كبير، بعد أن وافقوا على ادعاءات العداء للسامية. وفعلا، نحن اليهود عرق مختلف عن عرقكم، ويجري في عروقنا دم مختلف، ولونه مختلف عما في عروقكم. ولذلك، وبموجب مبادئكم أنتم، المعادون للسامية، ولكوننا كيانا بيولوجيا منفصلا، أو بمفعول الدم المختلف، فإنه يحق لنا أن تكون لنا أرض خاصة بنا. ومبدأ الدم والأرض هو المنطق الكامن، بقدر كبير، في أساس مطلبنا القومي ببلاد خاصة بنا.

عبّر فلاديمير زئيف جابوتينسكي، مثلا، الذي كان متأثرا بـ»المستقبلية الايطالية»، عن ذلك في شبابه، في العام ١٩٠٤، في أحد مقالاته الشهيرة. وكتب: «قبل عدة سنوات سألت نفسي، من أين ينبع الشعور العميق بالهوية القومية؟ وكانت الإجابة الأولى التي تبادرت إلى ذهني هي أن أصله في تربية الفرد. لكن سرعان

ورأت الحركة الصهيونية التي وضعت هدفا أمامها بإعادة اليهود إلى الحالة الطبيعية مثل جميع الشعوب، منذ بداية طريقها، بالمشروع أداة من الدرجة الأولى من أجل تغيير بيولوجيا اليهود المتدهورة. ولأن غير الصهاينة رأوا أن تحسن أحوالهم يتم من خلال الاندماج الاجتماعي-الثقافي لليهود في البيئة المرموقة غير اليهودية، رأى الصهاينة، منذ بداية طريقهم، أن تحسين أحوال اليهود هو من خلال نشاط استصلاحي لليهود في أرض إسرائيل. وماكس نوردو، مثلا، هو أحد أنبياء الانحطاط البيولوجي للجنس البشري.

ما اتضح لي أن هذه الإجابة خاطئة من أساسها. وواضح أنه لا ينبغي البحث عن الشعور القومي في التربية، وإنما في شيء ما يسبق التربية. بماذا؟ بحثت في هذه المسألة بشكل عميق، وأجبت: في الدم. إن الشعور بالهوية القومية قابع في دم الإنسان، وفي نمطه المادي العرقي. ونحن لا نؤمن بأن الروح ليست مرتبطة بالجسد. ونؤمن أن طبيعة الإنسان مرتبطة قبل كل شيء ببنيته الجسدية. والبنية النفسية لأمة تعكس النمط الجسدي الأعلى بصدق وكمال يفوق حتى صدق وكمال طبيعة الفرد».

وإذا أردتم الجانب الآخر من المتراس، أي أفكارا مشابهة فيما يتعلق بروح الأمة، فإنها كانت لدى مارتن بوبر، الذي كان محرر صحيفة «دي فيلت» الناطقة باسم الحركة الصهيونية، وأصبح بعد ذلك نشطا في حركة «بريت شالوم». وقد عبر، في العام ١٩٢٠، عن مفهومه الفلسفي الشعبي الذي رأى في الهوية اليهودية، التي تستند إلى الدم والأرض، أنها واقعية، بهذه الكلمات: «تحافظ الأمة على تكتلها بواسطة عوامل أولية هي الدم والمصير وقوة الإبداع الثقافي. والمميزات العرقية ليست إلا نتاجا للأرضية والشروط المناخية للبنى الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع في مراحل الحياة والمصير التاريخي المشترك».

ويلاحظ علماء البيولوجيا بينكم أفكاره الماركسية والداروينية بشأن اقتناء ميزات الأمة. لكن بوبر لم يتطلع طبعا لأن يكون عالما بيولوجيا. ولذلك فإنه لا ينبغي مجادلته. لكنكم ترون هنا بالضبط كيف أنه داخل الإطار الأوروبي في هذه الفترة، استغلت الصهيونية، إذا أردتم، الوضع من أجل دفع أهدافها. لذلك فإني أريد أن أنتقل إلى الجزء الثاني مباشرة.

جهود المشروع الاستيطاني الصهيوني من أجل تغيير البيولوجيا اليهودية

قبل مئة عام تقريبا، في ٣ نيسان من العام ١٩٠٨، استوطن آرثر روبين في أرض إسرائيل، كمندوب عن اللجنة التنفيذية للكونغرس الصهيوني. وكان على مدار سنوات جيل كامل مسؤولا عن شراء الأراضي من أجل الاستيطان في البلاد. وتم التعبير عن توجهه الداروينى في كل نشاطه الاستيطاني، وفي كتبه طبعا، وعلى سبيل المثال كتابه «علم الاجتماع اليهودي»، الذي استخدم في سنوات الثلاثين كمرجع لمحاضراته في الجامعة العبرية. لكن قبل ذلك، في العام ١٩٠٢، وعندما كان لا يزال طالبا، فاز روبين بجائزة مرموقة عن نص من تأليفه، وكان موضوعه داروينيا – اجتماعيا بامتياز وهو «ماذا تعلمنا مبادئ نظرية النشوء والارتقاء عن تطور المبنى السياسي الداخلي وحول إقصاء الشعوب». ومنذ ذلك الحين ترافق المبادئ الداروينية روبين في جميع نشاطاته. وعلى سبيل المثال، وضع في العام ١٩٠٤ تسويغاته الإنسانية الشمولية «لإرساء الداروينية من أجل إقامة كيان سياسي منفصل لليهود». وهكذا قال: «لم يحافظ اليهود على مهاراتهم الطبيعية الكبيرة وحسب، وإنما هذه المهارات تزايدت من خلال عملية انتقائية. والنتيجة هي أن اليهودي في أيامنا أصبح، بمفاهيم معينة، نوعا بشريا قيّما بشكل متميز في كل ما يتعلق بالمهارات الفكرية. ويصعب على أمة أيا كانت أن تتفوق على اليهود. وهذه الحقيقة كافية من أجل أن يدعي اليهود بحقهم في وجود منفصل وصمودهم أمام أي محاولة لدمجهم [في مجتمعات أخرى]». إن هذه فكرة داروينية متميزة، ولكن من أجل أن يجعلها داروينية أكثر، أضاف هنا مقارنة مع النباتات. «ومثلما سيكون سخيفا أن تتم إبادة أنواع خاصة من الفاكهة من أجل إنتاج نوع واحد شامل، فإنه من السخافة

التطلع إلى محو فروق قومية».

ولكن خلافا لرأيه الإيجابي حيال المهارات الفكرية اليهودية الرفيعة، فقد نظر روبين بقلق إلى لياقتهم البدنية المتدنية. وعلى سبيل المثال، اهتم بشكل فعلي، في العام ١٩٢٠، بوضع نظام يمنع هجرة أفراد إلى البلاد بسبب حالتهم الصحية لأنهم سيشكلون عبئا على الييشوف الصغير أكثر مما سيسهمون في بناء البلاد. وقد اهتم بألا يهاجر أفراد كهؤلاء إلى البلاد، وحتى أنه أعادهم إلى خارج البلاد. وعموما، فإن الكثيرين من اليهود، كانوا يوافقون على ادعاءات المعادين للسامية بشأن الدونية البيولوجية لأبناء العرق اليهودي، رغم أنه وفقا لمفهومهم كان مصدر المشكلة، ليس أصولهم، وإنما نتيجة مباشرة لشكل التمييز والظلم الذي دفع اليهود إلى بيئة اقتصادية – اجتماعية غير صحية وتطوير ملامح غير مرغوب فيها. وقد عبر عن ذلك بقوة اليهودي هاينريش هاينه، الذي أصبح الشاعر الوطني الألماني، لدى افتتاح المستشفى الإسرائيلي في هامبورغ، في العام ١٨٤١، الذي تبرع به وأطلق عليه اسم عم هاينه، وكتب: «مستشفى ليهود محتاجين ومرضى، لأبناء البشرية الذين بؤسهم مثلث، المعذبين بثلاثة أمراض شريرة، الفقر والألم الجسدي واليهودية».

ورأت الحركة الصهيونية التي وضعت هدفا أمامها بإعادة اليهود إلى الحالة الطبيعية مثل جميع الشعوب، منذ بداية طريقها، بالمشروع أداة من الدرجة الأولى من أجل تغيير بيولوجيا اليهود المتدهورة. ولأن غير الصهاينة رأوا أن تحسن أحوالهم يتم من خلال الاندماج الاجتماعي – الثقافي لليهود في البيئة المرموقة غير اليهودية، رأى الصهاينة، منذ بداية طريقهم، أن تحسين أحوال اليهود هو من خلال نشاط استصلاحي لليهود في أرض إسرائيل. وماكس نوردو، مثلا، هو أحد أنبياء الانحطاط البيولوجي للجنس البشري. فقبل أن ينضم إلى هرتسل، وفي العام ١٨٩٥، أي قبل أربع سنوات من الكونغرس اليهودي الأول، نشر كتابا بعنوان «اندثار» وتحول فورا إلى أكثر الكتب مبيعا بلغات عديدة، وحذر فيه من الانحطاط المتسارع الذي يهدد الجنس البشري، بسبب التقدم التكنولوجي والاجتماعي، وما يرافق ذلك من تطور الصناعة والتمدن. وحذر مثلا من القطارات التي كانت تسافر في أيامه بسرعة «فائقة» تصل إلى ٣٥ كيلومترا في الساعة، والتي قد تسبب أضرارا خطيرة للعقل البشري. وذكر أيضا أن عمدة مدينة متوسطة في أيامه تعين عليه أن يتعامل مع سكان بحجم، كانوا يشكلون قبل جيل أو جيلين، سكان دولة بكاملها. وعندما انضم إلى هرتسل أصبح يرى بالمشروع الصهيوني أنه قبل أي شيء آخر هو مشروع لإنتاج يهودي جديد ومعافى بروحه وجسده. ولذلك فإن النشاط الرياضي من جهة، والعودة إلى الحرف الإنتاجية، مثل العمل في الأرض وأحضان الطبيعة، من الجهة الأخرى، هما من أهم الشعارات التي رافقت وجود الحركة الصهيونية منذ بداية طريقها.

وفعلا نحن نرى أن الصهاينة طبقوا، في بداية طريقهم، مبادئ عقيدة أو نظرية «اليوجينيا» [أي علم تحسين النسل]، التي وضعها فرانسيس جالتون، وسعت إلى منع تدهور بيولوجي مستقبلي للجنس البشري بواسطة اتباع سياسة اجتماعية تستند إلى ظواهر البصيرة العلمية. وقد ترجمت «اليوجينيا» أنها «البحث في عوامل الرقابة الاجتماعية التي تحسن أو تعوّق الميزات العرقية، المادية أو الروحانية للأجيال المستقبلية». فمثلا، أحد أساتذتي، أنجي مالر، ادعى لاحقا، أن البصيرة العلمية تؤدي إلى استنتاجات بشأن مستقبل الجنس البشري بعد قرن وربما حتى بعد عشرة أجيال إذا توفرت لدينا هذه البصيرة العلمية، والعمل بموجب هذه البصيرة هو واجب أخلاقي. أي أن العلم يمنحنا واجبات نابعة من مجرد فهم البصيرة التي يجلبها.

وفي العام ١٩١٨، نشر الطبيب اليهودي والصهيوني في وارسو، شنيئور زلمان بيخوفسكي، مقالا مطولا بالعبرية في جريدة «هَتْكوفا» بعنوان «الأمراض العصبية واليوجينيا لدى اليهود». وقال فيه: «إن هذا الرأي بأن اليهود يميلون إلى الإصابة بأمراض عصبية أكثر من أي أمة أخرى، وأن العرق العبري كله أصلا آخذ بالانحطاط، انحطاط الجسد والروح، هذا الرأي انتشر ليس فقط في المقالات الشعبوية المنتشرة، وإنما في المقالات العلمية أيضا نصادف وجهات نظر كهذه على أنها أفكار مقبولة ولم يعد بالإمكان التشكيك فيها أبدا. وصدّق أشهر الباحثين في نظرية علم الأعصاب على هذه الجملة». أي أنه برأيه، الأمراض العصبية التي تصيب يهود أوروبا الشرقية ليست وراثية وإنما هي نتيجة لظروف الحياة والملاحقات والمعاناة التي عاشها اليهود. إذ أدى العيش لجيل واحد في الولايات المتحدة حقيقة إلى اختفاء هذه الأمراض بين المهاجرين اليهود، وظهرت مكانها أمراض السكري والزهري بينهم.

لكن على الصهاينة القضاء على الأمراض الوراثية بكافة الوسائل، وبضمنها قوانين هجرة صارمة. وهكذا كتب هذا الصهيوني: «إن نهضة الشعب العبري في أرضه ستكون ممكنة فقط بشرط أن المادة البشرية التي ستسافر إلى هناك ستكون معافاة. وبهذا المفهوم ينبغي في البداية استخدام وسائل صارمة، مثل القانون ضد الدخول إلى البلاد المتبع في الولايات المتحدة. ويكتسب الأمر أهمية، عندما يبدأ الصهاينة بالنظر إلى الزواج على أنه ليس فعلا شخصيا، يفعل الإنسان من خلاله كل ما

هذا يعني أن الحركة الصهيونية، وخاصة الأرض إسرائيليين في تلك الفترة، تتحدث هنا بصورة واضحة جدا، حول ضرورة التحسين البيولوجي لليهود وإنقاذ هوية الرجل اليهودي والهوية التي مرّت بأجيال من الانحطاط البيولوجي. لكن بالطبع، كل هذا استمر ربما حتى العام ١٩٤٠. لكن المفهوم تغير من النقيض إلى النقيض في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والتفسير المرعب والمشوه الذي فعله النازيون للنظرية اليوجينية في إطار نظريتهم العرقية. ولذلك تحول استخدام تعبير اليوجينيا في أوساط كثيرة إلى تابو. وعلى الرغم من أنه من الناحية المبدئية لم تتغير الأفكار والبصيرة، وبقيت ذات أهمية كبيرة.

يحلو له، وإنما على أنه فعل عام مهم، ومنوط به مستقبل العرق وازدهار الشعب وآماله. الجيل القادم». انتبهوا، لقد خصصت الآداب اليوجينية دراسات كثيرة لهذه المسألة. «وثمة ضرورة لأن تقتني الآداب الصهيونية معرفة مناسبة في هذه المسألة». أي أننا نرى هنا أنه يريد أن يدخل قوانين تحدد الهجرة اليهودية. وكان يهود روسيا، مثلا، يعانون كثيرا في تلك الفترة من قوانين الهجرة الأميركية. ولكنه يقول إن على الصهاينة في أرض إسرائيل اتباع قوانين هجرة مشابهة كالتي تتبعها الولايات المتحدة.

وهناك يهودي آخر، هو ردكليف نتان سلمان، في انكلترا، وكان لسنوات طويلة عضوا في مجلس أمناء الجامعة العبرية، كان مخلصا لمهمات نظرية اليوجينيا وبشكل خاص لدورها في نهضة الشعب اليهودي. وقد ادعى، مثلا، أنه من خلال النظر إلى وجه شخص ما والخطوط في وجهه بإمكانه أن يفرق بين اليهودي وغير اليهودي. وقد بحث في الزيجات المختلطة بين اليهود وغير اليهود وتوصل إلى الاستنتاج بأن جينا واحدا هو المسؤول عن الفرق في المظهر. وكان سلمان هذا، خلال الحرب العالمية الأولى، طبيب الكتائب العبرية في أرض إسرائيل. وهنا، أعجب كثيرا بالجسد السليم، «غير اليهودي»، وبالمظهر المنيع لأبناء الموشافوت [أي القرى الزراعية اليهودية في فلسطين]، ذوي الشعر الفاتح اللون، «وحتى أن هؤلاء الشبان فازوا على منتخب الجيش البريطاني لكرة القدم». إنه يهلل للتقدم البيولوجي غير العادي.

لقد باتت اليوجينيا مصطلحا مركزيا في وصف الحياة اليهودية في الماضي والنظر إلى المستقبل، بين أوساط يهودية كثيرة. ولذلك فإنه ليس عجيبا أن الأطباء والمعلمين في أرض إسرائيل نظروا إلى المشروع الاستيطاني، الذي شاركوا فيه، على أنه عملية يوجينية [تحسين نسل] للشعب اليهودي. والمربي والناقد، الدكتور يسرائيل روبين، الذي أسموه بعد ذلك بـ«ريفكائي»، لأنه بحث في مجلة «موزنايم»، في العام ١٩٣٤، في موضوع «جمع الشتات من الناحية اليوجينية»، توجه في مقاله إلى «الأطباء والمعلمين»: «هذا الاقتران، الذي صنعته لمقالتي هذه، اقتران 'الأطباء والمعلمين' سوية، ليس مجرد 'حجة جيدة'، وإنما هو ضروري، لدى البحث في تحسين العرق. وهذه الشراكة مهمة للغاية في حياتنا في البلاد، وهي في جوهرها تشكل جهدا قوميا جريئا بالمفهوم اليوجيني... ليس فقط مشكلة استيطان أرض إسرائيل، وإنما في جميع المقالات والمحاولات الكثيرة والمتشعبة، على أشكالها، في شتاتنا من أجل نقل أمتنا إلى مسار حياة آخر ومختلف عن هذا الذي سِرنا أو عرجنا فيه على مدار أجيال طويلة. ويجب أن نرى نوى يوجينية بكل تأكيد... مصلحة الأمة تأمرنا في كل مكان: اذهبوا وتحسنوا، واذهبوا واسعوا لإنتاج نوع يهودي جديد ومتطور ومصحح».

إنه لا يقول بالتحديد ما يتوجب علينا فعله. لكن الطبيب الدكتور يوسف مئير، الذي كان رئيس صندوق المرضى والمدير العام الأول لوزارة الصحة الإسرائيلية، كتب في العام ١٩٣٣ في كراسة إرشاد للأم والطفل، ووضع توجيهات أوضح: «من يسمح له بإنجاب أولاد؟ خلال بحثي عن إجابة صحيحة على هذا السؤال، لا بد من تناول اليوجينيا، علم تحسين العرق والحفاظ عليه من الانحطاط... وها هو شعبنا عاد إلى الانبعاث، إلى حياة طبيعية في أرض الآباء. أليس من واجبنا الاهتمام بأن يكون لدينا أبناء معافون وسالمون في الجسد والروح؟ وبالنسبة لنا، يوجد لليوجينيا عموما، وللاحتراس من انتقال أمراض وراثية خصوصا، قيمة أكبر من باقي الشعوب! ويتوجب على الأطباء والرياضيين والسياسيين القيام بدعاية واسعة لهذه الفكرة: لا تنجبوا أولادا إذا كنتم غير متأكدين من أنهم سيكونون أصحاء في الجسد والروح!».

هذا يعني أن الحركة الصهيونية، وخاصة الأرض إسرائيليين في تلك الفترة، تتحدث هنا بصورة واضحة جدا، حول ضرورة التحسين البيولوجي لليهود وإنقاذ هوية الرجل اليهودي والهوية

التي مرّت بأجيال من الانحطاط البيولوجي. لكن بالطبع، كل هذا استمر ربما حتى العام ١٩٤٠. لكن المفهوم تغير من النقيض إلى النقيض في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والتفسير المرعب والمشوه الذي فعله النازيون للنظرية اليوجينية في إطار نظريتهم العرقية. ولذلك تحول استخدام تعبير اليوجينيا في أوساط كثيرة إلى تابو. وعلى الرغم من أنه من الناحية المبدئية لم تتغير الأفكار والبصيرة، وبقيت ذات أهمية كبيرة. وهنا أريد أن أنتقل إلى الجزء الأخير من المحاضرة.

محاولات لإنشاء تاريخ لليهود بواسطة البحث البيولوجي

بعد أن حقق الشعب اليهودي حلمه بإقامة دولة خاصة به، وفيما تم توجيه الجهود الصهيونية من أجل الحفاظ على جوهر الدولة ومضمونها، طرحت حركة الهجرة الكبيرة أمام العلماء فرصة نادرة لاختبار تأثير هجرة سكان كانوا في عزلة ثقافية نسبية منذ أجيال كثيرة. وكان بالإمكان هذه المرة القيام بهذه التجارب وهذه الأبحاث ليس على فئران أو ذباب صغير وليس على كائنات حية أخرى، وإنما على بني البشر أنفسهم مباشرة. وخصصت أستاذتي، البروفسور إليشيفاع غولدشميدت، مؤتمرا خاصا لذلك، في بداية سنوات الستين، بعنوان «علم الوراثة لمجموعات سكانية مهاجرة ومعزولة». وبالطبع فإن حركة الهجرة اليهودية الكبيرة التي جلبت إلى البلاد أفرادا ومجتمعات من جميع أصقاع العالم، شددت على مسألة الهوية أو القرابة البيولوجية لأبناء مجتمعات تم من الناحيتين الثقافية والاجتماعية استقبالهم، بهذا القدر أو ذاك، على أنهم يهود شرعيون. لذلك، ما هي العلاقة البيولوجية بين هذه المجتمعات؟ وعلى ضوء ذلك، هل يمكّننا علم الوراثة من تعقب أثر تاريخ اليهود ورسم شجرة أنساب لليهود منذ فترة أبينا إبراهيم، أو على الأقل منذ فترة مملكة الحشمونائيم؟

حاول الدكتور حاييم شيبا، بهذا المفهوم، تطوير فرع جديد في بحث لإسناد التاريخ إلى علم الوراثة. وعلى سبيل المثال، اتضح له أنه ينتشر بين القادمين من سردينيا مركب جيني مرتبط بأمراض الدم المنتشرة جدا بين يهود الشرق أيضا. ولقد شخّص شيبا لدى سكان سردينيا آثار المنفيين القدماء من يهودا [أي منطقة القدس]. وقد كتب مثلا: «لماذا لا نجد، وعمليا ينقص، لدى اليهود الأوروبيين – الأشكناز – الـG6PD (وهو الجين الملتصق بالكروموزوم X)؟». وأضاف: "إذا قرأت بتمعن [كتاب] 'تاريخ اليهود' ليوسيفوس فيلافيوس [من القرن الأول الميلادي]، ستكتشف أن الرومان نفوا الذكور فقط، الذين تم بيعهم كعبيد وألقي بهم في حلبة الأسود... وهكذا فإنه في ظروف العبودية اضطر الذكور الساميون لأن يتزوجوا، ويهوّدوا طبعا الإناث من بنات بيفيت. لذلك فإن جوهر اليهود الذين هاجروا إلى أوروبا... لم ينقلوا أبدا الجين المتحول الناقص في G6PD إلى نسلهم من الذكور". [المحاضر يسخر] وها أنتم ترون أنه يضع هنا "ترجمة علمية" لقصص تاريخية ويحاول العثور على اليهود في أماكن شتى.

من هذه الناحية، ربما سيكون مثيرا، متابعة البحث الديمغرافي الذي وضعه هلموت ميوزام. وكانت النقطة التي انطلق منها هي أن جميع اليهود شكلوا مجموعة سكانية من أصل واحد، وانقسمت إلى مجموعات شتاتية مختلفة، وكل واحدة منها، رغم أنها حافظت على خاصياتها البيولوجية، تضمنت، بقدر معين، الجينات التي تميزت بها المجموعة السكانية التي سكنت بينها. وإذا تتبعنا تقسيم أنواع الدم لدى المجموعات السكانية المختلفة، فسيكون لديهم نوع الدم A ونوع الدم B. وتوجد مجموعات سكانية مختلفة وغير يهودية ولديها أنواع دم مختلطة لنوعي الدم هذين A وB. وإذا تتبعنا المجموعات السكانية اليهودية، سنرى أنها مشابهة ولكنها مختلفة عن المجموعات السكانية غير اليهودية. وكأن جميع المجموعات السكانية اليهودية تجذب إلى مكان آخر، وكأنها مشابهة للمجموعات السكانية غير اليهودية، ولكنها تجذب إلى مكان آخر. وإذا انتبهتم إلى أنهم جاؤوا من مكان آخر واندمجوا بهذا القدر أو ذاك في المجموعات السكانية في الأماكن الأخرى، فإن هذا الجذب يؤشر لنا على إمكانية استقراء، أي الوصول إلى شيء مشترك لكل هذه المجموعات السكانية. وهذا الشيء هو بالطبع تركيبة مجموعات الدم لدى المجموعة السكانية اليهودية القديمة. وهذه فكرة رائعة وجميلة وجيدة، من أجل العثور على مبنى أنواع دم اليهود، إذا كانت فرضية أصلهم المشترك صحيحة، وإذا كانت فرضيته صحيحة. وعمليا فإن نتائج بحثه أدت إلى هذه النتيجة. ولكن لا توجد هنا أي إمكانية لإنشاء أصل مشترك، لكن رغم ذلك فإننا نرى أن ميوزام يخصص أربع صفحات أخرى من مقاله لمناقشة لماذا كان بالإمكان قبول هذه النتائج، رغم أن نظرية الأصل المشترك موجودة في منزلة دنيا.

لكن منذ الأبحاث التي وضعها شيبا وميوزام، تطورت أساليب البحث بشكل كبير. وإذا كانت هناك ظروف بيئية تفضل نوعا معينا من الدم، لنقل أنه يوجد مناخ معين أو جرثومة معينة في بلاد معينة، عندها قد يكون هناك، بالطبع، ارتفاع في انتشار المركب الجيني رغم أنه لا يوجد لها أصل مشترك.

لكن لعل الأبحاث الأكثر شهرة هي تلك التي وجدت المشترك بين

المجتمعات اليهودية في تركيبة الكروموزوم Y. إذ ينتقل الكروموزوم Y من الأب إلى جميع أبنائه ولكن ليس إلى بناته. وعلى ما يبدو أن قيمته في عملية الانتقاء الطبيعي معدومة. ويتضح أن قرابة الدم أو قرابة الـDNA بين اليهود في مجتمعات مختلفة كبيرة جدا. وقد نشأت هنا ، كما يظهر، مجموعة كبيرة جدا من اليهود وسكان الشرق الأوسط الآخرين، وهم يختلفون عن الأوروبيين والإفريقيين. ولا شك في أنه من ناحية التقسيم الوراثي، فإن المجموعات السكانية اليهودية متقاربة جدا، ومتشابهة مع بعضها، وهي متشابهة أيضا مع المجموعات السكانية المختلفة في الشرق الأوسط. والفروق هي كمية وليست نوعية. ويسأل السؤال طبعا، ما معنى هذا التقارب؟

تبني برامج كمبيوتر متطورة من هذه المعطيات أشجار أنساب وتشير إلى التشعبات وموعد حدوثها. لكن هذه البرامج مبرمجة من أجل بناء أشجار أنساب كهذه على افتراض أنه كان يوجد فعلا في تاريخ المجموعات السكانية أصل مشترك وتشعّب. وتعطي هذه البرامج أفضل شجرة نسب يمكن استخراجها من المعطيات، استنادا إلى فرضية الأصل المشترك. لكن بهذا لا يوجد دليل طبعا على أنه كان هناك أصل مشترك.

وثمة إمكانية أخرى، وهي أنه لم يكن أمامنا شجرة ذات تشعبات أحادية الاتجاه، وإنما هذه التشعبات نمت، بمعنى أنها عبارة عن علاقات شائكة ومتعددة الاتجاهات، أفقيا وعموديا. وتدل المعطيات التاريخية والديمغرافية على أنه فعلا كانت هناك علاقات أفقية واجتماعية ثقافية ودينية بين مجتمعات يهودية، وحتى أن علاقات كهذه بين مجتمعات متباعدة عن بعضها جدا لم تكن أمرا نادرا. فيهود اليمن، مثلا، كانوا على علاقة دائمة مع يهود بابل. ومكث مسافرون وحاخامون من هذا المجتمع أو ذاك لفترات طويلة عند مجتمع آخر. وبالإمكان الافتراض أنهم لم يعيشوا دائما حياة زهد. ولذلك فإنه جائز أن القرابة الوراثية بين المجتمعات، هي، جزئيا على الأقل، نتيجة لعلاقات ثقافية. فمثلا، أحضر أحد طلابي، قبل سنتين، مقالا كتبته السيدة كيمريتش (كيمحي) تسرفاتي وعدد من الأشخاص. وقد لفت الطالب انتباهي إلى أن كيمحي هو اسم مثقف وعالم ألسنيات من شمال إفريقيا ووصل في نهاية حياته إلى أوروبا الشرقية. وفي المقابل فإن تسرفاتي هو اسم عائلة يهودية مغربية الأصول من نسل الحاخام حام، رئيس مجتمعات أشكنازي. أي أننا نرى أنه يوجد في التاريخ صلات دم، ليس عن طريق التشعبات وإنما عن طريق علاقات أفقية. وإذا كان الأمر كذلك فإنه توجد مشكلة إذن. فقد حاولت صحيفة "هآرتس" في الانترنت، مؤخرا، طرح جهاز آخر لإسناد الأصل المشترك لليهود أينما كانوا. لقد طرحت جهاز – برنامج ما اسمه "بابيليون"، وهو برنامج يرسم العلاقات العائلية، التي يفترض أن تربط في نهاية الأمر جميع المجتمعات والسلالات للعائلات بشجرة واحدة كبيرة. [ساخرا] ربما تنجح هذه البرامج في المكان الذي لم ينجح فيه العلماء.

ويتلاءم المبنى الشائك للعلاقات بين المجتمعات في أيامنا، أيضا مع النتائج حول القرابة الكبيرة للتركيبة الوراثية للمجتمعات اليهودية وبين المجموعات السكانية في الشرق الأدنى. وقد علمت مؤخرا من مقال لعالم الآثار ماغين بروشي، أنه في العام ١٨٧٤، طرح الباحث الفرنسي كليرمون غانو، فرضية مفادها أن لدى الفلاحين الفلسطينيين في عصره توجد آثار نسل المجتمع اليهودي من فترة خراب الهيكل. أي أن بعضهم هم من نسل رجال مملكة الحشمونائيم، الذين لم يتم نفيهم من أرضهم. وقد اضطروا على مر الأجيال إلى اعتناق الدين الإسلامي.

وقد طرح هذا الاعتقاد القيادي في منظمة "بيلو" [الصهيونية]، يسرائيل بيلكينت، في العام ١٨٩٢، وتبنته لاحقا شخصيات عظيمة وكبيرة، مثل دوف بار بورخوف، أوسيشكين، روبين، أحاد هعام وغيرهم. وتجدد هذا الطرح بفضل دافيد بن غوريون، الذي كتب، بداية بالاشتراك مع إسحق بن تسفي، وبعد ذلك، في العام ١٩١٧، كتب بنفسه مقالا بعنوان "من أجل استيضاح أصل الفلاحين": "بإمكانكم أن تروا أن القبائل العربية التي انتشرت في أرض إسرائيل منذ عهد الخليفة عمر لم تقضِ على كل المجتمع الزراعي الذي وجدوه حينذاك في البلاد... ومعظم الفلاحين في عصرنا هم من نسل أولئك الفلاحين الذين وجدهم العرب في البلاد في القرن السابع. ولم يكن المجتمع الزراعي الذي وجده العرب في أرض إسرائيل في القرن السابع سوى المجتمع العبري الذي بقي في أرضه".

لذلك أعتقد أنه، في خلاصة الأمر، بالإمكان القول إن الكثيرين منا كانوا يريدون أن يؤمنوا أننا جميعا عائلة واحدة. وثمة أهمية للتأكيد أن البحث البيولوجي – الوراثي لا يمكنه أن يحسم في مسألة الوحدة العرقية لأصل اليهود، سواء أكان الحديث عن الشجرة المتشعبة أم عن النموذج الشائك الذي يرسل أذرعه في جميع الاتجاهات. وحتى أنه ليس بإمكاننا أن نقرر بشأن الصلة مع شعوب الشرق الأدنى، رغم المطالب الحازمة للضالعين في الأمر. ولذلك، مثلما هي حال المسائل العلمية الأخرى، فإن النتائج متسقة مع فرضيات مختلفة. ورغم خيبة أملكم، فإنه ينبغي الموافقة على قدر من انعدام اليقين الذي بقي على حاله.

[مترجم عن العبرية. ترجمة بلال ضاهر]

آري شافيت (*)

اللد ١٩٤٨: المدينة، المجزرة والشرق الأوسط اليوم

تعمّ الاضطرابات الداخلية منطقة الشرق الأوسط اليوم، وبات الربيع العربي مجرد ذكرى، وتشكل سوريا الآن كابوسًا سرياليًا. ومع ذلك، تشهد المنطقة في هذه الآونة محاولة جديدة تتعهدها إدارة أوباما من أجل تحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. فهل يكون النجاح من نصيب هذا المسعى الجديد في ضوء فشل المساعي التي سبقته؟ من الممكن العثور على إجابة لهذا السؤال في تاريخ اللد، وهي مدينة فلسطينية صغيرة تقع إلى الشرق من مدينة تل أبيب وإلى الغرب من مدينتيّ رام الله والقدس – التي تشكل لبّ النزاع العربي– الإسرائيلي. وينبغي لكل طرف يسعى إلى تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط أن يعترف بالمأساة التي حلت بمدينة اللد وأن يستوعب المضامين والدلالات التي تنطوي عليها.

في العام ١٩٠٥، أي بعد عامين من وصول الحركة الصهيونية إلى وادي اللد، أقام مقاول يهودي روسي معملًا لصناعة الصابون من زيت الزيتون بالقرب من المدينة. وقد أُطلق على هذا المصنع فيما بعد اسم "عتيد" (وهي كلمة عبرية تعني "المستقبل"). وبعد ذلك بفترة قصيرة، أنشأ مدرس صهيوني مشهور مأوى للأيتام على المنحدر القريب من هذا المصنع. وخُصص هذا المأوى، الذي سُمّي "كريات سيفر"، للأيتام الذين نجوا من المجزرة التي شهدتها مدينة كيشينيف في بيسارابيا. وفي العام ١٩٠٨، عمل أعضاء الحركة الصهيونية على زراعة حقول الزيتون في غابة هيرتسل (Herzl Wald) من أجل تخليد ذكرى مؤسسها، وهو ثيودور هيرتسل (Theodor Herzl). وعلى مدى العامين التاليين، أقام الصهاينة مستعمرة صناعية ومزرعة تجريبية. وكان الفشل

(*) صحافي إسرائيلي من أسرة تحرير «هآرتس». هذا المقال نشر في مجلة «نيو يوركر» الأميركية، عدد ٢١ تشرين الأول ٢٠١٣.

صورة نادرة للد والرملة قبل تطهيرهما عرقيا.

من نصيب جميع هذه المشاريع، باستثناء مشروع واحد – وهو مشروع "بِن شيمين" (Ben Shemen)، وهو عبارة عن "قرية شبابية" أسسها طبيب اسمه سيغفرايد ليهمان (Siegfried Lehmann).

وُلد ليهمان في برلين في العام ١٨٩٢ . ودرس الطب، ثم خدم في الجيش الألماني كطبيب فيه. وعلى الرغم من أنه كان ينحدر من أسرة ثرية من اليهود الألمان الذين اندمجوا في المجتمع الألماني، فقد أعاد ليهمان اكتشاف هويته اليهودية في أثناء الحرب العالمية الاولى، ووجد المغزى الذي كان يصبو إليه في المحاولة التي بُذلت لبعث الحياة في اليهودية. وأنشأ ليهمان، في العام ١٩١٦ ، مركزًا للأطفال اليهود المشردين في أحد الأحياء الفقيرة في شرقيّ برلين، وافتتح في العام ١٩١٩ مأوى للأطفال الأيتام اليهود الذين فقدوا آباءهم وأمهاتهم في الحرب في مدينة كوفنا (Kovna) في ليتوانيا. وكان ليهمان، الذي وجد في أفكار مارتين بوبر (Martin Buber) وألبرت أينشتاين (Albert Einstein) مصدر إلهام له، يؤمن بأنه لم يكن لليهود مستقبل في ألمانيا، وأنه كان يتعين على اليهود الغربيين أن يعيدوا التواصل مع التقاليد والطقوس التي كان اليهود الشرقيون يتبعونها.

وبحلول العام ١٩٢٥ ، أدرك ليهمان بأن الموجة المتصاعدة المعادية للسامية سوف تحول بينه وبين الإبقاء على مأوى الأطفال الذي كان يديره في كوفنا، وقرر بأنه ليس أمامه من مكان يتوجه إليه سوى فلسطين. وفي أحد الأيام الماطرة في شهر كانون الثاني من العام ١٩٢٧ ، وصل ليهمان مع زوجته ومجموعة من الأطفال الأيتام الذين كان يؤويهم من كوفنا إلى الفناء الذي كان قد شُيِّد في وادي اللد قبل عشرين عامًا تقريبًا لإيواء الأيتام الذين جاؤوا من كيشينيف.

وفي العام ١٩٤٦ ، كانت المؤسسة التعليمية التي أنشأها ليهمان تضم ما يزيد على خمسمئة طالب وطالبة. وقد شُيدت المهاجع في مبانٍ طويلة ذات سقوف حمراء على المنحدر السهل الذي يمتد من فناء "كريات سيفر" حتى أنقاض مصنع الصابون. كما شيد القائمون على هذه المؤسسة مدرسة في هذه المنطقة وحفروا فيها بركة سباحة وزرعوا حدائق الورود. وكان الطلبة يربون الدواجن والأبقار والأغنام والخيول، كما كانوا يعتنون ببيارة برتقال وحديقة لزراعة الخضروات وحقول القمح وخلايا النحل وكرم عنب. لقد طوّر ليهمان أحد أهم المواقع التي احتفت برواد الصهيونية الأوائل في وادي اللد.

لم يكن ليهمان صهيونيًا يتسم بقصر النظر. فعلى الرغم من أنه كرس حياته لرعاية الأطفال اليهود المشردين، فقد كان ينظر إلى مهمته الإنسانية ضمن سياق تاريخي أعم وأشمل. فقد كان يؤمن بأن النزوح والانفصال عن الأهل لم يكونا من المصائب التي حلت باليهود وحدهم ودون غيرهم في القرن العشرين. وقد أراد من الحركة الصهيونية أن تجترح علاجًا للشعب اليهودي الحديث وللإنسان الحديث معًا، كما أراد من هذه الحركة أن تنفذ المهمة القومية الملحّة على نحو يعود بالفائدة على جميع أبناء الأسرة البشرية. ومن وجهة نظر ليهمان، ينبغي للصهيونية أن تشكّل حركة من حركات التسوية التي لا تلطخها الكولونيالية أو الشوفينية، وأن تكون حركة تقدمية لا يشوهها الاغتراب الحضري. وفضلًا عن ذلك، كان ليهمان يؤمن بأنه لا ينبغي للحركة الصهيونية أن تؤسس مستعمرة منغلقة تستعطف الآخرين في فلسطين، بحيث تتجاهل محيطها وجيرانها العرب، ولا يجب في الحركة الصهيونية أن تشكل قلعة غربية رائدة تتولى قيادة الشرق. بل على النقيض من ذلك، يتعين على الصهيونية أن تزرع اليهود في وطنهم العتيق بطريقة أو بأخرى وعلى نحو عضوي، بحيث تشكل جسرًا بين الشرق والغرب. وعلى الرغم من أن ليهمان لم يكن يقول ذلك علانية، فقد كان ينظر إلى القرية الشبابية التي أقامها في وادي اللد باعتبارها مثالًا على ما يجب أن تكون عليه الحركة الصهيونية: بمعنى أن تكون مكانًا يوفر المأوى للمشردين، ويرسخ جذور من اقتُلعوا من أوطانهم فيه ويستعيد معنى الحياة. وفي هذا السياق، فمن شأن قرية "بن شيمين" أن توفر الوئام والانسجام للأطفال فيها وأن توفره كذلك لفترة تفتقر إلى جميع أشكال الوئام والانسجام.

وبعد ستة أشهر من إنشاء القرية الشبابية على يد ليهمان، ضرب زلزال البلدة القديمة في مدينة اللد وتسبب في مقتل العشرات من سكانها. فسارع ليهمان إلى المدينة كي يقدم

مدرسة «بن شيمين».

العناية والرعاية للناجين من هذا الزلزال. وقد ترك عمله أثرًا عميقًا، حيث أقام على مدى السنوات التالية علاقات الصداقة مع سكان مدينة اللد من الفلسطينيين ومع وجهاء القرى العربية المجاورة ومخاتيرها، وهي قرى الحديثة، وخربة الضهيرية، وجمزو، ودانيال ودير طريف وبيت نبالا. ومما لفت نظر ليهمان أن أبناء هذه القرى كانوا يتنقلون بين قراهم ومدينة اللد في حر الصيف القائظ، فشيد لهم نافورة يشربون الماء البارد منها ويفيئون إلى ظلها ويستريحون فيه بالقرب من بوابة قرية الشباب الصهيونية. كما أصدر ليهمان تعليماته إلى العيادات المحلية لكي تقدم المساعدة الطبية للفلسطينيين الذين كانوا يحتاجون إليها. وأصر على تعليم الطلبة الذين كانوا يدرسون في "بن شيمين"، والذين كانت تتراوح أعمارهم من عشر إلى ثماني عشرة سنة، على احترام جيرانهم. وفي كل نهاية أسبوع تقريبًا، كان الطلبة يخرجون في رحلات إلى تلك القرى، كما كانوا يترددون على زيارة المدارس والسوق في مدينة اللد. وكان ليهمان يوجه الدعوات إلى الفرق الموسيقية وفرق الدبكة العربية للمشاركة في الاحتفالات التي كانت تُقام في القريبة الشبابية.

وفي العام ١٩٤٧، أي قبل عام واحد من إقامة دولة إسرائيل، طلب ليهمان من المخرج هيلمر ليرسكي (Helmer Lerski) أن يصور فيلمًا عن فتى صغير، وهو أحد الناجين من المحرقة (الهولوكوست)، والذي وصل من أوروبا ووجد حياته وغايته في قرية "بن شيمين". وافق ليرسكي على طلب ليهمان، وسمى الفيلم "أداما" ("الأرض"). وقد وظف ليهمان هذا الفيلم كأداة لجمع التبرعات، حيث كان يصور مجتمعًا رعويًا كان من المستحيل إقامته لولا الجهود التي بُذلت في ذلك. فالفتيان والفتيات الذين بالكاد تمكنوا من الهرب من أوروبا يعيشون الآن في مؤسسة تقدمية وديمقراطية كانت عبارة عن وطن وفّر النقاهة للشباب، الذين اقتُلعوا من أوطانهم وكانوا ينتمون إلى شعب سبق أن اقتُلع من وطنه، في أرض التوراة. فهنا كان الرعاة اليهود الشباب يرعون الأغنام على التلال العتيقة الوعرة بين قريتيّ الحديثة وخربة الضهيرية. وهنا كانت الشابات يغزلن الخيوط على المغازل كما لو كنّ فتيات فلاحات فرنسيات أو ألمانيات يعشن على هذه

الأرض على مدى أجيال متعاقبة. وهنا كان مجتمع من الأطفال الأيتام الذين يحيون في ظل ثقافة تزخر بها القرى الأوروبية– الفلسطينية وتعيش في سلام مع الأرض التي حلوا واستقروا فيها. وفي أمسيات أيام الجمعة، كان الأطفال يرتدون القمصان البيضاء ويجتمعون حول الموائد من أجل إضاءة الشموع. وكان بعض هؤلاء الأطفال يعزفون موسيقى باخ (Bach)، وبعضهم يغني الترنيمات، وبعضهم يسرد حكايات الأساطير اليهودية أو قصص تولستوي.

ولكن بمجرد أن أنهى ليرسكي تصوير هذا الفيلم، طفا على السطح توتر دفين كان قائمًا بين الحركة الصهيونية التي كانت تتعهد مشروع وادي اللد ومدينة اللد الفلسطينية. ففي شهر شباط ١٩٤٧، قرر البريطانيون الجلاء عن الأرض المقدسة وترك الأمر لهيئة الأمم المتحدة لكي تقرر مصيرها. وفي شهر حزيران من ذلك العام، وصلت لجنة تتألف من أحد عشر عضوًا من الأمم المتحدة إلى فلسطين. وزارت هذه اللجنة قرية "بن شيمين" في وادي اللد في أثناء جولتها التي شملت جميع أنحاء البلاد. ووصل أعضاء هذه اللجنة إلى نتيجة مفادها أنه لم يكن هناك من فرصة تتيح لليهود والعرب في فلسطين أن يتعايشوا كشعب واحد، وأوصوا بتقسيم أرض فلسطين إلى دولتين. وفي شهر تشرين الثاني من العام نفسه، صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار التقسيم، ودعت الجمعية في القرار (١٨١) إلى إقامة دولتين، دولة يهودية ودولة عربية. ولم تُبدِ جامعة الدول العربية ولا العرب الفلسطينيون الاستعداد لقبول السيادة اليهودية على أي بقعة من أرض فلسطين ورفضوا هذا القرار.

وفي شهر كانون الأول ١٩٤٧، هاجم المقاتلون العرب موكبًا يتألف من سبع سيارات كانت تُقلّ جنودًا يهودًا من أفراد "الهغناه"، التي شكّلت نواة قوات الدفاع الإسرائيلية فيما بعد، وهو في طريقه إلى قرية "بن شيمين". وقد قُتل ثلاثة عشر جنديًا في هذه الموقعة. وبعد هذه الحادثة بأشهر قليلة، تم إخلاء معظم سكان القرية الشبابية من وادي اللد في الحافلات التي رافقتها مدرعات بريطانية. وبحلول شهر نيسان ١٩٤٨، تحولت القرية الشبابية التي أنشأها ليهمان إلى نقطة عسكرية.

وفي شهر أيار ١٩٤٨، غزت جيوش مصر وسورية وإمارة شرق الأردن والعراق ولبنان فلسطين، وعقدت هذه الجيوش العزم على سحق الدولة اليهودية الوليدة حينئذ. وفي مطلع شهر تموز، أصدر دافيد بن– غوريون، أول رئيس وزراء في دولة إسرائيل، أوامره بإطلاق عملية "لارلار" (Operation Larlar) التي استهدفت احتلال اللد والرملة واللطرون ورام الله. وفي يوميّ ١٠ و١١ تموز، استولى اللواء الثامن في قوات الدفاع الإسرائيلية على الأجزاء الشمالية من وادي اللد، بما في ذلك قريتا دير طريف والحديثة، بالإضافة إلى المطار الدولي الذي كان يقع على مقربة من تل أبيب. واستولى لواء النخبة "يفتاح" (Yiftach Brigade) على الأجزاء الجنوبية من المدينة، بما فيها قرى عنابة وجمزو ودانيال وخربة الضهيرية. وفي غضون أربع وعشرين ساعة، تم احتلال جميع القرى التي أحبها د. ليهمان وعلّم فيها تلاميذه احترام سكانها. وفضلًا عن ذلك، كانت قوات الدفاع الإسرائيلية تعد العدة للاستيلاء على مدينة اللد نفسها بعدما أحكمت قبضتها على وادي اللد من الجهات الجنوبية والشرقية والشمالية.

وتقدم في يوم ١١ تموز من العام نفسه، فصيلان من الكتيبة الثالثة من قرية دانيال المحتلة نحو حقول الزيتون التي تفصل قرية "بن شيمين" عن مدينة اللد. وقد عملت الميليشيا العربية التي كانت تدافع عن المدينة آنذاك على عرقلة تقدُّم هذين الفصيلين بإطلاق نيران الأسلحة الرشاشة عليها. وفي هذه الأثناء، كانت الكتيبة ٨٩، التي كان موشيه دايان يقودها، قد وصلت إلى "بن شيمين". وبعد ظهر ذلك اليوم، غادرت الكتيبة، التي كانت تتألف من عربة مصفحة ضخمة مزودة بمدفع ومدرعات نصف مجنزرة وجيبات مزودة بالبنادق الرشاشة، قرية "بن شيمين" واقتحمت مدينة اللد. وفي حرب خاطفة لم تزد على سبع وأربعين دقيقة، قُتل العشرات من العرب، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن. وفي المقابل، فقدت الكتيبة ٨٩ تسعة من جنودها. وفي مستهل مساء هذا اليوم، تمكن الفصيلان التابعان للكتيبة الثالثة من دخول المدينة. وفي غضون ساعات، استولى الجنود على المواقع الرئيسة فيها واحتجزوا الآلاف من المدنيين الفلسطينيين داخل جامعها الكبير.

وحسبما جاء في كتاب "١٩٤٨" لبِني موريس (Benny Morris, 1948)، دخلت مدرعتان أردنيتان المدينة في اليوم التالي لاحتلالها، مما تسبب في اندلاع موجة جديدة من العنف. وكان الجيش الأردني يتمركز على بعد أميال شرق المدينة. وفي الواقع، لم يكن للمدرعتين المذكورتين أي أهمية عسكرية، ولكن بعض المواطنين العرب من سكان مدينة اللد اعتقدوا أنهما كانتا من جملة الطلائع التي قدِمت إلى المدينة من أجل تحريرها. وقد ساور الخوف جنود الكتيبة الثالثة، حيث شعروا بأنهم في خطر وشيك من الهجوم الأردني. وفي هذه الأثناء، أطلق بعض الفلسطينيين النار على الجنود الإسرائيليين بالقرب من مسجد صغير في المدينة. وكان من بين المحاربين الشباب الذين كانوا

تمثل مدينة اللد الصندوق الأسود للحركة الصهيونية. وفي الحقيقة، لم تستطع الحركة الصهيونية أن تتحمل وجود مدينة اللد العربية. فمنذ البداية، ساد تناقض جوهري بين الحركة الصهيونية ومدينة اللد. فإذا كان لهذه الحركة أن تبقى على قيد الوجود، لم يكن لمدينة اللد أن تبقى قائمة. وإذا كان لمدينة اللد أن تبقى موجودة، فلم يكن للحركة الصهيونية وجود معها. وهذا الأمر واضح تمامًا إذا ما أعدنا النظر في أحداث الماضي. فعندما وصل سيغفرايد ليهمان إلى وادي اللد في العام ١٩٢٧، كان يتعين عليه أن يرى أنه إذا كان لدولة يهودية أن تقوم لها قائمة في فلسطين، فكان لا يمكن أن توجد مدينة اللد العربية في مركزها. وكان عليه أن يدرك أن اللد كانت تشكل عقبة تسد الطريق أمام قيام دولة يهودية، وأنه كان من الواجب على الحركة الصهيونية أن تزيلها في يوم من الأيام.

يحتمون في خندق قريب خريجون من مؤسسة "بن شيمين"، الذين باتوا يقاتلون في صفوف قوات الدفاع الإسرائيلية. وكان قائد اللواء أحد الطلبة الذين تخرجوا من "بن شيمين" أيضًا، وقد أصدر هذا القائد الأمر بالرد بإطلاق النار. وألقى بعض الجنود القنابل اليدوية داخل البيوت العربية. وأطلق أحدهم قذيفة مضادة للدروع باتجاه المسجد. وفي غضون ٣٠ دقيقة، قتل هؤلاء الجنود مئتين وخمسين فلسطينيًا. لقد اقترفت الحركة الصهيونية مجزرة في مدينة اللد.

وعندما وصلت هذه الأخبار إلى مقر قيادة عملية "لارلار"، الذي كان يقع في قرية يازور الفلسطينية، سأل القائد العسكري الجنرال يغئال ألون بن- غوريون عما يفعله مع العرب. فلوّح بن- غوريون بيده: أبعدوهم. وبعد ذلك بساعات، أصدر إسحق رابين، ضابط العمليات حينئذ، أمرًا خطيًا إلى لواء "يفتاح" يقول فيه: "يجب طرد سكان اللد على وجه السرعة، ودون النظر إلى السن".

وفي اليوم التالي، عُقدت المفاوضات في بيت كاهن كنيسة سان جورج، بين شماريا غوتمان الحاكم العسكري الذي عُيِّن مؤخراً لمدينة اللد، والوجهاء العرب في المدينة المحتلة. وقد جرى الاتفاق في هذه المفاوضات، التي اختُتمت قبل ظهر يوم ١٣ تموز ١٩٤٨، على طرد السكان العرب في اللد واللاجئين المقيمين فيها على الفور. وبحلول مساء ذلك اليوم، كان ما يقرب من ثلاثة وخمسين ألف عربي فلسطيني قد غادروا مدينة اللد في طابور طويل، حيث اجتازوا قرية "بن شيمين" واختفوا في الشرق. لقد طمست الحركة الصهيونية مدينة اللد ومحتها من الوجود.

اللد- «الصندوق الأسود» للحركة الصهيونية

تمثل مدينة اللد الصندوق الأسود للحركة الصهيونية. وفي الحقيقة، لم تستطع الحركة الصهيونية أن تتحمل وجود مدينة اللد العربية. فمنذ البداية، ساد تناقض جوهري بين الحركة الصهيونية ومدينة اللد. فإذا كان لهذه الحركة أن تبقى على قيد الوجود، لم يكن لمدينة اللد أن تبقى قائمة. وإذا كان لمدينة اللد أن تبقى موجودة، فلم يكن للحركة الصهيونية وجود معها. وهذا الأمر واضح تمامًا إذا ما أعدنا النظر في أحداث الماضي. فعندما وصل سيغفرايد ليهمان إلى وادي اللد في العام ١٩٢٧، كان يتعين عليه أن يرى أنه إذا كان لدولة يهودية أن تقوم لها قائمة في فلسطين، فكان لا يمكن أن توجد مدينة اللد العربية في مركزها. وكان عليه أن يدرك أن اللد كانت تشكل عقبة تسد الطريق أمام قيام دولة يهودية، وأنه كان من الواجب على الحركة الصهيونية أن تزيلها في يوم من الأيام. ولكن د. ليهمان لم ير ذلك، واختارت الحركة الصهيونية الامتناع عن إدراك هذا الأمر أيضًا. وعلى مدى عقود، نجح اليهود في إخفاء التناقض الذين كان قائمًا بين حركتهم ومدينة اللد وحجبه عن أنفسهم. وتظاهر اليهود، على مدى أربعة وخمسين عامًا، بأنهم هم من يمثل مصنع المستقبل وحقول الزيتون وقرية «بن شيمين» التي تعيش في سلام مع مدينة اللد. وبعد ذلك، وفي غضون ثلاثة أيام من الصيف الكارثي الذي شهده العام ١٩٤٨، لم يعد لمدينة اللد أي وجود.

وقد حاولتُ، بعد عشرين سنة وعندما كنتُ في بدايات عملي كصحافي، أن أفسر الأسرار التي تزخر بها مدينة اللد. فالتقيتُ بقائد اللواء وأمضيت وقتًا طويلًا معه في مكتبه. كما التقيتُ

بالحاكم العسكري وأمضيت أيامًا معه في الكيبوتس الذي كان يسكن فيه. كما أمضيتُ بعض الوقت مع جنود الكتيبة الثالثة وأجريت مقابلة مع الطلبة الذين درسوا في القرية الشبابية وتخرجوا منها. وقبل وقت ليس بالبعيد، بحثت في مجموعة الأشرطة التي كنت قد سجلتها واستمعت إلى ما احتوته عن قصة الموت التي تعرضت لها مدينة اللد.

وُلد مولا كوهين، قائد اللواء، في العام ١٩٢٣ في كوفنا، حيث كان والده يعمل مع د. ليهمان. وقد نشأ كوهين في أسرة اشتراكية في تل أبيب، ولكنه أُرسل وهو يدرس في المدرسة المتوسطة إلى قرية «بن شيمين» الشبابية، حيث كان موضع اهتمام صديق والده القديم. وفي صبيحة أيام السبت، كان ليهمان يدعو كوهين إلى كوخه للاستماع إلى تسجيلات هايدن وموزارت وباخ على الفونوغراف. وفي أيام العطلات، كان كوهين يرافق ليهمان في الزيارات الودية التي كان يقوم بها إلى القرى المجاورة. وفي بعض الأحيان، كان يذهب معه في زيارة أصدقائه في مدينة اللد والمدارس فيها. وقد أحب كوهين اللد، وسوقها ومعاصر زيت الزيتون فيها وبلدتها القديمة. وفي «بن شيمين»، كان كوهين يعمل في حظيرة الأبقار وفي كرم العنب وبيارة البرتقال، كما كان يلعب كرة اليد واكتسب حسًّا أتاح له تذوق الفنون. ومن أكثر الأمور التي أحبها، كان كوهين يحب الموسيقى: الموسيقى الكلاسيكية والموسيقى الشعبية والموسيقى الفولكلورية. وكان من بين أعذب الذكريات القريبة إلى قلبه في «بن شيمين» أولئك المئات من الطلبة الذين كانوا يجلسون في سكون في الفناء الواسع ويستمعون إلى أوركسترا وجوقة موسيقية تغني رائعة باخ «أغنية الفلاح» (Peasant Cantata).

ولكن كوهين كان يعيش في عالم آخر أيضًا. ففي المساء، كان يذهب برفقة أصدقائه إلى الغابة الواقعة خارج القرية الشبابية، حيث كانوا يتدربون على تجميع بندقية إنكليزية وتفكيكها. كما كانوا يتدربون على استخدام البنادق الرشاشة ورمي القنابل. وقد انضم محب الموسيقى، بعدما تخرج من "بن شيمين"، إلى الفصيل الأول في قوة "بالماخ" الضاربة، وهي إحدى الوحدات الرئيسية التي كانت تشكل الجيش اليهودي. وفي شتاء العام ١٩٤٢، تسلق كوهين إلى قلعة "مسادا"، وهي الموقع المشهور الذي هاجمه الرومان واستُشهد اليهود فيه. وفي صيف العام ١٩٤٢، تدرب كوهين في النقب على إيقاف زحف الجنود النازيين تحت إمرة رومل باستخدام القنابل الحارقة. ومع مرور الوقت، عُيِّن كوهين قائد سرية، ثم قائد كتيبة. وعندما اندلعت الحرب في نهاية العام ١٩٤٧، تولى كوهين قيادة إحدى وحدات النخبة في الحركة الصهيونية.

هل سبق أن واجه قائد اللواء شخصيته التي كان عليها حينما كان أحد مريدي ليهمان مع شخصية المحارب التي تحول إليها؟ لم يكن لدى العجوز الحزين الذي بلغ من العمر تسعة وستين عامًا وتحدث إلي أي إجابات حقيقية. فقد روى لي حكاية عن القتال في الشمال خلال الأشهر الأولى من العام ١٩٤٨: احتلال طبريا واحتلال صفد وتطهير منطقة طبريا– صفد. كما روى لي الحكاية عن مدينة اللد. فقد كان إسحق تبنكين، وهو أحد الزعماء الأيديولوجيين الاشتراكيين في الحركة الصهيونية "يؤيد طرد العرب". فكما قال كوهين، كان تبنكين "واضحًا تمام الوضوح". "وكانت التعليمات العامة التي أصدرها إلى مقر قيادة البالماخ تقضي بأن الحرب تقدم فرصة لا تسنح إلا مرة واحدة لإيجاد حل لـ'مشكلة العرب'". وكان كوهين يتحدث بتؤدة وهو يحكي لي كيف احتل القرى وأزال مدينة اللد من الوجود. لقد أصدر الأمر بإخلاء المدينة، وأرسل سكانها وأجبرهم على الرحيل بعيدًا عن منازلهم في طابور طويل أثار الغبار في مسيرته نحو الشرق.

وقد عُيِّن شماريا غوتمان حاكمًا عسكريًا على مدينة اللد بعد أن احتلها الجيش الإسرائيلي. وكان التوجه الذي اعتمده غوتمان في التعامل مع الحركة الصهيونية يلفه الغموض على الرغم من أنه كان علمانيًا وعقلانيًا. وكان غوتمان، الذي ابتدع روح "المسادا" وتحول في مرحلة لاحقة من حياته إلى أحد أبرز علماء الآثار في إسرائيل، ينظر إلى الحركة الثورية باعتبارها عرضًا شجاعًا ومقدامًا يدل على مدى الحيوية التي يتمتع بها شعب على شفير الانقراض. فقد رأى هذه الحركة بمثابة عمل ملهم أقدمت عليه أمة مضطهدة لم تنتظر المسيح حتى يظهر، وإنما أخذت على عاتقها تنفيذ المهمة التي جاء بها. وكان غوتمان يؤمن بأن الحركة الصهيونية أحرزت نجاحًا باهرًا على مدى خمسين عامًا. ففي كل مرة تراجعت فيها موجة من موجات المهاجرين، ظهرت موجة أخرى. ولكن في حقبة الأربعينيات من القرن الماضي، فرضت المسألة العربية، التي كانت موجودة على الدوام، علامة استفهام على المستقبل. ففي جميع أنحاء البلاد، اتسمت القرى العربية بقدر أكبر من الحداثة، وباتت المدن العربية تتمتع بدرجة أكبر من الرخاء والازدهار. كما شكلت الطبقة المثقفة العربية الجديدة وعيًا قوميًا أكبر وشرعت في حمل هوية عربية– فلسطينية متميزة – وهو ما شكّل من وجهة نظر غوتمان– تهديدًا للحركة الصهيونية. فلم تعد الطريقة التي اعتمدتها هذه الحركة في التعامل مع هذه الأمور ذات فائدة. ولم يعد هناك من خيار لشراء الأراضي بصورة تدريجية، وجلب المهاجرين الذين يتمتعون بالتدريب الجيد إلى

صورة حديثة للمسجد ولكنيسة سان جورج في مدينة اللد.

فلسطين وبناء الأمة اليهودية. بل كانت هناك حاجة لنوع مختلف من العمل. وفي هذا الإطار، قال لي غوتمان إن "الحرب لم تكن إنسانية، ولكنها تسمح للمرء بأن يحقق ما لا يستطيع تحقيقه في أوقات السلم. فالحرب تستطيع أن تحل المشاكل التي لم يكن من الممكن حلها في أيام السلم".

وفي الوقت الذي لم يزل فيه د. ليهمان يعلّم مولا كوهين حب مدينة اللد، كان غوتمان يعي التحدي الذي تشكّله هذه المدينة ويدركه تمامًا. كما كان على وعي كامل بالمعضلات الإستراتيجية والأخلاقية التي يواجهها، وذلك لأنه توقع نشوب الحرب بين اليهود والفلسطينيين قبل وقت ليس بالقليل من اندلاعها. فقد كان يعرف بأن المهمة الملقاة على عاتق جيله تتمثل في تخليص البلاد من العرب، كما كان على علم بمدى بشاعة هذا التصرف في الوقت نفسه. ولذلك، بحث غوتمان عن أساليب ماكرة تكفل له إنجاز هذا الأمر. فهو لم يكن يريد قتل العرب أو طردهم، بل كان يريد حثهم على الرحيل.

وقد جرى تعيين غوتمان في منصب الحاكم العسكري على اللد بمحض المصادفة. ففي يوم ١١ تموز ١٩٤٨، كان غوتمان يبحث عن يغئال ألون للتشاور معه بشأن تنفيذ مهمة استخباراتية، ووجده أخيراً برفقة إسحق رابين في قرية دانيال المحتلة والمهجّرة. وبينما كانوا يشاهدون القوات وهي تقتحم مدينة اللد وتغزوها، أخبر ألون غوتمان بأنه سوف يعيَّن حاكمًا عسكريًا عليها بعدما يتم الاستيلاء عليها. وسأل غوتمان ألون "ما الذي ينبغي لي أن أفعله بالعرب؟ هل لديك أي شيء تقوله لي؟" فأجاب ألون "ليس عندي شيء أقوله لك. فسوف ترى كيف تسير الأمور، وسوف تتصرف حسب سيرها. افعل ما يجب عليك فعله".

وصل غوتمان إلى مدينة اللد مع غروب الشمس. وكان الجنود قد عمموا على سكان المدينة بأنهم سوف يطلقون النار على أي واحد منهم يتواجد خارج بيته بعدما يحل الليل. ورأى غوتمان الآلاف يسيرون في صمت إلى الجامع الكبير. ومع هبوط الظلام، امتلأ الجامع ذي السقف العالي عن آخره، ولم يكن هناك من طعام ولا ماء ولا هواء ولا فسحة للجلوس أو الاستلقاء. وفي غضون ساعات، كان من الممكن أن يختنق العديد من المرضى والأطفال.

وعند منتصف الليل، أطلق الحاكم العسكري سراح كبار السن، ثم أطلق سراح أصحاب مطحنة الدقيق ومحل الدقيق لكي يتمكنوا من تزويد السكان بحاجتهم منه، كما أفرج عن أصحاب الأفران لكي يخبزوا أرغفة الخبز. وفي اليوم التالي، أطلق غوتمان سراح الأطفال. ومع ذلك، فلم يزل الجامع الكبير مكتظًا بالناس. وبعدما فرضت الكتيبة الثالثة سيطرتها التامة على المدينة

وعاد غوتمان إلى الوجهاء العرب الذين كانوا مجتمعين في بيت القسيس المذكور، واستجمع قواه وأخبرهم بأن حربًا شاملة سوف تندلع في مدينة اللد بسبب المطار الدولي. وتساءل الرجال الذين انتابهم الذعر عما سيحل بهم إن هم أرادوا الرحيل. فرد الحاكم العسكري بأنه يجب عليه أن يفكر في هذا الأمر. وقد جال في خاطر الحاكم العسكري، وهو ينتقل إلى غرفة أخرى، كم ستكون الأمور سهلة ويسيرة لو لم يكن للعرب وجود في اللد. ومع ذلك، فقد قرر بأنه لن يصدر الأمر للعرب بالرحيل مهما كانت الظروف. وأخبر الرجال، بعدما عاد إليهم، بأنه يريد أن يفكر أكثر في هذا الموضوع.

بكاملها في الصباح الباكر من ذلك اليوم، أُجبر عدد أكبر من الرجال على التوجه إلى الجامع، وكانوا في طريقهم إليه يرفعون أيديهم إلى الأعلى وكان الرعب الذي حل بهم يغشى عيونهم.

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، اندلع إطلاق النار في الوقت الذي كان الحاكم العسكري متواجدًا فيه في بيت القسيس الذي كان يرعى كنيسة سان جورج ويتفاوض مع الوجهاء العرب في مدينة اللد. وفي هذه الأثناء، نظر أحد الضباط الحاضرين إلى الحكم العسكري بنظرة تنم عن السخرية، وسأله: "ماذا تقول أيها الحاكم؟ ما هي أوامرك؟" فأدرك غوتمان أنه إن لم يتصرف على وجه السرعة وبحزم، فسوف تخرج الأمور عن زمام سيطرته. ولذلك، أصدر أوامره بإطلاق النار على أي بيت تطلَق منه النار، وعلى النوافذ وباتجاه أي شخص يخرق حظر التجول. وقد وصف غوتمان الضجة الرهيبة التي تلت هذه الحادثة على أنها أسوأ نصف ساعة عاشها في حياته. إطلاق النار الذي لم يكن ليتوقف. غضب الله. والصمت الجميل عندما توقف إطلاق النار في نهاية المطاف. ولكن ذاعت الأخبار حول ما حدث في المسجد الصغير عقب ذلك. وأمر الحاكم العسكري رجاله بدفن جثث القتلى.

وعاد غوتمان إلى الوجهاء العرب الذين كانوا مجتمعين في بيت القسيس المذكور، واستجمع قواه وأخبرهم بأن حربًا شاملة سوف تندلع في مدينة اللد بسبب المطار الدولي. وتساءل الرجال الذين انتابهم الذعر عما سيحل بهم إن هم أرادوا الرحيل. فرد الحاكم العسكري بأنه يجب عليه أن يفكر في هذا الأمر. وقد جال في خاطر الحاكم العسكري، وهو ينتقل إلى غرفة أخرى، كم ستكون الأمور سهلة ويسيرة لو لم يكن للعرب وجود في اللد. ومع ذلك، فقد قرر بأنه لن يصدر الأمر للعرب بالرحيل مهما كانت الظروف. وأخبر الرجال، بعدما عاد إليهم، بأنه يريد أن يفكر أكثر في هذا الموضوع.

وخلال الاجتماع الثالث، كان الوجهاء العرب في حالة من الذعر، وقالوا بأنهم سيغادرون مدينة اللد، شريطة الإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين في الجامع الكبير. وللمرة الثالثة، ترك غوتمان هذا الطلب للتفكير فيه. وكان الحاكم العسكري برفقة ضابطين شابين عندما رجع إلى هؤلاء الوجهاء، حيث طلب منهما أن يشهدا المحادثة المصيرية التي ستدور بينه وبينهم:

الوجهاء: ما هو مصير السجناء المحتجزين في الجامع؟

غوتمان: سوف نفعل بالسجناء ما كنتم ستفعلونه بنا لو كنتم قد سجنتمونا.

الوجهاء: لا، لا، نرجوك ألا تفعل هذا.

غوتمان: لماذا، ما الذي قلته؟ كل ما قلته هو أننا سنفعل بهم ما كنتم ستفعلونه بنا.

الوجهاء: نرجوك ألا تفعل ذلك، أيها الحاكم. نتوسل إليك ألا تفعل مثل هذا الأمر.

غوتمان: لا، لن نفعل ذلك. فبعد عشر دقائق من الآن، سوف يكون السجناء أحرارًا ليغادروا الجامع ويغادروا منازلهم ويغادروا اللد معكم جميعًا ومع جميع سكان اللد.

الأعيان: شكرًا لك، أيها الحاكم. بارك الله فيك.

لقد شعر غوتمان بأنه حقق هدفه. فلم يكن قد خطط لهذا الأمر على هذا النحو من قبل، ولكن الاحتلال والمجزرة والضغط النفسي الذي مارسه على هؤلاء الوجهاء أتى ثماره المرجوة. فهو لم يصدر الأمر لسكان اللد بالرحيل عن مدينتهم بعد ثمان وأربعين ساعة من الجحيم. لقد طلب وجهاء المدينة أنفسهم الرحيل عنها في ظل التهديد غير المباشر بارتكاب مجزرة بحقهم.

وعبر غوتمان الشارع إلى الجامع الكبير وأخبر السجناء بأنهم أحرار وأنه يمكنهم المغادرة. وقال «بناءً على القرار الذي اتخذه

اللد: طابور اللجوء الطويل.

وجهاء مدينة اللد، يجب على جميع سكان اللد أن يغادروها في غضون ساعة ونصف». وكان يُحظر على سكان المدينة حمل السلاح أو السفر بالسيارات والمركبات. وفي المقابل، كان باستطاعة هؤلاء المواطنين أن يأخذوا أي ممتلكات أخرى شريطة أن يرحلوا عن اللد على الفور.

وخرج آلاف الرجال من الجامع الكبير مطأطئي الرؤوس. ولم يتذمر أحد منهم أو يلعن ما آل إليه حاله. وبإذعان كامل، خرجت جموع الرجال من الجامع وتفرقوا شذر مذر. وفي هذه الأثناء، اعتلى الحاكم العسكري مئذنة الجامع، وشاهد الفوضى التي عمّت المدينة من الأعلى، حيث كان الناس يحملون أي شيء تطاله أيديهم من الخبز والخضار والتمور وثمار التين، وأكياس الدقيق والسكر والقمح والشعير، وأطقم الفضة والنحاس والمجوهرات والبطانيات والفرشات. كما حملوا الحقائب المملوءة عن آخرها والرزم التي صنعوها من الشراشف ووجوه الوسائد. وحمّلوا كل شيء أخذوه معهم على العربات التي تجرها الخيول والحمير والبغال.

ونزل غوتمان عن المئذنة ومشى باتجاه الناحية الشرقية من المدينة، ونظر إلى «بن شيمين». وقد انتظمت مسيرة المدنيين في طابور طويل يتألف من آلاف الناس ويشبه الرواية التي جاءت في الكتاب المقدس. وتساءل غوتمان، وهو يشاهد وجوه الناس وهم يسيرون إلى منفاهم، إن كان بين هؤلاء «إرميا» لكي ينتحب على المصيبة التي حلت بهم وعلى الذل والهوان الذي لحق بهم. وشعر، فجأة، برغبة ملحة بالانضمام إليهم. ولفترة ليست بالقصيرة، تمنى غوتمان الذي تصرف كما لو كان «نبوخذ نصّر» لو كان «إرميا» الذين ينقذ هؤلاء الناس.

كما شاهد مولا كوهين، الذي كان يقف في تلك اللحظة بجانب سيارة القيادة، سكان اللد وهم يرحلون عنها، ويحملون على ظهورهم أكياسًا ثقيلة مصنوعة من البطانيات والشراشف. وشيئًا فشيئًا، أخذ هؤلاء يطرحون الأكياس عن كاهلهم، حيث لم يستطيعوا أن يحملوها أكثر من ذلك. وانهار كبار السن من الرجال والنساء الذين عانوا من العطش القاتل في الحر القائظ. وكما كانت عليه حال اليهود القدماء، نُفي سكان اللد من مدينتهم.

وقد شعر قائد اللواء، وهو يحدق بالطابور، بالتعاطف، وليس بالذنب. فهل كان هذا الإخلاء نتيجة لخطة مبيّتة بطرد العرب من ديارهم، أم كان نتيجة لأمر صدر بطردهم منها؟ لا، كانت إجابة كوهين. «ففي شهر تموز ١٩٤٨، كان دافيد بن- غوريون قد أصبح رئيس وزراء دولة تتمتع بالسيادة. وكان الجنود الذين هاجموا مدينة اللد جزءًا من قوات الدفاع الإسرائيلية التي شُكِّلت حديثًا. وقد أمست المحرقة شيئًا من الماضي. ولم يكن في وسع بن- غوريون أن يصدر الأمر لقوات الدفاع الإسرائيلية بالتخلص من العرب، ولم يكن ذلك في وسع ألون أيضًا. فنحن لا نطرد الناس من ديارهم بصفتنا دولة. ومن جانب آخر، كان بن- غوريون وألون على علم بأنه كان من المستحيل السماح ببقاء اللد العربية بالقرب من المطار الدولي، وعلى مسافة ليست ببعيدة عن تل أبيب. فلو فعلنا ذلك، لم يكن من الممكن أن نحرز النصر ولم يكن من الممكن أن تقوم للدولة قائمة. لقد تحدث بن- غوريون وألون في بعض الأشياء، ولكن لم تكن هناك أي أوامر مكتوبة».

وفضلًا عما تقدم، لم يصدر ألون أي أوامر صريحة إلى كوهين. ولكن التدريب الذي تلقاه قائد اللواء في قوة «بالماخ» الضاربة جعل الأوامر أمراً زائدًا لا حاجة له. فقد كان يعرف ما يجب عليه أن يفعله دون الحاجة إلى إصدار أمر له. ومع ذلك، فقد أُلقي في روع كوهين عندما طلبتُ منه أن يعود بذاكرته إلى ذلك المكان وإلى تلك اللحظة وأن يسترجع التجربة الشخصية التي عاشها خلالها. وقد غادر ألون ورابين الموقع إلى جبهة أخرى. وبذلك، انتقلت المسؤولية عن الخروج من مدينة اللد إليه وإلى الملازم الذي يخدم تحت إمرته وإلى الحاكم العسكري. فهؤلاء هم من واجهوا المخاطر التي تولدت عن تجدد القتال في الشرق والفوضى التي سببتها أعمال النهب الواسعة التي نفذها الإسرائيليون في المدينة. وكان عليهم كذلك أن يتابعوا دفن موتاهم وموتى العرب. والمسيرة: الطابور الرهيب الذي يسير فيه عشرات الآلاف الذين رُحِّلوا عن المدينة.

وقال كوهين: «إن الضباط هم بشر، كذلك. وأنت كإنسان، فأنت تواجه شرخًا عميقًا. فمن جانب، هناك الإرث النبيل الذي تركته الحركة الشبابية، والقرية الشبابية ود. ليهمان. ومن جانب آخر، هناك الحقيقة القاسية التي خلّفتها مدينة اللد». لقد تدرب على مدى سنوات لمثل هذا اليوم. وقيل له إن الحرب قادمة وإنه يتعين على العرب الرحيل. «ومع ذلك، ترى نفسك وقد اعترتك الصدمة. ففي اللد، تصل الحرب إلى أقصى حد في قساوتها. القتل، والنهب، ومشاعر الغضب والانتقام. ثم مسيرة الطابور. وعلى الرغم من أنك قوي ومدرب على نحو جيد وتتمتع بالجَلَد، فأنت تتعرض لنوع ما من الانهيار النفسي. وتشعر بأن التعليم الإنساني الذي تلقيته يتداعى وينهار رأسًا على عقب. وترى الجنود اليهود، وترى العرب الذين يسيرون في الطابور، وتشعر بالثقل وبالحزن العميق. تشعر بأنك تواجه شيئًا هائلًا لا تستطيع أن تتعامل معه، وبأنك لا تستطيع حتى أن تسبر غوره أو تدركه».

ويتذكر عثمان أبو حماد، أحد سكان مدينة اللد، ذلك الطابور أيضًا. وكان جده يعمل مع اليهود في مصنع الصابون، كما قدم المساعدة لهم في زراعة أشجار الزيتون. وكان والده الذي كان يزود القرية الشبابية بالخضروات، صديقًا للدكتور ليهمان وكان يرافقه عندما كان يوزع لقاحات الكوليرا في مدينة اللد. وكثيراً ما كان يزور «بن شيمين» عندما كان طفلًا، وكان يحب حظيرة الأبقار الحديثة وبركة السباحة والفتيات اللاتي كن يرتدين الشورتات ذات اللون الكاكي وأرجلهن المسفوعات من أشعة الشمس. ولكن بحلول يوم ١١ تموز ١٩٤٨، ظهر الجنود اليهود فجأة في الحي. وكانت السماعات المركبة على الجيبات تنادي جميع الرجال وتأمرهم بالتوجه إلى الجامع الكبير. وكان الجو حاراً، وكان حاراً داخل الجامع الذي كان يغص بالرجال كذلك. وكان عثمان، الذي كان يبلغ ثمانية عشر عامًا من العمر آنذاك، يشعر بالرعب. وكان يبكي ويبال في ملابسه. وبعد مرور ست وثلاثين ساعة كالكابوس، سُمح لعثمان ووالده بالخروج من الجامع مع آلاف الرجال الآخرين.

وسمعت عائلة أبو حماد أحدًا يطرق على باب المنزل بعد التقاء أفرادها بفترة وجيزة. وقف جنديان على الباب وأخذا يصرخان: «أسرعوا، أسرعوا. احزموا أمتعتكم وارحلوا». عندها أخرج الوالد رسالة كُتبت باللغة العبرية من جيبه، وتقول هذه الرسالة بأن د. ليهمان يكفل هذا العربي النزيه، ويطلب فيها ألا يلحق أي أذى بهذا الرجل الذي كان صديقًا لـ «بن شيمين». ولكن أحد هذين الجنديين الذي فاق الآخر في سلاطته وضع فوهة بندقيته في صدر والد عثمان وقال له: «إذا لم تذهب الآن، فسوف أطلق النار».

وصرخت والدة عثمان، ولفت الصدمة والده. وسارعت عائلة أبو حماد، وهي تحت فوهات بنادق الجنود، إلى جمع ما تيسر لها من أشياء – من الدقيق والسكر والأرز والمجوهرات والفراش – وحمّلوها على عربة يجرها حصان ورحلوا.

كان الطريق ضيقًا، ولم يكن الازدحام محتملًا. وكان الأطفال يصيحون والنساء يصرخن والرجال يبكون. ولم يكن لديهم ماء للشرب. وكثيراً ما كانت أسرة تخرج عن الطابور وتقف على جانب الطريق لكي تدفن رضيعها الذي لم يتحمل حرارة الصيف اللاهبة، أو وداع جدة انهارت من التعب. وازداد الوضع سوءًا بعد برهة، حيث تخلت امرأة عن رضيعها الذي لم يتوقف عن العويل والصراخ وتركته تحت شجرة. كما هجرت إحدى قريبات عثمان

رضيعها الذي يبلغ من العمر أسبوعًا واحدًا، بعدما لم يعد في مقدورها أن تتحمل سماعه وهو يئن من ألم الجوع. وقال والد عثمان لقريبته أن ترجع وتحضر طفلها، ولكن الوالد نفسه بدا أنه كان يفقد صوابه، حيث صار يلعن اليهود ويلعن العرب ويشتم الذات الإلهية وهو يسير وراء العربة.

«إسرائيل لا تستطيع أن تحل مسألة اللد»

أقود سيارتي إلى مدينة اللد. هذا هو شهر تموز، والحرارة لاهبة مثلما كانت عليه في شهر تموز ١٩٤٨. ويلف الضباب الأصفر الثقيل وادي اللد. وقد جرى ترميم المسجد الصغير مؤخرًا، ولكنه مغلق الآن. أما الجامع الكبير فهو مفتوح. وأدخل من المدخل الحجري الذي كان سكان اللد يدخلون منه، وأمشي عبر الفناء ذي الشكل المربع الذي تجمعوا فيه، وتحت أقواس القبة العالية التي وقفوا تحتها لمدة ست وثلاثين ساعة. وتقع كنيسة سان جورج العريقة على بعد أمتار قليلة. كما يقع في الزقاق المقابل بيت القسيس الذي اجتمع فيه الحاكم العسكري غوتمان مع وجهاء مدينة اللد وعقد المحادثات معهم.

وقد تعرضت البيوت الحجرية ومعاصر زيت الزيتون وأزقة البلدة القديمة للهدم خلال الخمسينيات من القرن الماضي. ومع ذلك، فما يزال المرء يشعر في ذلك الجزء الذي تبلغ مساحته كيلومترًا مربعًا واحدًا، والذي كان يحتضن البلدة القديمة في اللد في يوم من الأيام الغابرة، بأن شيئًا خاطئًا قد حصل هنا. فأنقاضُ تثير الفضول هنا، وأنقاضٌ ليس من الممكن تفسيرها هناك. ومما لا شك فيه أنه ما يزال هناك جرح غائر لما يندمل بعدُ في وسط الأحياء الفقيرة وفي السوق المهلهل وفي المحلات الرخيصة. وعلى خلاف المدن الأخرى التي طغت الحداثة الإسرائيلية فيها على سمات فلسطين العتيقة، فما تزال فلسطين هنا تجعلك تشعر بها وتحس بها.

هل أغسل يدي من الحركة الصهيونية؟ هل أدير ظهري للحركة القومية اليهودية التي دمرت مدينة اللد؟ لا. فكما هي حال قائد اللواء، فأنا أواجه شيئًا هائلًا لا أقوى على التعاطي معه. ومثل الحاكم العسكري، فأنا أرى واقعًا لا أستطيع أن أحتويه. عندما يفتح المرء الصندوق الأسود، فهو يفهم أنه في الوقت الذي ارتُكبت فيه مجزرة المسجد بسبب سوء فهم وقع نتيجة لسلسلة مأساوية من الأحداث العرضية، فإن احتلال اللد وطرد سكانها لم يكن حادثًا عرضيًا. فقد شكلت هذه الأحداث مرحلة حاسمة من الثورة الصهيونية، كما أرست هذه الوقائع القاعدة التي قامت الدولة اليهودية عليها. إن اللد تشكل جزءًا أصيلًا لا يتجزأ من القصة. وعندما أحاول أن أتوخى الصدق في سردها، فإني أرى أن الاختيار قاسٍ: إما أن أرفض الصهيونية بسبب اللد وإما أن أتقبل الصهيونيةً على الرغم مما حصل في اللد.

إن شيئًا واحدًا واضح أمامي: لقد كان مولا كوهين وشماريا غوتمان على حق عندما عبّرا عن غضبهما تجاه النقاد الذين ظهروا في السنوات الأخيرة وأدانوا ما فعلاه في مدينة اللد، ولكنهم استمتعوا بما أثمره ما قاما به فيها في الوقت نفسه. أما أنا فلن أكيل اللعنات لقائد الوحدة والحاكم العسكري وجنود الكتيبة الثالثة. بل على العكس من ذلك. ولو تطلب الأمر، فسوف أقف إلى جانب من صُبَّت اللعنات عليهم، لأنني أعلم أنه لولاهم لما وُلدت دولة إسرائيل وخرجت إلى حيز الوجود. ولولاهم لما وُلدت أنا نفسي. فلقد نفذوا العمل القذر الذي يمكّن شعبي وأمتي وابنتي وأبنائي ويمكُنني أنا من العيش والحياة.

ولكننا إذا ما أمعنّا النظر فيما حل بمدينة اللد، أتساءل ما إذا كان السلام ممكنًا أم لا. إن موقفنا واضح: لقد جئنا إلى وادي اللد وكان علينا أن نستولي على وادي اللد. فليس هناك من وطن آخر لنا، ولم يكن ثمة طريقة أخرى أمامنا. وفي المقابل، فإن الموقف العربي، الموقف الفلسطيني، يُعتبر على ذات القدر من الوضوح: فهم لا يستطيعون نسيان اللد وليس في مقدورهم أن يسامحونا عما فعلناه باللد. وللمرء أن يفترض بأن الاحتلال الذي وقع في العام ١٩٦٧ ليس هو ما يشكل جوهر الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، وإنما المأساة التي حلت بالفلسطينيين في العام ١٩٤٨. فليست المستوطنات هي ما يفرض العقبات أمام تحقيق السلام فحسب، وإنما شوق الفلسطينيين وتطلعهم إلى العودة، بطريقة أو بأخرى، إلى اللد وإلى عشرات البلدات والقرى التي تلاشت وذهبت أدراج الرياح في غضون سنة كارثية واحدة. ولكن ليس بإمكان الدولة اليهودية أن تسمح لهم بالعودة. فإسرائيل لها الحق في الحياة. وإذا كان لإسرائيل أن تحيا هذه الحياة، فهي لا تستطيع أن تحل مسألة اللد. فما نحتاجه لتحقيق السلام الآن بين الشعبين اللذين يعيشان على هذه الأرض قد يفوق ما يستطيع البشر أن يستحضروه. وعلى النقيض من كل اعتقاد كان سيغفرايد ليهمان يراه، فإن قرية «بن شيمين» ومدينة اللد لا تستطيعان النظر إحداهما للأخرى أو تبادل الاعتراف والدخول في سلام بينهما. وهذا هو السبب الذي يقف وراء استمرار المأساة الإسرائيلية– الفلسطينية – جيلًا بعد جيل، وحربًا بعد حرب. وفي الوقت الذي تغرق فيه سورية في الدماء وتخضع مصر لقبضة حكم العسكر المستبدين، ومع القدر الهائل من الغموض والضبابية التي تلف المنطقة، فمن الصعوبة أن نتصور توفر

الفرص المواتية لوضع حد لإنهاء الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني في المستقبل المنظور. ويبدو أن أقصى ما يمكن للمرء أن يأمله لا يتجاوز التوصل إلى اتفاقية انتقالية أو مبادرة أحادية الجانب من شأنها إنهاء الاحتلال وتقسيم الأرض حتى لو لم يفضِ هذا الأمر إلى اجتراح تسوية تاريخية مشهودة.

لقد أضحت الحقول التي كان يملكها العرب الذين رُحِّلوا عن اللد قبل ردح طويل من الزمن الآن حقول عباد الشمس الذابلة في «غينتون» و«بن شيمين»، وهما مزرعتان إسرائيليتان. وما تزال القرية الشبابية التي أقامها ليهمان قائمة في مكانها، ولكن بعد اندلاع حرب العام ١٩٤٨ وبعد وفاة الدكتور ليهمان بعدها بعشر سنوات، باتت روح هذه القرية تخبو وتضيع شيئًا فشيئًا. وتقف المباني الغربية التي كانت تضم مؤسسة تعليمية عامة الآن على منحدر سهل. وما يزال الفناء ومجموعة واحدة من المنازل الطويلة ذات السقوف الحمراء، والتي شُيدت لإيواء الأطفال الأيتام الذين قدِموا من أوروبا، صامدة وتمثل شاهدًا على ما كانت عليه قرية «بن شيمين» مرة وما كانت تصبو إلى التحول إليه. ويجري العمل في هذه الآونة على تنفيذ مشروع للحفاظ على الفناء باعتباره موقعًا من مواقع التراث الوطني.

أجولُ بنظري على وادي اللد من أعلى مكان في قرية «بن شيمين» الشبابية، وأرى مدينة اللد والمئذنة الطويلة لجامعها الكبير. وأرى حقول الزيتون التي اختفت والقرية الشبابية التي أقامها ليهمان التي اختفت أيضًا. وأفكرُ في المأساة التي وقعت هنا. فبعد خمسة وأربعين عامًا من قدوم الحركة الصهيونية إلى وادي اللد وعلى أثر المجازر التي اقتُرفت في أوروبا ضد السامية، خلقت هذه الحركة كارثة إنسانية في وادي اللد. وبعد خمسة وأربعين عامًا من قدومها إلى هذا الوادي باسم المشردين، أرسلت الحركة الصهيونية طابورًا من المشردين الذين لم يعد لهم مأوى يؤويهم من وادي اللد. وأنا أرى الآن طابور أبناء اللد يسيرون باتجاه الشرق بقلوبهم الكسيرة وفي لجة الضباب وعبر الحقول الجافة البنية. لقد مرت سنوات طوال، وما يزال هذا الطابور يسير باتجاه الشرق. إن طوابير من قبيل الطابور الذي خرج من اللد لا تتوقف عن المسير أبدًا.

[مترجم عن الانكليزية. ترجمة ياسين السيد]

وديع عواودة (*)

نحو عام على حكومة نتنياهو الثالثة: كشف حساب أولي

خاض الليكود انتخابات الكنيست الـ ١٩ سوية مع حزب المهاجرين الروس (إسرائيل بيتنا) في إطار قائمة واحدة (ليكود- بيتنا). بخلاف التوقعات لم تحرز القائمة المشتركة سوى ٣٢ مقعدا في ظل صعود حزب وسطي جديد بقيادة الصحافي يئير لبيد (يش عتيد) وتصاعد قوة حزب المتدينين الوطنيين بقيادة نفتالي بينيت (البيت اليهودي).

انطلقت حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة في آذار ٢٠١٣ بعد تشكيل ائتلاف يميني بمشاركة الأحزاب المذكورة، وحزب الحركة بقيادة تسيبي ليفني. وبقي حزب العمل بقيادة شيلي يحيموفيتش (خسرت قيادة الحزب بانتخابات داخلية قبل أسابيع لعضو الكنيست إسحق هرتسوغ) وحزبا المتدينين الأصوليين الحريديم (شاس ويهدوت هتوراه) وحزب كاديما بقيادة شاؤول موفاز الذي تقلص من ٢٩ مقعدا لمقعدين، والأحزاب العربية، خارج الائتلاف الحكومي.

اضطر نتنياهو هذه المرة نتيجة شروط حزب «يش عتيد» ممثل الطبقة الوسطى لتقليص عدد وزراء حكومته إلى ٢٢ وزيرا بدلا من ٣٣ وزيرا في حكومته الثانية (٢٠٠٩-٢٠١٣).

تشكّل حكومة نتنياهو الحالية بالمجمل تتمة لحكومته السابقة في سياساتها، رؤيتها وسلم أولوياتها حيال القضايا الداخلية والخارجية وحيال الصراع مع الفلسطينيين.

يتضح في مراجعة أوليّة لقراراتها ولأفعالها، أو انعدام أفعالها، أن حكومة إسرائيل في العام ٢٠١٣ لم تختلف بجوهرها وبمظهرها العام عن سابقتها

(*) صحافي فلسطيني- كفر كنا.

القضايا الداخلية

١ الاقتصاد والمجتمع : بلغت نسبة النمو في إسرائيل خلال مدة حكم حكومة نتنياهو الثانية ٣,٧٪ ، وهذه نسبة تطابق نسب النمو في دول الغرب بل تفوقها، وحافظت بقيادة الحكومة الحالية على هذا المعدل في العام الحالي. لكن بعض الباحثين لا يعزون ذلك للسياسات الرأسمالية وتقليص الخدمات العامة والميزانيات المعتمدة فقط ، وينوهون لعوامل أخرى منها الهدوء والاستقرار الأمني. والأهم من ذلك أن مستوى المعيشة في إسرائيل لم يتحسن رغم النمو الاقتصادي وفق مؤشرات كثيرة في العام ٢٠١٣ أيضا.

واجهت حكومة نتنياهو الثانية في نهاية ولايتها ، صيف ٢٠١١، احتجاجات اجتماعية واسعة غمرت المدن الإسرائيلية تحت عنوان «الشعب يريد عدالة اجتماعية». وجه الإسرائيليون في هذه الاحتجاجات على غلاء المعيشة انتقاداتهم لتركيز القوة الاقتصادية– السياسية بيد حفنة من المجموعات والشركات الاقتصادية وطالبوا بإصلاح النظام الاقتصادي وإعادة توزيع الموارد القومية والأعباء الضريبية بشكل عادل ينصف الطبقات الوسطى والفقيرة.

بادرت الحكومة بعد الاحتجاجات الواسعة في إسرائيل المتزامنة مع الأحداث في الوطن العربي لتشكيل لجنة فحص تعرف بلجنة طراخطنبيرغ والتي قدمت توصيات لإصلاحات اقتصادية– اجتماعية . تمخضت هذه التطورات عن تغييرات معينة في السياسات الإسرائيلية خاصة تجميد خطة لخفض الضرائب لمجموعات الأعمال الاحتكارية الكبرى، توسيع قانون تعليم مجاني من جيل ثلاث سنوات. ويتفق الباحثون الاقتصاديون أن ذلك لم يؤد لتغيير أساس في مبادئ سياسة الماكرو الاقتصادية في إسرائيل (د. شلومو سبيرسكي : عجيبة كبرى لم تحدث هنا»– مركز أدفا – السياسة الاقتصادية لحكومة نتنياهو الثانية).

ولم تبادر الحكومة الثالثة في عامها الأول إلى تغيير الوضع الاقتصادي– الاجتماعي الراهن، خاصة ما يتعلق بغلاء المعيشة وارتفاع كلفتها رغم توفر القدرات والأدوات كالتدخل في السوق أو فرض رقابة على الأسعار مكتفية بإقامة لجنة لزيادة التنافسية ومنع الاحتكارات. واصلت الحكومة في العام ٢٠١٣ سياساتها المالية النيوليبرالية التي تعرف بـ «الخنزيرية» لبلادتها وعدم اكتراثها بالطبقات الضعيفة، وهذه نتيجة طبيعية فرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو هو أبرز أنصار السياسات النيوليبرالية منذ كان رئيسا للحكومة في المرة الأولى(١٩٩٦–١٩٩٩) ووزيرا للمالية في حكومة أرئيل شارون. ونقل عن نتنياهو قوله حول الاقتصاد الإسرائيلي بأن الرجل الهزيل يحمل على أكتافه الرجل السمين في إشارة للشريحة الغنية التي يدافع عنها.

واصل نتنياهو في ولايته الحالية تطبيق نظريته الاقتصادية التي تفرط بخصخصة الخدمات والمؤسسات العامة بدعوى أنها أكثر نجاعة من مؤسسات الدولة ذاتها. كما تمنح القطاعات الخاصة موقع الريادة في قيادة الاقتصاد نحو النمو من جهة، وتقليص مساحة دولة الرفاه من أجل تحويل الموارد لصالح القطاع الخاص.

يتجلى ذلك بوضوح بمواصلة تحويل المزيد من مخصصات ومدخرات التقاعد لسوق المال. ويرى باحثون كثر أن السياسات الاقتصادية المنتهجة في إسرائيل قد زادتها مناعة اقتصادية كدولة، لكنها لم تحسن حالة الإسرائيليين ولم تكبح الفقر المتفشي بنسبة واسعة. وتفيد معطيات مؤسسة التأمين الوطني (تشرين الأول ٢٠١٣) أن ٣٦٪ من الأطفال في إسرائيل يعيشون تحت خط الفقر، نصفهم من العرب. وبخلاف ما هو قائم في دول التعاون والتنمية الدولية، ظلت إسرائيل تقلص مخصصات الأطفال منذ ٢٠٠٣، وفي آب ٢٠١٣ دخل لحيز التنفيذ قانون يجعل مخصصات التأمين الوطني موحدة بقيمة ١٤٠ شيكلا فقط لكل طفل ولد بعد ٢٠٠٣.

وما زالت المرأة في إسرائيل تعاني من تدني مكانتها في مختلف المجالات، إذ تؤكد جمعية حقوق المواطن في تقريرها السنوي للعام ٢٠١٣ أن ٦٠٪ من متلقي مخصصات الضمان الاجتماعي نساء، وهن يتلقين بالمعدل ثلثي ما يتقاضاه الرجل من راتب، وهن يشكّلن أغلبية بين العاطلين عن العمل والفقراء.

ويدلل الباحث الاقتصادي يارون ديشون على التمييز بين شرائح المجتمع الواحد بالإشارة لتكريس عدم المساواة بالفرص، بالقدرة على بلوغ صناع القرار، بالقدرة على الاستثمار، بالضرائب، الأجور والعمل (تقرير مركز أدفا: السياسة الاقتصادية لحكومة نتنياهو الثانية).

وفعلا تظهر معطيات التأمين الوطني أن نسبة الإسرائيليين الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر في العام ٢٠١٣ ما زالت مرتفعة جدا كما كانت في العام ٢٠١٢ (٢١٪) (وفق معطيات مكتب الإحصاء المركزي).

وهذا ما يؤكده أيضا مركز طاوب لدراسة السياسات الاجتماعية في إسرائيل، الذي يؤكد في بحث جديد (فقر المسنين ٢٠١٣) أن ٥٠٪ من المسنين في إسرائيل ما زالوا يعيشون اليوم تحت خط الفقر. ويوجه «طاوب» أيضا الانتقادات للتوجهات الرأسمالية لحكومة نتنياهو، منوها أن سياسة الرفاه والتقاعد

نتنياهو في إحدى جلسات حكومته الحالية.

الرامية لتشجيع استقلالية اقتصادية في جيل الشيخوخة ليست ناجعة وفشلت في تقليص عدم المساواة لدى هذه الشريحة مقارنة مع دول الغرب المتطورة أو دول منظمة التعاون والتنمية. ويعتبر البروفسور دان بن دافيد (مركز طاوب: الفقر لدى المسنين في إسرائيل ٢٠١٣) أن قضية الشيخوخة في إسرائيل هي المثال الأبرز لعدم نجاعة أنظمة الضريبة والرفاه الإسرائيلية في تقليص الفقر.

ولم تبادر الحكومة الحالية لتطبيق توصيات طراخطنبيرغ التي كانت قد ظلت حبرا على ورق ولم ينفذ منها في ٢٠١٣ أيضا سوى ٢٧ توصية من ١٣٩، كما تؤكد صحيفة دي ماركر (مجلة دي ماركر الشهرية– أيلول ٢٠١٣).

وهذا ما تؤكده أيضا وبالتفصيل جمعية حقوق المواطن في تقريرها السنوي عن العام ٢٠١٣ مشددة على أن سلم الأولويات الاقتصادي– الاجتماعي لدى الحكومة الحالية لم يتغير رغم انشغال الرأي العام به. وتفيد الجمعية أن الحكومة الحالية فرضت إجراءات وسددت ضربات اقتصادية موجعة ،ما أدى لانتهاك الحقوق الأساسية للطبقات الوسطى والفقيرة وزيادة الفجوات الطبقية ودهورة الكثيرين لتحت خط الفقر.

ترفض جمعية حقوق المواطن أيضا الرواية الرسمية في إسرائيل، وتستغرب محورة مطلب «المساواة بالأعباء» بالخدمة العسكرية لدى الحريديم والعرب، منوهة لإغفال الحكومة الإسرائيلية الحالية أيضا المساواة في القضايا المدنية. وتوضح أن التمييز العنصري ضد العرب والأقليات الأخرى والهوامش استمر في العام الأخير رغم وجود قوانين للمساواة، لعدم تذويت قيمة المساواة كحق ديمقراطي في إسرائيل. ويتجلى التمييز العنصري ضد العرب في تخصيص موارد البلاد، التشريعات، إقصاء العرب، تكريس أزمة السكن والبطالة، البنى التحتية والخدمات الصحية وميزانيات السلطات المحلية.

ويجمع باحثون ومراقبون أن تقلص خدمات الدولة في مجال الصحة، الرفاه والمجتمع وانحسار دولة الرفاه، هو نتيجة طبيعية لاستمرار إسرائيل في تكريس حصة سمينة جدا من موازنتها العامة للأمن والأجهزة الأمنية. وتشدد زهافا غالؤون رئيسة حزب " ميرتس" الصهيوني– اليساري على الربط بين عسكرة الموازنة العامة وبين تراجع الخدمات الاجتماعية. وتؤكد غالؤون (بيان صادر عن مكتبها– ١٣/١٢/١٢) ما يراه كافة الباحثين والمراقبين بأن تكريس حصة الأسد من موارد إسرائيل للجيش والأمن يعني تكريس الفقر وتراجع التربية والتعليم وانتشار الجريمة واستمرار أزمة السكن وتدني الخدمات الصحية. وتابعت "باسم الأمن يفقد

واجهت القدس أكثر من أي مدينة فلسطينية أخرى مخططات لتهويدها ومحاصرة سكانها العرب، حيث صعدت الحكومة الإسرائيلية الحالية ما بدأت به من إحكام السيطرة على المدينة وعزلها عن محيطها. من أخطر ما قامت به الحكومة هذه السنة محاولة تطبيق قانون «أملاك الغائبين» على المقدسيين بهدف الاستيلاء على أرض وعقارات عربية مهمة مستغلة تواجدهم خارج المدينة بفعل حرمانهم من بطاقات هوية أو منعهم من العودة من خارج البلاد. يتناقض هذا الأمر مع القانون الإسرائيلي والدولي وفق ما يؤكده مركز عدالة الذي قدم التماسا للعليا للحيلولة دون ذلك في أيار ٢٠١٣ وما زال الموضوع يتفاعل في أروقة القضاء.

المواطن الإسرائيلي أمنه الاقتصادي- الاجتماعي".

في العام ٢٠١٢، بلغت ميزانية الجيش ٦٠,٤ مليار شيكل وتمت المحافظة عليها في موازنة ٢٠١٣ وفق معطيات موقع ديوان رئيس الحكومة. على خلفية ذلك، واصل مؤتمر هرتسليا الأمني (آذار ٢٠١٣) التحذير كما في المؤتمرات السابقة من تآكل المناعة الذاتية في إسرائيل نتيجة اتساع الفوارق الطبقية، وضعف التكافل لدى الإسرائيليين اليوم (أنظر مؤتمرات هرتسليا للمناعة القومية العاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر).

إزاء استمرار الانتقادات العامة لسياسات نتنياهو وعدم قيامه بإصلاحات تستجيب لمطالب الاحتجاجات أقامت حكومته الحالية هيئة خاصة لمتابعة شؤون نفقات المعيشة.

بالمقابل، تواصل حكومة نتنياهو الثالثة ما بدأت به سابقتها في مجال تطوير بنى تحتية واسعة في المواصلات البرية والبحرية، وخاصة توسيع شبكة القطارات وبناء الشوارع السريعة من أجل تقريب الهوامش للمركز، بموازاة بدء تقليص قوة النقابات العمالية في هذا المجال.

الشؤون السياسية والصراع

لا تختلف حكومة نتنياهو الثالثة في مجال العلاقات مع الفلسطينيين عن تلك السابقة، فهي الأخرى تعمل على إدارة الصراع لا تسويته رغم استئنافها المفاوضات الجارية اليوم مع السلطة الفلسطينية.

بعد ضغوط أميركية وأوروبية، وافقت إسرائيل في الصيف الماضي على استئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية دون شروط مسبقة، وبعدما تهربت منها طيلة مدة ولاية الحكومة الثانية. وبالتزامن مع ازدياد نزع الشرعية عنها في العالم على المستوى الشعبي في الأساس، وتحت ضغط فلسطيني بالتوجه للأمم المتحدة والمحافل الدولية، وافقت إسرائيل على استئناف المفاوضات والإعلان عن تقليص للنشاط الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة وعلى إطلاق سراح الأسرى القدامى. لكن إسرائيل واصلت على الأرض نشاطها في تسمين مشروعها الاستيطاني الذي تضاعف منذ توقيع اتفاق أوسلو العام ١٩٩٣ ثلاث مرات حتى بلغ عدد المستوطنين اليوم نحو نصف مليون مستوطن. ورغم التعهدات بتعليق الاستيطان إلا للحالات الملحة ورغم الضغوط والاحتجاجات واصلت حكومة نتنياهو في ٢٠١٣ توسيع الاستيطان. حركة «السلام الآن» الإسرائيلية ترصد ذلك بالتفصيل، وتوضح في تقريرها (ارتفاع حاد في البناء الاستيطاني في النصف الأول من ٢٠١٣) أن الاستيطان ارتفع في الشهور الستة الأولى من العام ٢٠١٣ مقارنة مع الفترة الموازية في ٢٠١٢ بنسبة ٧٠٪. ويدور التقرير طبعا حول ١٢٠ مستوطنة و ٩٩ «نقطة استيطانية عشوائية» يقيم فيها وفق معطيات مكتب الإحصاء المركزي ٣٢٥٠٠٠ مستوطن في المستوطنات، يضاف لهم ١٩٠ ألف مستوطن في القدس الشرقية.

ويستدل من التقرير المستند لمراجعة قرارات حكومية وتحقيقات ميدانية أن النصف الأول من هذا العام شهد إضافة ١٧٠٨ وحدات سكنية في المستوطنات مقابل ٧٠٨ وحدات سكنية في الفترة نفسها العام الماضي. وتلفت «السلام الآن» أن ٨٦٪ من عمليات البناء الاستيطاني هذه تتم دون مناقصات وسط غض الحكومة الطرف عنها. وواصلت الحكومة الحالية أيضا التركيز على تهويد القدس والسماح أكثر من أي وقت مضى للمستوطنين

وجماعات الهيكل بزيارة الحرم القدسي الشريف والقيام بشعائر دينية فيه. ويبدو أن مشاركة حزب المستوطنين (البيت اليهودي) في الائتلاف الحاكم الحالي يلعب دورا في تصاعد الاستيطان والتهويد في الضفة الغربية.

وهذا ما دفع «السلام الآن» (بيانات الحركة في موقعها) للتحذير من أن نتنياهو في كل مرة يخطو خطوة واحدة نحو السلام فهو يعود خطوتين كبيرتين للوراء كي يمنع تطبيقه. وكان وزير الإسكان المستوطن أوري أرئيل أقدم على نشر عطاء لوضع خطط هندسية لبناء مشاريع استيطانية في المنطقة الواقعة بين القدس وبين أم المستوطنات مدينة «معاليه أدوميم» والمعروفة بالمنطقة «إي ١»، لكن الضغوط الدولية دفعت الحكومة لتجميدها.

وقد كرر رئيس الشاباك السابق يوفال ديسكين هجومه على حكومة نتنياهو على هذه الخلفية بقوله (الصحف الإسرائيلية ١٣/١٢/٥) إن إسرائيل وافقت على صفقة الإفراج عن الأسرى «المقززة» كي تتحاشى تجميد الاستيطان، معتبرا أن استمرار الصراع مع الفلسطينيين أخطر من المشروع النووي الإيراني، ما أثار جنون الحكومة التي اتهمته بمهاجمتها لاعتبارات شخصية.

واصلت الحكومة الإسرائيلية في عامها الأخير على مستوى حقوق الفلسطينيين اعتماد سياسة فصل عنصري ينتهك كافة حقوقهم وحرياتهم الأساسية ويعاملهم وفق نظام قوانين وأحكام مغايرة تماما عن تلك المنتهجة مع المستوطنين والإسرائيليين في الضفة الغربية. و تواصل حكومة إسرائيل الحالية مثل الحكومتين السابقتين الإبقاء على محاصرة قطاع غزة بذرائع أمنية.

القدس

واجهت القدس أكثر من أي مدينة فلسطينية أخرى مخططات لتهويدها ومحاصرة سكانها العرب، حيث صعدت الحكومة الإسرائيلية الحالية ما بدأت به من إحكام السيطرة على المدينة وعزلها عن محيطها. من أخطر ما قامت به الحكومة هذه السنة محاولة تطبيق قانون «أملاك الغائبين» على المقدسيين بهدف الاستيلاء على أرض وعقارات عربية مهمة مستغلة تواجدهم خارج المدينة بفعل حرمانهم من بطاقات هوية أو منعهم من العودة من خارج البلاد. يتناقض هذا الأمر مع القانون الإسرائيلي والدولي وفق ما يؤكده مركز عدالة الذي قدم التماسا للعليا للحيلولة دون ذلك في أيار ٢٠١٣ وما زال الموضوع يتفاعل في أروقة القضاء.

كما يبدي أهالي القدس المحتلة مخاوفهم من خبايا إجراءات إسرائيلية جديدة فرضت عليهم هذا العام تعرفهم كـ «مقيمين»، لا مواطنين، ويرون بها «تهجيرا صامتا».

ويستدل من معاينة بطاقات الهوية الجديدة التي بدأ الاحتلال بإصدارها للمقدسيين بدءا من أول تموز الماضي أنها بطاقات خاصة صلاحيتها محددة لعشر سنوات. وتتضمن بندين جديدين يبعثان القلق من حملة «تهجير صامت» مغلفة بنظم إجرائية، أولها يعرف حامل بطاقة الهوية بـ «المقيم»، وثانيها استخدام مصطلح «ترخيص إقامة صلاحيته ٢٠٢٣» دون أن يسجل أنها قابلة للتمديد.

ويرى أهالي القدس الشرقية ضمن نفوذ بلدية الاحتلال (٣٠٠ ألف نسمة) ممن يطالهم النظام الجديد أنه يهدد إقامتهم في مدينتهم ويثقل على بقائهم فيها.

وشهدت عمليات هدم المنازل في الضفة الغربية بشكل عام تصعيدا لافتا في العام ٢٠١٣. تكشف المنظمة الحقوقية الإسرائيلية الفاعلة في القدس «عير عميم» أن بلدية الاحتلال هدمت منذ بدء العام ٧٠ منزلا ومنشأة في القدس الشرقية (أنظر تقارير الرصد الميداني في موقع «عير عميم») علاوة على وجود نحو ٢٠ ألف بيت عربي في القدس الشرقية مهدد بالهدم بذريعة عدم الترخيص، وهذه معطيات يؤكدها مركز وادي حلوة– سلوان.

كما تتطابق معطيات «عير عميم» و«مركز وادي حلوة» حول تهجير نحو ١٤٧٠٠ مقدسي من المدينة منذ احتلالها عام ١٩٦٧ بذرائع مختلفة.

وتوضح منظمة «هيومن رايتس ووتش» أن الاحتلال هدم ٧١٦ منزلا ما أدى لتهجير ٣٧٩٩ فلسطينيا منذ انطلاق حكومة نتنياهو الثالثة وحتى نهاية أيلول ٢٠١٣، ناهيك عن زيادة اعتقال الأطفال في القدس بالذات. وتقدم إسرائيل على كل هذه الانتهاكات غير آبهة بالانتقادات الدولية الرسمية وغير الرسمية.

العرب في إسرائيل

ما زال المواطنون العرب في إسرائيل (١,٣ مليون نسمة، ١٧٪ من السكان) يعانون التمييز في مختلف مناحي الحياة، ولم تختلف مكانتهم في العام ٢٠١٣ عن الماضي في العمل، الفقر والبطالة، السكن، التعليم، الرفاه، وما زالت المؤسسة الحاكمة تنظر لهم من المنظار الأمني كـ«خطر ديمغرافي».

ولا يقتصر التمييز الرسمي والشعبي على المواطنين العرب فحسب، بل يطال اليهود الشرقيين. وفي قرار صادر عن محكمة العمل في يافا جاء أن اليهود الشرقيين أيضا يواجهون تمييزا عنصريا فيما يتعلق بالتشغيل والعمل (هآرتس ١٣/٨/٤).

يواصل الكنيست الحالي بقيادة الائتلاف الحاكم، على خطى الكنيست الثامن عشر التي شرعت ٤٠ قانونا غير ديمقراطي استهدفت المساس بالمواطنين العرب، مشاريع القانون العنصرية وبشكل سافر وغير خجول، يحظى بعضها بمباركة وتأييد لجنة التشريع الوزارية. من هذه المشاريع القانونية مشروع قانون «إسرائيل دولة القومية اليهودية» الذي جاء لتبرير التمييز العنصري ضد من هو غير يهودي (هآرتس ١٣/٦/٢٧). كما قدم في الكنيست في ١٣/٦/١٦ مشروع قانون لتفضيل خريجي الخدمة العسكرية في توزيع الموارد العامة. وتم في ١٣/٠٩/٢٩ تقديم مشروع قانون من قبل الحكومة لرفع نسبة الحسم لـ ٥٪ بهدف منع الأحزاب الصغيرة من التمثيل البرلماني، ما يعني المساس بحق المواطنين العرب بالتمثيل السياسي البرلماني.

وهكذا، تواصل حكومة إسرائيل في مجال التعليم التصريح بضرورة مساواة العرب، لكن أفعالها تأتي بعكس أقوالها. في مدينة نتسيرت عيليت التي بنيت مطلع الستينيات بغية تهويد الجليل هناك اليوم نحو ١٩٠٠ طالب عربي لا يجدون مدرسة للتعلم فيها في المدينة فيذهبون مضطرين لمدارس الناصرة وقراها. ويأتي ذلك بسبب التوجهات العنصرية لرئيس بلدية نتسيرت عيليت شمعون غابسو الذي يصمم على إبقاء المدينة يهودية الطابع، فيرفض حتى بناء شجرة عيد ميلاد داخل مكان عام في المدينة. حظي في الانتخابات البلدية الأخيرة غابسو برسالة دعم وتشجيع من رئيس الحكومة نتنياهو بدلا من إدانة ممارساته.

وتنعكس توجهات الحكومة اليمينية هذه بالتشديد على يهودية الدولة وتهويد البلاد بمخططات استيطانية واسعة في النقب والجليل.

صادقت حكومة نتنياهو الثالثة على مخطط «برافر- بيغن» في قرارها من يوم ١٣/٠١/٢٧ وهي خطة الهدف المعلن منها إعادة تسوية قضية ملكية الأراضي في النقب، لكن هدفها الحقيقي كما يفهمه فلسطينيو الداخل هو «تطهير عرقي» للعرب البدو البالغ عددهم ١٨٠ ألف نسمة (٧٠ ألفا يسكنون في ٤٥ قرية غير معترف بها) في منطقة النقب الممتد على مساحة ثلثي فلسطين الانتدابية. ويقضي المخطط الذي حمل اسم برافر قبل أن يعدله الوزير السابق بيني بيغن ويحمل اسمه، بسلب ٨٠٠ ألف دونم من البدو وتهجير ٤٠ ألفا منهم وبالمقابل بناء عشر بلدات يهودية جديدة. وواصلت الحكومة أيضا هدم قرية العراقيب غير المعترف بها إسرائيليا للمرة الستين.

وسعت حكومة نتنياهو للمصادقة النهائية (بعدما صادقت عليه بالقراءة الأولى في حزيران ٢٠١٣) على مخطط برافر بصفة قانون في الكنيست، لكن الاحتجاجات الشعبية الواسعة من قبل فلسطينيي الداخل اضطرت الحكومة لتبني توصية الوزير السابق بيني بيغن بتعليق مخطط برافر (يديعوت أحرونوت ١٣/١٢/١٣). كما كانت صحيفة « هآرتس» (١٣/١١/٣٠) كشفت عن خطة لتجديد تهويد الجليل يقوم بها قسم الاستيطان بالمنظمة الصهيونية – ذراع تنفيذية للحكومة– بهدف «الموازنة الديمغرافية» مع فلسطينيي الجليل الذين يشكلون نحو ٥٣٪ من سكان الجليل اليوم.

كما ينعكس الأمر في وجوه أخرى، منها تنظيف المناهج التعليمية لليهود والعرب (مدارس القدس العربية أيضا التي تفرض عليها بالتدريج مناهج إسرائيلية) من مواد ليبرالية أو مضامين لا تتساوق مع التوجهات الرسمية.

ويؤكد تقرير جمعية حقوق المواطن (حقوق الإنسان في إسرائيل ٢٠١٣: صورة الوضع) انتهاك حقوق العرب في كل المجالات، وينوه إلى أن التمييز الرسمي شجع تفشي الاعتداءات العنصرية على مستوى الشارع، كما يتجلى في تسلل اعتداءات «شارة الثمن» لداخل الخط الأخضر – على المساجد والكنائس والمقابر والممتلكات – خاصة في النصف الأول من السنة الحالية. تستنكر الشرطة الإسرائيلية ذلك كل مرة من جديد وبشدة، حيث وصفت الظاهرة من قبل مفتش الشرطة بـ «الإجرامية والمعيبة» (موقع والا الإخباري ١٣/٣/٧) لكنها على الأرض لم تعالجها أو تكبح جماحها، ولذا فإن ممثلي فلسطينيي الداخل يتهمونها بالتقاعس، موضحين أنها كانت ستبدي نجاعة في عملها لو أن الضحية كانت غير عربية.

يواصل الكنيست الحالي بقيادة الائتلاف الحاكم، على خطى الكنيست الثامن عشر التي شرعت ٤٠ قانونا غير ديمقراطي استهدفت المساس بالمواطنين العرب، مشاريع القانون العنصرية وبشكل سافر وغير خجول، يحظى بعضها بمباركة وتأييد لجنة التشريع الوزارية. من هذه المشاريع القانونية مشروع قانون «إسرائيل دولة القومية اليهودية» الذي جاء لتبرير التمييز العنصري ضد من هو غير يهودي (هآرتس ١٣/٦/٢٧). كما قدم في الكنيست في ١٣/٦/١٦ مشروع قانون لتفضيل خريجي الخدمة العسكرية في توزيع الموارد العامة. وتم في ١٣/٠٩/٢٩ تقديم مشروع قانون من قبل الحكومة لرفع نسبة الحسم لـ ٥٪ بهدف منع الأحزاب الصغيرة من التمثيل البرلماني، ما يعني المساس بحق المواطنين العرب بالتمثيل السياسي البرلماني. أكثر من ذلك، فقد أسقطت الكنيست مشروع قانون للتربية ضد العنصرية في المدارس (معاريف ١٣/٦/١٢)، رغم أهمية المقولة المستبطنة بمثل هذه المبادرة لجانب مفعولها التربوي والتثقيفي في مواجهة فيضان العنصرية في إسرائيل.

المجال القانوني- الحقوقي

فيما كان العالم (وإسرائيل أيضا) مشغولا باستذكار ميراث الراحل نيلسون مانديلا محرر جنوب إفريقيا من نظام الفصل العنصري (الأبرتهايد)، صادق الكنيست في ١٣/١٢/١١ على «قانون منع التسلل» ضد طالبي اللجوء الأفارقة (نحو ٤٠ ألف لاجئ اليوم) وبناء معتقلات تركيز مفتوحة لهم، والذي يتيح للسلطات اعتقالهم إداريا دون محاكمة لمدة عام. وهذا دليل واضح على استمرار الحكومة الحالية على طريق سابقتها من ناحية غمط حقوق الشرائح الضعيفة والأقليات (عرب، لاجئون، نساء، أثيوبيون... الخ).

دفعت مثل هذه الممارسات والسياسات المؤرخ الإسرائيلي البارز شلومو ساند للتأكيد في كتابه الجديد «لماذا ومتى توقفت عن أن أكون يهوديا؟» (٢٠١٣) أن إسرائيل تحولت من دولة ذات طابع ديني لمملكة صليبية جديدة فيها نظام فصل عنصري (أبرتهايد) مستقبلها على كف عفريت.

ولا يكتفي ساند بحملته على الصهيونية، ويشير إلى أن «الأخلاق اليهودية» تساهم في اتساع العداء للقيم الليبرالية والديمقراطية داخل إسرائيل.

ويستعرض الباحث أسباب مساعي إسرائيل الحثيثة من أجل تهويدها ومطالبة الآخرين الاعتراف بها كدولة يهودية موضحا أن ذلك بدأ غداة احتلال الضفة وغزة العام ٦٧ وظهور «الفزاعة الديمغرافية» نتيجة وجود مجموعة فلسطينية كبيرة في نطاق حكمها.

كما يعتبر ذلك نتيجة لرغبة اليهود الشرقيين والمهاجرين الروس إثبات وطنيتهم من خلال مواقف عنصرية متشددة تجاه العرب.

ويفاضل ساند، على خلفية انتهاكات إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني، بينها وبين جنوب إفريقيا العنصرية أو بين الولايات المتحدة قبل تحرير السود، ويشبهها مع فرنسا في الجزائر، ويعتبرها كيانا استعماريا.

ويقول ذلك رغم أنه يقيم داخل إسرائيل، منوها لوعيه بأنه يعيش في أكثر المجتمعات عنصرية في العالم الغربي. وفي سياق تعليل نأي نفسه عن اليهودية يضيف «العنصرية في كل مكان لكنها في إسرائيل بنيوية وكامنة في القوانين وتدرس في المدارس وتبث بوسائل الإعلام والأخطر أن العنصريين لا يشعرون بأي ضرورة للاعتذار».

كما لا يتردد في القول إنه يشعر أحيانا كثيرة بالخجل من إسرائيليته، خاصة في لحظات الذروة خلال السلوك العسكري الفظ لإسرائيل ضد الضعفاء من غير المنتمين لـ «شعب الله المختار».

وردا على سؤال يوجه المحاضر الإسرائيلي البروفسور يورام ميتال انتقادات شديدة لإسرائيل (حكومة وشعبا) وتوجهاتها، إذ قال إنها مصرة على البقاء بيضاء ووجهتها للغرب وظهرها للشرق وللعرب، وأن مكانتها غير مفهومة ضمنا رغم قوتها العسكرية.

وحول عدم انسجام بنيتها الداخلية اليوم يتابع ميتال «تتسع دولة تل أبيب وتزدهر فيما تبقى الهوامش عالقة بالفقر والإهمال».

مقابلة خاصة

أجرى المقابلة: أنطوان شلحت وبلال ضاهر

مع اللواء احتياط والرئيس السابق لجهاز «الشاباك»

عامي أيالون: في ١٩٦٧ "حرّرنا" أراضي واحتللنا شعباً!

ساهم اللواء احتياط عامي أيالون، الذي شغل في السابق منصبي قائد سلاح البحرية الإسرائيلية ورئيس جهاز الأمن العام [الشاباك]، وانتخب بعد ذلك للكنيست عن حزب العمل وتسلم منصب وزير بلا حقيبة، قبل فترة وجيزة، في تأسيس حركة جديدة باسم «مستقبل أزرق- أبيض» تسعى لـ «ضمان الهوية اليهودية والديمقراطية لدولة إسرائيل» من خلال الحوار الداخلي بين شتى أطياف المجتمع الإسرائيلي.

وجاء في البيان التأسيسي لهذه الحركة أنها ستعمل من أجل إيجاد واقع إقليمي يتم فيه تطبيق حل دولتين لشعبين من خلال الاتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين، لكن في حال انعدام اتفاق كهذا فإنها ستشجع «اتخاذ خطوات مستقلة» من طرف كل جانب على حدة شريطة أن يكون من شأنها أن تدفع قدماً نحو نشوء واقع دولتين لشعبين.

ومن هذه الخطوات المستقلة أشار أيالون، في سياق هذه المقابلة الخاصة معه، إلى ضرورة توجه الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة من أجل الاعتراف بفلسطين كدولة وعدم الركون إلى إقامة هذه الدولة من خلال المفاوضات التي جرى تجريبها منذ أكثر من عشرين عاماً ولم تنجح، مشيراً إلى أنه لا توجد دولة في العالم نشأت نتيجة مفاوضات.

كما اعترف أيالون بأنه في أثناء الانتفاضة الفلسطينية الأولى فقط اكتشف أن حرب ١٩٦٧ التي «حرّرت» مناطق من «أرض إسرائيل» من ربقة الاحتلال الأردني بحسب الرواية الإسرائيلية الرسمية، تسببت في الوقت عينه باحتلال شعب، وعندها توصل إلى الاستنتاج بأنه «إذا ما أردنا الحفاظ على هويتنا، وبأن تكون هذه دولة للشعب اليهودي وديمقراطية، فإنه لا خيار أمامنا سوى الانسحاب من معظم المناطق في الضفة الغربية وغزة».

وقد انتخب أيالون (٦٩ عاماً) في كانون الثاني ٢٠١١ رئيساً للجنة الإدارية في جامعة حيفا، كما أنه زميل باحث في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» في القدس.

وقد بدأت هذه المقابلة كما جرت العادة بسؤال عن طفولته والمناخ الفكري الذي نشأ فيه أجاب عنه قائلاً:

«وصل والداي إلى البلد في ثلاثينيات القرن العشرين الفائت. وقد جاءت والدتي للدراسة في القدس ضمن هجرة الشبيبة. كانت صغيرة، ربما في الخامسة عشرة من عمرها. وجاء أبي في نطاق الهجرة غير الشرعية المناهضة للانتداب. وكان واضحا بالنسبة إليهما أنهما ينتميان إلى الحركة الصهيونية. وفي الواقع أنهما أبلغا عائلتيهما وقالا: "نحن لا نؤمن بطريقكما، ولا يوجد لنا مستقبل هنا، في أوروبا. مكاننا هو في العودة... إلى صهيون».

(*) سؤال: من أين جاءا؟

أيالون: «جاءا من مكان كان يسمى عندما وُلد والدي النمسا – المجر. لكن بعد ذلك أصبحت تسمى هذه المنطقة ترانسلفانيا، وهي تقع الآن في رومانيا. لكن لغتهما الأم كانت الهنغارية. وتعلما في المدرسة اللغة الرومانية. كانا يعرفان سبع أو ثماني لغات. وفي تلك الفترة، بما أنه كان لديهما الأساس اللاتيني، كانا يتحدثان لغات كثيرة. كان هذا وسط أوروبا ببساطة. فهما من وسط أوروبا، ومن الطبقة المتوسطة – العليا، وكانت لعائلتيهما أملاك كثيرة، لكنهما قررا المجيء إلى فلسطين. أمي تعلمت في القدس. وبعد ذلك ذهبا مع مجموعة أخرى أقامت كيبوتس "حتسير كنيرت" في وادي الأردن، قبل العام ١٩٤٨».

(*) سؤال: هل ما زال هذا الكيبوتس قائما حتى الآن؟

أيالون: «كان حتسير كنيرت مكانا ينطلقون منه لإقامة الكيبوتسات، وعمليا انطلقوا منه للقيام بأنشطة استيطانية، وكل مرة في مكان مختلف. وبقيا في حتسير كنيرت من العام ١٩٣٩ حتى العام ١٩٤٨ . وبعد ذلك ذهبا للسكن في منطقة تقع شرقي "تسيمح" وقد كانت هناك قرية عربية كبيرة...».

(*) سؤال: سمخ.

أيالون: «اليوم يسمون ذلك المكان "معجان". كان هذا معسكرا بريطانيا يقع إلى الشرق من "تسيمح"، بالقرب من محطة القطار إلى الحجاز. وأنا ولدت في وادي الأردن، في العام ١٩٤٥ . ولدت في "حتسير كنيرت". وكانت صهيونية والداي ذات طابع اجتماعي – اشتراكي – تعاوني –كيبوتسي من أجل إنشاء إنسان جديد ليس لديه ملك شخصي. وهذا توجه يحرر من البرجوازية ومن كل ما اعتبروه حينذاك أنه سيء، وهو التملك والبرجوازية».

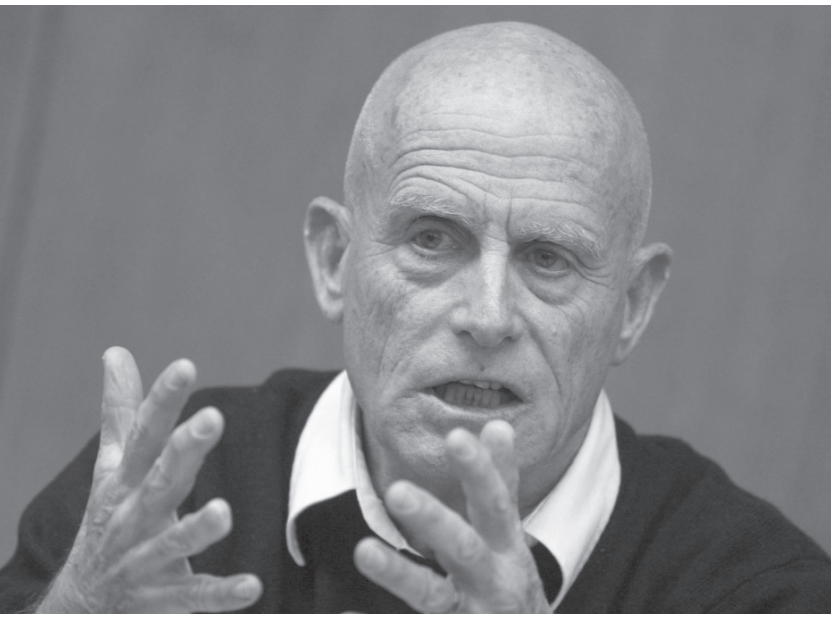

عامي أيالون.

(*) سؤال: إلى أي تيار في الصهيونية كانا ينتميان؟

أيالون: «كان يسمى في حينه تيار مباي. لكن من الناحية السياسية، كانت صهيونيتهما هي صهيونية الاستيطان والأمن. وهذا يعني، بمفهومهما، أنهما يأتيان إلى أرض إسرائيل الخاصة بنا، من أجل بناء دولة للشعب اليهودي، وحدود الدولة ستكون في أي مكان نبني فيه ونزرع أرضه ونتمكن فيه من الدفاع عن أنفسنا. هذه هي صهيونية الاستيطان والأمن. وأقول هذا لأني ولدت من رحم هذه الصهيونية.

بعد ذلك تجندت لسلاح البحرية والكوماندوس البحري، وشاركت في جميع الحروب. وكان مفهوم الصهيونية هو نفس المفهوم الذي ولدت فيه. وبعد حرب الأيام الستة [حرب حزيران ١٩٦٧] لم يتغير مفهوم الصهيونية لدى أعضاء الكيبوتس الذي كنت أسكن فيه. وهؤلاء لا ينتمون إلى حزب الليكود، وإنما ينتمون إلى حزب العمل. وقد خرج أفراد من الكيبوتس للاستيطان في سيناء وغور الأردن ومرتفعات الجولان. إن هذا الاستيطان ليس من اختراع حزب الليكود أو حركة غوش إيمونيم [الاستيطانية]، وإنما حزب العمل باعتباره يمثل صهيونية الاستيطان والأمن، هو الذي بادر إلى هذا الاستيطان. وأنا أنتمي إلى جيل يرى في حرب الأيام الستة أنها حرب تحرير، أي أنها استمرار لحرب الاستقلال [في العام ١٩٤٨]. نحن حررنا المناطق من الاحتلال... الاحتلال الأردني... في واقع الأمر، ليس مهما ممن حررناها. ما لم ننجزه في العام ١٩٤٨، أنجزناه في العام ١٩٦٧ . واستخدمنا في حينه مصطلح "المناطق المحررة". وبعد عدة سنوات، على ما أعتقد، أدركنا أنه يوجد هنا عنصر الاحتلال. لكننا أسميناه حينذاك "الاحتلال المتنور"، أي أننا أحضرنا الجامعات والاقتصاد العصري. وهذا نوع من المفهوم الكولونيالي. لقد جعلنا السكان

ولدت من رحم صهيونية الاستيطان والأمن، وهذا كان يعني السعي لإنشاء دولة للشعب اليهودي، بحيث تكون حدود الدولة في أي مكان نبنيه ونزرع أرضه ونتمكن فيه من الدفاع عن أنفسنا

المحليين، أي الفلسطينيين، يرون النور وجلبنا لهم التقدم والحياة العصرية. وقد أدركت التناقض الذي نعيش في داخله فقط بعد الانتفاضة الأولى. والانتفاضة الأولى، التي اندلعت في كانون الأول ١٩٨٧، لم تبدأ بموجة إرهاب، وإنما بهبة شعبية، انتفاضة. وعندها شاهدت آلاف النساء وطلاب الجامعات والأولاد يحملون العصي والحجارة. وكان بعضهم يندفع نحو موته، أي أنه كان واضحا لقسم منهم أنه سيتعرض للأذى».

(*) سؤال: أين كنت في أثناء الانتفاضة الأولى؟

أيالون: «في سلاح البحرية. وكنت، نسبيا، ضابطا كبيرا، قائد قاعدة أسدود. ومن هذه القاعدة كنا نسيطر على كل المنطقة حتى الحدود مع مصر. وكانت تحت إمرتي قواعد عسكرية بينها قاعدة في إيرز [المنطقة التي يتواجد فيها معبر بيت حانون اليوم] وأخرى قرب الحدود مع العريش، حيث كانت هناك محطة رادار ويوجد فيها ٤٠ إلى ٥٠ جنديا. وتعين عليّ أن أتجوّل كثيرا بين هذه القواعد. وعدا ذلك، كنا مسؤولين عن كل منطقة صيد الأسماك. ولذلك كنت ألتقي مع الصيادين ورؤسائهم وتجولت في غزة وفي [مخيم] الشاطئ، وخلال ذلك اصطدمت بمظاهر إلقاء الحجارة، أي أنني شاهدت ذلك عن قرب. وكانت هذه هي المرة الأولى التي أدركت فيها أننا حررنا أماكن أو أراضي لكننا في الوقت عينه احتللنا شعبا، إذ إننا لم نحرر الناس، وإنما احتللناهم. وقلت إن هؤلاء الناس الذين ينشطون حاملين هذا الكم من الكراهية والمهانة والإحباط، ليسوا أناسا يشعرون بأنهم محررون. هؤلاء أناس يشعرون بأنهم خاضعون للاحتلال. وعملياً، عندها توصلت إلى الاستنتاج بأنه إذا ما أردنا الحفاظ على هويتنا، وبأن تكون هذه دولة للشعب اليهودي وديمقراطية، فإنه لا خيار أمامنا سوى الانسحاب من معظم المناطق في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وغزة. وأدركت حينها أنه يوجد هنا، في الحقيقة، توتر لا يحتمل بين قيمي العالمية والإنسانية، قيم المساواة وكرامة الإنسان، وقيمي كيهودي يؤمن بأننا نستحق دولة خاصة بنا وندير فيها شؤون حياتنا بموجب ثقافتنا. وعمليا، هذا بلور وجهة نظري السياسية».

(*) سؤال: هل يعني هذا أنك توصلت إلى الاستنتاج بأنه يجب الانفصال عن الفلسطينيين وعن كل المناطق المحتلة؟

أيالون: «هذا صحيح. توصلت في حينه إلى الاستنتاج بأنه ليس لدينا خيار آخر. وبالمناسبة، كان واضحا لي أن هذه الانتفاضة هي حرب، وأن استخدام قوة عسكرية أكبر لن يجلب النصر لنا. وهذا واضح أيضاً بصفتي أعمل الآن في مجال الأبحاث، إذ إنه إضافة إلى كوني أتولى منصب رئيس اللجنة الإدارية في جامعة حيفا، فإنني أعمل في مشروع أبحاث حول موضوع "الإرهاب، الأخلاقيات والقانون". بكلمات أخرى كيف نحارب في حرب غير تناسبية: طائرة إف ١٦ مقابل انتحاري. وتوجد لا تناسبية كبيرة جدا بين الجانبين، وما زلنا نتمسك بالقيم الديمقراطية. لكن هذه الأمور تزداد تعقيدا، ونحن نفقد روح ديمقراطيتنا، وروح التعامل مع الناس على أنهم بشر، عبر الحفاظ على كرامة الإنسان والمساواة».

(*) سؤال: هل تتعاملون في هذا البحث مع الأمور على المستوى العسكري فقط، أم على المستوى المدني أيضا؟

أيالون: «لا يمكن الفصل بين الاثنين. في الماضي كان بالإمكان القيام بذلك، لكن بسبب طبيعة الحرب اليوم فإنه لم يعد بالإمكان إجراء فصل كهذا. واليوم نحن نخوض الحرب في أربع جبهات: في ميدان القتال الذي لم يعد ذا صلة بما نصفه كنصر؛ الحلبة الدبلوماسية؛ الحلبة القانونية؛ الحلبة الإعلامية – الشعبية. وما يحدث في ميدان القتال لم يعد مهما، وإنما المهم هي الصورة التي يراها الجمهور. والجمهور موجود في كل مكان يصل إليه الانترنت. وقد أصبح ميدان القتال اليوم في الحيز العالمي. كذلك فإن العولمة تؤثر في كيفية أداء الجندي في ميدان القتال. وللأسف، نحن وكذلك العالم كله، لم يبلور لنفسه حتى اليوم عقيدة وإستراتيجيا لحرب كهذه. لكن هذا يعتبر بحثاً آخر.

«لقد شاركت في جميع حروب إسرائيل، وأصبت مرتين. وتوليت قيادة الكوماندوس البحري، وبعد ذلك توليت قيادة سلاح البحرية. وبعد تسرحي من الخدمة العسكرية، في كانون الثاني ١٩٩٦، وكان ذلك بعد نحو شهر ونصف الشهر من اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية [إسحق رابين]، خططت للدخول إلى القطاع الخاص. لكن بعد ثلاثة أو أربعة أيام تلقيت اتصالا

ما لم ننجزه في العام ١٩٤٨، أنجزناه في العام ١٩٦٧. واستخدمنا في حينه مصطلح «المناطق المحررة»، وبعد عدة أعوام، على ما أعتقد، أدركنا أنه يوجد هنا عنصر احتلال، لكننا سرعان ما أسميناه حينذاك «الاحتلال المتنور»

هاتفيا من شمعون بيريس، الذي أصبح رئيسا للحكومة، وطلب مني أن أتولى رئاسة الشاباك [جهاز الأمن العام الإسرائيلي]. وفي الحقيقة لم يكن بإمكاني الرفض. وبقيت رئيسا للشاباك لمدة أربع سنوات ونصف السنة، أي حتى أيار ٢٠٠٠. وكان لهذا المنصب تأثير بالغ عليّ، لأنه قبل أن أتولى رئاسة الشاباك كنت ألتقي مع الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين وفي لبنان وسورية، عندما كنا نذهب إلى هناك من أجل أن نهاجم من وصفناهم بـ "المخربين" من حركة فتح. فقد كانت فتح التهديد الأساس علينا، وكان لديها جناح عسكري، ووقعت عمليات قُتل فيها مواطنون إسرائيليون. وكان مهما جدا بالنسبة لنا أن نضرب قواعدها في مخيمات اللاجئين، مثل مخيم الرشيدية. وكان هذا بمثابة حوار بيننا وبين الفلسطينيين من خلال المعارك والحرب. وهم بذلوا كل ما في وسعهم من أجل قتلنا، ونحن بذلنا كل ما في وسعنا من أجل قتلهم. أنا مؤمن بأنهم كانوا يعتقدون بأنهم سينتصرون في هذه الحرب، ونحن آمنا بأننا سننتصر، وجميعنا كنا مخطئين. ونحن ندرك اليوم أنه لا يمكن تحقيق الانتصار في هذه الحرب في ميدان القتال.

إن أول مرة التقيت فيها مع فلسطينيين وتعاملت معهم كبشر كانت بعد أن أصبحت رئيسا للشاباك. وقد التقيت بالطبع مع رؤساء الأجهزة الأمنية الذين حاولنا التعاون معهم في محاربة المتطرفين. وكان واضحا للفلسطينيين أنه في حال عدم نجاحهم في محاربة الإرهاب، فإنه لن تكون هناك تسوية سياسية. وكان واضحا أنه إذا لم ننجح في محاربة الإرهاب اليهودي، الذي قتل رئيس حكومة وشكل التنظيم اليهودي السري الذي قتل عربا في المناطق [المحتلة]، فإننا لن نتوصل إلى أي محادثات سياسية. لذلك أقول إن هذه المرة الأولى التي التقيت فيها مع فلسطينيين ليس من خلال فوهة البندقية. وقد توصلت إلى هكذا استنتاج من دون أي لبس، وهو استنتاج يصعب في غالب الأحيان على العسكريين أن يتوصلوا إليه، وذلك لأن الأفراد في الجانب الثاني، بالنسبة لمعظم العسكريين، هم أهداف. وثمة فرق بين هدف ينبغي إنزاله أو قتله، وبين الأفراد الذين ينبغي التحدث معهم. ولأنهم بشر، مثلي، فإن المشترك بيننا أكثر مما يفرق بيننا. فالأفراد، عموما، لا يستخدمون العنف إذا كان لديهم خيار آخر. إنهم يريدون الحرية، الاستقلال، المساواة، الاقتصاد المزدهر، يريدون أن يكسبوا رزقهم ويريدون تعليم أولادهم. والطريق إلى تحقيق ذلك متعلقة دائما بالخيارات المتوفرة. والإدراك بأن الطريق الوحيدة لمحاربة الإرهاب هي بصنع الأمل أحضرته من الفترة التي كنت فيها في الشاباك. فالإرهاب أو العنف المدني هو أمر لا يمكن الانتصار عليه بأدوات عسكرية. بالإمكان استخدام أدوات عسكرية لكن فقط عندما لا يكون هناك خيار آخر، وإذا لم يكن هناك أمل في موازاة الأدوات العسكرية، وليس أملا من وجهة نظري وإنما من وجهة نظر الجانب الآخر. وطالما لم يوافق الفلسطينيون على مفهوم الدولتين للشعبين، فإنه ببساطة لم يكن خيار أمام الإسرائيليين سوى استخدام القوة. لكن منذ العام ١٩٨٨ أو العام ١٩٨٩ عندما أصبح واضحاً أن الحركة الوطنية الفلسطينية التي تمثل أغلبية السكان الفلسطينيين توافق على مفهوم الدولتين للشعبين بات واضحاً أيضاً أن علينا أن نتحدث. العسكريون يدركون ذلك عادة في وقت متأخر».

حكومة إسرائيل لا تعرّف جرائم «جباية الثمن» على أنها إرهاب

(*) سؤال: كرئيس سابق للشاباك، كيف تفسر أن هذا الجهاز لا يستطيع كبح المستوطنين المتطرفين، أولئك الذين ينفذون اعتداءات «جباية الثمن»؟

أيالون: «تفسيري لهذا الأمر معقد، لأنه يبدأ قبل أي شيء بالخلاصة وهي أنه يوجد فشل هنا. فشل مهني. ويتعين على جهاز أمن عام جيد أن يقدم حسابا لنفسه ويقول إنه إذا كان هذا النشاط مستمراً، وهو كذلك، فهذا فشل للجهاز. وعندما حاولت جماعات "جباية الثمن"، قبل شهر ونيف، إحراق بيت فلسطيني وسكانه بداخله وبينهم خمسة أطفال وفقط بأعجوبة لم تحترق العائلة كلها، فإن هذا إرهاب بكل معنى الكلمة. ولذلك فإن هذا فشل قبل أي شيء آخر. لكن علينا أن نفهم إشكالية المجتمع الإسرائيلي. فالدولة لم تعرف هذا الأمر على أنه إرهاب. واقرأ الصحافة الإسرائيلية ستجد أنهم يسمون هذه الاعتداءات "جباية الثمن"، وليس إرهابا يهوديا. وتوجد للكلمات أهمية ليست عادية في تحديد الوعي. وإذا لم تعرّف هذا الأمر بصورة دقيقة،

بصمات المستوطنين على جدران مسجد في قرية ديراستيا بمحافظة نابلس.

فإنه بإمكانك من خلال غسل الكلمات أن تقنع نفسك بأن هذا ليس أمرا فظيعا. إذ توجد هنا أعمال إجرامية وتوجد محاكم. وباختصار فإنه توجد أهمية ليست عادية لتعريف الكلمة أو المصطلح. لأنها هي التي تحدد الوعي. ما هي هذه الظاهرة؟ ووفقا للظاهرة نقرر أي قانون يتعامل معها وأي قانون لا يتعامل معها، وأي أنظمة ذات علاقة بها، وما هو سلم الأولويات. في حالة كهذه لدى جهاز الأمن العام أدوات من أجل التعامل معها، وهل أريد معالجتها قبل أمور أخرى. وقد ادعيت، من خلال تصريحات لوسائل الإعلام أيضا، أنه لو عرّفت حكومة إسرائيل هذه الظاهرة على أنها إرهاب بكل ما يعني ذلك، فإنه سيتم التعامل معها كإرهاب، من خلال أساليب التحقيق والحقوق التي تمنحها للمعتقل جراء جرم كهذا، وحتى في أبسط الأمور مثل متى تسمح بأن يلتقي مع محام. وهذه أمور لها تأثير دراماتيكي».

(*) سؤال: تقصد أن أذرع الأمن ستتعامل بشكل مختلف عن تعاملها مع المستوطنين الآن؟

أيالون: «بكل تأكيد. وهذا يحسن القدرات من أجل جمع معلومات استخباراتية والحصول على أدلة وطريقة التحقيق. لكن حكومة إسرائيل لم تعرّف هذه الظاهرة على أنها إرهاب. وأنا أقول هذا كمواطن، لكن رئيس جهاز أمن عام لا يمكنه قول أمور كهذه. رغم ذلك يجب أن يفهم رئيس جهاز الأمن العام أنه يوجد فشل هنا. لكنني أقول، كمن يعرف عمل جهاز الأمن العام، ويعرف عملية سن القوانين في الكنيست الإسرائيلي، والفروق بين ما يسمح القانون به ولا يسمح به ضد جرائم من نوع آخر، إن الفشل يبدأ من أعلى مستوى في حكومة إسرائيل».

(*) سؤال: قررت واحدة من أكبر منظمات المحاضرين الجامعيين في الولايات المتحدة، مؤخرا، مقاطعة الأكاديميا الإسرائيلية، بسبب انحيازها لسياسة إسرائيل ضد الفلسطينيين. ما رأيك في ذلك، كونك ترأس الآن اللجنة الإدارية لجامعة حيفا؟ وكيف تنظر إلى كل موضوع المقاطعة وبضمن ذلك مقاطعة الاتحاد الأوروبي للمستوطنات؟

أيالون: «أنا ضد المقاطعة لسببين: الأول هو أن جوهر الأكاديميا كامن في عزل وإخراج العنصر القومي من الحرم الأكاديمي. فالأكاديميا موجودة من أجل أن تضيف إلى المعرفة

في العالم، وأن نفهم بشكل أفضل كل ما يتعلق بالعلوم والآداب والعلوم الاجتماعية. وكل جوهر الأكاديميا هو باستحداث بحث يتيح إمكان فهم العالم بصورة أفضل. توجد هنا فرضية ليبرالية جدا في الأكاديميا، بمفهومي، وهي أنه كلما كان الذي يشارك في هذا البحث مختلفا عن غيره أكثر فإن البحث سيكون أفضل. وهذا يعني أنه إذا جلبنا باحثين مشابهين لنا، من نفس الثقافة والديانة والمجموعة الإثنية، فإن فكرهم سيكون متشابها، وعندها تكون احتمالات حدوث انطلاقة أكاديمية متدنية، لأن النقاش الأكاديمي كله عبارة عن أسئلة وأجوبة ونظرية ونقيضها. وكلما أحضرت إلى الأكاديميا أشخاصا مختلفين عنك، من ثقافات مختلفة ومفاهيم مختلفة ومجموعات متنوعة، فإن احتمال أن تفهم الظاهرة يكون أعلى، وبالطبع ستتمكن من إحداث انطلاقة، سواء أكان ذلك في العلوم الطبيعية أم الاجتماعية أم الآداب. ونحن لا يمكننا القول إن هذه المجموعة لا يمكنها المشاركة لهذا السبب أو ذاك. في الماضي كان البيض يقصون السود، أو لأن هؤلاء مسلمين ونحن يهود، أو لأي سبب كان. وكان هذا أمرا غير صائب في فترة الحرب العالمية الثانية عندما لم يسمحوا لعلماء ألمان بالتحدث مع علماء بريطانيين. وهذا أمر غير صائب في جميع الأحوال.

والسبب الثاني عمليّ أكثر. فأنا أعرف المجتمع الإسرائيلي. وأشهد أنه في كل مرة يتم فيها فرض مقاطعة، فإن هذا يعزز المقاومة، ويعزز مفهوم أن العالم كله ضدنا. وأعتقد أن هذا ليس مفيدا أبدا. وبالمناسبة، هناك أدوات كثيرة جدا من أجل أن تقول ما الذي ينبغي فعله. والمثال الذي أورده دائما هو أننا انسحبنا من لبنان بسبب نشاط حركة مدنية في البلاد. ولذلك فإنني أريد إنشاء واقع سياسي يكون فيه الأفراد في المجتمع الإسرائيلي القوة التي تحرك حكومة إسرائيل من أجل العمل بشكل صحيح. وبالمناسبة، هذا حدث في الانفصال عن غزة. حينها أدركت مدى تأثيرنا. أنا وسري نسيبة، وفي موازاتنا كانت مبادرة جنيف. فبعد تنفيذ خطة الانفصال بسنة أو اثنتين، تحدثت مع دوف فايسغلاس [مدير ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أريئيل شارون] الذي كان مقربا جدا من شارون. وسألته لماذا انسحب شارون من غزة، وقد كانت هذه خطوة مناقضة لسياسته؟. وأجابني بأنه كان هناك سببان. ومضى يقول إنه لا الفلسطينيين ولا حماس دفعا شارون إلى تنفيذ هذا الانسحاب، وقد مرّ بأمور أصعب من ذلك بكثير. إن ما حدث، في الحقيقة، هو أن الرئيس الأميركي [جورج بوش الابن] زار الشرق الأوسط وطرح خطة خريطة الطريق. وكان واضحا لشارون أن ثمة أمورا ينبغي أن تتغير. السبب الثاني هو أنه بدأ يفقد المجتمع الإسرائيلي، أي أنه يفقد الجمهور. كيف أدرك ذلك؟ قال فايسغلاس إنه تم طرح مبادرة جنيف، التي كان لها تأثير هائل. وتابع أنه كانت هناك الوثيقة التي بلورتها أنا ونسيبة، ووقع عليها ٤٥٠ ألف إسرائيلي وفلسطيني، وقلت لشارون إنه دعك مما يقوله عرفات الآن، فها هم الإسرائيليون والفلسطينيون يقولون لك إن بإمكانك التوجه نحو تسوية وأغلبية الشعب ستدعمك. وأشارت استطلاعات الرأي في حينه إلى أن ٧٥ بالمئة من الجمهور الإسرائيلي يؤيدون وثيقتنا. وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك حركة الطيارين والضباط الذين رفضوا أداء الخدمة العسكرية، وأعلنوا أنهم لن يؤدوا الخدمة بسبب ما نفعله بالفلسطينيين في المناطق [المحتلة] وأن هذه جرائم حرب. وكان عددهم ١٠ – ١٥ طيارا ليس أكثر. ولكن عندما قال شارون إنه يعرف بعضهم، وإن هؤلاء مقاتلون قادوا مقاتلين آخرين إلى حروب وعمليات عسكرية، وعندما شاهد كل هذه الظواهر فإنه أدرك أنه لا خيار أمامه وأن عليه أن يفعل شيئا ما».

(*) سؤال: هل تدعي أن شارون كان مصغيا لصوت الجمهور ونبض الشارع؟

أيالون: «لا يوجد خيار في ظل النظام الديمقراطي سوى الاستماع إلى صوت الشارع لأنه يجب أن تُنتخب».

الشعب في إسرائيل لم يعد نشيطاً من أجل إحلال السلام مثلما كان في السابق

(*) سؤال: هل تعتقد أن رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي بنيامين نتنياهو يصغي إلى الجمهور؟

أيالون: «لا أعرف. وادعائي هو أن هذا الأمر ليس قيد الاختبار حاليا، كون الشعب غير نشيط الآن مثلما كان نشيطاً حينذاك. وقد كنت رئيسا للشاباك خلال ولاية نتنياهو الأولى في رئاسة الحكومة. كما كان يتعين على شمعون بيريس [الذي خلف رابين بعد اغتياله] إخلاء عدة أحياء في الخليل في نيسان ١٩٩٦، لكنه لم يفعل ذلك بسبب وقوع عمليات إرهابية، وأعلن أنه طالما لا يتم وقف العمليات الإرهابية فإنه لن ينفذ الانسحاب».

(*) سؤال: بعدها تولى نتنياهو رئاسة الحكومة ونفذ الانسحاب من الخليل.

أيالون: «تماما. وأعتقد أنه نفذ ذلك بعد أحداث النفق مباشرة. وأحداث النفق لم تكن انتفاضة وإنما مقاومة [قال كلمة «مقاومة» بالعربية]. وقلت لنتنياهو حينها: لقد قُتل ١٧ جنديا. نحن أعطينا الفلسطينيين بنادق وهم قتلوا جنودنا. والشرطيون الفلسطينيون

كان واضحا لي أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى هي بمثابة حرب وأن استخدام قوة عسكرية أكبر لن يجلب النصر لنا

كانوا وراء هذا العمل. وهناك فرق كبير بين الانتفاضتين الأولى والثانية وبين أحداث النفق في العام ١٩٩٦، التي نظم جبريل خلالها إضرابا في القدس...».

(*) سؤال: تقصد جبريل الرجوب؟

أيالون: «نعم. ولذلك قلت لرئيس الحكومة إنه إذا كنت تريد الآن وقف عملية أوسلو فإنه توجد فرصة للقيام بذلك. وأن بإمكانه أن يعلن أن عملية أوسلو انتهت، وأنه ليس هذا هو الوضع الذي أردنا أن نصل إليه. وسألني نتنياهو ما الذي يجب أن نفعله بعد أن نعلن عن انتهاء عملية أوسلو. وأجبت أنه في تقديري، وحسبما أفهم الفلسطينيين، فإن على رئيس الحكومة أن يقول للأميركيين والفلسطينيين إن كل عملية أوسلو كانت خطأ، وأنه أردنا بناء الثقة ولم ننجح في ذلك. والحقيقة هي أن الفلسطينيين والإسرائيليين يُقتلون، ونحن لم نقصد الوصول إلى وضع كهذا، وأنه منذ هذه اللحظة وصاعدا سنبدأ بالحديث عن حل دائم.

لكن في تلك الفترة كانوا يقولون إنه سيتم الحديث عن الحل الدائم في نهاية العملية فقط. وفعلا، بدأوا بالحديث عن الحل الدائم فقط بعد تولي إيهود باراك رئاسة الحكومة. كنا لا نزال في العام ١٩٩٦، وقلت لنتنياهو ألا يفعل شيئا وأننا لن نتحرك ولن ننفذ أي انسحاب ولن نعطي الفلسطينيين سنتيمترا واحدا، وأنه منذ الآن سنتحدث عن مواصفات الحل الدائم. وقلت لنتنياهو إن الفلسطينيين سيوافقون على ذلك فقط إذا نفذت أمرا واحدا، وهو أنه من الآن فصاعدا لن نبني أي مستوطنة ولن نبني أي بيت في المستوطنات وسأجمد الوضع. وقلت إن هناك تناقضات كثيرة في الصراع، لكن أحدها هو العامل الزمني. نحن نعتقد أن الزمن يعمل ضد مصلحتنا. وكنا نفكر طوال الوقت في العامل الديمغرافي، وأننا سنصبح أقلية. وليس مهما إذا كان هذا صحيحا أم لا. كذلك فإن الفلسطينيين يقولون إنهم يريدون دولة، وهم يرون طوال الوقت أن هذه الدولة تتقلص وهناك المزيد من المستوطنات والشوارع والحواجز، وأن هناك من يخدعهم. ولذلك قلت لنتنياهو إنه إذا فعلت ما أقوله لك وفاجأتهم، فإنك ستشتري لنفسك هدوءا لمدة ١٢ شهرا، حتى تتوصل إلى اتفاق حول حل دائم. لكنه لم ينفذ ذلك وأعطى الخليل. وقد أعطى الخليل لأنه أدرك أنه ليس لديه دعم الجمهور الإسرائيلي ولا دعم الولايات المتحدة. وهذا يعني أن الأفراد يصبحون براغماتيين عندما لا يكون أمامهم خيار، إذ أنه بالنسبة للسياسيين في النظم الديمقراطية، ثمة أهمية كبيرة لاختيار الخطوات التي سينفذونها لكي يتم انتخابهم مرة أخرى».

(*) سؤال: لنفترض جدلاً أن إسرائيل تباركت بزعيم وقرّر أن يذهب بعيداً في تسوية الصراع، هل سيحظى بتأييد الجمهور الواسع، أفلن يلاقي المصير الذي كان من نصيب رابين خاصة وأن الرأي العام في إسرائيل ازداد تطرفاً... هل توافق على هذه المقولة الأخيرة؟

أيالون: «الرأي العام الإسرائيلي معقد أكثر من ذلك. وثمة نوع من التناسق ما بين شعور الجمهور الإسرائيلي بمستوى التهديدات وبين استعداده للذهاب نحو تسوية. وكلما كان يشعر بأنه مهدد أكثر، يكون استعداده بالتوجه إلى تسوية، تشمل تنازلات، متدنيا أكثر. وعليكم أن تفهموا، وهذا جزء من المأساة، أن ما يريده معظم الإسرائيليين هو الأمن. والحديث عن دولة يهودية وديمقراطية هو أمر ثانوي. اسأل الإسرائيلي ماذا يريد، سيجيبك أنه يريد الأمن. وهذا يدل على أنه خائف. فهو يريد الأمن أكثر من أي شيء آخر. إن الخوف يغذيه. ونحن كمجموعة ننظر إلى تاريخنا، وقسم منا ينظر إلى محاكم التفتيش وقسم آخر ينظر إلى المحرقة، ويوجد لكل واحد منا تاريخ طويل جدا. تاريخنا هو جزء من الرواية التي نتصرف هنا بموجبها. ولذلك فإن التوجه نحو تسوية، يعني بالنسبة لنا، أنه يجب منحنا الأمن. والشعور هو أننا مستعدون لتحمل مخاطر أقل. ولذلك، مثلا، السؤال المهم هو متى تجري استطلاع رأي. ولدي إجابة بسيطة جدا، ولا أحد منا هو نبي. في تقديري، إذا توصل رئيس حكومة إسرائيلي إلى تسوية مع زعيم فلسطيني، أو قيادة فلسطينية، بدعم من المجتمع الدولي، وتستند هذه التسوية إلى النقاط الست التي تضمنتها وثيقة أيالون – نسيبة سيحظى بتأييد. أنا أتحدث عن النقاط الست عن قصد رغم أنها مشابهة جدا لمبادرة جنيف ومبادئ الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون، لكن هذه النقاط الست أوضح من غيرها، وبقدر كبير هي مؤلمة أكثر. نحن نقول إن على اليهود العودة إلى دولة إسرائيل فقط، وعلى الفلسطينيين العودة إلى دولة فلسطين فقط. هذا بشأن حق العودة، وهي تسوية مؤلمة جدا. ولنفترض أن زعيما إسرائيليا توصل إلى تسوية على أساس هذه المبادئ، أو لاتفاق بدعم المجتمع الدولي، الذي بالإضافة إلى

ممارسات الاحتلال: ضغوط متصاعدة تهدد بالانفجار.

ذلك، وهذا سيناريو معقول، ستمنح أوروبا الجانبين امتيازات اقتصادية مذهلة، وأميركا تقول إنها ستمنح إسرائيل ضمانات أمنية، فإنه سيحظى بتأييد أكثر من ٧٠ بالمئة من الجمهور الإسرائيلي. ورغم ذلك لا يزال هناك السؤال حول ما إذا كان سيُقتل، وكيف سنتعامل مع أولئك الذين يعارضون التسوية في جميع الأحوال. في المجتمع الفلسطيني أيضا يوجد ما بين ١٥ إلى ٢٠ بالمئة يؤمنون بالإسلام السلفي وهم يؤمنون بنمط حياة الإسلام السلفي، وسيعارضون أي اتفاق. وهم يقولون أن البلاد كلها هي أراضي وقف، مثلما يقولون عندنا إن هذه هي البلاد المقدسة. ماذا سنفعل ضد هؤلاء الـ ١٥ – ٢٠ بالما–ئة في كلا الجانبين؟ في الحالة الإسرائيلية، بإمكاني القول، إن اتفاقا كهذا يجب أن يخضع لاستفتاء شعبي، لأنه سيمنح شرعية ولا يكون وفقا لإرادة القيادة السياسية فقط، إذ أن قيمة القيادة السياسية تتراجع باستمرار. وهذا حاصل في العالم العربي والعالم الغربي وإسرائيل. وإذا أقر الاستفتاء الشعبي اتفاق سلام كهذا، فإن هذه المجموعات المعارضة له ستكون معزولة عن الحكم. بإمكان زعيم ديني منح تفسير ديني للتسوية. وحتى أن هناك زعماء سيقولون إن أرض إسرائيل لنا وهي ملك للرب. وعلى مدار ألفي عام لم يمنحنا إياها. ونحن لا نعرف كيف يفكر الرب في كل لحظة. وهناك عبارة تقول "صوت الشعب هو صوت الرب"، أي أن الرب يتحدث إلينا من خلال شعب إسرائيل. وإذا قال شعب إسرائيل إن هذا ما يريده، فإنه ليس لدينا الحق في حمل السلاح ونقاوم. ما هي اليهودية؟ يقولون إنها: أرض إسرائيل، شعب إسرائيل، توراة إسرائيل. وإذا سألت ما هو الأهم، أرض إسرائيل أو شعب إسرائيل، فإن كل واحد منهم سيقول لك إن شعب إسرائيل أهم. وسيقولون لك إن أرض إسرائيل هي مهمة، ولكن يمكن الحصول عليها بعد مجيء المسيح المنتظر، بعد ألف عام. فقد انتظرنا ألفي عام. وبالإمكان العيش مع مقولة كهذه. ولكن هذا ممكن فقط في حال عرفوا كيف يشرحون ذلك لأنفسهم. ولذلك أعتقد أنه بإمكان إسرائيل أن تواجه التهديدات التي في داخلها».

الانتفاضة الثانية كانت ضد الاحتلال الإسرائيلي وضد إستراتيجيا الدبلوماسية!

(*) سؤال: اندلعت الانتفاضة الثانية بعد أن أنهيت ولايتك كرئيس للشاباك بأشهر معدودة. كما أنك تنظر إلى فشل قمة كامب ديفيد، بين عرفات وباراك، بصورة مختلفة عن الرواية الإسرائيلية التي تدعي أن «باراك أعطى عرفات كل شيء». لماذا اندلعت الانتفاضة الثانية برأيك؟

أيالون: «سأعطيك أفضل تفسير وفقاً لمفهومي. الانتفاضة الثانية لم تكن ضد الاحتلال الإسرائيلي فقط، وإنما كانت أيضاً ضد الواقع الذي كان يعيش فيه الفلسطينيون، وضد إستراتيجيا الدبلوماسية. لذلك كانت هناك عودة إلى العنف. بالمناسبة، فإن حماس فهمت هذا الأمر وتحولت عن خطابها الديني. وعندما خاضت حماس الانتخابات [٢٠٠٦]، لم تسمع منها جملة واحدة تتطرق فيها للقرآن. وإذا عدت إلى حملتها الانتخابية في العام ٢٠٠٦، فإنها جرت بلغة سياسية ضد فتح والسلطة الفلسطينية. بالطبع انهار حينها الاعتقاد بأن إسرائيل يمكن أن تعطي شيئا للفلسطينيين، كما انهار الاعتقاد أن إسرائيل تفهم لغة القوة فقط. وبالمناسبة أيضاً، فإن إسرائيل قضت على السلطة الفلسطينية، لكنها من دون أن تقصد ذلك عززت قوة حماس. لقد انتصرنا

عسكريا، لكننا فقدنا شركاءنا وبنينا المعارضة. وكان آخر شيء يريده الجمهور الذي صوت لحماس أن يرى أولاده يتعلمون في مدرسة إسلامية سلفية، فلقد صوتوا لها لأنهم اعتقدوا أن إسرائيل تفهم لغة القوة فقط، وإذا كانت تفهم هذه اللغة فقط فإن التوجه هو نحو الانتفاضة وحسب. وهذا ما تقوله حماس طوال الوقت. عندما سألوا الشيخ [أحمد] ياسين، في العام ١٩٩٨، ما هو أكبر خطر على حماس، قال إن الخطر الأكبر هو أن يعتقد الفلسطينيون أنهم سيحصلون على دولة بواسطة الدبلوماسية، أي أنه إذا آمن الفلسطينيون بالدبلوماسية فإن حماس لن تتمكن من الترويج لأفكارها. وهذا صحيح».

سؤال: لكن فشل ما تصفه بـ«الدبلوماسية»- أي المفاوضات- وعلى ما يبدو هذا ما هو حاصل الآن، سيؤدي ربما إلى وصول حماس إلى موقع قيادة الفلسطينيين أو إلى انتفاضة أخرى.

أيالون: «إذا لم يتغير الوضع، لا شك في أن هذا هو ما سيحدث. في نهاية سنوات الثمانين، أحضر شمعون بيريس اتفاقا وقعه مع الملك حسين الأردني، والمعروف باسم "اتفاق لندن"، إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية حينذاك، إسحق شامير. لكن الأخير رفض هذا الاتفاق. في أعقاب ذلك قال بيريس في خطاب أمام الكنيست إن من لا يتحدث مع الملك حسين سيضطر إلى التحدث مع عرفات، ومن لا يتحدث مع عرفات سيضطر إلى التحدث مع المتطرفين أكثر. وأنا أقول إنه إذا لم نتوصل إلى تسوية دبلوماسية، ولم نتحدث مع أشخاص يؤمنون بالدبلوماسية، مثل الرئيس محمود عباس، لا شك في أن من سيخلفه سيؤمن بالعنف. هل سيكون من حماس أو من فتح؟ إذ إنه ليس فقط حماس نشطت في الانتفاضة، وإنما نشطت خلايا ما يسمى بشهداء الأقصى [كتائب شهداء الأقصى] وهؤلاء من فتح لا من حماس. لذلك فإنه لم يعد مهماً من سيخلف عباس. وليس مؤكدا أنه سيكون هناك عنف براغماتي، مثل عنف الإخوان المسلمين وحماس، وإنما قد يكون هذا عنفا بمستوى تنظيم القاعدة أو الجهاد العالمي، الذي لا يأخذ أي شيء في الحسبان، بينما حماس ما زالت مزروعة في الشارع الفلسطيني، ولديها اعتبارات مثل كم فلسطيني يمكن أن يعاني في حال عادت إلى سياسة العمليات التفجيرية. وتنظيم القاعدة ليست لديه اعتبارات كهذه».

(*) سؤال: وقعت خلال العام الأخير مواجهات كثيرة بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية، وتم في الشهور القليلة الفائتة قتل عسكريين إسرائيليين على أيدي فلسطينيين. هذا يعني أنه يوجد تصعيد أمني ملموس. ويرى محللون إسرائيليون أن هذا التصعيد سيقود إلى انتفاضة جديدة، بينما أجهزة الأمن الإسرائيلية تستبعد ذلك. هل تعتقد أنه ستندلع انتفاضة ثالثة؟

أيالون: «أولا، هذا احتمال وارد جدا. لكنني الآن بعيد عن أجهزة الأمن وليست لدي معلومات استخباراتية. أولئك الذين يستبعدون انتفاضة، ماذا يقولون عمليا؟ إنهم يقولون إن الفلسطينيين تعلموا الدرس، وإنهم سيدفعون ثمنا باهظاً جدا. فقد قُتل الآلاف في الانتفاضة الثانية. لكن هؤلاء ينسون أمرا واحدا، هو أن الذين كانوا شبانا صغار أصبحوا الآن في الثلاثينات من أعمارهم. وهم لا يذكرون ثمن القتلى في حينه، علما أن الانتفاضة ستبدأ لديهم ولن يبدأها أشخاص أكبر سنا يسعون من أجل كسب رزقهم وإعالة عائلاتهم. الأمر الثاني هو أن معظم الفلسطينيين، بموجب استطلاعات الرأي، يعتقد أنه ستندلع انتفاضة ثالثة في حال مُنيت عملية السلام بالفشل. والسؤال من أين ستأتي الطاقات لإشعال انتفاضة جديدة بات سؤالا ثانويا. لكنني لا أعرف ما إذا كانت ستندلع انتفاضة جديدة، وهل ستكون انتفاضة شعبية، مثل الأولى وبقدر ما مثل الثانية، أم أنها ستبدأ بعمليات تفجيرية تنفذها مجموعات صغيرة لا تأخذ أي شيء بالحسبان مثل الجهاد العالمي».

(*) سؤال: وربما سيتأثر الفلسطينيون من الأحداث الجارية في المنطقة.

أيالون: «هذا صحيح».

لا يجوز أن تبقى المفاوضات هي الهدف... وثمة بديل

(*) سؤال: كيف ترى مستقبل إسرائيل في ظل التغيّرات التي تجري في الشرق الأوسط منذ ثلاثة أعوام وفي ضوء التحولات في العالم الذي يصبح أكثر فأكثر متعدّد القطب؟

على الرئيس محمود عباس أن يتوجه إلى الأمم المتحدة من أجل أن تعترف بفلسطين كدولة. لقد جربنا المفاوضات ولم تنجح... أعطني مثالا واحدا لدولة نشأت نتيجة لمفاوضات. دولة إسرائيل لم تنشأ نتيجة لمفاوضات بل تم إعلان إقامتها في الأمم المتحدة. وجميع الدول التي نشأت بعد حرب كوسوفو وكانت تشكل يوغوسلافيا سابقا، ليست نتيجة مفاوضات. لماذا يتعاملون مع المفاوضات كما لو أنها أمر مقدس؟

أيالون: «لدينا موقع الكتروني اسمه "مستقبل أزرق – أبيض" نتساجل فيه حول هذا الشأن، كما أننا نحاول أن ندرس هذا الأمر في إطار مشروع الأبحاث الذي نجريه هنا في الجامعة... لكنني أعتقد أن مستقبل إسرائيل منوط بإسرائيل. وغالبا ما أقول إنني متفائل، ليس لأنني أعتقد أن الأمور ستكون أفضل، وإنما لأنني مؤمن بأنه لأول مرة في التاريخ وصلنا إلى وضع نقرر فيه مصيرنا. والسؤال هو ماذا سنفعل؟. إن السياسة الحالية خاطئة. كما أنني لست مؤمنا بأن المفاوضات مع الفلسطينيين ستؤدي إلى تسوية. آمل كثيرا بأن أكون مخطئاً، لكنني لا أرى كيف يمكن أن يحدث هذا الأمر. إن الاعتقاد أن بإمكان عباس منح شعبه ما وعد به قبل خمسة أعوام هو، برأيي على الأقل، اعتقاد غير واقعي. كما أن الاعتقاد بأن بيبي [أي نتنياهو] سيعطي الفلسطينيين ما اقترحه [على الفلسطينيين رئيس حكومة إسرائيل السابق إيهود] أولمرت، يبدو لي أيضا غير واقعي وغير كاف. وعلينا أن نفهم أن هذا أقل واقعية، لأن الواقع في الشرق الأوسط تغير. والآن، فقد عباس دعم زعماء براغماتيين. وليس مهما ما هو رأينا في الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، لكنه كان زعيما براغماتيا وكان يؤيد عملية السلام. اليوم لا توجد زعامة تؤيد عمليات كهذه. عدا ذلك، إذا كانت هناك نتيجة مباشرة للثورات في الشرق الأوسط، فهي أن جميع الزعماء الذين ما زالوا في الحكم أصبحوا ضعفاء أكثر، والجماهير في الشارع أصبحت قوية أكثر. وهناك خطورة كبيرة في تعهد الزعماء لشعوبهم وقد أصبحوا لا يمثلون دولهم. وكان أحد ادعاءاتي ضد كامب ديفيد هو أن عرفات عندما ذهب إلى تلك المحادثات لم يكن يمثل المجتمع الفلسطيني كافة. ويبدو أنه لم يدرك هذا الأمر. وأن المجتمع الفلسطيني أصبح ينظر إليه كزعيم لا يمثله وأنه فشل عمليا. وعندما ذهب ايهود باراك إلى كامب ديفيد كان يتولى ست أو سبع حقائب وزارية، أي أن حكومته كانت قد تركته. ولذلك، فإنه عندما استمر بعد ذلك في إجراء المفاوضات في طابا قال له المستشار القانوني للحكومة إنه لا يمثل الدولة وإن هناك انتخابات قريبة، ولذا لا يمكنك التوصل إلى اتفاق سلام. وفي تقديري أن الشيء نفسه كان بالنسبة إلى عرفات.

«لذلك، نحن نقول إننا بحاجة إلى السير بشكل مناقض لما كان في ١٩٩٣ و١٩٩٤. ونقول إننا نعلم علم اليقين أن أغلبية الجمهور الفلسطيني وأغلبية الجمهور الإسرائيلي تريدان حل الدولتين، ونعرف ما هي الشروط لتحقيق ذلك. لكن لا توجد ثقة لدى الجانبين بأن هذا هو ما سيحدث. لذا أقول إنه لا يجوز أن تبقى المفاوضات هي الهدف. ما حدث خلال العشرين عاما الماضية هو أن المفاوضات كانت هي الهدف. لماذا لم تعترف أميركا وإسرائيل وأوروبا بفلسطين؟ هذا ليس منطقيا، إذ إنه يتعين أن نصل في نهاية الأمر إلى تسوية الدولتين. برأيي، يجب عليهم أن يعترفوا بالدولة الفلسطينية، وبعد ذلك يتم الجلوس ورسم الحدود، بناء على خطوط العام ١٩٦٧ مع تبادل أراض. وهذا مقبول علينا وعلى الفلسطينيين وعلى جامعة الدول العربية، وهو مقبول على الجميع. وكذلك الاتفاق على تبادل الأراضي بنسبة واحد إلى واحد. وفي وضع كهذا أنت تتحدث عن دولة مقابل دولة. لماذا ينبغي القيام بذلك؟ لأن العالم ما زال يعيش في فرضية أن ما لا يتم تحقيقه بالمفاوضات فإنه ليس شرعيا».

(*) سؤال: ما هو البديل الذي تقترحه؟

أيالون: «البديل هو بدء العمل بصورة مستقلة، من أجل التوصل إلى الشروط نفسها، والشروط معروفة. وهذا هو الفرق بين الآن وبين العام ١٩٩٣».

(*) سؤال: ماذا يعني «العمل بصورة مستقلة»؟

أيالون: «هذا يعني أن على عباس التوجه إلى الأمم المتحدة، وأن تعترف الأمم المتحدة بفلسطين كدولة، وتقول له اجلس وفاوض. ليس كافيا أن نوافق أنت وأنا على ذلك. ينبغي على العالم والرباعية الدولية أن يغيرا الفرضية. لقد جربنا المفاوضات ولم

تنجح.. أعطني مثالا واحدا لدولة نشأت نتيجة لمفاوضات. دولة إسرائيل لم تنشأ نتيجة لمفاوضات. وجميع الدول التي نشأت بعد حرب كوسوفو، والتي كانت تشكل يوغوسلافيا سابقا، لم تكن نتيجة مفاوضات. لماذا يتعاملون مع المفاوضات كأنها أمر مقدس؟. أكرّر أن إسرائيل لم تنشأ من خلال مفاوضات، فلقد تم الإعلان عن إقامتها في الأمم المتحدة وبعد ذلك نشبت الحرب».

(*) سؤال: أنت تقول إن على الفلسطينيين أن يذهبوا إلى الأمم المتحدة ويطالبوا بالاعتراف بدولة فلسطينية؟

أيالون: «أقول لأميركا والرباعية الدولية، أولا، إن عليهما تغيير الفرضية. وأريد أن يتوجه الرئيس الأميركي إلى الجانبين ويقول لهما: هل تريدان الاستمرار في قتل بعضكما؟ حسنا، لكن عليكما أن تهتما بشؤونكما لوحدكما من اليوم فصاعدا. وأنا أقول هذا لأن غالبية الإسرائيليين وغالبية الفلسطينيين تريدان التوصل إلى تسوية. وهذه التسوية جيدة بالنسبة للمجتمع الدولي. وأريد أن يعد الرئيس الأميركي الجانبين بامتيازات إذا ما تقدما نحو حل، وأن يفرض عقوبات على من يعرقل التوصل إلى حل. وإذا ما أعلنت دولة إسرائيل عن تنفيذ أعمال بناء في المنطقة إيه١ فإن هذا توجه سلبي وينبغي معاقبتها، لأنه يجعل التوصل إلى حل أمراً صعباً. بينما إذا أعلن رئيس حكومة إسرائيل أن الحدود لن تكون شرقي الجدار الأمني وليست لديه أطماع إقليمية شرقه، وإنما الحدود ستكون غربي الجدار مع تبادل أراض، فإن هذا أمر إيجابي. لكن يوجد وراء الجدار ١٠٠ ألف مستوطن. فماذا سنفعل بهم؟ في البداية لن يتم استخدام القوة ضدهم، لكن بعد توقيع اتفاق ينبغي استخدام القوة ضدهم. وحتى يتم ذلك فإن من يريد العودة، ستمنحه دولة إسرائيل شرعية وتعويضات، لأننا نحن الذين أرسلناهم، ونحن ملتزمون حيالهم. وعلينا كإسرائيليين أن نعرض ذلك كانتصار، لأنه بعد مئة عام من الصراع، اعترف العالم العربي أخيراً بأننا هنا من أجل أن نبقى هنا. ودولة إسرائيل هي جزء من هذا المكان. ولا يوجد انتصار أكبر من هذا. بناء على هذا الانتصار يجب إعادة المستوطنين إلى الوطن. ووفقا للأبحاث التي أجريناها، فإن ٣٠ بالمئة منهم، أي حوالي ثلاثين ألف مستوطن، على استعداد للقيام بذلك غدا. وتخيل أن يرى الفلسطينيون فجأة ثلاثين ألف مستوطن يرحلون ويعودون إلى دولة إسرائيل. كيف سيكون تأثير أمر كهذا؟ عندما يحدث أمر كهذا سيرى الفلسطينيون والمجتمع الدولي أننا نريد فعلا التوصل إلى حل الدولتين للشعبين، وأننا لا نتكلم وحسب ونقول إننا نريد تسوية وفي المقابل نوسع المستوطنات. لكن في هذه الأثناء يحظر بناء بيت واحد في المستوطنات الواقعة وراء الجدار، بينما يجب مواصلة البناء في الكتل الاستيطانية. كذلك يجب مواصلة البناء في الأحياء اليهودية [يقصد المستوطنات] في القدس، لكن يحظر بناء أي بيت في الشيخ جراح والأحياء العربية، لأن الأحياء العربية في القدس الشرقية ستكون تحت السيادة الفلسطينية، وستكون المدينة عاصمة فلسطين. وإذا نفذنا كل هذا فإن المفاوضات ستكون إيجابية».

(*) سؤال: إن الوضع الآن هو أن المحادثات بين الجانبين تجري حول موضوعات أمنية. وتم تحديد فترة هذه المحادثات بتسعة شهور. ماذا سيحدث بعدها؟

أيالون: «لا أعرف. هل سيتوجه الفلسطينيون إلى الأمم المتحدة أم لا؟ هل سيتوجهون إلى المحكمة الدولية في لاهاي؟ قبل أي شيء على إسرائيل أن تقرر ما الذي ستفعله، وعلى الفلسطينيين أن يقرروا ماذا سيفعلون، وأقصد السلطة الفلسطينية والجمهور الفلسطيني. ففي الانتفاضتين الأولى والثانية، الجمهور لم يسأل عرفات ما الذي يجب فعله، وإنما خرج إلى الشوارع. إذن، يوجد الخيار الأول وهو التوجه إلى المحكمة الدولية والإعلان عن [ارتكاب إسرائيل] جرائم حرب. ويوجد خيار آخر وهو التوجه إلى العنف، وليس مهما ماذا سيسمى هذا، انتفاضة أو إرهابا. ويوجد خيار ثالث، وهو أن يصحو العالم، وأن تضع أميركا شروط الحل، وتقول للفلسطينيين وإسرائيل إنه سنبدأ في تسوية الصراع الآن، وليس عن طريق المفاوضات».

(*) سؤال: هل تغير المفهوم الأمني الإسرائيلي في المفاوضات خلال الأعوام الماضية؟

أيالون: «أعتقد أن المفهوم الأمني الإسرائيلي استند دائما إلى أن خطوط العام ١٩٦٧ ، مع تعديلات صغيرة، ستكون الحدود الدائمة. لكننا قلنا دائما، ولا أعتقد أن هذا تغيّر، إنه يجب أن تكون هناك ترتيبات أمنية إضافة إلى التسوية السياسية، وإن جهاز الأمن الفلسطيني يجب أن يكون مقيدا في كل ما يتعلق بأنواع الأسلحة التي في حيازته، وألا يمتلك دبابات وطائرات مقاتلة وصواريخ. وهذا يعني وجود قوات شرطة فلسطينية تكون قادرة على ضبط النظام العام. ومن يوفر الأمن هي قوات دولية تضمن، خلال السنوات الأولى على الأقل بعد التسوية، عدم تعرض فلسطين لهجوم إسرائيلي وعدم تعرض إسرائيل لهجوم فلسطيني. الأمر الثاني هو أن إسرائيل أرادت ضمانات دائما، أو ما يسمى بمحطات إنذار، حتى لو لم يتواجد جنود فيها، ولكنها تحتوي على أجهزة استشعار الكترونية تسمح لنا

بمعرفة ما يحدث في الحيز العسكري في المنطقة على الأقل».

(*) سؤال: نتنياهو يطالب الآن ببقاء الجيش الإسرائيلي في غور الأردن؟

أيالون: «هذا هو الأمر الثالث. إسرائيل طالبت دائما بحضور بين فلسطين والأردن، لأنه لا أحد منا يعرف ماذا سيحدث في الأردن. هل سيتواجد تنظيم القاعدة أو حركة حماس أو جماعة الإخوان المسلمين هناك، أو هل سيتم فتح جبهة شرقية. إسرائيل نظرت دائما باهتمام أمني إلى الأردن، حتى عندما لم يكن لديها اهتمام سياسي. إذا تم نشر قوات دولية على طول الحدود بين فلسطين والأردن، هل سيسمح ذلك بحضور الكتروني إسرائيلي في المعابر؟ هذا الأمر كان دائما سؤالا مفتوحا ويتعلق بمن يتولى في إسرائيل منصب رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس أركان الجيش. وأقدر، إذا كنت أفهم الأمور على حقيقتها، أن الأميركيين يوافقون على المفهوم الإسرائيلي بأن يكون تواجد عسكري في السنوات القريبة وبعد ذلك حضور الكتروني إسرائيلي وقوات دولية. هكذا أفهم الأمور الآن لكني لست مطلعا على هذه الأمور بشكل كاف».

(*) سؤال: ما رأيك في المطلب الإسرائيلي بأن يعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة يهودية؟

أيالون: «أنا أؤيد هذا، لكن الفلسطينيين اعترفوا بدولة إسرائيل كدولة يهودية. كما أن قرار التقسيم تحدث عن دولة يهودية ودولة عربية. أنا لا أستطيع أن أقرر ما إذا كان ينبغي أن نصر على أن هذا يجب أن يكون جزءا من الاتفاق. وعندما جلست مع سري [نسيبة] كانت هذه المسألة تهمّني جدا. وحقيقة هي أن الجملة الأولى في وثيقتنا كانت "دولتان للشعبين، دولة للشعب اليهودي ودولة للشعب الفلسطيني"».

(*) سؤال: لماذا هذا مهم برأيك، لماذا لا يقال دولة إسرائيل ودولة فلسطين؟

أيالون: «سأقول لك لماذا هذا مهم، وهذا يفسر قليلا الروايات والتاريخ والمخاوف. ما هو الموضوع الأكثر حساسية بالنسبة لإسرائيل من بين موضوعات مثل الحدود والمستوطنات والمياه والأمن واللاجئين؟. إنه الموضوع الأخير. لماذا؟ لأنه يهدد هويتنا كدولة يهودية. ونحن نريد أن نعيش وفقا لنمط حياتنا وهويتنا، وبإمكاننا أن نفعل ذلك فقط إذا كنا أغلبية في الدولة. توجد هنا أقلية عربية ويجب أن تحصل على حقوقها، وحتى على حقوق جماعية معينة، وإلا فإن النظام لن يكون ديمقراطيا. ولكن من يملي الحيز العام واللغة والتقويم هي الأغلبية. وعندما لا تعترف بذلك فإن المخاوف تعود، وستقول لنفسك: لحظة، توجد هنا أقلية عربية، والعرب يريدون لم شمل عائلات، وسيتم فتح سوق العمل... هذا يمس بالأعصاب الحساسة للهوية اليهودية. لذلك، مثلا، نحن نسن قوانين هجرة تسمح بهجرة اليهود فقط إلى إسرائيل، مثل قانون العودة. وأقدر أن هذا بالضبط ما ستفعله الدولة الفلسطينية بأن تسمح بعودة الفلسطينيين إليها وليس اليهود الذين يريدون الاستيطان في الخليل. لكن عدا ذلك، نحن نريد دولتين للشعبين. والاعتراف بالشعب اليهودي وحقه في دولة موجود في عدد كبير من وثائق المجتمع الفلسطيني، وأنا شخصيا لست بحاجة الآن لاعتراف آخر بالدولة اليهودية».

(*) سؤال: هل تتخوف من دولة ثنائية القومية، وهل تعتقد أن هذا قد يتحقق؟

أيالون: «لا أؤمن بدولة ثنائية القومية. دولة كهذه ستكون دولة جميع مواطنيها. ومثل هذا الأمر لم يحدث في الشرق الأوسط حتى الآن».

(*) سؤال: هل تفكر بالعودة إلى الحياة السياسية؟

أيالون: «لا، لقد أدركت أنني لست ملائما لهذا. كما أنني لست مشتاقا لذلك قطّ».

الوقائع الكاملة لـ «اختراع أرض إسرائيل» (*)

اسم الكتاب: "اختراع أرض إسرائيل"

المؤلف: شلومو ساند

الترجمة إلى العربية: أنطوان شلحت وأسعد زعبي

الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، ٢٠١٣

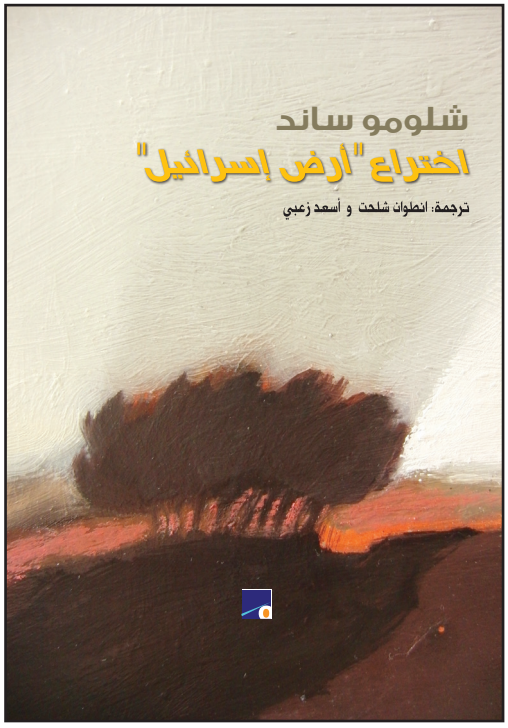

(*) يستند هذا العرض إلى فصول الكتاب وإلى التقديم الذي كتبه أنطوان شلحت.

ابتكرت الصهيونية منذ أن بدأت تشق طريقها في أوروبا العديد من المصطلحات والأفكار التي ساعدتها في ترسيخ فكرة كون فلسطين «أرض الميعاد» و«أرض إسرائيل» وبأن لليهود فيها حقوقا تاريخية عمرها ألفا عام. ولا يزال خطاب الحقوق متداولا حتى اليوم في الفكر الصهيوني، ويمكن تلخيصه باعتبار اليهود الحاليين أنفسهم الورثة الحقيقيين لليهود القدامى الذين سكنوا في فلسطين وعليه فهم الورثة الحقيقيون لها.

يتأمل ساند هذا الطرح ويتساءل ببساطة عن شكل العالم في حال تبنيه لمثل هذا الخطاب. فهل يخطر في بال أحد مثلاً أن يؤيد غداً مطالب العرب بالاستيطان في شبه الجزيرة الإيبيرية وإقامة دولة مسلمة فيها لأن آباءهم قد طردوا منها بعد محاكم التفتيش؟

يؤرخ هذا الكتاب العملية التي تم فيها تحويل مصطلح «أرض إسرائيل» من مصطلح ديني لاهوتي إلى مصطلح جيو- سياسي (From Holy Land to Homeland)، وذلك من خلال إعادة نظر جذرية في جملة من المسلمات الصهيونية الصنميّة الكاذبة عبر إخضاعها إلى محاكمة تاريخية متأنية وصارمة ومدروسة.

ومن نافل القول إن الوقائع التي يوردها ساند، شأنها شأن الاستنتاجات التي يتوصل إليها، توسّع دائرة الضوء كثيراً حول الأراجيف التي لجأت الحركة الصهيونية إليها لتدعيم تلك المسلمات من جهة، ومن جهة أخرى لتبرير مشروعها المتعلق باستعمار فلسطين وما ترتب عليه من آثار كارثية مدمرّة بالنسبة إلى سكانها الفلسطينيين الأصلانيين.

ويرى ساند بحق أن هدف الحركة الصهيونية من وراء هذه الأراجيف مجتمعة هو الاستفادة منها في الحد الأقصى ضمن سياق اختلاق قومية جديدة وشحنها بغايات استعمار فلسطين باعتبارها «وطن» أبناء هذه القومية الجديدة منذ أقدم العصور. وقد تمثل الهدف الأهم من وراء الترويج لتلك الأراجيف في الإقناع بأن هذا «الوطن» (فلسطين) يعود إلى «الشعب اليهودي» وإليه فقط، لا إلى أولئك «القلائل» (الفلسطينيون) الذين أتوا إليه بطريق الصدفة ولا تاريخ قومياً لهم، وفقاً لمزاعم الحركة الصهيونية.

وبناء على ذلك فإن حروب ذلك الشعب لاحتلال «الوطن» وبعد ذلك لـ«حمايته» من كيد الأعداء المتأصل هي حروب عادلة بالمطلق، أمّا مقاومة السكان المحليين الأصلانيين فإنها إجرامية، وتسوّغ ما ارتكب ويُرتكب بحقهم من آثام وشرور مهما تكن فظاعتها.

وينوه شلومو ساند في مستهل كتابه أن العديد من الانتقادات التي وجهت إليه بعد صدور كتابه السابق «اختراع الشعب اليهودي» اتهمته بالطعن في حق اليهود على وطنهم القديم. وما لم يخطر في بال ساند هو أن يكون هناك في بداية القرن الواحد والعشرين عديد من النقاد الذين يبررون الاستيطان الصهيوني وإقامة دولة إسرائيل من خلال ادعاءات أرض الآباء، والحقوق التاريخية، أو الأشواق القومية، والتي لا تزال تسيطر على فكر معظم القادة والمفكرين الصهاينة دون الأخذ بعين الاعتبار النتائج المدمرة لمثل هذه الأفكار على عملية اتخاذ القرار وبشكل خاص كونها حاجزاً أمام قرار الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والتي تعتبر في تصورهم أراضي لهم فيها حقوق تاريخية ودينية لا يجدر التخلي عنها بأي شكل من الأشكال، متجاهلين في ذلك جميع الحقائق التاريخية المنافية لهذه التصورات المختلقة التي يفندها هذا الكتاب.

الصهيونية واختراع خطاب حقوق اليهود في فلسطين

ابتكرت الصهيونية منذ أن بدأت تشق طريقها في أوروبا العديد من المصطلحات والأفكار التي ساعدتها في ترسيخ فكرة كون فلسطين «أرض الميعاد» و«أرض إسرائيل» وبأن لليهود فيها حقوقا تاريخية عمرها ألفا عام. ولا يزال خطاب الحقوق متداولا حتى اليوم في الفكر الصهيوني، ويمكن تلخيصه باعتبار اليهود الحاليين أنفسهم الورثة الحقيقيين لليهود القدامى الذين سكنوا في فلسطين وعليه فهم الورثة الحقيقيون لها.

يتأمل ساند هذا الطرح ويتساءل ببساطة عن شكل العالم في حال تبنيه لمثل هذا الخطاب. فهل يخطر في بال أحد مثلاً

وفيما يتعلق بنشوء مصطلح "أرض إسرائيل» يشير ساند إلى أن اسم البلاد في التناخ كان «كنعان»، وفي فترة «الهيكل الثاني» كان المصطلح الشامل هو «أرض يهودا». ومصطلح «أرض إسرائيل» يظهر في الميشناه، لكنه ليس مطابقا لبلاد الوعد الإلهي الذي مُنح إلى إبراهيم. أما «أرض إسرائيل» كاسم ورقعة فتظهر في التلمود بصيغ مختلفة، وفي تقدير ساند فإن المصطلح ظهر بعد أن غير الرومان اسم يهودا إلى سورية - بلسطينا، وعندها وكرد على الخطوة الرومانية بدأت المحافل الرابانية والتلمودية في التشديد على مصطلح «أرض إسرائيل».

أن يؤيد غداً مطالب العرب بالاستيطان في شبه الجزيرة الإيبيرية وإقامة دولة مسلمة فيها لأن آباءهم قد طردوا منها بعد محاكم التفتيش؟ أو لماذا لا يحاول ذراري البيوريتانيين الذين اضطروا إلى ترك إنكلترا، العودة بجماهيرهم إلى أرض آبائهم من أجل إقامة ملكوت السماء فيها؟ وغير ذلك من النماذج التاريخية المشابهة للإدعاء الصهيوني. هكذا يمكننا أن نتخيل بسهولة مسيرة حماقة لتحقيق «حقوق قديمة» ستدهورنا إلى مهاوي التاريخ، وتزرع بذور الفوضى العامة بين البشرية.

وهذه هي الحال أيضا بالنسبة لمصطلح «أرض إسرائيل» والذي يعترف المؤلف بأنه كان جزءا من قاموسه على الرغم من كونه يسارياً، وكان واثقا من أنه مصطلح تناخي (أي من العهد القديم)، إلا أنه فجأة تبين له أنه لا يوجد أي ذكر لـ «أرض إسرائيل» في التناخ بعد أن دقق في مكانتها فيه وفي الأدبيات اليهودية القديمة. أما القدس (أورشليم) فإنها لا تظهر بالمرة في التوراة، في حين أن كلمة «وطن» تظهر تسع عشرة مرة في جميع أسفار التناخ ونصفها في سفر التكوين، لكن هذا المصطلح يتعلق بمسقط الرأس أو المكان الذي يدل على أصل عائلة، لا بإقليم جيو –سياسي مثلما كانت الحال لدى اليونان أو الرومان.

وليس هذا وحسب بل أيضاً لم يخرج أبطال التناخ بتاتاً للدفاع عن وطنهم كي يحظوا بالحرية أو بدافع وطنية سياسية كما تصورهم الصهيونية. ويشدّد ساند على أن النصوص التناخية تشير إلى أن الديانة «اليهودية» – نسبة إلى يهوه– لم تنم في أرض كنعان وأن نشوء التوحيد حدث خارج «أرض الميعاد».

وفيما يتعلق بنشوء مصطلح «أرض إسرائيل» يشير ساند إلى أن اسم البلاد في التناخ كان «كنعان»، وفي فترة «الهيكل الثاني» كان المصطلح الشامل هو «أرض يهودا». ومصطلح «أرض إسرائيل» يظهر في الميشناه، لكنه ليس مطابقا لبلاد الوعد الإلهي الذي مُنح إلى إبراهيم. أما «أرض إسرائيل» كاسم ورقعة فتظهر في التلمود بصيغ مختلفة، وفي تقدير ساند فإن المصطلح ظهر بعد أن غير الرومان اسم يهودا إلى سورية – بلسطينا، وعندها وكرد على الخطوة الرومانية بدأت المحافل الرابانية والتلمودية في التشديد على مصطلح «أرض إسرائيل».

ووفقا للتلمود فإن «أرض إسرائيل» هي منطقة تمتد جغرافياً من جنوب عكا إلى شمال عسقلان، ويظهر مصطلح «أرض إسرائيل» فيها كفريضة– «مِتسفاه»؛ أي أن «أرض إسرائيل» التلمودية ليست مصطلحا جيو – سياسيا، وإنما هي مصطلح ثيوقراطي يتطرّق إلى أرض مقدسة تسري على سكانها فرائض خاصة مرتبطة بالبلاد. ويلفت ساند الانتباه إلى أن قلائل فقط مستعدون لأن يقرّوا بأن "أرض إسرائيل "التي وردت في أسفار التناخ لم تشمل القدس والخليل وبيت لحم، وأن التناخ استخدم الاسم الفرعوني للمنطقة وهو «أرض كنعان».

ولدى بحث ساند في أدبيات المكابيين ومخطوطات فيلون الإسكندراني وكتب المؤرخ اليهودي يوسيفوس فيلافيوس التي تجمل معظم فترة «الهيكل الثاني»، لم يعثر فيها أيضا على أي ذكر لمصطلح «أرض إسرائيل» ولو مرة واحدة.

ويفترض ساند بأن «أرض إسرائيل»، كأحد أسماء المكان العديدة – بعضها مقبول بشكل غير قليل في التقاليد اليهودية مثل «أرض مقدسة»، «أرض كنعان»، «أرض صهيون» أو «الأرض البهية»– كان في بدايته اختراعاً مسيحيا ورابانياً، أي لاهوتيا في وقت متأخر وليس بأي حال سياسيا. وبحذر شديد يفترض أن ظهور اللقب للمرة الأولى كان في العهد الجديد، في إنجيل متى. وربما ظهر هذا المصطلح لأن أوائل المسيحيين عرفوا أنفسهم كـ «بني إسرائيل»، وليسوا كيهود، ولا يستبعد احتمال أن تكون «أرض إسرائيل» قد أدخلت إلى النص قبل ذلك بكثير.

ويشير ساند إلى أن ظهور بدايات هذه التصورات كان لدى أتباع الحركة البيوريتانية- وهي الحركة التطهّرية التي انبثقت عن البروتستانتية في بريطانيا- خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، ولقد بدأ البيوريتانيون ومنذ وقت طويل بقراءة التناخ على أنه كتاب تاريخ قبل أن يفكر الصهاينة اليهود في القيام بذلك. وربط هؤلاء المؤمنون المتعطشون للخلاص ذلك بولادة شعب إسرائيل في أرضه القديمة.

ولم تنشأ هذه العلاقة بسبب قلقهم الخاص على اليهود المضطهدين في أوروبا، بل في الأساس بسبب الرؤية التي تعتبر قدوم الخلاص المسيحي للعالم بأسره سيكون بعد أن يعود بنو إسرائيل إلى صهيون.

يتناول ساند المفهوم الدلالي لمصطلحي «الوطن» و«الحدود» وغيرهما من المفاهيم التي تحولت بفعل القومية لمصطلحات ذات شحنات مختلفة كليا عما عهدناه في العصور ما قبل الحديثة. وبما أن العديد من المصطلحات التي نستعملها في حياتنا اليومية قد سلبت من لغات قديمة، فمن الصعب علينا اليوم الفصل بين مضامين عقلية تابعة للماضي وحساسيات عصرية في الحاضر. ولذلك يخيم خطر المفارقة التاريخية فوق كل مصطلح إن لم ترافقه عملية تاريخية دقيقة. وعلى الأرجح فإن مصطلح "وطن» موجود في كل اللغات، رغم أنه لا يحمل دائما الشحنات القيمية ذاتها.

وفي الحالة الصهيونية أخذ المثقفون الصهاينة، مؤسسو اللغة العبرية الحديثة والذين كانت لغتهم الأم أو لغة ثقافتهم على الأرجح الروسية (و/أو اليديش)، من العهد القديم كلمة «موليدت» (وطن)، على ما يبدو في أعقاب كلمة «رودينه» الروسية والتي معناها أقرب أكثر لمكان الولادة أو لمنطقة أصل العائلة. والـ«رودينه» تشبه إلى حد كبير الـ «هيمات» الألمانية، وصدى الحنين الرومانسي (وربما الجنسي) فيها ملائم على ما يبدو للصلة الصهيونية مع وطن ميثولوجي قديم.

واستعارت الصهيونية مصطلحاتها الفكرية («أرض إسرائيل» والوطن «موليدت»، والعودة «شِيفا») وغيرها من المصطلحات الدينية من الشريعة اليهودية وشحنتها بالوطنية والقومية التي لم تكن موجودة فيها أصلا. فتحولت الأرض المقدسة التي كانت تحرم الهجرة إليها إلى وطن يجب إقامة دولة سيادية فيه. وساعد هذا التصور الأسطوري على شرعنة الاحتلال الصهيوني لفلسطين وعلى كسب تأييد العالم الغربي وبشكل خاص البروتستانتي من أجل تبرير مشروع استيطاني جديد، وقد ثبتت جدوى هذا الاختراع.

ويشير ساند إلى المكان الهامشي الذي خصصته السجالات النظرية حول الأمة والقومية، التي دارت في نهاية القرن العشرين ومع بداية القرن الواحد والعشرين، لمسألة تركيب أو هيكلة الوطن الحديث، إذ لم يحظ الحيز الإقليمي (الجغرافي)، أي «العتاد الصلب»، الذي تحقق الأمة من خلاله سيادتها الذاتية، بذات الاهتمام البحثي الذي حظيت به «البرمجية» – أي العلاقات بين الثقافة والسيادة السياسية، أو وظيفة الميثات والأساطير التاريخية في نحت الجسد القومي. لكن من الواضح أنه مثلما لا يستطيع مشروع اختلاق أمة أن يتحقق أبدا من دون جهاز سياسي، ومن دون ماض تاريخي مختلق، فإن الحيز الإقليمي أيضًا يحتاج إلى خيال جيو – فيزيائي لإقليم يكون له بمثابة نقطة ارتكاز وهدف لحنين دائم.

وقد واجه مؤيدو الفكرة الصهيونية التي بدأت تتكون في نهاية القرن الثامن عشر معضلة غير بسيطة. فبما أن التناخ كان بالنسبة إليهم منذ البداية وثيقة مُلك على فلسطين، والتي ستتحول سريعاً إلى أرض إسرائيل، فقد توجب عليهم تحويل أرض إسرائيل بأية وسيلة كانت – بجانب تحويلها إلى بلد أصل متخيل نُفي منه جميع اليهود – إلى وطن قديم كان في السابق مُلكاً لآبائهم الميثولوجيين.

ويشير ساند إلى أن ظهور بدايات هذه التصورات كان لدى أتباع الحركة البيوريتانية– وهي الحركة التطهّرية التي انبثقت عن البروتستانتية في بريطانيا– خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، ولقد بدأ البيوريتانيون ومنذ وقت طويل بقراءة التناخ على أنه كتاب تاريخ قبل أن يفكر الصهاينة اليهود في القيام بذلك. وربط هؤلاء المؤمنون المتعطشون للخلاص ذلك بولادة

شعب إسرائيل في أرضه القديمة.

ولم تنشأ هذه العلاقة بسبب قلقهم الخاص على اليهود المضطهدين في أوروبا، بل في الأساس بسبب الرؤية التي تعتبر قدوم الخلاص المسيحي للعالم بأسره سيكون بعد أن يعود بنو إسرائيل إلى صهيون. وكجزء من هذه الصفقة طويلة الأمد يجب على اليهود أن يتنصروا، وفقط من بعد ذلك سيشهد العالم عودة يسوع من جديد. ويؤكد المؤلف في ضوء ذلك أن هؤلاء الذين يُطلق عليهم اسم «الصهاينة الجدد»، لا اليهود، هم الذين اخترعوا «أرض إسرائيل» كمصطلح جيو- سياسي معاصر. وحتى يتم تحقيق هذه الرؤية اقتنع العديد من البيوريتانيين أبناء القرن السابع عشر بأن عليهم من أجل تعجيل الخلاص السماح لليهود بالعودة لإنكلترا التي طردوا منها بضراوة قبل أكثر من ثلاثمئة عام، إذ كان التشتت اليهودي وفق اعتقادهم شرطا مسبقا لجمعهم اللاحق في أرض صهيون.

الدور الانكليزي

ورافقت هذه العملية عملية فكرية وثقافية شاملة في إنكلترا ساهمت في الترويج لأبطال التناخ وحروبه وإضفاء هالة من البطولة والرومانسية على العبريين القدماء واليهود المعاصرين. وذلك من أجل التمهيد لعودة اليهود لأرض الميعاد وتحقيق وعد المسيح وجلب الخلاص على العالم. ولا يتجاهل المؤلف الرغبات الاستعمارية للإمبراطورية الكبرى في الشرق، وتجنيدها شتى الوسائل لتحقيق مطامعها التي قد تضفي الشرعية على وجودها في الشرق.

ويشير ساند إلى أن تدفق آلاف اللاجئين اليهود على إنكلترا، وأوروبا الغربية، والولايات المتحدة، هروبا من المجازر التي ارتكبت في حقهم في مناطق الإمبراطورية الروسية (ورومانيا)، أثار القلق في أوساط المؤسسات اليهودية المختلفة في أوروبا الوسطى والغربية. وأدى الخوف من تنامي العداء للسامية نتيجة مجيء اليهود «الشرقيين» إلى البحث عن طرق من أجل المساعدة، و/ أو التخلص من المهاجرين الـ «أجانب».

ولئن قام رؤساء الطائفة اليهودية في ألمانيا بإرسال اليهود الذي لجأوا إليها من شرق أوروبا بكل وسيلة ممكنة نحو ميناء هامبورغ من أجل أن يواصلوا طريقهم مباشرة إلى الولايات المتحدة، فإن أثرياء الجاليات اليهودية في فرنسا وبريطانيا بحثوا عن طرق أخرى من أجل تخفيف ضغط تدفق اللاجئين. فالبارون موريس دي هيرش على سبيل المثال، تجند لهذه المهمة وتبرع بإنشاء مستعمرات لهم في الأرجنتين. أما البارون إدموند دي روتشيلد فقد قام بالشيء نفسه في فلسطين. وفي كلتا الحالتين، تعثر المشروع الاستعماري، الذي لم يكن قومياً قطّ، وتطلب ضخاً متكرراً للأموال من أجل الحفاظ عليه.

دليل آخر ومهم يورده الكاتب لتوضيح حقيقة الموقف الانكليزي هو موقف اللورد بلفور من تدفق اللاجئين اليهود إلى لندن، فبلفور الذي يعتبر اليوم بطلا قوميا في إسرائيل ومحببا على قلوب الصهاينة كان في الواقع معادياً لوجودهم في دولته. وعندما طرح مشروع أوغندا (١٩٠٣- ١٩٠٥) كان اللورد آرثر جيمس بلفور رئيس الحكومة الجديد. وقد دعم المشروع «شبه الصهيوني» الذي اقترحه تشمبرلين في جملة أمور، لأنه لاءم نيته سن قانون صارم ضد هجرة الأجانب. وبلفور، الذي نقش اسمه في تاريخ الصهيونية كأكبر المحسنين مع «الشعب اليهودي» في العصر الحديث، بدأ علاقته مع هذا «الشعب» أو «العرق» وفق تعبيره، من خلال صراع سياسي هدف إلى منع اليهود المُضطَهدين من أن يجدوا ملجأ آمنا في وطنه.

وقد ادعى اللورد بلفور خلال نقاش برلماني في العام ١٩٠٥ بأن اليهود المهاجرين يتزوجون فيما بينهم فقط وليسوا على استعداد لأن يندمجوا بجد في الأمة البريطانية. وبالتالي هناك مبرر أخلاقي مطلق لبريطانيا في منع دخولهم إلى حدودها. ولكي يثبت للعالم أن القرار ضد الأجانب ليس معادياً للإنسانية في أساسه، أكد بلفور في خطابه على مشروع أوغندا قائلاً: عُرضت على المهاجرين أرض خصبة وواسعة في المستعمرات، وما من سبب كي يشتكوا.

ويعتبر ساند أنه ليس من قبيل المبالغة الادعاء بأن التشريع البلفوري المتعلق بالحد من هجرة الأجانب إلى إنكلترا في العام ١٩٠٥ ، إلى جانب تشريع مماثل له في العام ١٩٢٤ في الولايات المتحدة والذي زاد من صعوبة الهجرة إليها، قد ساهما في إقامة دولة إسرائيل بشكل لا يقل عن التصريح البلفوري في العام ١٩١٧ وربما أكثر من ذلك. إن هذين القرارين المعاديين للهجرة ساهما في نشوء الظروف التاريخية لبداية توجيه مسار اليهود نحو الشرق الأوسط.

وفي أواخر العام ١٩١٧ ، وفي مرحلة حاسمة من الحرب العالمية الأولى، تهيأت في الواقع الظروف الملائمة للحمة بين الأيديولوجيا والسياسة، وفي ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ أرسلت وزارة الخارجية البريطانية إلى مكتب اللورد ليونيل فولتير روتشيلد ما صار يسمى بوعد بلفور.

وقد كان كل من اللورد لويد جورج، واللورد آرثر بلفور، واللورد ألفرد ميلنير، واللورد روبرت سيسيل، والسير ونستون تشرتشل وغيرهم من القادة البريطانيين على ثقة في العام ١٩١٧ من أن توطين اليهود في فلسطين سيضمن للبريطانيين قبضة استعمارية مؤكدة إلى الأبد وربما أبعد من ذلك في حال ثبات صدق نبوءات الإنجيليين. ولو تعارض تأسيس بيت يهودي في فلسطين مع مصالح بريطانيا، لكان هؤلاء من أوائل المعارضين لهذه الفكرة.

وقد كان كل من اللورد لويد جورج، واللورد آرثر بلفور، واللورد ألفرد ميلنير، واللورد روبرت سيسيل، والسير ونستون تشرتشل وغيرهم من القادة البريطانيين على ثقة في العام ١٩١٧ من أن توطين اليهود في فلسطين سيضمن للبريطانيين قبضة استعمارية مؤكدة إلى الأبد وربما أبعد من ذلك في حال ثبات صدق نبوءات الإنجيليين. ولو تعارض تأسيس بيت يهودي في فلسطين مع مصالح بريطانيا، لكان هؤلاء من أوائل المعارضين لهذه الفكرة.

لم تأبه بريطانيا كثيراً بالموقف العربي في تلك الفترة، فالوعد الذي منحه هنري مكماهون، المندوب السامي في مصر، إلى الحسين بن علي، شريف مكة، من أجل تجنيده للحرب ضد العثمانيين لم يكن إلا مجرد حبر على ورق. إذ أن بريطانيا لم تهتم بالمرة لنقض وعودها للعرب. وعلى أية حال فإنها لم تفكر جدياً في تنفيذها لأنها استخفت بشكل تام ببراعم تطلعاتهم القومية. ففي ١٦ أيار١٩١٦ ، عندما التقى مارك سايكس مندوب وزارة الخارجية البريطانية وشارل فرنسوا جورج بيكو مندوب وزارة الخارجية الفرنسية، وتوصلا إلى تفاهم سري حول تقسيم الغنيمة الإقليمية، لم يتم التشاور مع قادة المنطقة أو حتى مع قادة القوى الكبرى في تلك الفترة، وظل الاتفاق سرياً حتى كشفه البلاشفة عندما قاموا بثورتهم في روسيا.

ويعتبر ساند فترة ما بين الحربين العالمتين نقطة التحول المركزية التي قامت فيها السياسة الغربية وبشكل خاص البريطانية إلى جانب الصهيونية بلعب الدور الرئيس لتحقيق المطامع الاستعمارية لبريطانيا والآمال القومية للصهيونية. وبعد أن تم تجهيز الأرضية الفكرية والدبلوماسية لهذا الطرح لم يكن من الغريب أن يقبل العالم مساندة المشروع الصهيوني.

عين ديفيد لويد جورج في كانون الأول ١٩١٦ رئيساً لحكومة بريطانيا، في حين تم تعيين ساعده الأيمن آرثر بلفور وزيراً للخارجية. وكان كلاهما غير راضيين عن إتفاقية سايكس – بيكو التي أبرمت مع فرنسا.وكان السبب لذلك مضاعفاً ومندمجاً، وينطوي على أمور مبتذلة وأخرى متعلقة بالمجد التاريخي.

وأولاً وقبل أي شيء سعى البريطانيون إلى توسيع منطقة الأمن العسكري في قناة السويس من خلال احتلال فلسطين بصورة واقعية، وكانوا بصدد تنفيذ ذلك. واعتقد البريطانيون بأن الطريق الذي يربط بين البحر المتوسط والخليج العربي يجب أن يكون تحت سيطرة مندوبي جلالته. ولم تكن لهم أي نية بتقاسم الأرض المقدسة مع «الملحدين» الفرنسيين المشكوك في أمرهم.

وثانياً، وبعد كل شيء، فإنها أرض التناخ التي طرد منها "فرسان يسوع» الأوروبيون في العام ١٢٤٤ من قبل المسلمين البرابرة، والآن سنحت الفرصة لعودة أبناء أوروبا المتحضرين إليها. لم تكن الأرض المقدسة مجرد مستعمرة كأوغندا أو سيلان. فقد كانت مسقط رأس الديانة المسيحية الأصلية، وهكذا مهدت الطريق أمام اللوردات البروتستانت في بريطانيا لإدارة شؤونها من خلال الوكالة الصهيونية.

ويلخص ساند هذه الحقبة طويلة الأمد في العلاقات بين انكلترا والصهيونية بثلاث نقاط رئيسة: ١) الحنين المسياني الإنجيلي إلى أرض الميعاد والمرتبط بشكل وثيق بالأهداف الاستعمارية لإنكلترا، ٢) أزمة المهاجرين اليهود في أوروبا، ٣) ردة الفعل القومية التي بدأت تظهر في وسط اليهود من خلال الصهيونية. وقد أدت مجتمعة إلى تمهيد الطريق لاحتلال فلسطين واستعمارها.

ويشير ساند إلى أنه على الرغم من صدور وعد بلفور لم يتدفق اليهود بالآلاف على فلسطين بعد صدور وعد بلفور، إذ لم ينظر معظم يهود العالم خلال النصف الأول من القرن العشرين (التقليديون– الحريديم، الليبراليون – الإصلاحيون، البوند – الاشتراكيون الديمقراطيون، الاشتراكيون واللاسلطويون) إلى فلسطين باعتبارها بلداً لهم. ونظراً إلى أنهم لم يسعوا في

كل جيل للعودة والتمسك» بوطنهم القديم» فإنهم لم يروا أن من الضروري العودة إليها حتى عندما مُنحت لهم على طبق الفضة الاستعماري البروتستانتي. لقد كانت المآسي القاسية والرهيبة التي حلت باليهود، وإغلاق حدود "العالم المتنوّر» أمامهم، هما اللذان أديّا في نهاية المطاف إلى إقامة دولة إسرائيل.

رجال الين اليهود ضد الصهيونية

يؤرخ ساند في فصله الأخير لمعارضة رجال الدين اليهود للصهيونية، فرغم محاولة الصهيونية اختلاق تاريخ مغاير ومختلف لليهودية إلا أن التمعن في موقف رجال الدين اليهود يشير بوضوح إلى أن علاقتهم بالأرض المقدسة كانت تستند في الأساس إلى القسوم (العهود) التلمودية الثلاثة والتي تحذر من هجرة مُدبرة إلى الأرض المقدسة، وحتى ولادة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر، كان عدد قليل فقط من اليهود قد تخيل أن الأراضي المقدسة كانت، أو قد تكون، إقليما قوميا لليهود.

وعلى سبيل المثال فقد تجند كبار الحاخامين في أوروبا الشرقية خلال الفترة ما بين المؤتمر الصهيوني الأول في ١٨٩٧وبين العام ١٩٠٠ ، موعد انعقاد المؤتمر الرابع، لمقاومة الرؤية التي تروم تحويل الأراضي المقدسة إلى وطن يتجمع فيه كل اليهود ويقيمون فيه وطنا شبه يهودي.

وقد كان من الجلي للحاخامين أنهم يقفون إزاء ظاهرة تاريخية جديدة لا سابقة لها في العالم اليهودي، فقد كانت فكرة القومية والدولة وغيرها من الأفكار بالنسبة لهم بدعا مضللة تؤدي إلى الهلاك. ونجحت الصهيونية، بإسناد مريع من التاريخ، في هزم الديانة اليهودية، حتى أن قطاعات واسعة من اليهودية، وخصوصا تلك التي نجت من الإبادة، أذعنت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لحُكم المبدأ المنتصر؛ أي دولة تسمى يهودية تقوم في الأراضي المقدسة التي أضحت وطنا قوميا.

وباستثناء قطاع صغير جدا ومهلهل كان موجودا في القدس، وكذلك المجموعات الحسيدية الكبرى في نيويورك، أصبحت غالبية المؤمنين اليهود، بدرجات متفاوتة، أتباعا ومريدين للقومية الجديدة، بل أصبح بعضهم داعما حتى لقومية عدوانية شرسة بوجه خاص. لدى هؤلاء، حصرا، كما في أوساط اليمين العلماني المتطرف، حينما بدأ سيد العالم بإظهار علامات الترهل والإنهاك، والاحتضار ربما، أصبح الإنسان، أي القومية، سيد الأرض وصاحب القدرة الكليّة.

يخصص المؤلف خاتمة كتابه لإطلاق دعوة من أجل أن تثبت جامعة تل أبيب حيث يعمل عند مدخلها لوحة تذكارية لمهجري الشيخ مونّس، القرية الوادعة التي اختفت كما لو أنها لم تكن، مشيراً إلى أنه يحرص على تعليم طلابه، في مستهل أي مسار تعليمي، أن أية ذاكرة جماعية هي بهذا القدر أو ذاك نتاج هندسة ثقافية تعديلية تخضع، على الدوام تقريباً، لاحتياجات الحاضر ومزاجه السائد، وإلى أن من عادته التأكيد، بوجه خاص، أنه لدى الحديث عن تاريخ الأمم، فليس الماضي هو الذي يخلق الحاضر، بل إن "الحاضر القومي» هو الذي يعجن الماضي ويصوغه لنفسه، بصورة حرة تماماً، ومع ذلك يشمل هذا الماضي دائما ثغرات كبيرة جداً من النسيان، وليس بمقدور المؤرخين ومهندسي الذاكرة إعادة بنائه كما كان.

علي حيدر (*)

حول الحروب الإسرائيلية الجديدة

اسم الكتاب: «الحروب الجديدة لإسرائيل، تفسير اجتماعي- تاريخي»

المؤلف: أوري بن إليعازر

الناشر: جامعة تل أبيب، ٢٠١٢

عدد الصفحات: ٥٢٨ صفحة

صدر في الآونة الأخيرة العديد من الكتب باللغة العبرية من قبل كتاب وباحثين يهود حاولوا من خلالها عرض وشرح وتحليل الوضع السياسي- الاجتماعي في إسرائيل في العقود الأخيرة ومن ثم تفسير الظواهر والتوجهات المهيمنة على الحيز العام وخصوصا فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي- العربي بشكل عام والإسرائيلي- الفلسطيني بشكل خاص. ومن ضمن هذه الكتب ما صدر حديثا من قبل البروفسور أوري بن إليعازر، الباحث والمحاضر في قسم العلوم الاجتماعية وعلم الإنسان في جامعة حيفا، تحت عنوان رئيس «الحروب الجديدة لإسرائيل» يتبعه عنوان فرعي «تفسير اجتماعي- تاريخي».

يعتبر هذا الكتاب باعتقادي إضافة نوعية ذات أهمية خاصة نتيجة لشموليته وتحديثه النظري وتحليله التطبيقي وعلميته ودقته وربطه مجالات علمية متعددة، فضلا عن منهجيته ووضوح الاستنتاجات التي يتوصل إليها. إضافة إلى ذلك فالكتاب كبير الحجم ويحتوي على كم كبير من المعلومات والتحليلات التي تصل ما بين التاريخي والراهن.

تتناول أبحاث بن إليعازر علم اجتماع الحرب، علاقات الجيش والمجتمع والسياسة. كما أنه مهتم ويكتب في مجالات

(*) محام حاصل على اللقب الثاني في الحقوق من جامعة بار ايلان واللقب الثاني في العلوم السياسية من جامعة حيفا.

الديمقراطية، العسكرة، العنصرية والمجتمع المدني.

يضاف كتاب بن إليعازر الأخير إلى قائمة طويلة من الكتب والمقالات التي نشرها سابقا ومنها: طريق المهداف (إصدار دار كيتر ١٩٩٥، باللغة العبرية)، باسم الأمن (إصدار جامعة حيفا ودار كرمل ٢٠٠٣، باللغة العبرية وبالاشتراك مع البروفسور ماجد الحاج)، وأيضا The making of Israeli Militarism, Indiana University press,1998. Old Conflict, New War, Palgrave–Macmillan, 2012.

يشتمل الكتاب الحالي على مقدمة وثلاثة عشر فصلا تتوزع على ثلاثة أقسام ما عدا الفصل الأول والذي يسبق كافة الأقسام والفصول باعتباره فصلا نظريا ويحتوي على أسئلة البحث ومنهجيته. الكتاب يشتمل أيضا على تلخيص مختصر، وقائمة بأسماء المراجع والمصادر وفهارس للأسماء والمواضيع والأمكنة المذكورة فيه.

من الصعوبة بمكان تلخيص كافة فصول الكتاب بشكل متوال نتيجة لحجم الكتاب وترابط موضوعاته، ونتيجة لما تفرضه المساحات المتاحة لمراجعة الكتب، ولذلك سوف نستعرض الأسئلة والموضوعات التي يحاول الكاتب معالجتها والإجابة عليها، والمنهجية التي يعتمدها في بحثه والادعاءات والأفكار والاستنتاجات المركزية التي يتوصل اليها، ومن ثم سنحاول وبموضوعية مناقشة ونقد بعض الأفكار التي يقترحها الكاتب. لكن قبل كل ذلك ولتزامن كتابة هذه المراجعة مع الذكرى التاسعة لرحيل ياسر عرفات ولما تحتويه مقدمة الكتاب والتي عنونت بـ «المقاطعة» فسوف نستعرضها باقتضاب.

يستعرض الكاتب في المقدمة خلفيات وسيرورة الحصار الذي فرض على الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في شهر أيلول ٢٠٠٢ والعوامل الرئيسة الفاعلة في الحدث (الدولة الإسرائيلية، المجتمع، الإعلام، المجتمع الدولي، وحركات التضامن مع الشعب الفلسطيني). ويسلط الضوء على الحصار ويوظفه كنقطة بؤرية وكجزء من حرب أوسع. وهو يعتبره من جانب حربا دموية وقاسية شنتها إسرائيل على الشعب الفلسطيني (يسميها الحرب الجديدة) ومن جانب آخر حربا مختلفة عن الحروب التقليدية والمألوفة التي شاركت فيها إسرائيل في الماضي.

يطرح الكاتب من هذا المنطلق عدة أسئلة منها: ما هي الأسباب الواقفة وراء الحرب الجديدة؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى اكتسابها طابعا خاصا ومميزا؟ كيف حدث أنه وخلال سنوات قليلة انقلب الوضع تماما من حالة سلام مع الأردن وتوقيع اتفاقيات أوسلو وما يسميه «نشوة» السلام إلى حرب؟ وليست أي حرب بل حرب من نوع خاص وجديد؟ كما يستمر الكاتب ويتساءل: هل من باب الصدفة أن هذه الحرب تشابهت في بعض مميزاتها الجديدة مع بعض الحروب الأخرى التي اندلعت في أماكن أخرى من العالم في مطلع العقد الأول من القرن الواحد والعشرين؟ وهل الأسباب التي أدت إلى اندلاع انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠ (التي يعتبرها نقطة ارتكاز مهمة في تحليله) شبيهه بالأسباب الأخرى التي أدت إلى حروب أخرى في العالم في الفترة نفسها؟ هل الانتفاضة لم تكن متوقعة؟ وهل كان يمكن منعها؟ ماذا أرادت إسرائيل أن تحقق من خلال هذه الحرب؟ وهل حققت فعلا أهدافها وتوقعاتها؟ وماذا كانت نتائج الحرب؟ وهل من باب الصدفة أن شكلت انتفاضة الأقصى حلقة في سلسلة مواجهات عسكرية بين إسرائيل وجاراتها منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو والمستمرة حتى الآن؟

يصف الكاتب من خلال الفصل الأول والذي أسماه «حروب جديدة في العهد الكوني» التحولات والتغيرات التي طرأت على مفهوم الحرب وأشكالها وأنماطها. ويسير على أثر علماء آخرين في العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية من الذين أشاروا إلى تطور أنماط جديدة من الحروب بعد نهاية الحرب الباردة أسموها الحروب الجديدة. ويفرز الكاتب الأدبيات الأكاديمية التي بحثت الحروب إلى مجموعتين: الأولى: متعلقة بالتطورات التكنولوجية وتبعاتها، والثانية: «الحروب الجديدة» التي تتمحور حول التغيرات الاجتماعية والسياسية التي حدثت في العالم بعد الحرب الباردة وغيرت طبيعة الحرب.

ومن بعض مميزات الحروب الجديدة: أنها ليست بين دول بالمفهوم التقليدي وليست بين جيوش كما كان في السابق ولا يوجد تماثل وتساو في القوة بين الأطراف؛ أهداف الحرب ليست دائما واضحة أو مصاغة بشكل واضح؛ لا يوجد في الحرب الجديدة تمييز واضح بين سلام وحرب، جبهة وعمق، جنود ومواطنين، مسلحين ومدنيين، بين القانوني والشرعي وغير القانوني وغير الشرعي، بين الداخل والخارج، العالمي والمحلي.

في الحرب الجديدة، هناك عنف شديد موجه تجاه المواطنين. كما أن التفسيرات الممنوحة للحرب اختلفت، فهناك مجال للشك وأيضا هناك شرعية لتفسيرات عديدة ومتناقضة أحيانا. يستعرض الكاتب خلال الفصل الأول العولمة وتأثيرها على الحرب ونظرية «المبنى المؤسسي» ودور القوى الداخلية وسياسات الهوية وتأثيرها على الحرب، كما أنه يخصص فصلا ثانويا يتوسع من خلاله في شرح «نظرية صرف النظر عن طريق الحرب» بما

معناه المراوغة والخداع .

قبل أن نخوض في عرض تحليلات الكاتب، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه يستند ويستخدم طريقة البحث الكيفي من أجل تحليل النصوص. الفرضية التي ينطلق منها أن النصوص الكلامية تعكس توجهات وتفسيرات المشاركين، وتتيح هذه النصوص متابعة الصورة والشكل اللذين تبلورت من خلالهما التوجهات لمبنى مؤسسي مركزي في المجتمع، كما تتيح أيضا فحص ما إذا بقي هذا المبنى المؤسسي قائما ومستقرا أم أن القوى الداخلية في الدولة أثرت عليه وغيرته.

يقول بن إليعازر بأنه في العهد الحداثي المتأخر، العالمي والنيو- ليبرالي الذي تشكل بعد الحرب الباردة، ظهرت خلافات جديدة في المجتمع الإسرائيلي كونية ومحلية والتي من دونها لا يمكن فهم الحروب الجديدة لإسرائيل.

ويتحول بن إليعازر لتوضيح علامتين فارقتين في الصراع العربي- اليهودي واللتين عرضهما بتوسع في الكتاب:

الأولى: أشار اتفاق أوسلو الذي بحسب بن إليعازر إلى فرصة للوصول إلى تسوية بين الشعبين ومن ثم الوصول إلى حل للصراع القديم ولكن هذا الاتفاق أثار صراعا شديدا داخل المجتمع الإسرائيلي.

الثانية: انتفاضة الأقصى، التي وظفت واستغلت من قبل الجانب الإسرائيلي لإدارة الصراعات الداخلية في إسرائيل وتوجيهها تجاه الخارج. إن هذه الحرب كانت عنيفة ومتوحشة بشكل خاص وأسقطت العديد من الضحايا وتحولت نتيجة مميزاتها الخاصة، خلفية نموها والشكل الذي خططت به إلى «حرب جديدة»، وهذا النمط عاد وكرر نفسه لاحقا في الحرب على لبنان في عام ٢٠٠٦ والحروب على غزة.

يقول بن إليعازر إن الحرب هي شيء مركب ولا يمكن اقتصار فهمها أو تفسيرها من الجوانب العسكرية فحسب. بل يجب الأخذ بعين الاعتبار السياق الاجتماعي، السياسي، الثقافي والنفسي. مستندا على هذا الفهم، طارحا الأسئلة التي عرضناها سالفا، ومرتكزا على مرجعية نظرية متماسكة كما أوردناها، يصل الباحث إلى ادعائه المركزي وهو أن التغيرات التي حصلت في إسرائيل في العهد العالمي، النيو- ليبرالي جلبت تفسيرا جديدا للواقع. تطور هذا التغيير الذي برز نتيجة سنوات طويلة من الاحتلال والإحساس بالسيادة على الأراضي المحتلة إلى نتيجة مفادها، لا يوجد «شريك للسلام»، ولذلك يجب التعامل مع أي عنف فلسطيني بالقوة فقط. إن هذا التغير كان مشتركا بين إسرائيليين كثيرين بما يشمل القيادة السياسية والعسكرية والمستوطنون والذين يدعمونهم وخصوصا المتدينين من بينهم. إن هذه النتيجة كانت وما زالت مقبولة على الجمهور الإسرائيلي الواسع على أثر ما اسماه الكاتب «سياسة صرف النظر» من قبل القيادة. نتج هذا التغيير أيضا من خلال مصالح مشتركة لقوى مختلفة: مصالح مادية وقيمية من أجل الاستمرار في الاحتلال والمحافظة على ما يسمى «أرض إسرائيل الكاملة».

يستطرد الكاتب ويقول بأنه: «مع مرور الوقت، ونتيجة لضغوطات وجهت من الداخل والخارج، تجاه متخذي القرارات في إسرائيل خلال الحرب، سارت القيادة الإسرائيلية على ما يمكن رؤيته كطريق جديدة. طبعا لم تكن طريق المجتمع العسكري- الديني من جهة وليست طريق المجتمع المدني من جهة أخرى». وذلك ما أدى إلى الانسحاب من غزة، بناء جدار الفصل العنصري، وهذه الطريق أحادية الجانب أثبتت أن الإسرائيليين يستطيعون أن يعملوا سلاما مع أنفسهم من خلال تجاهل الفلسطينيين وإبقائهم غير مرئيين.

يخلص الكاتب إلى إثبات نظرية الحرب الجديدة في إسرائيل بقوله رغم أن إسرائيل ليست دولة فاشلة أو ضعيفة كما ينطبق على الدول الأخرى التي تشارك في حروب جديدة، إلا أن حروب إسرائيل مع الفلسطينيين والعرب في العقدين الأخيرين هي ليست حروبا بين دول بالرغم من أنه أحيانا تشارك بها دول (إسرائيل)، وليست بين جيوش بل أحيانا تشارك بها جيوش (الجيش الإسرائيلي)، حيث أن طرق الحرب ووسائلها جديدة، علاقات القوة غير متساوية، ما يؤثر على شكل الحرب وطبيعتها. الحرب لا يوجد بها حسم، مواقع العنف والمواجهة متفرقة، هناك مس شديد بالمواطنين والبنى التحتية في مناطق مكتظة بالسكان وتشمل عقوبات جماعية. الحرب الجديدة ليس من السهل إنهاؤها وأحيانا الأطراف لا تريد إنهاءها (إسرائيل)، لا يوجد تمييز بين الجبهة والعمق، بين الداخل والخارج، بين العالمي والمحلي، الأطراف تخرق القانون الدولي، مصطلحات كثيرة من الحرب التقليدية ليست ذات صلة، للإعلام دور مهم، وللرموز دور مركزي، تتدخل القوى الدولية في الحروب الجديدة أحيانا أكثر من تدخلها في الحروب إبان الحروب الباردة، وهناك دور فعال لقوى داخلية وليست دائما اعتبارات الجيش ومنطلقاته عقلانية ومهنية.

ينهي الكاتب الكتاب برثاء اتفاق أوسلو وبقوله إنه لم يعد يمكن تقديم حل الدولتين، ومن جانب آخر انفض حلم فرض السيادة الإسرائيلية على كامل الأراضي المحتلة، وهذا ما أدى إلى بروز طريق ثالث في العمل السياسي الإسرائيلي، ويتمثل بالعمل

أحادي الجانب بواسطة الفرض والفصل، ويسميها سياسة «الفصل بواسطة الوصل»، فصل غزة عن الضفة الغربية، الفصل بين الفلسطينيين أنفسهم في الضفة، الفصل بين الفلسطينيين والمستوطنين، وبين إسرائيل وأجزاء من الضفة. وفي الوقت نفسه تربط وتصل إسرائيل بينها وبين أجزاء من الأراضي المحتلة، وبينها وبين المستوطنين... الخ.

ويضيف الكاتب إلى أن هذا الواقع يؤدي إلى إنكار وجود الفلسطينيين وآمالهم الوطنية والقومية في الوقت الذي يزداد عددهم بين البحر والنهر مما يمكن أن يشكل واقعا جديدا. إن الواقع الذي يصفه الكاتب مقبول بحسب اعتقاده من قبل الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، وأيضا تستغله القيادة الإسرائيلية لفض وإسكات خلافات داخلية أو لتوظيف الحرب الجديدة وسياسات المراوغة في مواضيع اقتصادية واجتماعية.

إن السياسة الإسرائيلية تتلخص في أن الإسرائيليين لا يريدون حربا شاملة من جهة، ولا يريدون إعادة أراض للفلسطينيين من جهة أخرى، ولذلك أصبحت التناقضات الداخلية في إسرائيل تمنح الشرعية لاستمرار الاحتلال والعنف والحرب.

يعتبر كتاب بن إليعازر كتابا مهما، وخصوصا أنه من خلال بحث معمق لبنية المجتمع الإسرائيلي وعلاقات القوة وتغير السياسات يثبت ما كان يدعيه الجانب الفلسطيني دوما. لكن وبالرغم من أن بن إليعازر حذر القارئ من أن البحث يعالج فقط المجتمع الإسرائيلي إلا أنه يتجاهل عناصر القوة لدى الجانب الضعيف في المعادلة وخصوصا مساهمة المقاومة الفلسطينية في غزة في الانسحاب من القطاع. أضف إلى ذلك أن الكاتب لم يتطرّق في مجمل وصفه إلى سياسات الأبرتهايد التي تنتهجها إسرائيل وإنما اكتفى باستعمال مصطلحات الفصل. كما أنه تجاهل المجتمع الفلسطيني في الداخل والذي لعب دورا مهما احتجاجيا في كل الحروب في العقدين الأخيرين وخصوصا انتفاضة الأقصى التي شكلت نقطة مفصلية في تاريخ هذا المجتمع الفلسطيني وتشكل هويته وعلاقته تجاه الدولة والأغلبية.

مرام مصاروة (*)

كتاب إسرائيلي جديد عن الكارثة والنكبة: لماذا الخوف من كشف الحقيقة عما حدث في العام ١٩٤٨؟

اسم الكتاب: «الكارثة، الولادة من جديد والنكبة»

المؤلف: يائير أورون

إصدار: منشورات «ريسلينغ»، ٢٠١٣

يصدر قريباً بترجمة عربية عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار

كرّس المجتمع الإسرائيلي، خلال أكثر من ستين عامًا، مجهودًا كبيرًا في بناء روح جماعية حول الكارثة التي ألّمت بالشعب اليهودي، وعمل على ربطها بمسألة إعادة بناء الأمة والدولة. كان لهذا المجهود عميق الأثر على بلورة وتصميم الفكر الجماعي الإسرائيلي، بيد أنّ «الأساطير» التي تطورت خلال تلك الفترة احتوت على ثغرات وتساؤلات لم تلق إجابات دامغة. فدولة إسرائيل لم تمكِّن مواطنيها من معرفة «الحقيقة» ومن سماع روايات تاريخية أخرى غير الرواية الصهيونية المتداولة، بل وعملت على تشويه الحقائق والحد من الانكشاف على الرواية الأخرى، وأقصد بذلك الرواية الفلسطينية.

كتاب الباحث يائير أورون، الذي صدر العام ٢٠١٣ عن دار «ريسلينغ» للنشر في تل أبيب، يتناول العلاقة بين الكارثة والنكبة وبناء الأمة ودولة إسرائيل. يقع الكتاب في ٣٧٤ صفحة ويحتوي على أحد عشر فصلا؛ يحاول أورون من خلالها فهم العلاقة والديالكتيك بين اصطلاحات: «الكارثة» و«الولادة من جديد» و«النكبة»، وذلك من خلال فحص العلاقات المركبة لهذه الاصطلاحات وتأثيراتها. يستهل الكتاب بعرض للروايات

(*) أستاذة في كلية القاسمي الجامعية– باقة الغربية

التاريخية الإسرائيلية والفلسطينية من خلال سرد لوقائع حدثت في النكبة، أو كما يسميها الإسرائيليون «حرب الاستقلال».

يتجوهر أورون، في أحد فصول كتابه، في مسألة دحض الادعاء الذي يعتبر النكبة عملية إبادة جماعية. فبالرغم من أن قلة من المؤرخين الإسرائيليين، التي عرفت نفسها على أنها «بوست صهيونية»، بالإضافة إلى الغالبية العظمى من المؤرخين الفلسطينيين، اعتبرت النكبة عملية تطهير عرقي– إثني، والبعض عرفها كـ «محاولة إبادة جماعية (genocide)"، إلا أن معظم المؤرخين الإسرائيليين وصفوا النكبة على أنها "عمليات محلية محددة ذات طابع إجرامي، لا تختلف عن تلك التي تحدث في الحروب".

يقتبس أورون، في الفصل المذكور آنفًا، المؤرخ بيني موريس، محاولاً دحض الفرضية التي تعتبر النكبة عملية إبادة جماعية:

"علينا وضع الأمور في نصابها الحقيقي، يقول بني موريس، نحن نتحدث عن جرائم حرب قليلة مقارنة بعمليات الإبادة التي تمت في البوسنة أو ألمانيا أو ستالينغراد. إن أحصينا عدد الجرائم حتى العام ١٩٤٨، فالعدد لا يتعدى ٨٠٠ قتيل. عندما نأخذ بعين الاعتبار أن ما حدث هنا عام ١٩٤٨ كان حرباً دموية فقدنا من خلالها ١٪ من سكان البلاد، نرى أن سلوكنا كان جيدًا».

يمكن القول، إلى حد ما، إن الخط العام لكتاب "الكارثة، الولادة من جديد والنكبة" يدعم نظرية بيني موريس التي ترفض اعتبار النكبة عملية إبادة جماعية أو عرقية. وعلى غرار موريس، يطالب أورون في كتابه المجتمع الإسرائيلي بأكمله، سيما المؤمنين بالرواية الصهيونية، بالاعتراف بجرائم الحرب التي ارتكبت بحق الفلسطينيين. فعدد الجرائم، كما يقول الكاتب، ولو كان قليلاً مقارنة بجرائم وعمليات إبادة أخرى، لا يعطي الإسرائيليين شرعية إنكار ما حلّ بالشعب الفلسطيني العام ١٩٤٨.

كذلك يتناول أورون علاقة اليهود بالفلسطينيين قبل النكبة، وعلاقة اليهود الذين عاشوا في فلسطين التاريخية بالقادمين الجدد من اليهود، الذين تعرضوا لأهوال الكارثة. ثم ينتقل إلى وصف جرائم الحرب التي ارتكبت بحق الفلسطينيين. أعتقد أن معظم الجرائم التي قام أورون بكشفها في كتابه، مستندًا إلى وثائق وشهادات غير فلسطينية أو عربية، تم التطرق إليها في العديد من المصادر الفلسطينية وغير الفلسطينية. إلا أنه يشدد، وفي العديد من المواقع في الكتاب، على أن المصادر التي اعتمدها كانت إسرائيلية، وليست عربية أو فلسطينية، وذلك لعدم إلمامه ومعرفته باللغة العربية.

يتطرق أورون، أيضًا، إلى جرائم حرب عديدة منها؛ عمليات قتل وتهجير وتمثيل بالجثث وعمليات اغتصاب جماعية. كما يبحث في العديد من المذابح مثل مذبحة دير ياسين والطنطورة واللد، اغتصاب جماعي لفتاة بدوية بدنجور وقتل الأسرى في معركة عين زيتون. ثم ينتقل إلى وصف عمليات التهجير التي تمت بحق الفلسطينيين وهدم قراهم ومدنهم.

لا يسعى كتاب أورون إلى كشف وثائق جديدة، بل يستند إلى كتابات لمؤرخين إسرائيليين من أمثال إيلان بابه ويوآف جيلبير وبيني موريس. إن خاصية الكتاب تكمن في عملية الدمج والتشبيك للمصادر المعلوماتية المختلفة التي اعتمدها. فمقدرته على تشبيك المعلومات مكنته من التطرق بجرأة إلى أكثر المواضيع التي ينكرها المجتمع الإسرائيلي؛ النكبة. يوضّح أورون، في هذا السياق، أن «إنكار النكبة يعود بالأساس لعدم مقدرة الإسرائيليين على مواجهة الحقيقة التي تحوِّل الضحية إلى جان. فصنّاع القرار والعملية التربوية والمؤرخون ومصممو الأسطورة الإسرائيلية عملوا على تثبيت هذا المفهوم في المجتمع الإسرائيلي بما يخدم المصلحة الوطنية. وإنكار النكبة يخلق أجيالا تحمل أوشفيتس في نفوسها وتحمل مفهوم الضحية بفكرها».

للكتاب مطمح واضح، وهو طرح قضية «الخوف من كشف الحقيقة»: «مم نخاف؟ ولماذا بالرغم من مرور ٦٥ عامًا على إقامة دولة إسرائيل ما زلنا نخشى الحقيقة، ما زلنا نكذب على أنفسنا وعلى أولادنا»، يقول أورون، ويقصد بذلك الإسرائيليين.

إن تغذية الخوف وسياسة التهويل المتداولة في المجتمع الإسرائيلي استمرت، كما يقول الكاتب، على مدار أجيال. هناك دومًا شخصية عربية أو إسلامية «تتناوب على تغذية هذا الخوف». فمن قبل، ظهرت شخصية جمال عبد الناصر وصدام حسين، ثم نصر الله وأحمدي نجاد. فلا عجب أن نشهد إخراج مصطلح النكبة من القاموس الإسرائيلي وسلخه عن نطاق القانون.

إن النظرية المركزية التي يعتمدها أورون في كتابه تفيد بأن

الكارثة كانت المسبب المركزي للنكبة. فيقول إن الكارثة أثبتت للشعب اليهودي بأن الصراع هو «صراع بقاء»، فإما أن ينتصر ويبني الدولة التي حلم بها منذ ألفي عام، وإما أن يندثر. أضف إلى ذلك، أن قدوم العديد من اليهود الأوروبيين إلى البلاد بعد مرورهم بالكارثة وفقدانهم لكل شيء، بما في ذلك عائلاتهم وأملاكهم، مكن من حدوث رد فعل سيكولوجي تعمّد إسقاط النقمة والغضب على الفلسطينيين، سيما وأن بعض الزعماء العرب والفلسطينيين، كما يقول أورون، أظهروا دعمهم للألمان أثناء الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى تطوع بعض الجنود الألمان في صفوف الجيش العربي، حسب ادعائه. أدت هذه العوامل مجتمعة إلى إشعال فتيل «الانتقام من الفلسطينيين». كما أن العامل الاقتصادي لعب دوراً أساسًا ومهمًا في ذلك. فيقول الكاتب إن عمليات التهجير التي ارتكبت مكنت من إيواء المهاجرين اليهود الجدد في بيوت الفلسطينيين المهجَّرين. وبهذا، وفّرت حلا اقتصاديًا وأمنيا لدولة اليهود. في كتابه، يقوم أورون باقتباس العديد من الناجين من الكارثة، أولئك الذين انخرطوا في صفوف الجماعات اليهودية المسلحة: «علينا القضاء على العرب»، «علينا ذبح العرب»، «علينا الانتقام منهم»..

يستشهد أورون بالكاتب يورام كانيوك، الذي تفحّص من قبله قضية العلاقة بين الكارثة والنكبة. ففي كتابه، «تشاح– ١٩٤٨»، يقوم كانيوك بوصف دخوله لمدينتي الرملة واللد، اللتين بدتا آنذاك كمدينتي أشباح. يقول كانيوك: «إن مخلفات الفلسطينيين كانت دليلا دامغًا على الحياة التي عاشها سكان اللد والرملة قبل تهجيرهم». ثم يصف كيف توقفت بعد أيام شاحنة تحمل المئات من اليهود الذين تحدثوا العديد من اللغات، حيث هبطوا من الشاحنات بثيابهم الشتوية الرثّة؛ مرضى ومليئين بالمرارة والألم. ثم قاموا بالهجوم على بيوت الفلسطينيين الفارغة، ولم يسألوا عن هؤلاء الذين سكنوا هذه البيوت. ويقول كانيوك بأنه حين قام هو نفسه بسؤالهم عما إذا كانوا قد فكروا بمن سكن هذه البيوت من قبلهم، أجابوا: «إن كان هناك مكان سيلجأ إليه الفلسطينيون، فهم بوضع جيد. نحن عشنا نحو عشر سنوات وراء الأسلاك والجدران، ماذا تعرف أيها الصابرا (كنية تشير إلى اليهود المحليين) عن هول الكارثة؟»

يشدد أورون على أهمية الرواية الفلسطينية للشعب الفلسطيني، وارتباط مفهوم النكبة بالوعي الجمعيّ الفلسطيني. وعليه، فهناك مسؤولية يجب أن يتحملها الإسرائيليون تجاه ذلك، بالرغم عن عدم موافقتهم على المقارنة بين النكبة والكارثة على اعتبار أن لكل حدث خاصيته.

يذكر أورون، في تلخيص كتابه، أنه لا يرى أي مجال للمقارنة بين جرائم الحرب التي ارتكبت أثناء نكبة الشعب الفلسطيني وبين جرائم الكارثة. ولكنه يقول: «علينا نحن الإسرائيليين الاعتراف بالجرائم التي قام بها المقاتلون اليهود في النكبة. علينا تحمل المسؤولية تجاه ما ارتكبنا بحق الفلسطينيين. إن تحمل المسؤولية هو جزء من عملية البناء الذاتي لكل أمة تسعى إلى بناء ذاتها على أساس متين. علينا أن نتذكر دومًا أن الألمان النازيين هم من ارتكبوا الكارثة، فيما ارتكبت النكبة من قبل الإسرائيليين».

برأيي، يحاول الكاتب أن يقول: من دون الاعتراف المتبادل بالكارثة والنكبة لا يمكن أن نصل للمصالحة المرجوة بين الطرفين، فيكتب: «علينا إقامة الأطر التربوية لدى الطرفين بحيث يتعرف كل طرف على معاناة الآخر؛ هذه هي الطريقة المثلى لجسر الهوة والوصول لاتفاقات مبدئية».

يتناول أورون، في سياق حديثه عن وجوب تحمل الإسرائيليين المسؤولية تجاه الفلسطينيين، تجارب بعض الدول كالولايات المتحدة وأستراليا، أو حتى مطالبة إسبانيا من قبل إسرائيل بإدخال ذكرى طرد يهود إسبانيا في التقويم السنوي الاسباني.

الثيمة الذي يتناولها أورون ليس بالبديهية، بل تشكل لبّ القضية المركزية في الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، وكتابه، باعتقادي، يقدّم ادعاءً جريئًا نسبيًا في واقع المجتمع الإسرائيلي الذي تسوده أجواء العنصرية والكراهية، والذي يرى في نفسه ضحية المشهد السياسي الشرق أوسطي. ولكن لا شك في أن أورون، وبالرغم عن الصوت الجريء نسبيًا الذي قام بإسماعه، إلا أنه صوت يمكن سماعه ضمن ما يسمى بـ «حلقات اليسار الصهيوني». فبالرغم من مساعيه لطرح قضايا مركبة وشائكة في كتابه، إلا أنه، برأيي، لم ينجح في تجاوز الكتابة خارج هذه الحلقة.

أوافق أورون الرأي بأن بناء المجتمعات المتينة والمحصنة تتأسس من خلال التربية التي تمكن أفرادها من اكتساب المعرفة. فالاعتراف بالكارثة هو موقف إنساني يتصدى للظلم

والإنكار والجهل. ولا أرى أن اعترافًا كهذا قد يقلل من هول المأساة الفلسطينية. لا يمكنني أن أعترف بمعاناتي وأنكر معاناة الآخر. إن التيار العربي بعامة، والفلسطيني بخاصة، الذي يتبنى فكرة إنكار المحرقة ما هو إلا تيار هش مبني على ازدواجية القيم والمعايير. لا يمكنني أن أطالب الآخر بتحمل المسؤولية دون أن أتحمل بنفسي أدنى درجاتها؛ المعرفة. لا أرى الازدواجية في السياق السياسي فحسب، بل في السياق الجندري، أيضًا. فقضية اغتصاب النساء الفلسطينيات التي تطرق إليها أورون هي قضية شائكة؛ سيما وأن عمليات الاغتصاب التي جرت بحق النساء الفلسطينيات غُيِّبت عن رواية النكبة، فعلى ما يبدو أن قضية العرض كانت سابقه لقضية الأرض أيضا بحوار النكبة.

لعلّ الرواية الفلسطينية عملت، كالإسرائيلية في هذا السياق، على طمس الحقيقة. وكأنها أبدت خجلا وعدم مقدرة على الاعتراف بالواقع المؤلم. أما الهزيمة فكانت مزدوجة؛ متمثلة بفقدان العرض والأرض. وبما أن الروايات التاريخية تكتب دوما بقلم المنتصر، وغالبا ما يكون المنتصر رجلاً وليس امرأة، فلا عجب أن تندثر روايات الاغتصاب كرواية الشعب الفلسطيني.

عن الكاتب: يعمل البروفسور يائير أورون محاضرًا وباحثًا في قضايا عدة، أهمها قضية الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والهويات في الجامعة المفتوحة في تل أبيب. صدر له أكثر من عشرين كتابًا؛ اثنا عشر منها تناول موضوع الإبادة الجماعية (genocide)، بالإضافة إلى عشرات المقالات الأكاديمية. ترجمت كتاباته إلى العديد من اللغات منها الإنكليزية والفرنسية والألمانية والأرمنية.

ألطّيّب غنايم (*)

قراءة في رّواية "ألمينا" العبريّة الصّادرة حديثًا ومقابلة مع مؤلّفها

الأديب والمُحَرِّر يوسي غرنوفسكي: «طموحي الأدبيّ هو أن أَحْكي/ أكتُب الرّواية الفلسطينيّة غير المحكيّة في الرّواية الصّهيونيّة الرئيسة المقبولة»

اسم الكتاب: «ألمينا» (رواية)
المؤلف: يوسي غرنوفسكي
الناشر: "دار مِطْعِان"، سلسلة «عش البومة»، ٢٠١٣
عدد الصفحات: ١٩٦ صفحة

«يطلق على يافا أيضًا لقب أم الغريب. ليس بالضّرورة بالمعنى المباشر القادم من «الخارج»، قد يأتي شخص من الخارج ولا يشعر بنفسه غريبًا، بل قد يشعر نفسه «وليًّا» كما قالت امرأة جاءت لتعيش في يافا عن قرب إنّ هذا شعورها، قرب كلامها في إحدى المدوّنات. قد يقوم عامل غريب سكن في بيت أحد المسنّين المفروض به أن يعمل على رعايته، بالتنكيل بالمسنّ المسؤول عن رعايته ويتصرف بالبيت كأنه ملكه. بكلّ تأكيد يمكن إعطاء أمثلة أخرى.

إذن، باستثناء المعنى السّطحيّ والفوريّ لكلمة «غريب»، هناك معنى آخر، أكثر عمقًا، يتطرّق إلى المشاعر الدّاخليّة للإنسان. فقد يشعر الإنسان غريبًا في بيته، وسط عائلته، وزوجته وأولاده، وفي المجتمع الذي ينتمي إليه وفق أيّ تعريف كان. في قصيدته «داخل البيت، خارجه» يصف الشّاعر التّونسيّ، يوسف رزوقة، حالة حيث تعتريه فجأة مشاعر غريبة داخل بيته، إلى درجة الرّعب، إلى أن يلوذ بالفرار من هناك ويَتَسَلَّل، مبتسمًا، وبخفَّة، نحو الرّصيف. أي رصيف؟ رصيف القطار؟ أم ربّما رصيف الميناء؟

"يأتي اليوم أشخاص كثيرون من الخارج، ليسوا بالضّرورة غرباء بالمعنى العميق الذي أتحدّثُ عنهُ، هؤلاء هم غرباء بالمعنى السّطحيّ، ينجذبُونَ إلى يافا لا لجوهرها الدّاخليّ، المينائيّ، وإنّما لمجرّد إمكانيّة السّكن في بيت فاخر قبالة البحر. هم برجوازيّون أثرياء. هذا إلى جانب المستوطنين القادمين بهدف

(*) صحافيّ ومترجم فلسطيني- باقة الغربية.

تكمن أهميّة هذه الرّواية المنتمية للأدب الواقعيّ، في وعيها للنسيج الاجتماعيّ القائم في فترة ما قبل العام ١٩٤٨، حيث أنّها تطلع القارئ على عالم المهاجرين اليهود الجُدُد، وعلى عالم «اليشوف» الآخذ في التشكل، على علاقات العمل، على الأجواء في الميناء، على علاقات العمّال بالهستدروت (نقابة العمال) وبقياداتها. على الشّكّ الذي ترتكز عليه العلاقات الإنسانيّة بين أطياف مختلفة. جامع البحر، قهوة المدفع، جامع محمودية، المنشية، سوق صلايحي، هي جزء من طيف الأماكن اليافيّة التي تستعيدها «ألمينا».

التّحرّش. عندها، يشعر الشّبّان اليافيّون، المولودون في يافا- بأنّهم غرباء في مدينتهم، وهم ينظرون إلى الغرباء كيف يقتنون، بسهولة نسبيّة، شققًا هم فقط لا يملكون إلاّ أن يحلموا بها، أو بيع أعضائهم للحصول على تمويل لهذه الشّقق. لهؤلاء الشّبان، الذين هم عضو من جسد يافا، للاجئ، للرحّال، للشاعر، للصيّاد اليافيّ، ولكلّ من يشعر نفسه غريبًا بالمعنى العميق لهذه الكلمة، في كلّ مكانٍ آخر، حيث الطّموح إلى الحريّة يجري في دَمِهِ، مُهْدًى هذا العدد. يوسي غرنوفسكي» (مطعان، العدد ١٧، ٢٠٠٧ – عن العبريّة: ريم غنايم)

يوسي غرنوفسكي هو كاتب يهوديّ يافاويّ يَنْبِشُ، عَبْرَ أعمالِهِ القصصيّة، في الماضي غير البعيد لبلادنا، في فلسطين/ الشّام، قبل قيام دولة إسرائيل، مسلّطًا الضّوء على الحياة المدينيّة اليافيّة العربيّة، وظلال الحَيَوَات المختلفة، الهادئة والمتوتّرة التي سادت البلاد قبل النّكبة، محاولاً فحص النّسيج الاجتماعيّ بين العرب الفلسطينيّين، اليهود المهاجرين من دول أوروبا وباقي القوميّات والمجتمعات المختلفة التي رفدت ميناء يافا على وجه الخصوص.

يعملُ غرنوفسكي أمين مكتبة في دار كتب يافيّة، منها، يواصل حياكةَ مشروعه الأدبيّ (غير المنفصل عن السّياسة، كما سنرى من خلال قراءتنا لروايته الجديدة، وحوارنا معه)، فهو المحرّر لمجلّة "مطعان" العبريّة، وهي مجلّة سياسيّة- أدبيّة، أسّسها الشّاعر الرّاحل مكسيم جيلان (١٩٣١- ٢٠٠٥)، ليحييها من بعده غرنوفسكي. سياسة التّحرير اختلفت، وأخذت منحى الأدب أكثر فأكثر، بدلاً من التّوجّه السّياسيّ والتّركيز على محاورها المختلفة في فترة تحرير جيلان. لكن هذا الاختلاف، لم يبعد السّياسة، التي دَخَلَت عالم الأدب، لنرى كثيرًا من الكتّاب والشّعراء اليهود والعرب ينشرون في طيّات "مطعان" الجديدة، أعمالاً أدبيّة مختلفة الجانرات، إحدى ميزاتها الرّئيسة هي السّياسة/ الأدب المسيّس/ أدب السّياسة.

غرنوفسكي مؤسّس لجماعة «مطعان»، وهي حَرَكة كتّاب/ كاتبات، شعراء/ شاعرات وأدباء/ أديبات، يبدعون أعمالهم الأدبيّة، بالعبريّة، العربيّة، الإنكليزيّة والرّوسيّة. قام غرنوفسكي قبل أشهر معدودة بنشر مجموعة شعريّة للشابّة اليافيّة آيات أبو شميس، وذلك بعد نشره للمجموعة الشّعريّة المشتركة، للشاعرين (الفلسطينيّ واليهوديّ) اليافيّين، محمّد أغواني ويونتان كوندا (شروط مُسْبَقَة – ترجمها للعربيّة: ألطّيّب غنايم). هذا النّتاج الذي ينبَثِقُ من المَجلّة ويستمرّ بدار النّشر يشكّل حراكًا ثقافيًا مغايراً في المشهد الثّقافيّ الإسرائيليّ. صدر عن ذات دار النّشر «مختارات من الشّعر الفلسطينيّ الحديث» (ترجمة وتحرير ألطّيّب غنايم) وهي أنتولوجيا للشعر الفلسطينيّ للجيل الشّابّ، لاقت أصداءً في الصّحافة العبريّة، وتفاعلاً من القرّاء.

تعني مِطْعَان بالعبريّة ، شحنة/ عبّوة، ومطعان تساد تعنى عبوّة ناسفة. على غلاف المجلّة، نجد لوغو على شاكلة قبضة يد مضمومة، صارمة، وتحتها مكتوب: شحنة للفكر وللعَمَل- إشارات لمحتوى المجلّة، التي تضمّ بين دفّتيها ترجمات لمقالات سياسيّة- أدبيّة، أشعار، نثر ومزيد من الجانرات الأدبيّة اللغويّة. "مطعان" تبدو كمن تعمل على تطوير الهامش الحيّزيّ/ الأدبيّ/ السّياسيّ.

"ألمينا": نحو كتابة/ رسم/ استعادة يافا ما قبل النّكبة

يقوم غرنوفسكي، في روايته الجديدة، بعمل غير مألوف في المشهد الأدبيّ الإسرائيليّ: بطل كتابه هو عربيّ، سوريّ. اسمه حسن، من اللاذقيّة. يصل إلى ميناء يافا، دون هدف خاصّ. شخصيّة هي البطل والمحور الرّئيس الذي يسحبنا معه طيلة ثلاثة وثلاثين فصلاً. حسن، السّوريّ الغريب عن يافا، يصل إليها، فتبقيه الأقدار، وتحاك من حوله قصص تربطه بيافا، تربطه باليهود، تدخله إلى المخاطر، وتجلب له

الشّبهات من قبل الفلسطينيّين اليافيّين. شخصيّات ألمينا، محبوكة بإتقان، يحكيها راوٍ عالم بكلّ شيء، يدخل بواطنها. في الرّواية يستخدم غرنوفسكي تقنيّة تيّار الوعي (stream of consciousness) فيكشفنا على انسيابيّة الأفكار الطّبيعيّة للأبطال، لكن، الأصعب من ذلك أدبيًا، هو أنّه لا يفصل بين هذا التّيّار وبين الحوارات، فيتوجّب على القارئ إقامة علاقة متيقّظة مع النّصّ المناور.

تكمن أهميّة هذه الرّواية المنتمية للأدب الواقعيّ، في وعيها للنسيج الاجتماعيّ القائم في فترة ما قبل العام ١٩٤٨، حيث أنّها تطلع القارئ على عالم المهاجرين اليهود الجُدُد، وعلى عالم «الييشوف» الآخذ في التشكل، على علاقات العمل، على الأجواء في الميناء، على علاقات العمّال بالهستدروت (نقابة العمال) وبقياداتها. على الشّكّ الذي ترتكز عليه العلاقات الإنسانيّة بين أطياف مختلفة. جامع البحر، قهوة المدفع، جامع محمودية، المنشية، سوق صلايحي، هي جزء من طيف الأماكن اليافيّة التي تستعيدها «ألمينا».

مثال على التّفاعلات في النّسيج الاجتماعيّ الفلسطينيّ– الفلسطينيّ– اليهوديّ: شراكة حسن مع اليهوديّ، دوف، نجدها قد أثّرت على علاقاته بإبراهيم وباقي أصدقائه، ونفّرت العرب منه. في نهاية الفصل السابع عشر نكتشف انكسار برميل إسمنت ينكسر فتنكشف ذخيرة مهربة. لمن؟

هكذا يبدأ الفصل الثّامن عشر:

«مع اكتشاف الذخيرة، قليل من الغائط طفا على السطح. لم يقل أحد إن الهستدروت ذات علاقة بهذا الأمر، لكن الجميع كان على علم أن من كان وراء تهريب الذّخيرة هم اليهود. من سواهم؟ ادّعى إبراهيم. وكان على حقّ. حسن لم يمتلك إجابات. نعم، لقد عادا يتحدّثان. أم ذيب حرصت على عقد صلح بينهما. هناك وظائف في العائلة، أعدت فقط للنساء. تصليح: للنساء الحكيمات. وأم ذيب كانت منهنّ" (ألمينا، ص ١٨)

وفي الفصل الثّالث والعشرين:

«ساد لغط بين الجماهير، أخذ في الارتفاع. لم يفهموا كلّ كلمة لكنهم فهموا مجملها. الرسالة وصلت. شعر ميشيل أن الجمهور مأخوذ به. طيلة خطابه وحتى الآن لم ينظر ولو مرّة واحدة إلى حسن. لكنه لم ينسه. أبقاه حتى الفينالي، للنهاية، وحينها أسرعَ قبل أن تصل شرطة الميناء إليه: لا تذهبوا إلى الهستدروت، ولا تنخدعوا على يد المتعاونين ومن والاهم، الخونة! مثل هذا الخائن الذي يقف أمامكم... فتوجّه ميشيل كليّة ليشير إلى حسن فظلّ مرفوع اليد في الهواء، وفاغرًا فاه. في المكان الذي كان حسن قبل وقف فيه، إلى جانب أمبارجي، وقف حورانيّ ونظر إلى الإصبع الممدودة نحوه. ما هذا؟ من هذا؟ أين هو؟... ميشيل استكشف بسرعة الجمهور باحثًا عن حسن وعن جارزته، عن البحري الطويل المرافق له، لكنه لم يستطع رؤيتهما. إلى أين اختفيا». (ألمينا، ١٤٩–١٥٠)

تواصل الحبكة التّشابك حّتى صفحتها الأخيرة، لتمرّ بحادث قتل غامض، علاقة حبّ غير يسيرة، علاقات كراهيّة، علاقات شراكة مستحيلة بين عربيّ ويهوديّ، علاقات مخابرات يهوديّة ضدّ الفلسطينيين، علاقات مقاومة وعلاقات تواطؤ. محاولة لوصف العلاقات المركّبة التي انبنى منها عالمَ يافا الحيّزيّ والنّفسيّ قبل ١٩٤٨.

مقابلة مع الأديب والمحرّر يوسي غرنوفسكي

س: لماذا «مطعان»، لماذا سياسة وأدب؟ لماذا كأديب، تدمج السياسة؟

ج: من البداية، منذ تأسيس مطعان على يد النّاشط السّياسيّ والشّاعر الرّاحل مكسيم جيلان، كان هو من قرّر أن تكون المجلّة سياسيّة بالأساس، وحينها كان الملحق الأدبيّ يُدْعَى «مطعان تساد» أي عبوّة ناسفة. هذه القنبلة كانت الأدب في مجلّتنا. وحين استلامي المجلّة، بعد رحيله، أخذت أحوّلها شيئًا فشيئًا إلى أدبيّة، مقلّلاً من المقالات السّياسيّة. في البداية شكّل الأدب ربع المجلة والباقي كان سياسة، ترجمات مقالات ومقالات لكتّاب إسرائيليّين وفلسطينيّين، قراءات وتحليلات. لكن منذ العام ٢٠٠٥، بعد وفاة جيلان، استلمت وبعد استلامي تحرير مطعان، وجدت أن المجلة تبنى وفق طاقاتي النّفسيّة، يعني وفق ما أفضّله، وأقدر على القيام به، نفسيًا ومهنيًا، فكان هذا التّحوّل نحو الأدب.

س: ألم تتردَّد في «هجرة» السّياسة؟

ج: بتاتًا. بالنّسبة لي الأدب والسّياسة غير قابلين للفصل عن بعضهما البعض. وكنتُ قد كتبت في إحدى مقدّماتي للمجلّة التي صارت تتحوّل شيئًا فشيئًا معي، أن «مطعان (الشّحنة) تحوّلت كلها إلى عبوّة ناسفة». قنبلة تحوي موادّ متفجّرة، على الوجهين المجازيّين.

أفضّل الأدب المندمج والطّالع من رحم المجتمع. أنا شخصيا لا أستطيع الانعتاق عن السّياسة، السّياسة هي اليوميّ والحياتيّ والشّعبيّ والواقعيّ.

قمت بتحقيقات بحثيّة مطوّلة، في كلّ من أرشيف الهستدروت في تل أبيب، وفي الأرشيف الصّهيونيّ في القدس. حتى أنني قمت بزيارة «متحف الجمرك» الذي تمّ إغلاقه، هناك عثرت على أشياء مذهلة – قصص البضائع، أصحابها، مستوردوها، عمال الجمرك، كيف أدير الجمرك، من كانوا، يهود، عرب؟ أيّ عرب؟ مسلمين؟ كيف يقومون بتحرير بضاعة؟ ما الأسماء المهنيّة لعمليّات الجمرك؟ وعلى سبيل المثال، في الأرشيف الصهيونيّ تتواجد كل المكاتبات بين منظومة الانتداب وبين المواطنين، وبين قادة الييشوف اليهوديّ، والتي من شأنها أن تفهمك العلاقات بين الطّرفين.

س: ألا تنتقص السّياسة من جودة الأدب؟

ج: اسمع، هذا شخصيّ جدًا، إذا كتبَ أحدهم بشكل قسريّ مفتعل، فلن ينجح الأمر. يجب أن تكون هذه الثّيمات مدموجة بشكل طبيعيّ، وحينها يكون الأدب راقيًا. يجب أن تكون السّياسة موظّفة بشكل تناغميّ غير متكلّف، حينها من الممكن الارتقاء بعمل أدبيّ سياسيّ معيّن إلى أعلى الدّرجات. مبدئيًا، لا تؤثّر السّياسة على جودة الأدب برأيي.

س: ما الدّافع من وراء تأسيسك مجموعة «مطعان» ودعم الشّباب والشّابّات اليّافيّات/ ين؟

ج: لأنني مُنْحَازٌ إلى يافا، لأنها المدينة التي أعيش وأحيا وأعمل فيها. ولأنّ يافا كانت مدينة عربيّة فلسطينيّة مركزيّة ورئيسة قبل قيام الدّولة، كانت عروس فلسطين، عروس البحر، وكان تجذب إليها الكثير الكثير من الزّوّار والتّجار من كافّة أقطار الشّرق الأوسط. كانت أُمَمِيَّة، وليست ضيّقة الأُفق.

ما يدفعني للكتابة عن يافا ولدعم كتّابها العرب اليافيين واليهود أيضًا، أنّ طموحي الأدبيّ هو أن أحكي/ أكتب الرّواية الفلسطينيّة غير المحكية في الرّواية الصّهيونيّة الرّئيسة المقبولة. لذلك عليّ دعم هذا الجيل، هذه البذرة، وتنمية هذا التّفاعل الخلاّق الذي يثمر أعمالاً إبداعيّة متنوّعة.

س: أنت تنبش في حقبة ما قبل ١٩٤٨؟

ج: حتّى الآن، في رواياتي ومجموعاتي عالجت القضايا والأجواء في فلسطين ما قبل العام ١٩٤٨. في «قصّة ناصيف» دخلت قليلاً إلى فترة ما بعد النّكبة.

س: كيهوديّ، ألا تجد رهبة أو تخوّفًا في محاولة ولوج/ تقمّص/ كتابة الصّوت الفلسطينيّ؟

ج: أنا لا أتعامل مع هذه الأفكار، لا أطرحها برأسي، لا أعيرها أيّ أهميّة، فلو كانت موجودة لديّ لما تجرّأت على المساس بها والاقتراب منها. لا في الكتابة عن تلك الحقبة، ولا بحكاية صوت من الطّرف الآخر. هذا ما يهمّني ويثيرني ولذلك أقوم به. أتقن ما أقوم به. أجتهد لأفعل ذلك. أقوم بما أحب. أنا واعٍ للنفور أو الرأي المسبق الذي يدّعيه الفلسطينيون حيث لا يتحمّسون من دخولي هذه المنطقة!

س: هل توافق على ذلك؟

ج: لا أعترض، لا أوافق. أنا لا أستطيع الكتابة بالضّبط كما يمكن لفلسطينيّ، أو كما يكتب من وُلِدَ في يافا، الذي سيكتب بالطّبع بطريقة مختلفة عنّي. يمكنني أن أتفّهم هذا الادّعاء الفلسطينيّ. لكن، شخصيًا لا تهمّني سوى عمليّة الكتابة نفسها.

س: في روايتك، ألمينا، يبدو من الواضح قيامك بتحقيق صحافي عميق؟ بدخولك أراشيف؟ لترسم صورة ذات مصداقيّة عالية عن الفترة التي تعالجها الرّواية؟

ج: بالطّبع، قمت بتحقيقات بحثيّة مطوّلة، في كلّ من أرشيف الهستدروت في تل أبيب، وفي الأرشيف الصّهيونيّ في القدس. حتى أنني قمت بزيارة «متحف الجمرك» الذي تمّ إغلاقه، هناك عثرت على أشياء مذهلة – قصص البضائع، أصحابها، مستوردوها، عمال الجمرك، كيف أدير الجمرك، من كانوا، يهود، عرب؟ أيّ عرب؟ مسلمين؟ كيف يقومون بتحرير بضاعة؟ ما الأسماء المهنيّة لعمليّات الجمرك؟ وعلى سبيل المثال، في الأرشيف الصهيونيّ تتواجد كل المكاتبات بين منظومة الانتداب وبين المواطنين، وبين قادة الييشوف اليهوديّ، والتي من شأنها أن تفهمك العلاقات بين الطّرفين.

هذا النبش غريب جدًا. فعمليًا، ماذا يفعل عامل الأرشيف؟

هو مماثل لعامل المكتبة، إلى حدّ ما. عامل الأرشيف يلتقط كلّ شيء، لا يهمّ ما هو: كل قصاصة ورقة، ووظيفته ألا يتدخّل في ما هو مكتوب، حتّى لو كانت القصاصة تحتوي على وصفة وجبة إفطار، يجب عليه أن يوثّقها ويضعها في الأرشيف. وبين هذا الطّيف الهائل للمعلومات والقصاصات والمكاتبات، تجد أشياءً مثيرة للغاية. كانت الموادّ متاحة لي. ومكّنتني من الإمساك بتفاصيل الحقبة.

س: ماذا هدفت من وراء دخولك الأرشيف؟

ج: همّني الدّخول إلى أعماق الشّخصيات، الدّوافع التي كانت وراء أعمال قام بها أشخاص معيّنون. أن أمسك بتفاصيل الحقبة، مكانيًا، حيّزيًا ونفسيًا. الموادّ في الأراشيف هي فسيفساء يمكن بناء الكثير منه.

س: كل هذا له أصداء في ألمينا؟

ج: كلّ هذه هي أدوات بحثيّة. يجب التّأكيد على التّخييل، وفقط التّخييل، الذي هو يبني عملاً أدبيًا ينتمي للأدب الواقعيّ. ولأكون ذا مصداقيّة، توجّب عليّ أن أفهم أيّ نوع من التّعاون بين العمّال الفلسطينيّين وبين الهستدروت، أيّ مكاتبات، ما نوع العلاقات بينهم؟ وما إلى ذلك. هذا يتجلّى في الشّخصيّات وعوالمها وتفاعلاتها بعضها مع بعض ومع بيئتها.

س: روايتك تحتوي على اصطلاحات غنيّة تفصيليّة للمكان، للجماد، للأدوات؟

ج: هذا العالم يجب أن يوصف بتفاصيله. قمت بمحاورة بحريّة يافيّين. جلست مع الكثير. وعلى فكرة، عثرت على مخطّط بناية الميناء الذي وضعه البريطانيون، على كافة التخطيطات له، لبناياته، لمخازنه. هذا يجعل الأمر أكثر مصداقيّة. موادّ مكّنتني من رؤية الواقع كما كان حينها، من ناحية المشهد العامّ للمكان، الميناء – كيف عمل؟ حاورت يافيين، مسنين، لكي أعلم مكان المقهى في الميناء على سبيل المثال. لأنّ المقاهي لم تكن في تخطيط المبنى الرّسميّ، هي شعبيّة، ولذلك يجب أن تسأل أبا جورج البحّار اليافيّ، لكي تفهم الأمر، لكي تفهم أنواع القوارب، عرضها، مبناها، مقاساتها، الفرق بين القارب الغزيّ واليافيّ، مراحل البناء، الموادّ التي استخدموها في بناء وتركيب هذه القوارب. إضافةً إلى القاموس المصغّر اليافيّ لعالم البحريّة في الرّواية، وقد ألّفه سليمان شبلي (أبو جورج)، وإلياس وكيلة. يجب على القارئ أن يفهم هذه المصطلحات، لأمنحه المكانَ كيفما بدا في حينه بمصداقيّة. وَفَوْقَه أبني شخصيّاتي الأدبيّة.

س: تتناول كافّة النّسيج الاجتماعيّ، ليس اليهود فقط، أو العرب، ليس المحليّين أو القرويّين، بل الجميع؟

ج: كأديب، يجب أن أشمل هذا الخلفيّة للحكاية. صحيح أنّ القصّة متخيّلة من نسج الخيال من الألف إلى الياء، لكن القصّة تحكي عن التّوترات، عن النّسيج الاجتماعيّ، عن الأفكار السّياسيّة، عن الجرائد الفلسطينيّة مختلفة المشارب والتّوجّهات، عن المقاهي، عن الخيانات، عن الوطنيّة، عن البحر وألينا اليافيّ. عن جميع من تواجدوا في إطار ذلك المكان، يافا، من عرب، يهود، أجانب، متديّنين، علمانيّين، قوميّين، الجميع.

أنا أقوم بتسجيل رواية مدينة في حقبات مختلفة عبر قصّة شخص واحد أو أكثر.

أرئيل فيلدشطاين

بفارق صوت

جلسة «مديرية الشعب»

عشية إقامة إسرائيل

مقدمة

ورد هذا المقال التاريخي ضمن مجلة إسرائيلية («ثقافة ديمقراطية») صدرت عن كلية الحقوق في جامعة بار إيلان العام ٢٠٠٩، وهي مجلة سياسية فكرية تشارك في تحريرها نخبة من الأساتذة الإسرائيليين البارزين.

يلقي المقال الضوء على الجدل الذي سبق إعلان قيام إسرائيل في ١٥ أيار ١٩٤٨ بموجب قرار التقسيم الأممي في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧.

ويظهر المقال، بخلاف أبحاث تاريخية أخرى، انقسام قادة الحركة الصهيونية وترددهم حيال الإعلان عن الدولة اليهودية الذي تحفظت منه الولايات المتحدة ودعت للقبول بهدنة ثلاثة شهور، ما أثار جدلا داخل القيادة الصهيونية آنذاك، انتهى بترجيح كفة الإعلان عن الدولة بعد موازنة الحسابات والاحتمالات والمخاطر على أنواعها.

المقال

احتفلت إسرائيل هذا العام، بالعام الستين لتأسيسها. هذه فرصة مهمة مجددا لمعاينة مداولات «مجلس الشعب» التي تمت عشية الإعلان عن إقامة الدولة.

يشار إلى أنه في الفاتح من آذار ١٩٤٨ قررت الهيئة العامة للجنة القومية إقامة مجلس حكومي مؤقت للدولة اليهودية، وفق قرار الأمم المتحدة. صادقت اللجنة التنفيذية الصهيونية التي اجتمعت في تل أبيب في نيسان ١٩٤٨ على هذا القرار. البند ١٥ في قرارات اللجنة التنفيذية الصهيونية قرر أن تعرف السلطة التنفيذية للدولة اليهودية بـ «مديرية الشعب»، وتشمل ١٣ عضوا

جلسة «مديرية الشعب».

يكونون مسؤولين أمام «مجلس الشعب».

سأعاين في مقالي هذا من جديد سيرورة البحث الذي سبق الإعلان، كما يتجلى في المصادر الأوليّة، المقابلات الشفوية التي تمت مع أعضاء مجلس الشعب بعد عشر سنوات من الحدث، والمصادر التاريخية. ويتضح أن الاستنتاجات التي استقرت بالذاكرة العامة حيال انقسام المصوتين في «مجلس الشعب» لا تستند على مصادر متينة. في هذا المقال أفضل ترك علامات سؤال حيث تجذرت علامات الاستفهام.

قبيّل الجلسة- خلفية تاريخية

صادقت الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ على خطة لجنة «اليونسكوب» لتقسيم «أرض إسرائيل» لدولتين مستقلتين تجمعهما وحدة اقتصادية وتدويل منطقة القدس (القرار رقم ١٨١). أوضح قادة عرب فلسطين والدول العربية أنهم يرفضون خطة التقسيم، وهددوا بكفاح مسلح ضد الاستيطان اليهودي. حتى بريطانيا رفضت خطة التقسيم وأعلنت أنها لا تنوي التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة بغية تنفيذها. إزاء ذلك أعلن وورن أوستين، رئيس بعثة الولايات المتحدة في مجلس الأمن، في ١٩ آذار، أن بلاده تنوي المطالبة بعقد اجتماع خاص للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تغيير القرار الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ والدفع لتأسيس «نظام ائتمان» مؤقت برعاية الأمم المتحدة في أرض إسرائيل. بسبب تقييدات إجرائية التأمت الجمعية العامة فقط في ١٦ من نيسان، وعرض مندوبو الولايات المتحدة بكل ما لديهم من طاقة ومهارة، الخطة التي تمت بلورتها في وزارة الخارجية وبموجبها تسلم حكومة الانتداب مقدراتها للجنة معينة من قبل الأمم المتحدة وتسند السيادة على البلاد لحكومة مؤقتة يرأسها حاكم عام، يعين من قبل مجلس إئتمان الأمم المتحدة. بعد تأسيس هذا النظام تبذل الجهود لتشجيع تشكيل مؤسسات تشريعية وذراع تنفيذية محلية. كخطوة مرحلية نحو تطبيق هذا النظام اقترح إعلان هدنة لثلاثة شهور.

جلسة مديرية الشعب- ١٩٤٨/٥/١٢

في صباح يوم الأربعاء الثاني عشر من أيار ١٩٤٨، عقد أعضاء "مديرية الشعب" اجتماعهم الأكثر أهمية. شارك في الاجتماع ١٠ فقط من بين ١٣ عضوا في مديرية الشعب، وقد استمر حتى ساعات الفجر. استمع الأعضاء خلال الاجتماع لتقارير من

غولدا مئيرسون (مئير)، موشيه شارتوك (شاريت)، يغئال يدين ويسرائيل جليلي. بنهاية الاجتماع كان يفترض أن يتخذ قرار حول الخطوات التي ينبغي اتخاذها مع انتهاء الانتداب البريطاني على أرض إسرائيل عند منتصف ليلة ١٤ أيار ٤٨. وكان السؤال الجوهري الذي واجه المشاركين في الاجتماع: هل يقبل اقتراح جورج مارشال، وزير الخارجية الأميركي، برفض الإعلان وتطبيق الهدنة لثلاثة شهور؟.

و لا يجد باحث التاريخ الراغب باستعادة كيف صوت أعضاء مديرية الشعب في موضوع المقترح الأميركي المتمثل بالهدنة الجواب في محاضر الاجتماع. ادعى سلوتسكي، طيبت، بار زوهر وآفي زوهر في أبحاثهم أنهم كشفوا كيفية انقسام المصوتين. وفق مزاعمهم، فإن ستة أعضاء في مديرية الشعب عارضوا المقترح الأميركي الخاص بالهدنة، وعمليا أيدوا إعلان الدولة اليهودية وهم دافيد بن غوريون، موشيه شاريت، أهرون تسيزلينغ، مردخاي بنطوب، موشيه شبيرا وبيرتس بيرنشطاين. أما الأعضاء الأربعة الذين أيدوا المقترح الأميركي فكانوا إليعازر كابلان، دافيد ريمز، فليكس روزنبليط (بنحاس روزين) وبخور شطريت. وحازت هذه الرواية التاريخية على شرعية رغم عدم وجود أساس متين لها، حسب رأيي.

تعتبر معاينة جديدة للقضية عملية مهمة لأن الانطباع العام المتشكل من قراءة محاضر الجلسة ومن المقابلات الشفوية مختلف عن الانطباع الذي ساد في الأبحاث المذكورة التي أثرت في صياغة الذاكرة الجماعية، بما يتعلق بأعضاء مديرية الشعب الذين صوتوا للوهلة الأولى مع تأييد مقترح الهدنة. لاحقا تم تصوير هؤلاء الأعضاء كمن كانوا غير مستعدين لتحمل مسؤولية نتائج الإعلان عن قيام الدولة اليهودية، وكانوا مستعدين للتنازل في ساعة مصيرية عن مستقبل الشعب اليهودي.

المفاوضات مع الملك عبد الله

قدمت في مستهل الجلسة غولدا مئير، مسؤولة المفاوضات مع المملكة الأردنية الهاشمية، تقريرا عن لقاءاتها مع الملك عبد الله، وروت أن المفاوضات معه دخلت لطريق مسدود بعدما رفضت مقترحه بأن تكون الدولة اليهودية منطقة حكم ذاتي في نطاق المملكة الأردنية. وأعلن الملك أنه لم يعد أمامه خيار إلا الانضمام لدول عربية أخرى في مجهودها العسكري ضد الدولة اليهودية: «عاد وكرر تحذيره، لكن ليس على طريقة التهديد (...) وأبدى أسفه– قال– لكن لم يعد لديه خيار آخر». وكان واضحا للمشاركين بأن الستار قد أسدل على الاحتمال بأن تبقى الأردن خارج إطار الدول التي ستقاتل الدولة اليهودية. الآن بدا واضحا أنه مع انتهاء الانتداب ستهاجم الجيوش العربية مناطق الدولة اليهودية.

هل غيّر موشيه شاريت رأيه؟

كان المتحدث الثاني موشيه شاريت مسؤول ملف الخارجية. استعرض شاريت التحولات في تعامل الإدارة الأميركية بشكل عام ووزارة الخارجية بشكل خاص، مع خطة التقسيم التي ووفق عليها في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٧٤. وعرض مقترح الخارجية الأميركية بإرجاء إعلان الدولة، تطبيق نظام إئتمان في أرض إسرائيل، وكمرحلة انتقالية في تطبيقه الإعلان عن هدنة متبادلة. ورجح شاريت أن «المطب» في الموضوع الأساس في الهدنة ليس عسكريا بل سياسي. ليس وقف القتال، إنما تنازل اليهود عن إقامة دولة مستقلة في هذا التاريخ.

وبحسب أقواله، فإن جورج مارشال، وزير الخارجية الأميركي، قد طالب بشدة أن تقبل إسرائيل المقترح الخاص بالهدنة. كما مورست ضغوط من جهة مستويات متوسطة في وزارة الخارجية الذين أطلقوا تهديدات مختلفة. واستعرض شاريت أمام أعضاء مديرية الشعب بعض هذه التهديدات: نحن لن نسمح لليهود بأن يديروا حربا نحن غير معنيين بها، بدولاراتنا (...) وإذا لم ينجحوا ولن تكون هدنة– عندها سينشرون كل المواد التي بحوزتهم (...) وهذا سيلحق ضررا بيهود الولايات المتحدة، ويؤدي لتقسيم الجبهة المؤيدة للصهيونية فيها، حيال كل ما يتعلق باليهود، وعندما سيقفون أمام الخيارين بأن يساندوا الاستيطان أو تبني موقف الإدارة الأميركية فهم سيقبلون الخيار الأخير. ومن هذه الحالة أيضا ستتفجر موجة كبيرة جدا من اللاسامية في أميركا.

استعرض شاريت لاحقا مسودة اتفاق الهدنة الذي صاغته وزارة الخارجية الأميركية، وفي صلبها يكمن الاقتراح بأن توقف الأطراف المتنازعة فورا كل العمليات العسكرية وتقبل سيادة وسلطة اللجنة الأممية، التي ستدير شؤون الأمن والخدمات للجمهور من منطلق وعي الحاجة إلى أنظمة منفصلة لليهود وللعرب. كما اقترح أيضا أنه يحظر في هذه الفترة التي ستستمر ثلاثة شهور بإدخال السلاح والمقاتلين للبلاد. وكان رد شاريت على هذا المقترح: بالنسبة لنا فإن الموافقة على أي إرجاء، دون ضمان بأن تعلن الدولة لاحقا، يعني الالتزام أمام التاريخ العبري بحكم، نحن لن نستطيع أبدا القيام به. اقترح شاريت في خاتمة أقواله تحاشيا لنزاع زائد مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة إعلان حكومة مؤقتة للدولة اليهودية، بشكل يكون فيه واضحا أن ذلك يعني وجود دولة مستقلة في أرض إسرائيل، دون القول

صراحة إنه من اليوم قامت دولة سيادية مستقلة. في اقتراحه طلب شاريت التوصل لـ «حل وسط» مع الولايات المتحدة، وبذلك محاولة الحيلولة دون نشوء وضع تضطر فيه الدولة اليهودية لمواجهة هجوم دول عربية دون مساعدة عسكرية واقتصادية ودون اعتراف بحقها بالمحافظة على سيادتها.

زعم بار زوهر وطيبت أن الموقف الأصلي لشاريت كان دعم خطة وزارة الخارجية الأميركية، وأنه عارض الاقتراح بإعلان قيام الدولة اليهودية بنهاية الانتداب البريطاني. ويقولان إن شاريت غير رأيه بعدما تحدث مع دافيد بن غوريون في لقاء تم في ١١ أيار ١٩٤٨ . وهكذا مثلا يكتب ميخائيل بار زوهر: «في الغرف الموصدة تسبب بن غوريون لأن يغير شاريت رأيه، وحث حزبه نحو إعلان إقامة الدولة. فقط بن غوريون عرف حقيقة آراء صديقه وهو فقط الذي اطلع على خطورة تحذير الدولة الأعظم بالعالم لتي قالت لليهود: إياكم والإعلان،لا تتجرأوا!». وصف هذا اللقاء أيضا في كتاب آفي زوهر وبرالي: «وصل شارتوك للبلاد في ١١ أيار مساء ومن المطار سافر مباشرة لبيت بن غوريون وأطلعه على لقائه مع مارشال. بن غوريون طالب شارتوك بأن ينقل أقوال مارشال بكل خطورتها لأعضاء مديرية الشعب لكنه حثه على عدم إبداء أي تردد». يتميز هذا الوصف عن الوصف السابق بأنه لا يعرض شارتوك كمن أيّد منذ البداية الاقتراح الأميركي وعارض فكرة الإعلان، لكن يستدل من هذا الوصف أيضا بوضوح، كما الوصف السابق، أن بن غوريون ملك تأثيرا واسعا على شاريت، وأنه أثّر على الطريق التي قدم فيها شاريت انطباعاته من لقاءاته مع رؤساء وزارة الخارجية الأميركية.

من الصعب أن تجد في المصادر الأولية من تلك الفترة براهين تؤكد هذه النظرية. في مذكرات بن غوريون لا يرد ذكر اللقاء مع شاريت وفي رسالة جوابية لشخص يدعى بنحاس نئمان كتب: «الشائعات المذهلة» الخ حول «المهمة الموجعة» لشارتوك هي فرية حمقاء. شارتوك مثله مثلنا جميعا هو مؤيد لإقامة دولة يهودية فورا. في استعراض صحف تلك الفترة تلخص نبأ لقاء شاريت وبن غوريون بعبارتين مقتضبتين. غداة عودته للبلاد عقد شارتوك مؤتمرا صحافيا وفيه أوضح الحاجة لإعلان دولة يهودية ورفض اقتراح وزارة الخارجية الأميركية.

يرجح أن من وصف شاريت بهذه الصورة رغب بالأساس طرح بن غوريون كالجهة المركزية التي وقفت خلف القرار برفض المقترح الأميركي، وأنه دفع نحو إعلان إقامة الدولة. وفعلا فقد فاز بتوصيفات من هذا القبيل: «ساعة القائد بمفرده، بن غوريون كمؤسس دولة»، «بن غوريون قائد أمسك بقرني التاريخ» وهكذا دواليك. يذكر أن دراسات ميخائيل بار زوهر وشبتاي طيبت كتبت زمنا بعيدا بعد الحدث، فيما كانت العلاقات المركبة بين بن غوريون وبين شاريت باتت معروفة وهذه أثّرت بطبيعة الحال على نتائج دراستيهما. خلال سنوات الدولة بدا شاريت بصورة القائد المعتدل الذي يحاول التوصل لتسوية مع الدول العربية، ويتأثر بالسياسات الأميركية في الشرق الأوسط. وقد لصقت به هذه الصورة بالأساس بسبب طريقته في إدارة الدولة في سنوات رئاسته الحكومة (١٩٥٤– ١٩٥٥) بسبب مواقفه حيال كل ما يتعلق بالعمليات الانتقامية ضد الدول العربية في الخمسينيات وبما يتعلق بحرب سيناء (العدوان الثلاثي). كما هو معروف تعثرت العلاقات بين الرجلين في منتصف الخمسينيات.

لكن ينبغي التمييز بين شاريت كمسؤول ملف الخارجية وبين شارتوك كعضو مديرية الشعب. كان عليه كمسؤول ملف الخارجية أن يطرح الحالة السياسية كما هي في الواقع حتى يتيح لأعضاء مديرية الشعب أن يتخذوا قرارا وفق تقديراتهم وترجيحاتهم. صحيح أن شارتوك قدم وصفا دقيقا وكاملا حول موقف الخارجية الأميركية ولم تلحظ أي محاولة في أقواله لإخفاء هذا الموقف. هو بنفسه دعم فكرة إقامة الدولة لكنه لم يعبر عن وجهة نظره الشخصية في تقاريره. من هنا فإن الاستنتاج القائل بأن شاريت غيّر رأيه فقط بعد ضغط مارسه عليه بن غوريون يخلو من أي أساس على مستوى الحقائق.

هل نصمد في المواجهة العسكرية؟

بناء على دعوة بن غوريون، شارك في جلسة مديرية الشعب هذه يسرائيل جليلي ويغئال يدين، من قادة الهغناه، كي يقدما تقديراتهما حيال قدرة الاستيطان اليهودي على الصمود في وجه هجمة الجيوش العربية. وقد قرر دعوتهما للجلسة رغم إعلانه أن "الوقت ملّح". لو كان بن غوريون يحاول التأثير على طريقة تصويت المشاركين والحيلولة دون حصولهم على صورة الوضع الحقيقية لكان بوسعه تقديم هذا الاستعراض بنفسه لكونه مسؤولا عن ملف الأمن، لكنه لم يتصرف هكذا. وقدم يغئال يدين تقريرا حول الهجمة على "غوش عتصيون" واستعرض تقديراته حيال قدرة صمود قوات الجيش أمام غزو الجيوش العربية: القوى النظامية للدول المجاورة في هذه اللحظة بعتادها وسلاحها تتمتع بامتياز. لكن الاعتبار المطروح هنا إزاء الإمكانيات ليس عسكريا خالصا فحسب، بمعنى سلاح مقابل سلاح ووحدات مقابل وحدات. فنحن تنقصنا هذه الأسلحة وهذه المدرعات، إنما هناك اعتبارات أخرى تتعلق برجالنا ومعنوياتهم، قدراتهم، برامجهم وخططهم

التكتيكية، وهذه كلها ستمكننا من التغلب عليهم.

أضاف يدين في نهاية أقواله: «في تلخيص حذر أقول في هذه اللحظة إن الفرص متكافئة جدا. وكي أكون صريحا، أقول إن امتيازهم أكبر في حال جاءت كل هذه المجموعات وقاتلتنا».

ردا على سؤال بنحاس روزين، إذا كانت الموافقة على هدنة لثلاثة شهور ستمكّن قواتنا من تنظيم نفسها بشكل أفضل والتزود بسلاح وبذلك تغير الحالة أجاب يسرائيل جليلي: لو كان هذا سؤالا عسكريا فحسب (والأسئلة ليست عسكرية فقط، وأنا أرد على سؤال في المجال العسكري) وكنا سنقف في وجه هجوم مؤكد بمشاركة الدول الخمس هذه، عندها اعتقد أن الهدنة لمدة مؤقتة دون دخول المجال السياسي تنطوي على فائدة كبيرة ولنا فيها امتياز كبير. لكنني اعتقد، وهنا أنا مضطر للخروج عن المجال العسكري، أن الهدنة لا يمكن أن تكون منفصلة عن ظروف سياسية معينة من شأنها أن تحبط كل ما أنجزناه طيلة الوقت من الناحية العسكرية أيضا.

اجتهد رجال الجيش لوصف حقيقة الواقع لكنهم لم يزودوا السياسيين بالجواب الذي توقعوه، أي بجواب يساعدهم في اتخاذ القرار كيف يصوتون. لقد طلب من السياسيين اتخاذ موقف وقرار، واستعراض الأوضاع من قبل العسكريين لم يساعدهم على الخروج من الحالة الشائكة هذه.

طلب بن غوريون، في هذه المرحلة، التحدث. طرح على مسامع المشاركين تحليله للوضع، بما في ذلك المخاطر والاحتمالات، ورسم ثلاثة سيناريوهات ممكنة: الأول – القوات العربية والقوات اليهودية في البلاد على حد سواء لا تحظى بأي مساعدة. في مثل هذه الحالة، من ناحية السلاح، نحن قليلو الحيلة وخاوون مقابلهم، لكن كنا سنسيطر على كل البلاد. صحيح ليس بسهولة وليس بدون خسائر بشرية، وربما ليس بدون تدمير مستوطنات لنا، لكن كنا نستولي على كل البلاد. بالسيناريو الثاني لا يقوى الاستيطان اليهودي على زيادة كميات السلاح التي بحوزتنا ولا أعداد الجنود، وبالمقابل يحظى العرب بمساعدة في المجالين. بهذا الواقع، ادعى بن غوريون، سيكون وضعنا خطيرا جدا جدا. لا أقول إنه ليس هناك أمل قط، لكن هذه ستكون عجيبة العجائب. لكن بن غوريون اعتقد أن احتمال هذين السيناريوهين غير مرتفع، ولذا طرح السيناريو الثالث وهو بنظره الأكثر واقعية– أن ينجح العرب واليهود على حد سواء بزيادة قوتيهما العسكرية، وتحسم المعركة لا بحسب كمية السلاح والمقاتلين إنما بفضل القدرة على صيانة الروح المعنوية للجنود والمواطنين رغم الخسائر القاسية: نحن نمثل أمام معركة قاسية، وعلينا أن نكون جاهزين لخسائر قاسية في المواقع، في الأشخاص وفي صدمات جماهيرية قاسية داخل كل مستوطنة.

عاين بن غوريون المنفعة التي من شأنه أن يحققها الاستيطان من خلال قبول مقترح الهدنة لثلاثة شهور، وكان تقديره حاسما: هم (الدول العربية) سيعيدون تنظيم قواتهم لأن أحدا لا يتدخل بشؤون دول مستقلة أما نحن فسنكون مقيدين. ستقيد الهجرة وسيقيد استيراد السلاح وربما يفرضون رقابة على إنتاجنا (...) وهذا يعني: المقاتل العدو سيكون طليقا حرا وسنكون نحن مقيدين.

كان موقف بن غوريون واضحا للحاضرين. فهو قد حسم أمره وقرر، والآن كان على كل واحد منهم أن يتخذ قرارا شخصيا، فالرمل في الساعة الرملية يأخذ بالنفاد ولحظة الحسم حانت. لم يكن ممكنا التهرب من القرار: كان يفترض بالمندوب السامي البريطاني أن يغادر ميناء حيفا في ١٤ أيار عند منتصف الليل، ومن المحظور أن تتكون حالة فراغ سياسي. مثل أعضاء مديرية الشعب أمام خيارين: قبول مقترح وزارة الخارجية الأميركية بالهدنة لثلاثة شهور والتي تعني إرجاء إعلان إقامة الدولة اليهودية، أو رفضه. المسؤولية التي تقع على كاهلهم كانت وزرا ثقيلا، فقد كان قَدرهم أن يقرروا مسيرة الأحداث والتأثير على مستقبل الاستيطان اليهودي في «أرض إسرائيل» ومستقبل اليهود في العالم. والحديث يدور عن قرار تترتب عليه تبعات لا تطال فترتهم فقط بل تطال الأجيال القادمة وهذا ما كانوا يعرفونه جميعا. وهكذا يصف تلك الحالة مردخاي بنطوب: «جلس داخل غرفة ١٠ يهود احتاجوا لاتخاذ قرار، ربما هو الأهم في تاريخ الشعب اليهودي خلال ٢٠٠٠ سنة».

[مترجم عن العبرية. ترجمة وديع عواودة]

المكتبة

مزج العبرية بالعربية

اسم الكتاب: "والله بسيدِر – صورة لغوية للعرب في إسرائيل"

المؤلف: عبد الرحمن مرعي

الناشر: كيتر، بمساعدة أكاديمية اللغة العربية "الينبوع"

عدد الصفحات: ٢٥٤ صفحة

موضوع هذا الكتاب هو نشوء لغة جديدة، هي العربية المختلطة، أي العربية الممزوجة بكلمات وعبارات ومصطلحات باللغة العبرية.

يرى المؤلف أن هذه اللغة الجديدة، المنتشرة في الحياة الخاصة والحياة العامة، تروي القصة المركبة للعرب مواطني إسرائيل، والقصة الرائعة للعلاقات بين اللغتين العربية والعبرية، وهما لغتان شقيقتان تلتقيان مجددا في دوائر منذ مئات السنين.

«والله بسيدر» (كلمة «بسيدر» بالعبرية تعني جيد)، هو بحث جديد من نوعه، يتضمن استعراضا عميقا لهذه الظاهرة اللغوية المألوفة من جوانب واسعة ومتنوعة، ويتناول أمثلة من التعامل مع اللغة العربية في المؤسسات العامة والحياة اليومية، في الصحافة والانترنت، والقاموس السياسي الإسرائيلي المشحون. وأرفق بالكتاب قاموس يشمل آلاف الكلمات والمصطلحات التي تميز العربية المختلطة. وقد تم نشر هذا الكتاب بالتعاون مع أكاديمية اللغة العربية «الينبوع» في مركز أبحاث اللغة العربية والمجتمع العربي في المعهد الأكاديمي العربي في الكلية الأكاديمية «بيت بيرل» في مدينة كفار سابا.

مؤلف الكتاب، الدكتور عبد الرحمن مرعي، هو مدير قسم اللغة العربية وآدابها في المعهد الأكاديمي لتأهيل المعلمين العرب في كلية بيت بيرل.

وأصدر في الماضي كتابا بعنوان «العربية والعبرية في الماضي والحاضر: بحث مقارن بين آداب اللغتين».

العلاقات الإسرائيلية - الأثيوبية

اسم الكتاب: «حلف وانكسار: أثيوبيا وإسرائيل في عهد هيلا سيلاسي»

المؤلف: حجاي إيرليخ

الناشر: مركز موشيه دايان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا – جامعة تل أبيب

عدد الصفحات: ٢٦٢ صفحة

استثمرت إسرائيل في أثيوبيا، في عهد هيلا سيلاسي، أكثر مما استثمرت في أي دولة أخرى في تاريخها. وفي إطار رؤيا مؤسس إسرائيل ورئيس حكومتها الأول، دافيد بن غوريون، بإقامة «حلف الأطراف»، والذي يشمل تركيا وإيران، ضد العالم العربي المتحد (في حينه)، قدمت إسرائيل مساعدات لأثيوبيا في مجالات عديدة وفي مقدمتها المجال الأمني. كما أنه من أجل ضمان استمرار هذا الحلف، امتنعت إسرائيل عن المطالبة بالسماح بهجرة اليهود الأثيوبيين (الفلاشا) إليها.

ويشير الكتاب إلى أن الحلف بين إسرائيل وأثيوبيا استند إلى النظرة الخاصة للمسيحية الأثيوبية لإسرائيل، وإيمان مسيحيي أثيوبيا بأنهم هم أنفسهم من «أبناء إسرائيل الحقيقيين». كذلك فإن الأثيوبيين وثقوا بالإسرائيليين ودعوهم إلى مساعدتهم في أهم محطات حياتهم وأكثرها حساسية، بما في ذلك إدارة أجهزة الاستخبارات وتدريب الوحدات الخاصة والحقل العسكري في أثيوبيا.

ورغم ذلك فإن بذور الأزمة بين الجانبين كانت موجودة منذ بداية العلاقات المتميزة بين الدولتين. ويشير الكتاب في هذا السياق إلى أن معظم القيادة الأثيوبية، وليس كلها، كانت تتخوف من العالم العربي والإسلامي المحيط بالبلاد وداخل الدولة. وفي هذا السياق سعى سيلاسي وكبار المسؤولين في نظام حكمه إلى إخفاء ضلوع إسرائيل، وفضلوا أحيانا الارتباط

مع أعداء إسرائيل في الأطر الدبلوماسية الدولية.

ويتعقب المؤلف بواسطة عدد كبير من الوثائق والإفادات الدراما الحاصلة في العلاقات بين أثيوبيا وإسرائيل، التي جرت في المحور الشرق أوسطي والمحور الإفريقي في الوقت نفسه. ويشير إلى أن هيلا سيلاسي كان ينظر إلى الزعيم المصري، جمال عبد الناصر، على أنه «عدو خطير وأساس»، لكن بعد أن أصبح أنور السادات رئيسا لمصر بدأ القيصر الأثيوبي يثق فيه وبنواياه بالتوصل إلى تسويات سلمية في المنطقة.

وعلى المستوى الإفريقي العام، وفيما اعتبرت إسرائيل أنها رافضة للسلام، تعرضت أثيوبيا لتهديدات بأنها ستفقد مكانتها في القارة الإفريقية بسبب علاقاتها مع إسرائيل. واعتبر المؤلف أنه في نهاية الأمر أدى ضعف القيصر العجوز، من جهة، وصرامة موقف رئيسة الحكومة الإسرائيلية، غولدا مئير، تجاه السادات من الجهة الأخرى، إلى حسم مصير الحلف الإسرائيلي – الأثيوبي. وبعد يوم واحد من انتهاء حرب أكتوبر العام ١٩٧٣، قطع هيلا سيلاسي علاقاته مع إسرائيل. لكن طرد الإسرائيليين من مواقع مركزية في الجيش الأثيوبي كان أحد الأسباب المركزية لانهيار نظام القيصر في غضون شهور معدودة، ودفع حياته ثمن «خيانته» لإسرائيل.

مؤلف الكتاب، البروفسور حجاي إيرليخ، من جامعة تل أبيب، هو أحد كبار الباحثين في العالم في الموضوع الأثيوبي.

العلمانية الدينية

اسم الكتاب: «عنف - نصّان حول الرب وكارثة»

المؤلف: عادي أوفير

الناشر: «هكيبوتس هميئوحاد»

عدد الصفحات: ٢٩٨ صفحة

يرى مؤلف هذا الكتاب أن النظرية السياسية قللت من البحث في طبيعة الحكم الإلهي. ووفقا لإفادة التوراة فإن الرب كان المولى الذي حكم عالمه وشعبه بمساعدة استخدام أشكال مختلفة من العنف غير المألوف. واستخدم كوارث كبيرة، مثل الطوفان وسدوم وعمورا وضربات مصر وكوارث أخرى كثيرة، أسلوبا للحكم.

ويتعامل مؤلف هذا الكتاب بجدية مع الخيال السياسي للنص التوراتي. ومن خلال دمج نادر لقراءة حذرة، وتحليل مصطلحات وتحليل مبتكر، يستعيد عادي أوفير من داخل النص أنماطا متنوعة لحكم الرب. ويتعقب تكرار هذه الأنماط في إدراك الكارثة في العصر الحديث، بدءا من أوصاف متعلقة بانتشار وباء الطاعون في القرن السابع عشر وحتى كارثة البرجين التوأمين والحصار على غزة.

ويشير أوفير إلى الأشكال المتناقضة التي تستوعب فيها الدولة العصرية مكانة الرب في التسبب بكوارث جماعية وإدارتها. ورغم ذلك فإنه يكشف عن الحضور المستمر للبعد الديني في الأطر السياسية في عصرنا والتي تبدو وكأنها مرت بعملية علمنة كاملة. وتوفر القراءة الأصلية في التوراة، التي يقترحها الكتاب، منظورا غير متوقع لتحليل ثيو – سياسي للكارثة في العصر الحالي.

حرب أكتوبر في الوعي الإسرائيلي

اسم الكتاب: «١٩٧٣ – المعركة على الذاكرة»

المؤلف: غدعون أفيطال - إبشطاين

الناشر: «شوكين»

عدد الصفحات: ٥١٠ صفحات

يتساءل مؤلف هذا الكتاب حول سبب عدم وجود شارع في القدس أو تل أبيب يحمل اسم «حرب يوم الغفران»، أي حرب أكتوبر العام ١٩٧٣. وأين اختبأت «المزرعة الصينية»؟ في إشارة إلى المعارك الضارية في سيناء بين الجيشين المصري والإسرائيلي وتكبد الأخير خلالها خسائر كبيرة. لماذا حتى اليوم، بعد أربعين عاما

على الحرب، لا يزال اسمها يثير لدينا شعورا بعدم الارتياح؟ هل لأنه حتى هذا اليوم لم يتفق الإسرائيليون حول كيفية انتهائها؟ هل انتصرت إسرائيل في هذه الحرب؟ هل خسرت؟ هل هذا وذاك؟ لماذا لا تزال الصدمة تحيط بالإسرائيليين؟

يغوص المؤلف في هذا الكتاب إلى أعماق روح المجتمع الإسرائيلي. ومن خلال رحلة ممتعة في الأدب والشعر وكتب الأولاد والسينما وكتب التدريس والإذاعة والتلفزيون والأغاني والمجلات العسكرية والصحف وألبومات الصورة والسير الذاتية والمذكرات، يتفحص كيف تم التعبير عن حرب «يوم الغفران» في الثقافة الإسرائيلية منذ العام ١٩٧٣.

ووفقا للناشر فإنه «بشجاعة واستقامة، وبدمج قصص شخصية مؤثرة، يعالج المؤلف معارك هذه الحرب، ويواجه أسئلة أساسية ما زالت ماثلة حتى اليوم، وبينها: ما هي الرواسب التي أبقتها حرب يوم الغفران في الذاكرة الجماعية الإسرائيلية؟ من هم أبطالها الحقيقيون، وما هو دور الأسرى والمفقودين والذين أصيبوا بصدمة القتال في هذه القصة؟ وما هو الانقلاب الذي حل بصورتها مع مرور الزمن؟ وهل يتم استيعابها على أنها حدث مؤسس أم أنها إخفاق آخر وحسب في تاريخ الدولة؟".

كان مؤلف هذا الكتاب، الدكتور غدعون أفيطال – إبشطاين ضابط الاستخبارات في الكتيبة ٨٩٠ في الحرب وقاتل في معارك "المزرعة الصينية". وبعد سنوات طويلة من عمله كمحام، تنازل عن مهنته من أجل البحث بشكل عميق في تجربته التي بلورت حياته، وهي حرب "يوم الغفران". وهو اليوم محاضر في مواضيع التاريخ والمدنيات وآداب المهنة في كلية "سمينار هكيبوتسيم" في تل أبيب. وحصل بحثه على شهادة تقدير من "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب.

الصهيونية لم تنفصل عن الدين

اسم الكتاب: «بقوة الرب: الثيولوجيا والسياسة في الأدب العبري المعاصر»

المؤلف: حنان حيفر

الناشر: «هكيبوتس هميئوحاد»

عدد الصفحات: ٢٣٢ صفحة

يقترح هذا الكتاب قراءة سياسية في الأدب العبري الحديث، من خلال التدقيق في إنتاج الأدباء ميخا يوسف بريديتشيفسكي، حاييم نحمان بياليك، أوري تسفي غرينبرغ، شموئيل عجنون، نتان ألترمان، موشيه شامير، داليا رابيكوفيتش، مئير فيزلتير ورونيت مطلون.

ويرى المؤلف أنه على الرغم من ادعاء الصهيونية بأنها حركة علمانية، إلا أنها لم تنفصل أبدا عن قاعدتها الدينية. ويسعى المؤلف إلى الكشف عن الطبقة الدينية الكامنة في كلماتها وقواعدها اللغوية وفي تعابير اللغة الصهيونية، والتي تدل على قوة خفية ستظهر على السطح في نهاية المطاف.

ويتوقف هذا الكتاب عند الناحية السياسية للقصة القومية المهيمنة، وقراءته «ضد اتجاه الريح»، والتركيز على النقاط العمياء والصامتة والاستثنائية في القصة الخطية والبلاغية للقومية. ويتناول الكتاب هذه الأمور من موقع نقدي يقوض الدمج بين الديني والسياسي في النمط المتخيل «للدولة اليهودية»، وهو دمج هدفه إخفاء الصراع بين الديانة اليهودية وإنشاء دولة قومية ديمقراطية.

ويشير الكتاب إلى أنه كان «للديانة القومية»، التي تبلورت في مطلع القرن العشرين، مكان مركزي في المخيلة القومية للأدب العبري الحديث. وتمنح القراءة المقترحة لأدباء وشعراء مختارين من هذا الأدب فهما جديدا للدور السياسي للدين في الأدب.

المؤلف، البروفسور حنان حيفر، هو محاضر في جامعة ييل الأميركية وباحث كبير في معهد فان لير في القدس.

العرب في إسرائيل والهايتك

اسم الكتاب: «نوايا حسنة – هايتك عربي في إسرائيل»

المؤلفة: روني فلومان

الناشر: «يديعوت أحرونوت»

عدد الصفحات: ٣٥٢ صفحة

يتناول هذا الكتاب قصة الهايتك بين الأقلية العربية في إسرائيل. وتحاول المؤلفة الإجابة عن أسئلة مثل «ماذا يحدث عندما يتم، من خلال نوايا حسنة ورغبة في تحسين صورة الدولة في العالم، اختراق ثقب في الجدار الفاصل بين عالم الهايتك والعرب مواطني إسرائيل؟ وماذا يحدث عندما تحاول الدولة وجمعيات ورجال أعمال وصناديق مالية ومبادرون زيادة دائرة تأثير الهايتك بحيث يشمل عربا في إسرائيل أيضا؟ كيف تبدو الحياة اليومية للعرب الذين يعملون في الهايتك في إسرائيل، وهل بإمكان الهايتك تغييرهم وتغيير مكان العرب في المجتمع الإسرائيلي؟».

ويستند هذا الكتاب إلى عمل دام ثلاث سنوات من المشاركة ومراقبة الهايتك العربي في إسرائيل. ويحكي قصة مبادر عربي خرج لتجنيد المليون الأول، وعن مبادرين يحاولون التعامل مع مصاعب الدخول إلى الحلبة التكنولوجية، وعن جمعيات تحاول توسيع دائرة التشغيل العربي، وعن أوائل العرب الذين عملوا في هذه الصناعة التي كانت حكرا على اليهود. كذلك يتناول الكتاب الشركات التي تستأجر خدمات عرب للعمل في الهايتك، ويتناول تفاصيل لا علاقة لها بالهايتك وتعكس الحياة اليومية للعرب في إسرائيل.

الأدب النسائي الفلسطيني

اسم الكتاب: «الأصابع الخفية - قصص لنساء فلسطينيات»

المؤلفة: دوريت غوتسفيلد

الناشر: «ريسلينغ»

عدد الصفحات: ١٨٦ صفحة

ترى المؤلفة أن القصص والروايات التي تكتبها نساء فلسطينيات غيرت وجهها خلال العقدين الأخيرين، سواء من حيث كمية الإنتاج المنشور أو من حيث نوعيتها. وتندمج كتابة الأديبات الفلسطينيات من الجيل الجديد اليوم في الاتجاهات الأدبية الحالية السائدة في الأدب العالمي. وتكتب هذه الأديبات بصورة متحررة ومكشوفة وصادقة، والكثيرات منهن يظهرن قدرات على تعبير لغوي وأساليب مبتكرة تتجاوز تقاليد الأدب العربي عامة والفلسطيني خاصة. وتشارك الأديبات الفلسطينيات من الجيل الجديد في المسابقات في العالم، ويفزن بجوائز كما أن إبداعهن يُترجم إلى لغات أجنبية.

ويدقق هذا الكتاب في الطريق التي سلكتها الروايات التي ألفتها النساء الفلسطينيات في إسرائيل وخارجها، منذ العام ١٩٤٨، عندما بدأت تتطور بصورة هامة، وحتى اليوم. ويركز الكتاب على ثلاث مجموعات أساسية من الأديبات: الأديبات الفلسطينيات الطليعيات، مثل نجوى قعوار وسميرة عزام، التي أنشأت كتاباتهما الرومانسية – الإنسانية قاعدة للخطاب النسوي؛ أديبات الجيل الأوسط، مثل سحر خليفة وفاطمة دياب وليانة بدر، اللاتي حاولن من خلال كتاباتهن الواقعية إنشاء توازن بين الخطاب النسوي والخطاب السياسي – القومي؛ أديبات الجيل الجديد، مثل سامية عطعوط وديما السمان ورجاء بكرية، التي تحدت كتاباتهن العصرية وما بعد الحداثية القوالب الأدبية السائدة وحاولت إنشاء خطاب نسائي مبتكر ومتميز.

ويركز الكتاب بشكل أساس على التحليل الموضوعي والأسلوبي لإبداعات روائية مختارة من تأليف أديبات فلسطينيات بارزات. ويصف الكتاب مدى تأثير الأحداث السياسية – القومية على الكتابة النسائية على مر السنين، ويشير إلى عدة أمور بينها العلاقة المتبادلة بين الكتابة النسائية الفلسطينية وكتابات أدباء رجال فلسطينيين بارزين.

مؤلفة الكتاب الدكتورة دوريت غوتسفيلد هي محاضرة في قسم اللغة العربية في جامعة بار إيلان. وترأست على مدار عامين مجموعة بحثية في معهد فان لير في القدس ناقشت كتابة أديبات عربيات شابات.

ABSTRACT

This issue of the *Israeli Affairs* Journal focuses on **"Israel and the regional context post Arab revolutions"**.

The issue contains nine articles, of which six consider regional factors that are influencing the balance of powers in the Middle East. The articles explore the extent to which shifting internal transformations of powers in the region impact upon foreign policies, particularly toward Israel, and generally toward new potential regional alliances. The implications of internal developments in Iran, Turkey, Egypt, Lebanon, and Syria on their relationship with Israel and Israel's relations with them are thus explored.

Two exclusive and in-depth interviews are featured in this issue. One is with *Ami Ayalon*, an Israeli politician, former member of the *Knesset* for the Labor Party, and a former head of the Israel's secret service. He emphasized that "efforts should be exerted to find a regional reality within which an agreement between Israelis and Palestinians based on two states for two peoples is applied. Otherwise, taking unilateral and independent steps by each side should be encouraged, as long as these steps are intended to promote the emergence of a two-state for two peoples reality. Among unilateral steps Palestine should take is demanding the UN recognition of the state of Palestine and not to continue depending on the negotiations. *Ayalon* argues that this has been tried for more than 20 years without success, adding, "There has been no state in the world that emerged as a result of negotiations". The second interview is with *On Barak*, a Historian, Lecturer and Researcher, and covers the Arab revolutions more generally.

This issue also contains a report that reviews *Netanyahu's* third government one year after gaining power, and an exclusive translation of a lecture by *Raphael Falk* on his book entitled, ' Zionism and the Biology of the Jews'.

The selection from the Zionist archive section includes an exclusive translation of an article by *Ariel L. Feldestein*. The article is entitled "Did It Really Hang on One Vote? The Meeting of the People's Administration on the Eve of the Establishment of the State of Israel". The article sheds light on the controversy between the Zionist Movement leadership that preceded the declaration of the establishment of the State of Israel on May 14, 1948, in accordance with the UN partition Resolution of November 29, 1947.

Finally, this issue includes a collection of recent book reviews, as well as a library.